ABSTRACT

Gulf Cooperation Council (GCC) establishment in 1981 represented a turning point in Arab Relationships as a successful model in restructuring united Arab Frame. The idea of this Council had emerged from the joint point of view and the urgent necessity that cooperation and coordination among six Arab Gulf Countries:

(Saudi Arabia Kingdom – Kuwait – U.A.E – Qatar – Kingdom of Bahrain– Oman) after the continuous development as a result of the close relationships that were enforced many other factors of the joint history, Geographic Neighboring, Faith and Belief in Joint Fate , in addition to the very similarity of these countries in their political , economic, social, and military policies, besides their confrontation against threats and risks as well as overcoming their internal which are .

Thus, Arab Gulf States had increased their efforts for the purpose of achieving further cooperation and further rapprochement through holding bilateral and multiple agreements Gulf Cooperation Council was emerged consequently , Council had achieved many of its main targets, it had many great and widely participations at the local, regional and international levels

in a changing atmosphere. Council was able to overcome the all the difficulties .

There is no doubt that the administration of the Council for the regional crisis were so serious, many factors were actually needed, The Arab Gulf Council several features in order to deal with the troubles in this zone represented by Oil wealth that was well applied by Arab Gulf States so as to develop these States and go on progress for their sake.

On other hand, Gulf Cooperation Council (GCC) has been able to demonstrate the regional crisis. Besides the disturbed situations that the Neighboring States witnesses, they represented a critical challenge against the security of Gulf Cooperation Council (GCC), that matter needs to study in very details with stating the solutions through submitting strategies including several elements aiming to limit the crisis and amongst the negative effects against National Security for Gulf Cooperation Council (GCC).

In this Thesis, Gulf Cooperation Council (GCC) was studied with focusing on Crisis of Yemen as a model. Nowadays is passed with sensitive stage and critical turning point , as it witnessed sequent crisis along the time, and

returned from long wars up to now. Furthermore, it affirmed on the political , security and fate importance for Gulf Cooperation Council (GCC) in protecting security and stability of Gulf Region that makes its study, its analysis and to identify on their future repercussions as an important case in the context of scientific research.

الإهـــداء

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار وأحمل أسمهُ بكل أفتخار

أرجو من الله أن يمد في عمره لِترى ثماراً قد حان قطافها

بعد طول أنتظار وستبقى كلماتك نجوم أهتدي بيها اليوم وفي الغد و إلى الأبد ....

(والدي العزيز)

إلى من عجز اللسان عن وصفها التي نذرت ذاتها واحة

على طريق مستقبل أبنائها وفاضت دموعها فرحاً لنجاحي

من أخذت بيدي ولم تنفك بالدعاء لي ..بئر الحنان ...

(والدتي العزيزة)

إلى من تحلّوا بالإخاء وتميزوا بالوفاء والعطاء

إلى من معهم سعدت وبرفقتهم في دروب الحياة الحلوة

والحزينة سرت ينابيع الصدق الصافي ....

(أخوتي الأعزاء)

(شيماء ، علاء ، ميساء ، حيدر ، رؤى ،زهراء)

لهم جميعاً أهدي هذا الجهد المتواضع

بسم الله الرحمن الرحيم

وَجَادِلْهُم بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَن ضَلَّ عَن سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ

صدق الله العظيم

سورة النحل: الآية (١٢٥)

الخاتمة والاستنتاجات

توصلت الدراسة عبر فصولها السابقة إلى إن دول مجلس التعاون الخليجي انطلقت من إستراتيجية واضحة تعتمد على ركيزة مهمة هي: الحفاظ على الاستقرار السياسي في المنطقة وعلى مصالحها فيها، عن طريق نشأتها للمجلس عام ١٩٨١ والذي عدّ خطوه رائدة في طريق الوحدة الخليجية وكان من أهدافه ضرورة الوصول بحاله من التعاون والتكامل بين دول الخليج العربية لتحقيق الوحدة. إذ يعدّ تأسيس مجلس التعاون الخليجي مطلب شعبي تشترك فيه معظم شعوب الخليج العربية لأسباب منطقية تتعلق بالتاريخ المشترك، والخلفية الثقافية، والعلاقات الإنسانية المتشابكة، ومع عمق التحولات والتغييرات في المشهد السياسي العالمي أضحت فكرة تأسيس المجلس ضرورة لا يمكن المماطلة بها بسبب عمق المخاطر والتحديات التي تواجه دول الخليج العربية ولا سبيل لمواجهة تلك التحديات إلا بقيامه. وأصبحت لدية القدرة على تأدية إدارة ناجحة في القضايا الإقليمية عن طريق التوافق والتنسيق في السياسات الخارجية والداخلية والعمل كمنظمة واحده متجسدة في مجلس التعاون الخليجي، إذ استطاع التحرك في الدول التي عصفت بها ثورات الربيع العربي فقد كانت له القدرة على طرح مواقف محدده أزاء الشؤون العربية في الساحات الإقليمية والتدخل في مناطق الأزمات وتوجيه الأطراف الداخلية في تلك الدول نحو أهداف محدده تخدم مصالحه. ولا ننسى موقف مجلس التعاون الخليجي الفاعل في الأزمة السورية إذ أثبتت دول مجلس التعاون الخليجي إنها تمتلك دور واضح عن طريق توظيف هذه الأزمة لضرب خصمها الإيراني عندما أدت دورا سلبيا في المساعدة في تأجيج العنف، والضغط على بشار الأسد للرحيل، ودعم المجموعات المسلحة واختيار الاتجاه العسكري لحل الأزمة، فضلا عن موقف مجلس التعاون الخليجي المساند للكويت في أزمة ميناء مبارك الكبير.

إلا إن مـع هـذه الإجـراءات والسياسـات التـي اتخـذها دول مجلـس التعـاون الخليجـي ولاسـيما المملكـة العربيـة السـعودية أخذت تتعرض إلـى ضـغوطات داخليـة ناتجـة عن مجريـات الأحداث الإقليمية والدولية تهدد بشكل آخر استقرارها السياسي منها التغييرات المستمرة التي حصلت في اليمن في ظل ما يعرف بثورات الربيع العربي التي شملت اليمن في عام ٢٠١١ انعكست على أمن واستقرار دول مجلس التعاون الخليجي لكونها تعد الرئة الجنوبية لدول مجلس التعاون الخليجي وأمن اليمن يمس أمن دول مجلس التعاون الخليجي وخاصة المملكة العربية السعودية مما دفع دول مجلس التعاون الخليجي بالتدخل في الأزمة وإدارتها للحفاظ على أمنها القومي من التعرض للخطر وبما يضمن مصالحها في المنطقة عن طريق طرحها للمبادرة الخليجية التي وقعت في الرياض في ٢٠١١ وحظيت بدعم أمريكي أوربي أدت إلى تنحية الرئيس علي عبد الله صالح من الحكم وتشكيل حكومة وفاق وطني ترأسها عبد ربه منصور هادي، وعندما جابهت المملكة العربية السعودية تحدياً إقليمياً من إيران يهدد مصالحها ويسعى للسيطرة على مضيق باب المندب عن طريق دعمها للحوثيين انطلقت بتحالفها العسكري. إذ حققت دول مجلس التعاون الخليجي باستثناء سلطنة عمان مع دول أخرى شن ضربه جوية ضد مواقع الحوثيين والقوات المؤيدة للرئيس السابق علي عبد الله صالح. ولازال القصف مستمر في المدن اليمنية التي يتواجد فيها الحوثيون حتى اليوم، وإنّ النصر في أزمة اليمن غير محسوم فتارة يكون للتحالف السعودي وتارة أخرى للحوثيين بسبب استمرار الحرب إلى اليوم. ومن ثم احتل مجلس التعاون الخليجي قلب التفاعلات العربية، وذلك لتعبئة الفراغ السياسي والأمني العربي وخاصة إن وحداته السياسية التي لا تزال تتحكم بمفاصل التغيير في الداخل ولم تخرج الأمور من يدها فهي تمتلك القدرة على تطبيق سياسات خارجية نشطه وأنظمة حكم لا يزال لديها القدرة على طرح مبادرات إستراتيجية فاعلة عملت على تغيير نظم عربية ومنها

اليمن. وتأسيسا لما تقدم فيمكننا في هذا الصدد إبراز أهم الاستنتاجات التي توصلت أليها الدراسة كما يأتي :

أولا : أصبح مجلس التعاون الخليجي يشكل قلب التفاعلات العربية وله القدرة السياسية والإمكانيات المادية (العسكرية والمعنوية) في حماية أمن المنطقة لما تتمتع به دوله من إمكانيات مادية اقتصادية ومكانة سياسية دولية وإقليمية .

ثانياً : إن دول مجلس التعاون الخليجي أثبتت القدرة على الفعل واستطاعت بجدارة توجيه رسالة إقليمية ودولية بأنها دول فاعلة ومؤثره وتمتلك إدارة في القضايا العربية الإقليمية وإمكانية التأثير في القضايا الدولية ولا تقف موقف المتفرج من هذه القضايا.

ثالثاً : شعور دول مجلس التعاون الخليجي بالخطر الإقليمي ولاسيما الإيراني الذي أصبح مهدداً فعلياً لها دفعها للتدخل الفوري في اليمن لدعم الشرعية أولا وحسب ما اتفق عليه في المبادرة التي طرحها ولمواجهة التغلغل الإيراني ثانياً.

رابعاً : انطلقت دول مجلس التعاون الخليجي بتحالفها العسكري وحققت باستثناء سلطنة عمان شن ضربة جوية ضد مواقع الحوثيين والقوات المؤيدة للرئيس السابق علي عبد الله صالح ولا زال القصف مستمر في المدن اليمنية التي يتواجد فيها الحوثيون.

خامساً : أدرك مجلس التعاون الخليجي في ظل الأوضاع السياسية والاقتصادية التي تعيشها منطقة الشرق الأوسط عموما والمنطقة العربية خصوصا أهمية عودة الفاعلية للنظام الإقليمي العربي لمواجهة المخاطر والتحديات التي باتت تشكلها القوى الإقليمية عليها وهي في هذا الإطار سعت جاهدة لعودة هذه الفاعلية من خلال بنائها للتحالف العربي الذي يهدف المجلس من خلاله إلى تفعيل معاهدة الدفاع العربي المشترك لبناء إستراتيجية عربية موحدة تقيد التدخلات الإقليمية أولا وتعيد المكانة الحقيقية للنظام الإقليمي العربي ثانيا .

سادساً : تزايدت تطلعات المجلس ورغبات دوله مستقبلا بأن يكونوا قوة إقليمية إيجابية يتم بنائها وفق معطيات علمية مدروسة للمحافظة على الأمن والاستقرار الدائم بالمنطقة ومنع أي محاولة اختراقها وهم بهذا الصدد يسعون على المدى القريب للمحافظة على تماسك المجلس وديمومة وحدته ووقوفهم بوجه الأزمات السياسية والاقتصادية مهما تعددت ولاسيما قضية الإرهاب الذي أصبح يهدد المجتمعات العربية والخليجية في الصميم ، وبذلك فإن المجلس سيستمر في مواجهة الأزمات هذه كما أنه سيعيد على المدى المتوسط من ترتيب أوراقه بالشكل الذي يتفوق فيه على خصومه الإقليمين ، وهنا سيحقق مجلس التعاون التقدم والنجاح على المدى البعيد وانتقاله من كونه مجلس إلى اتحاد قادر على إدارة الأزمات العربية والإقليمية بشكل بارع .

وفي موضوع بحثنا ثبتت صحة الفرضية فكلما اشتدت الأزمات الإقليمية وتفاقم تأثيرها الخطير، كلما كان دافعاً لدول مجلس التعاون الخليجي على إدارتها ومواجهتها وتقليص مخاطرها ومنها الأزمة اليمنية.

الفصل الأول
مجلس التعاون الخليجي
النشأة والتكوين

تمهيد:

تعد منطقة الخليج العربي إحدى المنافذ البحرية المهمة لربط الشرق بالغرب، وإحدى أهم المناطق الحيوية في العالم. إذ هيأت للعرب منذ القدم أسباب المهارة في الملاحة واتساع ميادين التجارة، وبزغ شعب منطقة الخليج العربي من قلب الجزيرة العربية وهي المنطقة التي احتضنت الإسلام ورعت العروبة وسرت في دمها المصلحة القومية، واكتملت لسكان هذه المنطقة كل العناصر الأصيلة للوحدة البشرية.(١)

وكانت منطقة الخليج العربي مسرحاً لإحداث تاريخية مهمة في مراحل تطور الحضارة جميعها، ومحط أنظار الغزاة والمستعمرين في عصور خلت لما تتمتع به من موقع إستراتيجي متميز. ففي الماضي البعيد كان الخليج العربي ممراً حضارياً رئيساً في تاريخ الشرق القديم واليوم هو قلب السياسة الدولية.(٢) كما يعد الخليج العربي ذراع مائي لبحر العرب، يمتد من خليج عمان جنوباً حتى شط العرب شمالاً مستمد تدفقه المائي الغزير من مياه شط العرب برافديه دجله والفرات، إذ تقع دول الخليج العربية في الجزيرة العربية جنوب غرب آسيا يحدها من الشمال العراق والأردن، ومن الجنوب اليمن والبحر العربي، ومن الشرق الخليج العربي، ومن الغرب البحر الأحمر، وهو بهذا الموقع مثلّ أقصى امتداد للوطن العربي من جهة الشرق والخريطة (١) توضح ذلك.(٣)

---

(١) يحيى حلمي رجب، مجلس التعاون لدول الخليج العربية: رؤية مستقبلية دراسة قانونية سياسية اقتصادية، دار العروبة، الكويت، ١٩٨٣، ص٩.

(٢) مصطفى العاني، مبادرة إعلان منطقة الخليج كمنطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل الواقع والمبررات، ط١، مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة، ٢٠٠٦، ص ص٢٣-٢٤.

(٣) فكرت نامق عبد الفتاح العاني، الولايات المتحدة الأمريكية وأمن الخليج العربي، مطبعة العزة، بغداد، ٢٠٠١، ص٧.

في الوقت نفسه يعد الخليج العربي قلب العالم الإسلامي وامتداداً بحرياً للمحيط الهندي ودولهِ مترابطة الحدود إذ تقع دولة الكويت على رأس الخليج الشمالي مع حدود مشتركة بينها وبين العراق التي تطل أراضيها على الخليج ويلي الكويت جنوباً الساحل الشرقي للمملكة العربية السعودية (ساحل الإحساء) أو ما يعرف بالشرقية ويمتد هذا الساحل حتى حدود شبه جزيرة قطر وخليج (سلوى) الذي يحتضن جزر البحرين ويحصرها بين شبه جزيرة قطر وساحل الإحساء، وتبدأ بعد ذلك حدود دولة الأمارات بأماراتها السبع على ساحل عمان وهي (أبو ظبي، دبي، الشارقة، عجمان، أم القيوين، رأس الخيمة، الفجيرة) ويليها سلطنة عمان في الزاوية الجنوبية الشرقية من شبه الجزيرة العربية إذ تملك ساحلاً بحرياً يبلغ طوله ألف ميل، يمتد من مضيق هرمز في الساحل الشرقي إلى حدود اليمن الجنوبية في الجنوب الغربي.[١] وتشكل دول الخليج العربية فيما بينها وحدة جغرافية طبيعية متكاملة فهي تحتل كل أراضي شبه الجزيرة العربية فيما عدا دولة اليمن في الجنوب، وحدود دول الخليج العربية متصلة لا تفصل بينها عوائق طبيعية، وظروفها الطبيعية من جغرافية ومناخية وجيولوجية متشابهه لذلك تمثل كياناً طبيعياً واحداً كما ترتبط هذه الدول بعلاقات وثيقة مع الدول العربية كافة إذ أتاحت ثروتها النفطية الفرصة للتأثير في مجريات الحياة المختلفة السياسية والاقتصادية والاجتماعية. كما أعطى الموقع الإستراتيجي لتلك المنطقة الدور الهام في اهتمام المجتمع الدولي لها، ولقد أطلق على هذه المنطقة في الآونة الأخيرة صفة (المنطقة الساخنة) بسبب ازدياد حدة التنافس الدولي بين القوى العظمى التي تهدد أمنها وسلامة أراضيها، إذ تعد المنطقة مصدراً أساساً للطاقة وشرياناً لحياة الدول الصناعية المتقدمة.[٢] فكانت هناك عدة مبادرات من بعض دول المنطقة

(١) صبري فارس الهيتي، الخليج العربي دراسة في الجغرافية السياسية، ط٢، دار الرشيد للنشر، بغداد،١٩٨٦، ص ص ٢١-٢٢.
(٢) فكرت نامق العاني، مصدر سبق ذكره، ص١٠.

لإيجاد نوع من التنسيق والتكامل فيما بينها فتشكل مجلس للتعاون عام ١٩٨١ الذي قام برغبة دول المنطقة واقتناعها بأهميته في تحقيق أمنها وتنميتها.[١] وإن الخوض في موضوع مجلس التعاون الخليجي يعد من أهم محاور الحديث في منطقة الشرق الأوسط نظراً لما تتمتع به منطقة الخليج العربي من أهمية جيوستراتيجية على الصعيدين الإقليمي والدولي كما أن ما تواجهه المنطقة الخليجية من تحديات داخلية وخارجية قبل وفي إثناء التطورات الإقليمية الراهنة التي تمر بها منطقة الشرق الأوسط في ظل ما يعرف بـ (الربيع العربي) لها الأثر الكبير في حاضر دول وشعوب مجلس التعاون الخليجي.[٢] إذ يعد مجلس التعاون الخليجي منظمة إقليمية نشأت لدواعٍ أمنية وسياسية واقتصادية لها خصوصيتها الذاتية المتميزة وسماتها الفريدة التي اختلفت عن غيرها من التجمعات الإقليمية التي تنضوي تحت لواء النظام الدولي القائم، فضلا عن الأهمية الجيوستراتيجية لدول مجلس التعاون الخليجي كونها إحدى المكونات الرئيسة في النظام الدولي إلى جانب قدرتها على توظيف هذه الأهمية في نطاق الاستراتيجيات الكلية الشاملة للقوى الكبرى والصراعات الإقليمية، وتحديد ماهية علاقات دول المنطقة ومساراتها وتوجهاتها وأهدافها. وعند قيام المجلس برهن بأنشطته وممارساته على امتلاكه تأثير سياسي مهم اتضحت نتائجه بصوره ملموسة في مختلفَ الصعد الإقليمية والدولية.[٣]

من هنا أصبح مجلس التعاون الخليجي محور العديد من الدراسات الأكاديمية المتخصصة التي حاولت سبر أغوار هذه التجربة السياسية وتقييمها ورصد المسارات المحتملة لتطوراتها المستقبلية في ضوء ما تحمله مؤشرات الوضع الراهن.

---

(١) نايف علي عبيد، دول مجلس التعاون الخليجي في عالم متغير (دراسة في التطورات الداخلية والعلاقات الخارجية ١٩٩٠-٢٠٠٥)، ط١، مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة، ٢٠٠٧، ص٢٨١.

(٢) الأهمية الاستراتيجية والجيوستراتيجية للخليج العربي، مقال منشور في ٢٠١٠/٢/٨ على شبكة المعلومات الدولية http://www.bntnjd.com

(٣) عدنان نصر مهنا، مجابهة الهيمنة إيران وأمريكا في الشرق الأوسط، ط١، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، بيروت،٢٠١٤، ص ص٣٠٢-٣٠٣.

الخريطة (١)

الموقع الجغرافي لدول منطقة الخليج العربية

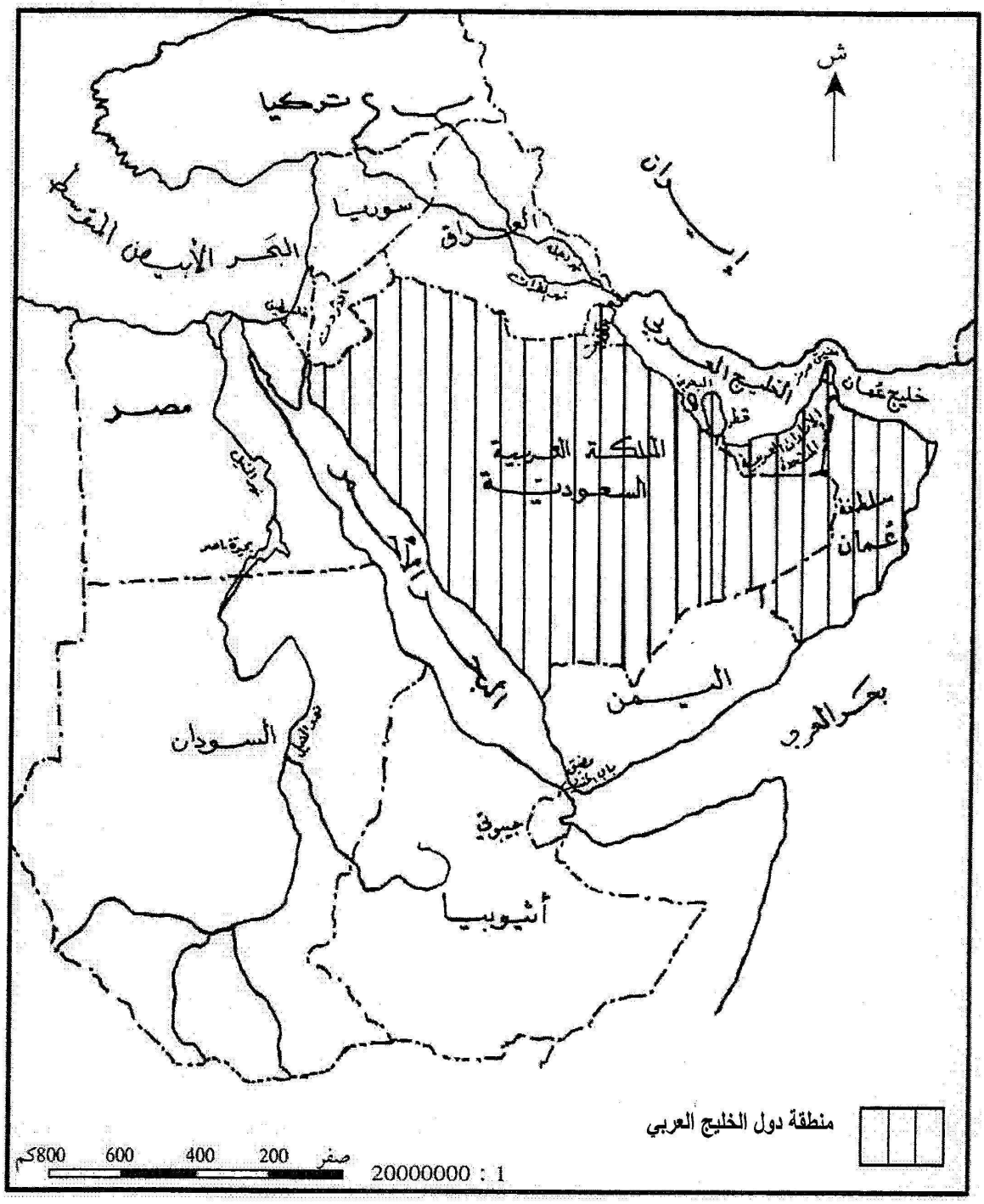

المصدر: رضا عبد الجبار الشمري، البيئة الطبيعية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والإستراتيجية المطلوبة، دراسات استراتيجية، العدد (٦١)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠٠١، ص١١.

المبحث الأول
نشأة المجلس

ترجع الجذور الأولى لنشأة مجلس التعاون لدول الخليج العربية إلى عام ١٩٧٥عندما قام الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت السابق (ولي العهد آنذاك) في زيارة لأبو ظبي في ١٦/ أيار/ ١٩٧٦ بدعوة من رئيس دولة الإمارات السابق الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، وبعد محادثات مطولة بين الجانبين صدر بيان مشترك دعا فيه الجانبين إلى تشكيل لجنة وزارية مشتركة يرأسها وزيرا خارجية البلدين تجتمع مرتين كل سنه على الأقل.[١] كما قام سلطان عمان قابوس بن سعيد عام ١٩٧٦ بتوجيه دعوة إلى دول الخليج العربية لعقد مؤتمر يضم وزراء خارجية تلك الدول ويخصص لمناقشة قضايا الأمن الإقليمي. إذ افتتح السلطان قابوس بن سعيد المؤتمر بكلمة أكد فيها ضرورة التوصل إلى صيغة جماعية تضمن أمن المنطقة واستقرارها وتحدد العلاقات بين دولها، وعلى الرغم من إن محادثات المؤتمر لم تسفر على اتفاق إلا أنها كانت بداية الدعوة لبناء مجلس تعاون خليجي في المنطقة.[٢] وفي العام نفسه دعا أمير الكويت السابق الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح إلى إنشاء وحدة خليجية تهدف إلى تحقيق التعاون في المجالات جميعها السياسية والاقتصادية والإعلامية والتربوية، وفي كانون الثاني عام ١٩٧٨ قام سعد العبد الله السالم الصباح رئيس الحكومة الكويتية السابق بزيارة المملكة العربية السعودية والبحرين وقطر والإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان وتضمنت البيانات التي جاءت عن محادثات تلك الدول إلى: (تحرك سريع تتضافر فيه جهود دول المنطقة للوصول إلى وحدة دولهم العربية التي تحتمها الروابط الدينية والقومية وأماني شعوبها في تحقيق

---

(١) علي عبد الحسين عبد الله، أمِن الخليج العربي في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية، دار مؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق،٢٠١١، ص ١٢٦.

(٢) كمال محمد الاسطل، نحو صياغة نظرية لأمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، دراسات استراتيجية، العدد (٣٣)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ١٩٩٩، ص١٣.

المزيد من التقدم).[١] إذ إن الجهود المكثفة لبداية التفكير في إنشاء مجلس تعاون بدأت مع مؤتمر القمة العربي الحادي عشر الذي عقد في سلطنة عمان في تشرين الثاني ١٩٨٠ اطلع الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت السابق في حينها الزعماء الخليجيين على بعض الأفكار الكويتية لإقامة استراتيجية خليجية مشتركه للتعاون في المجالات السياسية والأقتصاديه والثقافية والعسكرية والأمنية كافة.[٢] إذ أسفرت المحادثات الخليجية للدول الست طوال المدة ١٩٧٥-١٩٨١عن إقامة مجلس من غير الاتفاق على الصيغة التي يقوم عليها، وفي أثناء انعقاد مؤتمر القمة الإسلامي في الطائف في المملكة العربية السعودية في المدة ٢٥-٢٨ /كانون الثاني/ ١٩٨١، انعقدت قمة لدول الخليج العربية على هامش هذا المؤتمر ولدت فكرة إنشاء مجلس التعاون الخليجي.[٣] ويعدّ هذا المجلس تنظيماً إقليمياً محدود العضوية إذ اقتصرت عضويته في حينها على الدول الست:(المملكة العربية السعودية، دولة الإمارات العربية المتحدة، مملكة البحرين، دولة قطر، دولة الكويت، سلطنة عمان) وإن نشاطه يشمل الميادين جميعها إذ لم يكن قاصراً على مجال واحد فهو يشمل الميدان السياسي والأقتصادي والعسكري والأمني وهي أنشطة تتكامل معاً وتصب في خدمة أمن دول المجلس.[٤] وبحكم موقعها الإستراتيجي المتميز جعل المنطقة عرضه للغزاة والمستعمرين فتحديات البيئة الداخلية كان مصدرها الأساس صغر مساحة بعض دول الخليج وعدد سكانها، فضلاً عن ضعف القدرات العسكرية لهذه الدول وحاجتها الشديدة إلى التعاون لمواجهة التحديات، فمن ناحية المساحة فتبلغ المساحة الإجمالية لدول مجلس التعاون ٢،٦٧٢ مليون كيلو متر مربع أما عدد

---

(١) نقلا عن: نايف علي عبيد، مجلس التعاون لدول الخليج العربية من التعاون إلى التكامل، ط٢، سلسلة أطروحات الدكتوراه، العدد(٢٨)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٢، ص١٣٠ .

(٢) مجلس التعاون لدول الخليج العربية، التعاون من أجل التنمية والسلام، الأمانة العامة، الرياض، ٢٠٠٦، ص١٤.

(٣) نايف علي عبيد، مصدر سبق ذكره، ص١٣١.

(٤) أشرف سعد العيسوي، قراءه مقارنه في تأثير حربي الخليج الثانية والثالثة في أمن دول مجلس التعاون الخليجي، ط١، مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة، ٢٠٠٧، ص٢٢.

سكانه (٥٠,١) مليون نسمة، كما بلغ الناتج المحلي (١,٦٣) مليار دولار، ونصيب الفرد من الناتج (٣٢,٤) ألف دولار وذلك طبقا لإحصاءات ٢٠١٠ م والآن هي في حالة تزايد مستمرة وتعد الثروة النفطية من أكبر مصادر الطاقة في العالم في تلك الدول مما جعلها محورا من محاور الصراع بين القوى الإقليمية والدولية الفاعلة.[١]

وبناء على ما تقدم يتبين أن تشكيل المجلس جاء كخطوة مهمة في منطقة الخليج العربي وكانت له الصفة الحكومية إذ انه تم باتفاق حكومات الدول الأعضاء.

المطلب الأول

مشروعات نشأة مجلس التعاون الخليجي ومراحل تطورها

عند الحديث عن ظروف النشأة هناك بعض المشروعات التي قدمتها بعض الدول الأعضاء في المجلس في قمة الطائف التي انعقدت في مدينة الرياض عام ١٩٨١ تكشف هذه المشروعات عن سيطرة الدافع الأمني على فكرة إنشائه. فمن بين ثلاثة مشروعات استحوذ الطابع الأمني على أثنين منهما، أما المشروع الثالث فقد تناول الجانب الأقتصادي وهذه المشروعات هي:

أولا: المشروع السعودي

ركز هذا المشروع على العامل الأمني لوظيفة مجلس التعاون الخليجي عن طريق إنشاء منظمة إقليمية خليجية تدعو إلى توحيد مصادر السلاح لتوحيد التدريب وتسهيل الأستيعاب المشترك. [٢] كما أكد على إن يكون الأهتمام الأول للمجلس هو الأستقرار السياسي عن طريق التعاون بين قوات الأمن الداخلي في الدول المعنية واستبعاد الأحلاف العسكرية تماماً مع الدول الأجنبية

(١) فاطمة أحمد الشحي، القضايا الأمنية الآسيوية وأثرها على دول الخليج، مركز الخليج للدراسات، دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر، الشارقة، ٢٠١٠، ص٨٣.

(٢) حيدر محمد علي جواد، مجلس التعاون لدول الخليج العربية: التحديات والرؤى المستقبلية، بحث غير منشور، معهد الخدمة الخارجية، وزارة الخارجية، بغداد، ٢٠١٤، ص٣.

وطالب بإشراك القوات المسلحة النظامية في تأكيد سيادة كل دولة وتشجيع دول الخليج العربية على تحقيق الأستقلال الذاتي والعسكري.[١]

ثانياً: المشروع الكويتي

اتخذ المشروع الكويتي الجانب الأقتصادي أساساً لإقامة مجلس التعاون الخليجي وتجنب الحديث عن الجوانب العسكرية والأمنية التي ركز فيها المقترح السعودي. إذ إنه طالب بإقامة أوسع دائرة للتعاون المشترك في المجالات الأقتصادية والصناعية والنفطية والثقافية لكي يؤدي في النهاية إلى إقامة إتحاد إقليمي بين دول الخليج العربية.[٢] وخلق سوق خليجية مشتركة على غرار السوق الأوربية المشتركة إذ يعد الهدف الأقتصادي هو محور اهتمام المقترح الكويتي في عقد السبعينيات وازداد الاقتناع به خلال الجزء الأخير من ذلك العقد.[٣]

ثالثاً: المشروع العماني

تباين المشروع العماني عن المشروع الكويتي تبايناً كبيرا إذ ركز المشروع العماني في عنصري الأمن والتعاون العسكري بعدّهما بداية تكوين مجلس التعاون الخليجي الجديد.[٤] وإنشاء قوة بحرية خليجية مشتركة تشكل نواة وحدة عسكرية لحماية مضيق هرمز والدفاع عن الخليج العربي، وزيادة عدد القوات المسلحة الخليجية زيادة توازي موازين القوه المعادية الموجودة على الطرف الآخر من الجزيرة العربية، وإقامة مناورات عسكرية مشتركة لدول الخليج العربية تمثل

---

(١) ظافر محمد العجمي، أمن الخليج العربي: تطوره وإشكالياته من منظور العلاقات الإقليمية والدولية، ط٢، سلسلة أطروحات الدكتوراه ، العدد ٥٦، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت،٢٠١١، ص٤٥٣.

(٢) نايف علي عبيد، مصدر سبق ذكره، ص١٣١.

(٣) عبد الخالق عبد الله، مجلس التعاون لدول الخليج العربية طبيعته ومسيرته، في كتاب: جمال سند السويدي، مجلس التعاون لدول الخليج العربية على مشارف القرن الحادي والعشرين، ط٢، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي ،١٩٩٩، ص٦١٦.

(4) Abdulla AL-Anzy,(the gulf cooperation Council: Reasons and Challenges Critical and Analytic study) (ph. D. Dissertation, U.S.A., Faculty of Claremont Graduate School,1986),pp.108-109.

مختلف الأسلحة في أوقات متفاوتة ووفاقاً لجدول زمني كجزء من بدء التنسيق العسكري الخليجي فضلا عن توحيد وسائل الدفاع الجوي الخليجي بحيث يغطي كل مداخل ومخارج الجزيرة العربية وتكوين شبكة دفاع جوي متكاملة ضمن حراسة أجواء الخليج العربي.[١] وأكد المقترح العماني على إبقاء السيادة العسكرية لكل دولة على قواتها المسلحة تحت مظلة قيادة موحدة مشتركة تحدد لكل من هذه القوات دورها الخليجي ضمن إستراتيجية دفاع خليجي موحد، وتعد المشروعات العمانية توزيعا للأدوار والمسؤوليات العسكرية على دول الخليج العربية.

وفي الرابع من شباط ١٩٨١ عقد في مدينة الرياض مؤتمر ضم وزراء خارجية دول الخليج العربية الست إذ تم فيه مناقشة خطة العمل المقدمة في الكويت كما قدمت المملكة العربية السعودية مشروعاً لعقد اتفاقيات تعاون أمني ثنائي بين السعودية من جهة والدول الخليجية من جهة أخرى بحيث تشكل هذه الأتفاقيات الثنائية اتفاقية أمنية واحدة وقد أسفر اجتماع الرياض على الاتفاق على إنشاء مجلس للتعاون بين هذه الدول، إذ فضلت دول الخليج العربية أن يأخذ المجلس شكل التعاون بين الدول الأعضاء وليس شكل وحدة أو إتحاد استرشاداً بالتجربة العربية في الوحدة، وقد أعلن في اليوم نفسه بأن الدول سَتكّون فيما بينها مجلس للتعاون وتكوّن له أمانة عامة وتعقد اجتماعات دورية على مستوى القمة وعلى مستوى الوزراء وصولا إلى تحقيق الأهداف المرجوة.[٢]

وفيما يأتي نص البيان الذي تلاه سعود الفيصل وزير خارجية المملكة العربية السعودية الأسبق ((إدراكا لما يربط بين كل من المملكة العربية السعودية، ودولة الكويت، ودولة الإمارات العربية المتحدة، سلطنة عمان، ودولة قطر، ودولة البحرين من علاقات خاصة وسمات مشتركة

(١) أحمد عبد القادر مخلص، مجلس التعاون لدول الخليج العربية: دراسة سياسية، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، ١٩٨٦، ص٨٩.
(٢) يحيى حلمي رجب، مصدر سبق ذكره، ص٦٤.

نابعة من عقيدتها المشتركة ولإيمانها بالمصير المشترك ورغبتها في تعميق وتطوير التعاون والتنسيق فيما بينها في مختلف المجالات عبر إنشاء مجلس للتعاون بين هذه الدول بما يعود على شعوبها بالخير والنمو والاستقرار)).[١]

وجاءت هذه الخطوة تماشياً مع الأهداف القومية للأمة العربية وفي نطاق ميثاق جامعة الدول العربية الذي حث على التعاون الإقليمي الهادف إلى تقوية الأمة العربية وما يؤكد دعم انتماء هذه الدول لجامعة الدول العربية وتعزيز دورها في تحقيق أهداف ومبادئ ميثاقها بما يخدم القضايا العربية والقضايا الإسلامية. كما التقى في ٩ آذار من العام نفسه وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي في الأجتماع الثاني الذي عقد في مسقط بسلطنة عمان وسبق هذه الاجتماعات لقاءات تحضيرية للخبراء في مسقط تم فيها إعداد ورقة عمل واحده منبثقة عن مختلف الآراء، وتمت الموافقة على الهيكل التنظيمي لمجلس التعاون الخليجي، وتم وضع النظام الأساس له بما في ذلك طريقة التصويت ودورية الأجتماعات، وكذلك تم التوقيع بالأحرف الأولى على النظام الأساس للمجلس.[٢]

وفي ٢٥/ أيار/ ١٩٨١ عقد في أبو ظبي مؤتمر القمة الأول لدول الخليج العربية يعد المرحلة النهائية لإنشاء مجلس التعاون الخليجي وأول لقاء قمة خليجية في شكل تنظيم إقليمي دولي كما يعد المؤتمر التأسيسي لمجلس التعاون، وتم فيه التصديق النهائي على النظام الأساس لمجلس التعاون لبدء العمل فيه، والموافقة على تشكيل هيئة لتسوية المنازعات، وتشكيل لجان العمل المشتركة لتعزيز التعاون بين دول المجلس، وتم اختيار مدينة الرياض مقرا للمجلس وتمت

(١) نقلا عن: يحيى حلمي رجب، مصدر سبق ذكره، ص٦٥.
(٢) الأمانة العامة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مجلس التعاون لدول الخليج العربية عشرون عاماً من الانجازات، ط١، الأمانة العامة، الرياض، ٢٠٠١، ص٥.

الموافقة على اختيار السيد عبد الله يعقوب بشارة أول أمين عام للمجلس.[١] وقام أصحاب الجلالة والسمو باستعراض الوضع الراهن في المنطقة وجددوا تأكيدهم بأن أمن المنطقة واستقرارها إنما هي مسؤولية شعوبها وإن هذا المجلس يعبر عن إرادة هذه الدول وحقها في الدفاع عن أمنها وصيانة استقلالها كما أكدوا رفضهم المطلق لأي تدخل أجنبي في المنطقة مهما كان مصدره وطالبوا بضرورة إبعاد المنطقة بأكملها عن الصراعات الدولية خاصة وجود الأساطيل العسكرية والقواعد الأجنبية لما فيه مصلحتها ومصلحة العالم.[٢] وأعلنوا بأن ضمان الأستقرار في الخليج مرتبط بتحقيق السلام في الشرق الأوسط الأمر الذي يؤكد ضرورة حل القضية الفلسطينية حلاً عادلاً يؤمن الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ويؤمن الانسحاب (الإسرائيلي) من جميع الأراضي العربية المحتلة وفي طليعتها القدس الشريف، وبيومها صرح الشيخ زايد: ((إن الدوافع وراء قيام المجلس لا تستهدف إلا المصلحة والمصير الواحد والسعادة للجميع لذلك أجمع القادة على رأي واحد هو التعاون والترابط والتآزر سواء أكان في الاقتصاد أم في الأمن أم في أي مجال يحتاجه الشقيق من شقيقه بجد وإخلاص)) وأضاف: ((نرجو أن يكون هذا المجلس قوة للأمة العربية وبرهاناً للدول الشقيقة على إن التعاون مفيد، ونأمل إن يكون أنموذجا لكل أشقائنا الآخرين حتى يسعوا السعي نفسه)).[٣] وقد تعددت التعريفات والمقولات بشأن مجلس التعاون الخليجي إذ إن الميثاق لم يعرف المجلس تعريفا دقيقا شأن المنظمات الدولية الأخرى إلا انه يعد (منظمة سياسية إقليمية اجتماعية اقتصادية يشمل عملها المجالات جميعها السياسية والثقافية والتعليم والصناعة والتعدين والأقتصاد والأمن وقضايا الطاقة التي

---

(١) عبد الله فهد النفيسي، مجلس التعاون الخليجي: الإطار السياسي والاستراتيجية، مجلة الخليج العربي، العدد (١)، مركز دراسات البصرة والخليج العربي، جامعة البصرة، العراق، ١٩٩٣، ص١٨.

(٢) أحمد جلال التدمري، صاحب السمو الشيخ زايد والمسيرة الوحدوية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، في كتاب: جمال سند السويدي، مجلس التعاون لدول الخليج العربية على مشارف القرن الحادي والعشرين، ط٢، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ١٩٩٩، ص٥٧٣.

(٣) المصدر نفسه، ص٥٧٤.

تصب في خدمة وأمن الدول الأعضاء في المجلس)،[1] فضلا عن إن قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية عام ١٩٨١ لم يأتِ من فراغ ليقدم حلاً إقليميا لأن هناك رصيداً موجودا ًعلى أرض الواقع يشمل: (الروابط الأجتماعية، والثقافية، والعادات، والتقاليد، والدين، واللغة الواحدة، ووحدة الموقع الجغرافي، ومصادر التهديد، والتراث) إذ تمتد جذور الصلات بين شعوب الخليج بعيداً في عمق التاريخ.[2] ودفعت إلى حيز الوجود الظروف الإقليمية والدولية التي تفاقمت أحداثها في أواخر السبعينيات بعد ما تطورت الأحداث الأمر الذي استوجب من حكومات الدول الخليجية إتخاذ خطوات عاجله ومدروسة لبلورة إطار جماعي قابل للتطبيق يحقق الرغبة المتجسدة في نفوس أبناء المنطقة وينظم التعاون في الوقت نفسه يحقق حمايتها من التهديدات والتحديات المشتركة التي تواجهها ويحقق الأمن والأستقرار في هذه المنطقة الحيوية للعالم أجمع. إذ يمثل النظام الأساس للمجلس الميثاق الذي يرجع إليه كل ما يخص أهدافه وأسلوب عمله ويتميز مجلس التعاون الخليجي بكونه وسيله للعمل الجماعي في شكل تنظيم دولي يختلف عن المؤتمرات الدولية التي تنعقد بين الدول لبحث المشكلات العالقة بها. إذ إن هذه المؤتمرات تنتهي بإنتهاء الغرض الذي قامت من أجله بينما تعمل أجهزه مجلس التعاون الخليجي بصفة مستمرة ويتحقق لمجلس التعاون الإرادة الذاتية المستقلة عن إرادة الدول الأعضاء،[3] فضلا عن إن دول المجلس قد اختارت صيغة التعاون كوعاء يحتضن العمل الخليجي جاء من حكمه تقليدية فرضتها الطبيعة السكانية والحضارية والسياسية للمنطقة فليس لها صفات الكتلة ولا

(١) إبراهيم سليمان المهنا، مشروعات التعاون الأقتصادي الإقليمية والدولية (مجلس التعاون لدول الخليج العربية خيارات وبدائل)، دراسات استراتيجية، العدد(٢١)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ١٩٩٨، ص٣٩.
(٢) ظافر محمد العجمي، مصدر سبق ذكره، ص٤٣٤.
(٣) نايف علي عبيد، مصدر سبق ذكره، ص١٢٩.

سمات الحلف إنما ترك الموضوع كله في إطار عام للتعاون.[١] كما إن بلدان الخليج ابتعدت عن التنظير وأحجمت عن القنوات السياسية والتقليدية التي تحد من المرونة فلا هو إطار فيدرالي ولا هو كونفدرالي إنما هو إطار مرن يتجاوب مع تحولات التطور وديناميكية الانجاز.

تأسيساً على ذلك إن التنسيق العسكري فيما بين الدول الست يتم عن طريق آليات معينه تم تحديدها في ميثاق إنشاء المجلس كما تم تطوير بعضها عن طريق الممارسة العملية، أهمها أن تعقد اجتماعات سنوية ودورية فيما بين القيادات المختلفة لدول مجلس التعاون الخليجي ويتم التنسيق على عدة مستويات هي: اجتماعات أعضاء المجلس الأعلى لمجلس التعاون الخليجي الذي يمثلون رؤساء وحكام الدول الست سواء أكانت السنوية أم الاستثنائية وهي تعقد في شهر كانون الأول من كل عام، ووزراء الدفاع في دول الخليج العربية، واللجنة العسكرية الدائمة في الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، وفرق العمل واللجان العسكرية المتخصصة لشؤون التدريب والتسليح والتصنيع والكثير من الأنشطة العسكرية الأخرى.[٢]

المطلب الثاني

عوامل تكوين مجلس التعاون الخليجي

تشير العديد من الدراسات والمراجع على إن هناك عدة عوامل كان لها الأثر الكبير والسبب الأساس في تكوين مجلس التعاون الخليجي تمثلت هذه العوامل على مختلف الصعد المحلية والإقليمية والدولية لما لها من إسهام واضح في إنشائه وهي كالأتي:[٣]

---

(١) عبد الله بشارة، دور مجلس التعاون في تحقيق الوحدة العربية، مجلة المستقبل العربي، العدد(٧٩)، الرياض: مركز دراسات الوحدة العربية، (أيلول/١٩٨٥)، ص١٢٢.

(٢) أشرف سعد العيسوي، مصدر سبق ذكره، ص٢٢.

(٣) جاسم بن محمد القاسمي، التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي وانجازاته وتحدياته، ط١، مركز الإنماء القومي، بيروت، ١٩٨٦، ص٣٣.

أولا: العوامل المحلية

هي العوامل الناشئة من البيئة الداخلية لمجلس التعاون الخليجي من غير التفاعل مع الوحدات الدولية وكانت أحدى الأسباب الداعية إلى إنشاءه وتتمثل بالآتي:[١]

١- تمتاز دول مجلس التعاون الخليجي بالموقع الجيوستراتيجي المهم، والرقعة الجغرافية المنبسطة مما سهل التواصل وانتقال البضائع والسلع فيما بينهم إلا إن ضيق المساحة الجغرافية لدول المجلس باستثناء المملكة العربية السعودية أخذ يمثل صعوبات عديدة من أهمها التأثير السلبي في عملية الدفاع عن نفسها، أدى هذا الوضع إلى إنشاء تكتل خليجي للدفاع على أمن المنطقة.

٢- ضيق السوق المحلية بكل دولة ومحدودية عدد المستهلكين من السكان مما يؤثر سلباً في مستقبل الصناعات والأنشطة التجارية في المنطقة.

٣- وجود فوائض ماليه كبيرة في دول المنطقة نتيجة إيرادات البترول التي أخذت تتجه إلى الخارج.

٤- زيادة تدفق العمالة الوافدة إلى دول مجلس التعاون الخليجي بعد اكتشاف البترول فيها وازدياد النشاط التجاري وقلة الأيدي الوطنية العاملة ولاسيما العمالة الأسيوية والعمالة غير العربية لمواجهة النقص في عدد العمالة المحلية.

٥- قلة مصارف التسويق في كل دولة من دول المجلس، والحاجة إلى سوق يضم الدول الست دفعت إلى إنشاء تكتل إقليمي.[٢]

---

(١) جاسم بن محمد القاسمي، مصدر سبق ذكره، ص٣٣.
(٢) كمال محمد الاسطل، مصدر سبق ذكره، ص١٧.

٦- إن التشابه في الأنظمة السياسية والأقتصادية والتجانس الديني والثقافي والمشاركة في القيم، فضلا عن ترابط المصالح الأقتصادية والأمنية يفرض على هذه الدول التعاون والتنسيق لمواجهة الأخطار المحتملة.

٧- إن الأهمية الاستراتيجية لدول مجلس التعاون الخليجي كمصدر عالمي للطاقة خلقت لهذه الدول مفاهيم مشتركة لحماية الثروات الطبيعية وتأمين وصولها إلى الأسواق العالمية.[١]

٨- رغبة دول مجلس التعاون الخليجي في مواجهة مشكلات التنمية والقوى العاملة والهجرة الأجنبية، وتماثل الأقتصاد والتركيب السياسي والأجتماعي، مع الإدراك بأهمية التقليل من الأعتماد على النفط وتنويع مصادر الدخل، والرغبة في إيجاد قاعدة صناعية زراعية كبيرة تؤمن بعض الشيء من حاجات المنطقة.[٢]

يتضح من ما تقدم إن للعوامل المحلية دوراً في إقامة وحدة خليجية تضم دول منطقة الخليج العربية، وفرضت المواجهة الجماعية للمشكلات، فأن قرار أهل الخليج بقيام مجلس التعاون يعني أنهم قرروا مواجهة المشاكل داخلياً وخارجياً في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية مواجهه جماعية إذ ولدت شعور لدى قادة دول المنطقة بضرورة البحث عن صيغة تعاونية ملائمة للمحافظة على الثروة النفطية ولمواجهة التحديات والمصاعب التي تعتريها.

ثانيا: العوامل الإقليمية

هي العوامل الناشئة من البيئة الخارجية (الإقليمية) لدول مجلس التعاون الخليجي وهي ثلاثة عوامل مهدت لإتخاذ خطوات عاجله لتأسيس مجلس التعاون الخليجي إذ أثرت تأثير كبير في

(١) مجلس التعاون لدول الخليج العربي، التعاون من أجل التنمية والسلام، مصدر سبق ذكره، ص٣٠.
(٢) عبد الله بشارة، دور مجلس التعاون في تحقيق الوحدة العربية، مصدر سبق ذكره، ص١٢١.

البيئة الداخلية للدول الخليجية هي:[١]

أ- الثورة الإسلامية الإيرانية

هي ثورة فريدة من نوعها بعدّها مفاجأة على مسرح الأحداث الدولية ذلك من حيث السرعة التي حدث بها التغيير العميق، والدور القيادي للدين في الثورة، إذ حدثت في الحادي عشر من شباط عام ١٩٧٩ حولت إيران من نظام ملكي إلى نظام جمهوري، لتصبح جمهورية إسلامية عن طريق الأستفتاء. يعدّ آية الله الخميني، كما هو معروف في إيران، مؤسس"الجمهورية الإسلامية الإيرانية" حاول جاهدا مد الثورة وتصديرها إلى الدول المجاورة وخاصة دول الخليج العربية. وكان الهدف من تصدير الثورة هو سعي إيران إلى زيادة نفوذها في منطقة الخليج العربي. كما إن إيران لديها أطماع قديمة في منطقة الخليج العربي بسبب اكتشاف حقول النفط في شماله وفي المناطق المطلة عليه (الكويت، السعودية، قطر، عمان، البحرين، الإمارات، العراق) إذ تمكنت الحكومة الإيرانية من استغلال تراجع النفوذ البريطاني في منطقة الخليج العربي وسعت إلى أن تملا الفراغ الإستراتيجي الذي خلفه البريطانيون وأصبحت القوات البحرية الإيرانية من أكبر القوات البحرية الإقليمية العاملة في المنطقة كما ساعدها أيضا على بسط نفوذها على مناطق متعددة في شرق الخليج ووسطه ومكّنها من احتلال الجزر العربية الثلاث (طنب الكبرى ، طنب الصغرى، أبو موسى) في ١٩٧١/١١/٣٠ التي تطل على طرق الملاحة وتعود ملكيتها لدولة الإمارات العربية المتحدة ولا تزال تحتلها حتى الآن.[٢] وبهذه الثورة أرادت زيادة نفوذها في المنطقة وظلت طيلة عقد ونصف العقد من عمرها ترتدي رداءين

(١) أسماعيل صبري مقلد، دبلوماسية مجلس التعاون لدول الخليج العربية في مواجهة تحديات الأمن والبقاء: دراسة حاله، في كتاب: جمال سند السويدي مجلس التعاون لدول الخليج العربية على مشارف القرن الحادي والعشرين ، ط٢، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ١٩٩٩، ص٦٣٣.

(٢) صالح عبد الرحمن المانع، تطور العلاقات الخليجية الإيرانية، في كتاب:جمال سند السويدي، مجلس التعاون لدول الخليج العربية على مشارف القرن الحادي والعشرين، ط٢، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ١٩٩٩، ص٥٨.

أساسين في آن واحد في سياستها الخارجية **الأول:** رداء سياسي يمثل الدولة ومؤسساتها، و**الآخر:** رداء مذهبي وأيديولوجي يمثل قوى ومؤسسات سياسية داخل المؤسسة الدينية الحاكمة.[١]

لقد حرك هذا المناخ الهستيري الجديد شعوراً بعدم الرضا من دول الخليج العربية خاصة مع اشتعال جذوة الصراعات الطائفية التي بقيت وقتا طويلا خامده تحت السطح لا تجد من يحركها حتى جاءت الثورة الإيرانية لتقلب كل الأمور رأساً على عقب، وقد بدأ هذا التهديد لأستقرار نظم الحكم في دول المنطقة أسوأ ما يكون من تفاقم أحداث الحرم المكي في تشرين الثاني ١٩٧٩، وكانت هذه الثورة كالإعصار السياسي الذي يوشك أن يقتلع من طريقه كل شيء ليعيد تشكيل الواقع السياسي لهذه المنطقة وكان هذا أخطر ما في الأمر كله.[٢] وكانت قرارات إيران بالتخلي عن دور الشاه (كشرطي الخليج) والأنسحاب من حلف السنتو[*] والأنضمام إلى حركة عدم الانحياز، فضلا عن اتجاهها إلى مساندة العرب في بداية الثورة قد لقيت ترحيباً من أنظمة

---

(١) صالح عبد الرحمن المانع، مصدر سبق ذكره، ص٥٨.

(٢) إسماعيل صبري مقلد، مصدر سبق ذكره، ص٦٣٣.

(*) حلف السنتو(بغداد): هو أحد الأحلاف التي شهدتها حقبة الحرب الباردة في ٢٤/شباط/١٩٥٥ عندما عقدت تركيا والعراق ميثاقاً نص على (تعاون الدولتين في مجالات الأمن والدفاع) وقد تلا عقد هذا الميثاق انضمام بريطانيا إليه في نيسان ١٩٥٥ وأعقب ذلك انضمام باكستان في تموز عام ١٩٥٥ وإيران في تشرين الثاني من العام نفسه وأصبح هذا التحالف معروفا باسم تحالف بغداد، وعلى الرغم من إن الولايات المتحدة الأمريكية صاحبة فكرة إنشاء هذا الحلف إلا أنها لم تنضم بصوره كاملة، وبعد ثورة ١٤/ تموز/١٩٥٨ أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية عضوا كاملا في عضوية هذا الحلف الذي وصفته بأنه كان (تطورا طبيعيا من شأنه إن يدعم السلام والاستقرار) كما أكدت إن الحلف لا يمكن النظر إليه كأداة للعدوان أو انه موجه ضد أمن أية دولة من الدول ويعد العراق عضوا مؤسسا في الحلف إذ انسحب رسمياً عقب ثورة ١٩٥٨ فتم العدول عن اسم حلف بغداد وتم تبني اسم CENTO اختصار إلى CENTRAL TREATY ORGANIZATION. وكان يهدف إلى خدمة المصالح الدولية المشتركة في الحلف فوضعها الجغرافي يتطلب ذلك سواء كانت محايدة أو متحالفة مع دول الغرب أو الشرق وبالنسبة للهدف الأساس من وراء الحلف فقد فشل في وقف نفوذ الاتحاد السوفيتي في الشرق الأوسط إذ وسع علاقاته في الشرق الأوسط خلال تلك الفترة مع مصر والعراق وسوريا واليمن الجنوبي والصومال ومع اندلاع الثورة الإسلامية الإيرانية تم حل الحلف عام ١٩٧٩. للمزيد من الاطلاع ينظر إلى: محمد عزيز شكري، الأحلاف والتكتلات في السياسة الدولية، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٩٧٨، ص ص٤٨-٤٩. وكذلك ينظر إلى: نور السعيد، رجل الدولة والإنسان، ط٢، دار الساقي، بيروت،٢٠٠٣، ص ص١٠٦-١٠٧.

الخليج إلا إن سقوط نظام شاه إيران الملكي الموالي للغرب الذي يعد أحد أركان النظام الغربي والذي ترتكز عليه الولايات المتحدة الأمريكية قد أحدث اضطراباً وكان حدثاً منذراً بالشؤم، وحدث سياسي خطير في الخليج .[١] أثار القلق والأَضطرابات بين دول الخليج لأن نظام الشاه يعد خط الدفاع الأول ضد الاتحاد السوفيتي، فضلا عن إنه كان يبذل أقصى مساعيه في قمع الحركات التي تحدث في دول الخليج وتكون ذات مردود سلبي لها، مما زاد من حدة القلق في الدول الخليجية من نجاح النظام الإسلامي في إيران لأن الخميني أعلن في بيانه وبعزم على انتشار تلك الثورة لتصل إلى البلدان الخليجية مما جعل دول الخليج تنظر إلى الثورة على إنها اخطر تهديد موجّه إليها.[٢] كما كان يعتقد إن الأنظمة الحاكمة في الخليج هي أنظمة غير أسلامية أي خارجة عن تعاليم الإسلام وطاغية وفاسدة معتبراً إن أسلوب حياة شيوخ الخليج فاسدة وإن نظمهم أوتوقراطية تحرم المواطنين من المشاركة في العملية السياسية.[٣]

أن الثورة الإسلامية الإيرانية أحدثت نتيجتين على **المستوى الإقليمي**:[٤]

أولا: حدوث اختلال نسبي في القوى في ظل التداعيات الداخلية في إيران.

ثانيا: إن إيران سعت لتصدير ثورتها إلى دول الخليج العربية، ويعد هذا تهديدا حقيقياً لهذه الدول عندما وجدت نفسها مستهدفه من هذه الثورة، وعلى أية حال فإن الثورة الإسلامية الإيرانية أسهمت في زيادة الشعور والحاجة للتعاون فيما بينها مما دفعها في إنشاء مجلس التعاون الخليجي.

---

(١) نايف علي عبيد، مصدر سبق ذكره، ص١٠٦.

(٢) حيدر محمد علي جواد، مصدر سبق ذكره، ص٨.

(3) Dilip Hiro, (uneasy lie the oil kings heads: the shaky sheikdom) the nation Sep,17, 1990,p.264.

(٤) نصره عبد الله البستكي، أمن الخليج من غزو الكويت إلى غزو العراق: دراسة للأداء الأمني لمجلس التعاون الخليجي (١٩٨١-٢٠٠٢)، ط١، المؤسسة العربية، دار الفارس، بيروت، ٢٠٠٣، ص ص٦٠-٦١.

أما على المستوى الدولي: عرضت الثورة الإسلامية الإيرانية ركيزة من ركائز الاستراتيجية الأمريكية في الخليج العربي للخطر إذ هددت المصالح الاستراتيجية فيها، وطرحت شعارات معادية لواشنطن بعدّها ((الشيطان الأكبر)) في العالم وضرورة إبعاد نفوذها من الخليج في وقت كانت فيه واشنطن شديدة التوتر بعد الغزو السوفيتي لأفغانستان، وهذا ما أدى إلى إساءة العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران آنذاك.

نستنتج مما تقدم إن لنجاح الثورة الإيرانية في أواخر السبعينيات ووصول قوى جديدة ذات توجهات ثيوقراطية وسياسات مختلفة للسلطة في إيران دور كبير في أحداث تغييرات جذريه في أوضاع منطقة الخليج العربي لما تتمتع به إيران من أهمية خاصة بعدّها أحدى القوى الفاعلة في المنطقة.[١]

ب- الحرب العراقية الإيرانية

تُعد الحرب ظاهره مستمرة عبر التاريخ وقد أثارت الحرب العراقية الإيرانية اهتماماً بالغاً من المجتمع الدولي لما نتج عنها من دمار وتخريب شمل مختلف نواحي الحياة. إذ كانت واحدة من أكثر الصراعات العسكرية الدموية التي خلفت نحو مليون قتيل وخسائر مالية كبيرة، ولما كانت الحرب صراع بين دولتين أو أكثر يستخدم فيها المتصارعون إمكاناتهما الموظفة في القوة العسكرية المسلحة فإن كل طرف يسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف من جرائها مع ذلك فأن حالة الحرب لا تعني الخروج عن قواعد القانون الدولي فالحرب تلزمها مجموعة من القواعد التي ارتضتها الدول جميعها في المنظمة الدولية.[٢] لقد كانت الحرب بين العراق وإيران التي

(١) جمال سند السويدي وآخرون، إيران والخليج: البحث عن الاستقرار، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ١٩٩٨، ص١١.

(٢) محمد سالم السامرائي، إيران والمسؤولية العراقية في الحرب العراقية الإيرانية، مجلة العلوم السياسية، العدد (٣)، بغداد: كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٨٨، ص١٤.

بدأت عام١٩٨٠ وانتهت عام ١٩٨٨ من أطول حروب القرن العشرين وأشد الحروب الإقليمية خطرا على منطقة الخليج العربي إذ أثرت في المعادلات السياسية لمنطقة الشرق الأوسط.

ترجع جذورها التاريخية من محاولة إيران جاهدة لتصدير الثورة إلى دول الخليج العربية، وتعد بذلك امتداد للثورة الإسلامية الإيرانية وقد جاءت كالطوفان الذي يريد تغيير المنطقة جغرافياً وسياسياً واجتماعياً، وكانت تريد من دول مجلس التعاون الخليجي إذ ما أرادت أن تنجو من تبعات الحرب القيام بإنشاء منظمة أمنية.[١] كما تعد مشكلة السيادة على شط العرب على رأس هذه المشكلات الحدودية المعلقة بين إيران والعراق إذ تدور حول شط العرب فالعراق يعد شط العرب نهرا داخليا أي يقع داخل حدوده ويخضع لسيادته بينما تعد إيران هذا الشط هو نهرا دولياً ووفاقاً للقواعد القانونية الدولية للأنهار فخطوط الحدود بين الدولتين هو وسط النهر، وفي عام ١٩٧٥ عقدت بين الطرفين اتفاقية الجزائر[*] التي تقتضي تنازل العراق عن الجزء الأكبر من شط العرب لإيران على أن يفصل بينهما خط يدعى خط التالوك الأعظم[**] إلا أن هذا القرار

---

(١) علي بن حسن القرني، مجلس التعاون الخليجي أمام التحديات ، مكتبة العبيكان، الرياض، ١٩٧٩، ص٤٢.

(*) اتفاقية الجزائر: هي الاتفاقية التي وقعت في ٦/ آذار/ ١٩٧٥ بين العراق ممثلا بنائب الرئيس العراقي صدام حسين آنذاك وشاه إيران محمد رضا بهلوي، بأشراف رئيس الجزائر آنذاك هواري بومدين، وبموجب هذه الاتفاقية تنازل العراق عن الجزء الأكبر من شط العرب لإيران على الرغم من إن جغرافية الشط هي عراقية صرفه إذ تكون من التقاء نهري دجله والفرات، ويعد امتداد للسهل الرسوبي وهذا ما يثبت عراقية الشط إلا إن تغيير نظام الحكم في إيران أدى إلى عدم اكتمال ترسيم الحدود وازداد الأمر سوءا بعد التصريحات السياسية من قائد الثورة الإيرانية (الخميني) بأن العراق فارسياً، وصرح وزير الخارجية الإيراني الأسبق قطب زاده بأن عدن وبغداد تابعتان لفارس واستدعت إيران القيادات الكردية التي كانت في المنفى مما عده العراق تدخلا في الشأن السياسي العراقي، وخرقا لبنود الاتفاقية أثر ذلك أعلن العراق في ٩/١٧/ ١٩٨٠ إلغاء اتفاقية الجزائر وإعادة السيادة العراقية على شط العرب مما ادخل البلدين في حرب استمرت ثمان سنوات. للمزيد من الاطلاع ينظر إلى: عبد الجبار ناجي، شط العرب بين التاريخ والسياسة، مجلة الخليج العربي، العدد (٢)، العراق: مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، ١٩٨٣، ص٥٠.

(**) خط التالوك الأعظم: هو مرتسم حدودي بين العراق وإيران يقع في أعمق نقطه من شط العرب إذ أسس قاعدة خلافيه دائمة بين البلدين يمكن إثارتها في أي وقت. وأوضحت الدراسات إن الإصرار من الجانب الإيراني على انتزاع نصف شط العرب في معاهدة الجزائر عام ١٩٧٥ ليس متأتيا من افتقار الدولة الإيرانية إلى السواحل إنما لإيجاد قاعدة قانونية لإثارة النزاعات وتحقيق الخطوة الأبعد في منطقة نفطية تعد الأكثر سخونة بين دول العالم. للمزيد من الاطلاع ينظر الى: خط التالوك، صحيفة الشرق الاوسط، العدد(١٠٣٤٤)، ٢٥/مارس/٢٠٠٧، شبكة المعلومات الدولية http:// www.archive.aawsat.com

هو قرار مؤقتاً غير نهائي ومرتبط بالظروف الإقليمية والسياسية.[1] بعد سقوط الشاه أعلن العراق عام ١٩٨٠ عدم التزامه بهذه الاتفاقية وذلك لإخلال الجانب الإيراني ببنود الاتفاقية وطالب بفرض سيادته مجددا على الشطر الشرقي من شط العرب، ومن ثم أدى هذا الوضع إلى إحياء الخلافات الحدودية والتسبب لاحقاً في اندلاع الحرب العراقية الإيرانية. إذ تتهم إيران العراق بزحف قواتها إلى داخل الأراضي الإيرانية ودعمها للجماعات المناوئة للثورة الإيرانية ومن ثم طردها لأعداد كبيره من العراقيين من الأصول الإيرانية، أما من وجهة النظر العراقية فأن هذه الحرب جاءت كرد فعل على التجاوزات الإيرانية الحدودية التي بلغت بحسب الإحصائيات العراقية أكثر من ١٠٠ تجاوز، فضلا عن ذلك طالب العراق بعدم تدخل إيران في شؤونه الداخلية، وأن تعترف إيران بالسيادة العراقية على أرضه ومياهه، وكذلك أن تنهي احتلالها لجزر الإمارات العربية المتحدة (طنب الكبرى، طنب الصغرى، أبو موسى) التي استولت عليها عام ١٩٧١.[2]

لقد كانت الحرب العراقية الإيرانية في أبعادها الظاهرية حرب حدودية ذات علاقة وثيقة بالمشكلات الحدودية التاريخية بيد إن الخلافات الحدودية بين العراق وإيران عادة ما تتداخل مع المستجدات السياسية وترتبط بالأعتبارات الاستراتيجية لهذين البلدين المتجاورين، لذلك فإن الخلافات الحدودية ليست دائما السبب المباشر للتوترات ولم تكن السبب الوحيد من أسباب اندلاع الحرب. فالأصول العميقة للحرب هي أصول سياسية مرتبطة بواقع التنافس السياسي المستمر بين كل من العراق وإيران، فعادة ما تحاول كل منهما استغلال المستجدات السياسية

(١) محمد السعيد إدريس، النظام الإقليمي للخليج العربي، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،٢٠٠٠، ص٣٢٢.

(٢) عبد الخالق عبد الله، النظام الإقليمي الخليجي، ط١، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٩٨، ص١٤٢.

لتعزيز نفوذها وهيمنتها على النظام الإقليمي الخليجي والتأثير في قراراته وأولوياته.[١]

يعد تأثير الحرب في دول الخليج العربية واضحاً وبشكل مباشر خاصة مع الكويت والمملكة العربية السعودية نظراً إلى طبيعة علاقتهما المتميزة بالعراق في تلك الفترة، وكان هناك شعور بالقلق بين جميع دول منطقة الخليج العربية خوفا من امتداد الحرب لتشمل الدول جميعها غير المشتركة في القتال كما أن أتساع رقعه القتال وزيادة حدة التوتر بين القوتين وانعكاساتها الداخلية كانت السبب في اهتمام دول الخليج العربية بتطور هذه الحرب إذ قامت دول الخليج بتطوير استراتيجيتها وتكيف ردود أفعالها بما يحمي مصالحها وأمنها القومي بما يتناسب مع تطورات هذه الحرب.[٢] فلم تواجه منطقة الخليج العربي أضطرابا أمنيا يفوق كل ما مضى منذ أن خرجت القوه الأستعمارية البريطانية في السبعينيات أشد من الحرب العراقية الإيرانية التي أوقعت دول الخليج العربية في حيره سياسية، فحاولت أولا التوفيق بين الدولتين العراق وإيران لكنها بعد ذلك أخذت تساعد العراق خوفا من تهديدات الثورة الإيرانية آنذاك إذ تحملت قسطاً وافراً من فاتورة الحرب كما قامت هذه الدول باستغلال ظروف الحرب العراقية – الإيرانية لكي تقوم بإنشاء المجلس لأنها في الظروف الاعتيادية لم تستطيع أن تنجح في أنشاء المجلس لأن العراق وإيران تحاول كل منها أن يكون لها سيطرة ونفوذ على دول الخليج الصغيرة فهذه الظروف أسهمت في قيام المجلس، وكانت تلك الظروف في صالح المملكة العربية السعودية التي كانت تعمل على إنشاء مجلس لتكون أكثر نفوذا في المنطقة فأعلن عن قيام مجلس التعاون الخليجي لكي يحمي مصالح دول منطقة الخليج العربية في خضم الحرب العراقية – الإيرانية.[٣]

---

(١) عبد الخالق عبد الله، مصدر سبق ذكره، ص١٤٣.
(٢) نايف علي عبيد، مصدر سبق ذكره، ص١١١.
(٣) محمد الرميحي، أمن الخليج ومجلس التعاون لدول الخليج العربية، في كتاب:جمال سند السويدي، مجلس التعاون لدول الخليج العربية على مشارف القرن الحادي والعشرين، ط٢، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ١٩٩٩، ص١٦٥.

ج- اتفاقية كامب ديفيد

أن الاضطرابات التي حدثت في النظام الإقليمي العربي في أعقاب التوقيع على اتفاقية كامب ديفيد بين مصر و(إسرائيل) في أيلول عام ١٩٧٨ ثم التوقيع على معاهدة الصلح المصرية – الإسرائيلية المنفردة، وما تلاها من تجميد عضوية مصر في جامعة الدول العربية من عام ١٩٧٩ إلى عام ١٩٨٩. أدى تدهور هذا الوضع العربي في مجمله إلى شق الصف العربي، وغياب القيادة، وتفرق المسارات، وتضارب الرؤى والتصورات حول ما ينبغي أن تكون عليه استراتيجية المواجهة العربية في المراحل التالية من تطور أوضاع الصراع العربي الإسرائيلي.(١) وقد تسببت هذه الفوضى السياسية في التشويش على مفهوم الأمن القومي العربي بصورة لم يسبق لها مثيل. وكان لهذا التدهور الخطير في الوضع العربي انعكاسات سلبية بعيدة المدى على أمن الخليج العربي، إذ بات مكشوفا تماماً وبلا أي عمق استراتيجي عربي يسانده ويحميه، وكان على دول الخليج العربية أن تدبر أمورها في حدود ما أتيح لها من إمكانات وقدرات بالغة. بِناءً على ذلك فأن الثورة الإسلامية الإيرانية والحرب العراقية – الإيرانية، فضلا عن المناخ الإقليمي المتوتر والمثقل بعناصر التهديد والخطر هي عوامل أسهمت في الإسراع بتشكيل مجلس التعاون لدول الخليج العربية وتم الإعلان عنه منذ انعقاد القمة الخليجية الأولى في الرياض عام ١٩٨١.(٢)

ثالثا: العوامل الدولية

تتمثل العوامل الدولية في نشأة مجلس التعاون لدول الخليج العربية في الاستراتيجية الأمريكية ورغبتها في السيطرة على هذه المنطقة، كذلك غزو الاتحاد السوفيتي السابق لأفغانستان الذي زاد

---

(١) إسماعيل صبري مقلد، مصدر سبق ذكره، ص٦٣٤.

(2) Anton Hyman, (security construction the gulf states conflict studies) the institute for the study conflict, 1986, no.188, p.4

من حدة الصراعات الدولية في المنطقة، كذلك استراتيجية الاتحاد السوفيتي للإِستحواذ ومحاولة الوصول إلى المياه الدافئة (منطقة الخليج العربي) وسيتم التطرق إلى هذه العوامل تباعاً.

أ- موقف الولايات المتحدة الأمريكية من منطقة الخليج العربي

شغلت منطقة الخليج العربي مكانه مهمة بالنسبة لمصالح القوى العظمى إذ تعد إحدى أهم الأقاليم الحيوية في العالم بسبب ما تتمتع به من موقع استراتيجي متميز وثروات نفطية هائلة، فضلا عن أهميتها العسكرية مما جعلها محط أنظار القوى الكبرى.(١) وإن كانت هذه القوى قد اكتفت في بعض الأحيان بدور مراقب فحسب فأنها في معظم الأحيان قد تدخلت في شؤون المنطقة لتضمن سير الأمور بما يتوافق مع مصالحها.(٢) كما سعت هذه القوى الكبرى منذ زمن بعيد إلى تعزيز مصالحها الاستراتيجية وممارسة نفوذها في منطقة الخليج العربي ولاسيما عند اكتشاف النفط فيها في أوائل القرن العشرين إذ أزداد ارتباط القوى الكبرى في المنطقة، فضلا عن أن كل دولة لها مصلحه في إمدادات النفط واستقرار الأسعار، فأن مصالح الدول مثل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا والمانيا وروسيا كانت أكثر بروزا بسبب قوتها ونفوذها في الشؤون العالمية والمنتديات الدولية.(٣)

إذ ترى الولايات المتحدة الأمريكية إن النفط يُعدّ المصدر الأساس الذي يمكّنها عن طريقه قيادة العالم وهذا يتطلب منها إحكام سيطرتها المطلقة على منابع النفط، وعززت من وجودها العسكري والسياسي في المناطق النفطية العالمية، لاسيما في منطقة الخليج العربي، إذ قامت بإنشاء قواعد عسكرية وعقد اتفاقيات أمنية لتكريس هيمنتها على منابع النفط مستغله بذلك غياب أي منافس

(١) لورنس كورب، الخليج العربي واستراتيجية الأمن القومي الأمريكي، ط١، سلسلة محاضرات الإمارات ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠٠٦، ص٣.
(٢) جمال سند السويدي، المصالح الدولية في منطقة الخليج العربي، ط١، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، أبو ظبي، ٢٠٠٦، ص٧.
(٣) المصدر نفسه، ص١١.

حقيقي لها.[١] كما قامت الولايات المتحدة الأمريكية بطرح عدّة مشاريع لضمان سيطرتها السياسية والاقتصادية على منطقة الخليج العربي، ومن هذه المشاريع الاقتصادية التي تستهدف من ورائها دمج السوق المحلية بالسوق العالمية، والتقليل من سيادة الدولة على مواردها الوطنية والتي يمثّل القطاع النفطي القطاع الاقتصادي الأول في المنطقة، كما سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى عولمة النفط كمحاوله منها لفرض هيمنتها على العالم، وهذا السعي دفعها لإنشاء مجموعة من الترتيبات الإقليمية لضمان سيطرتها السياسية والاقتصادية، فضلا عن ذلك فقد قامت الولايات المتحدة الأمريكية بالاشتراك مع (إسرائيل) بطرح مشروع (الشرق الأوسط الكبير) لإقامة نظام جديد في المنطقة خدمة لمصالحهما المشتركة.[٢] كما عملت الولايات المتحدة الأمريكية وبعد انسحاب بريطانيا من المنطقة على تطوير استراتيجية أمنية في فترة الثمانينيات وتمخض عن ذلك (مبدأ كارتر)[*] الذي عدّ أي محاوله من جانب أي قوه للحصول على مركز متميز للنفط خاصة منطقة الخليج العربي يُعّد هجوماً مباشراً على المصالح الأمريكية، وسَيرُد عليه بكل الوسائل بما في ذلك القوه العسكرية.[٣] كما ألزم الولايات المتحدة الأمريكية بتأمين الحماية

---

(١) عبد علي كاظم المعموري، مالك دحام الجميلي، النفط والأحتلال في العراق، ط١، مركز حمورابي للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي،٢٠١١، ص ص٩٧-٩٨.

(٢) محمد كريم كاظم، دول الخليج العربي والأستقرار الأمني في العراق، مجلة دراسات دولية، العدد(٤٢)، بغداد: مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ٢٠٠٩، ص٧٢.

(*) مبدأ كارتر: في ٢٣/ يناير/١٩٨٠ أعلن الرئيس الأمريكي جيمي كارتر بعد الغزو السوفياتي لأفغانستان وبعد انتصار الثورة الإسلامية الإيرانية (مبدأ كارتر) المعروف بـ (التدخل السريع والمباشر) وهو المبدأ المعتمد للحفاظ على أمن الخليج إذ عدّ في حينها استراتيجية جديدة ومتقدمة في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية اعتمدت على التدخل المباشر لحل مشكلات الولايات المتحدة الأمريكية إذ أعلن هذا المبدأ في حق واشنطن على التصدي بأي وسيله بما في ذلك القوه العسكرية لأي محاوله مساس للمصالح الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية وهو ما صرح به بريجنسكي مستشار الأمن القومي الأسبق بالتدخل المسلح لمجرد وجود خطر أو محتمل يهدد المصالح الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية. للمزيد من الاطلاع ينظر إلى: عبد الحسن شعبان، ملف القوى الإقليمية وثورات الشارع العربي، مجلة حمورابي، العدد(٣)، بغداد: مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، (حزيران/ ٢٠١٢)، ص٢١.

(٣) عماد فوزي، السياسة الأمريكية وصياغة العالم الجديد، دار كنعان، دمشق، ٢٠٠٤، ص٦٤.

ومسؤولية الدفاع عن المنطقة ضد أي هجوم خارجي وحمايتها من أي تهديد إقليمي.[١] ذلك عن طريق تنسيقها مع قوات عسكرية مستقلة خارج نطاق المسرح الأوربي الا إن الرفض الأوربي وضع مسؤولية الدفاع على الولايات المتحدة الأمريكية بصورة منفردة مع وضع نظام رقابة وسيطرة تنطوي تحت مظلته دول المنطقة.[٢] إذ كانت الولايات المتحدة الأمريكية في السابق تعتمد في حماية مصالحها في منطقة الخليج العربي على قوتين: **الأولى** في الشمال وهي إيران.[٣] فعندما قام شاه إيران بأحتلال الجزر العربية الثلاث عام ١٩٧١ في منطقة الخليج العربي خدم المصالح الأمريكية في المنطقة مقابل قيام الولايات المتحدة الأمريكية بمد الشاه بالأسلحة ليأخذ دور شرطي الخليج أي الدفاع عن أمنه والحفاظ على المصالح الأمريكية فيه.[٤] والقوه **الثانية** في الغرب وهي (إسرائيل) التي اكتسبت صفة الدولة القوية في الشرق الأوسط بعد انتصارها على مصر وسوريا عام ١٩٦٧ إلا إن سقوط هيبة النظام الصهيوني بعد هزيمته في حرب تشرين الأول عام ١٩٧٣ وبمساندة القوات العراقية، وسقوط حكم الشاه في إيران عام ١٩٧٩ جعل الولايات المتحدة الأمريكية مضطرة لحماية مصالحها في المنطقة التي تعد أعظم خزان للنفط في العالم لاسيما بعد إن شهدت حرب عام ١٩٧٣ حصاراً نفطياً عربياً صارماً طوال فترة الحرب مما أثار ذعراً حقيقياً في أمريكا وأوربا، وهو ما حفز الولايات المتحدة الأمريكية على أن تقرر وضع يدها على مصادر النفط العربي منذ مطلع الثمانينيات إلا انه كان عليها أن تستغل الوسيلة للوصول إلى هذا الهدف ولم تلبث هذه الوسيلة أن توفرت لها بعد عقد من

---

(١) أنطوني زيني، تأثير السياسة الأمريكية في أِمن الخليج وجهة نظر عسكرية، في كتاب: مجموعة مؤلفين، الخليج: تحديات المستقبل، ط١، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي،٢٠٠٠، ص١٥٦.

(٢) أسماعيل صبري مقلد، الاستراتيجية الدولية في عالم متغير: قضايا ومشكلات الكويت، شركة كاظمه للنشر والتوزيع ، الكويت، ١٩٨٣،ص٣٢.

(٣) ياسين سويد ،الوجود العسكري الأجنبي في الخليج واقع وخيارات دعوه إلى أمن عربي إسلامي في الخليج، ط٢، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،٢٠٠٦، ص٥٠.

(٤) أسماعيل صبري مقلد ، أمن الخليج وتحديات الصراع الدولي: دراسة للسياسات الدولية في الخليج العربي منذ السبعينات، ط١، شركة الربيعان للنشر والتوزيع، الكويت، ١٩٨٤، ص٢٩.

الزمن.[١] إذ كانت للولايات المتحدة الأمريكية ثلاثة أهداف محورية في منطقة الخليج العربي تتوخى انجازها:[٢]

الأول: الحفاظ على تدفق النفط بأسعار زهيدة إلى الغرب.

الثاني: يتحدد في تأكيد التفوق الأمريكي الاستراتيجي كرادع يتمتع بمصداقية عاليه للحيلولة من دون استخدام السوفيت بالتعرض للمنطقة أو أي قوى أخرى.

الثالث: يرمي إلى تحسين الوضع الأمني للدول الصديقة الموالية للولايات المتحدة الأمريكية وتطوير قدراتها العسكرية لتتمكن من مواجهة الإخطار التي تواجهها.

تأسيسا لما تقدم يتبين إن الأهداف الاستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية تركزت في حماية وتأمين مصالحها في منطقة الخليج العربي إذ يعد النفط أساس المصالح الأمريكية وهذا ما دفعها إلى فرض سيطرتها على المنطقة، ورغبتها في الهيمنة على منابع النفط في دول المنطقة جميعها لذا أصبحت هذه المنطقة هي منطقة مستقبل الولايات المتحدة الأمريكية، وإنّ ضمان السيطرة عليها يعد استمرار الهيمنة الأمريكية على العالم واليوم هي تتحكم سياسياً واستراتيجياً بأغلب الأحتياطي العالمي وهذا التحكم يسهم في تعزيز موقعها التنافسي مع القوى الأقتصادية العالمية.

ب- الغزو السوفيتي لأفغانستان

قامت القوات السوفيتية السابقة بعملية دخول واسعة إلى أفغانستان بين ٢٥-٢٨ كانون الأول ١٩٧٩ على الرغم من ارتباط البلدين بمعاهدة الصداقة والتعاون مدتها عشرين عاماً وقعها محمد نور تراقي بعد استيلائه على السلطة وإعلانه قيام جمهورية أفغانستان الديمقراطية عام ١٩٧٨ إلا انه قد تم غزو السوفيت لأفغانستان، وذلك لأسباب متعددة فعلى الصعيد الداخلي كان تصاعد

(١) ياسين سويد، مصدر سبق ذكره، ص٥١.
(٢) عبد القادر محمد فهمي، الصراع الدولي وانعكاساته على الصراعات الإقليمية، دار الحكمة للطباعة والنشر، بغداد، ١٩٩٠، ص٢٦١.

حرب العصابات يهدد بإخفاق برنامج الحكومة الشيوعية، وسيطرة القوى الإسلامية على السلطة الأمر الذي يمكن أن يهدد أمن الإتحاد السوفيتي خاصة بعد سيطرة القوى الدينية على السلطة في إيران،[١] فضلا عن ذلك إن ارتباط الأمن السوفيتي ولاسيما جمهورياته الإسلامية في آسيا الوسطى بأمن واستقرار حدوده الجنوبية، وهو ما أكده اندروبوف في لقائه مع المراسلين الغربيين في ١/ نيسان/ ١٩٨٤ (إن لنا حدودا طويلة ومشتركة مع دول أخرى لذلك ستكون قضيه مهمة بالنسبة لنا نوع النظام الأفغاني الذي بجوارنا فبمساعدتنا لأفغانستان دافعنا عن أمننا القومي)، كما إن الانبعاث الإسلامي عند الحدود الجنوبية للإتحاد السوفيتي جعل من غزو السوفيت لأفغانستان أسلوباً وقائياً ضد احتمالات انتقاله إلى الجمهوريات الإسلامية السوفيتية في آسيا الوسطى، فضلا عن أن التكوين الإقليمي جيبولتيكياً واستراتيجياً بين أفغانستان ومنطقة الخليج العربي والمحيط الهندي جعل من هيمنة النفوذ الأمريكي في منطقة الخليج العربي يكسب للوجود السوفيتي في أفغانستان قيمه جيوستراتيجية.[٢] إذ إن هذا الغزو زاد من حدة الصراعات الدولية في منطقة الخليج العربي وضاعف الأوضاع الأمنية المتدهورة التي تعيشها المنطقة كما عدّت الولايات المتحدة الأمريكية إن هذا الغزو غير لائق ومتعارض مع مبدأ بريجنيف الذي حدد التدخلات السوفيتية لإنهاء كل تمرد وغضب في إطار الكتلة الشرقية.[٣] ولقد اعتمدت الاستراتيجية الأمريكية على مبدأ كارتر الذي عدَّ منطقة الخليج العربي منطقة مصالح أمريكية، والتصدي لأي تقدم سوفيتي نحو حقول النفط في الخليج العربي وهذا ما أثر في أمن دول الخليج. كما عدّ هذا المبدأ الخليج العربي داخلا في دوائر الأمن القومي الأمريكي والأقتراب من حدة المواجهة مع الإتحاد السوفيتي، وأخذت الولايات المتحدة الأمريكية خطوات عديدة لتعزيز

(١) هاني ياس الحديثي، سياسة باكستان الإقليمية ١٩٧١-١٩٩٤،ط١، سلسلة أطروحات الدكتوراه، العدد (٣٣)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٧، ص١٣٢.
(٢) المصدر نفسه، ص ص١٣٣-١٣٤.
(3) Mohammed Ayoob, ((southwest Asia beginning of anew cold))war review :vo. 20, no3,1981.p13.

القدرة العسكرية وتحسين قوات الانتشار السريع في المنطقة، فضلا عن فرض عقوبات اقتصادية على السوفيت، والأهم من ذلك حاولت الإدارة الأمريكية أن تحصل على حق الرسو في الخليج وعقدت اتفاقية مع سلطنة عمان في ١٤ حزيران عام ١٩٨٠،[١] فضلا عن ذلك فقد أثار الغزو السوفيتي لأفغانستان انتقادات واسعة إقليمياً وعالمياً بسبب ما حققه من عوده إلى أجواء الحرب الباردة وإن أكثر الدول تأثرا به كانت دول الجوار باكستان وإيران والصين بفعل ما حققه من تغيير في معادلات التوازنات الإقليمية ذات البعد الدولي وينبع ذلك من طبيعة علاقات التنافس والصراع الإقليمي وتحديدا إيران وباكستان والهند والصين واستمرت الصراعات حتى الأِنسحاب السوفيتي وانهيار النظام الموالي لموسكو في كابول.[٢] وقد كان لهذا الغزو أبعاد استراتيجية متعددة الأشكال بالنسبة إلى دول الخليج العربية منها الآتي:[٣]

١- القرب الجغرافي

إن جعل القوات العسكرية السوفيتية في أفغانستان أقرب إلى منطقة الخليج العربي بمسافة لا تزيد على (٥٠٠) كيلو متر هذا ما يعطي للسوفيت القدرة على فرض حصار على موانئ الخليج العربي الأمر الذي مكّنهم على وقف شحنات النفط في مضيق هرمز، كما أن هذا الغزو جعل للسوفيت قدره كبيره على أنزال عسكري في الخليج تفوق قدرة الولايات المتحدة الأمريكية على القيام بذلك.

٢- العامل الديني

أن احتلال السوفيت لأفغانستان البلد الإسلامي أدى إلى ردود فعل قوية في دول الخليج العربية وتمثل هذا الرد بتقديم المساعدات المالية لأفغانستان كونه بلد إسلامي يتعرض للأحتلال.

---

(١) نايف علي عبيد، مصدر سبق ذكره، ص ص١٠٨-١٠٩.
(٢) هاني ياس الحديثي، مصدر سبق ذكره، ص١٣٤.
(٣) نايف علي عبيد، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٨.

٣- المصالح الدولية

أن احتلال السوفيت لأفغانستان أدى إلى إحراج الوضع في منطقة الخليج العربي لأنه زاد من حدة الحرب الباردة بين القطبين الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفيتي ونقلها إلى الخليج. تأسيسا على ذلك فأن الغزو السوفيتي لأفغانستان دفع دول الخليج العربية للتفكير في قيام مجلس التعاون للتصدي للأعمال الإرهابية التي تحدث في المنطقة.[١]

ج- الاستراتيجية السوفيتية للسيطرة على منطقة الخليج العربي

تعد منطقة الخليج العربي إحدى المناطق المهمة لروسيا إذ أهتم الروس بالمنطقة منذ زمن بعيد كما إن تطلع الإتحاد السوفيتي السابق بالمنطقة ليس بالأمر الجديد فهو يرجع إلى أيام الحكم القيصري الروسي الذي كان يسعى إلى مد نفوذه في المنطقة وتحديداً في الوصول إلى المياه الدافئة مياه الخليج العربي، وإن السياسة الروسية قد تأثرت بالواقع الجغرافي لمنطقة الخليج العربي ساعدت على اهتمام الروس بالمنطقة في وقت مبكر، فضلا عن اتساع مساحة الدولة الروسية إلا إن معظم حدودها أما تطل على بحار متجمدة لا تصلح للملاحة أو على بحار مغلقه ومضائق تحت سيطرة دولة أخرى.[٢] فأرادت أن تحقق هدفها في الوصول إلى المياه وتحديدا في المحيط الهندي وإن نجاح الإتحاد السوفيتي السابق في تحقيق هذا الهدف سيجعله متحكماً في المنطقة بالكامل.[٣] وبما إن الولايات المتحدة الأمريكية تتمتع بالهيمنة على معظم دول منطقة الخليج العربي فكان الإتحاد السوفيتي يريد وضع حد ونفوذ للهيمنة الأمريكية لأنها تدرك المخاطر التي يمكن أن يولدها الوجود الأمريكي في منطقة الخليج العربي على أمن الدولة

---

(١) نايف علي عبيد، مصدر سبق ذكره، ص١٠٩.
(٢) لمى مضر جري الأمارة، سياسة روسيا الاتحادية تجاه منطقة الخليج العربي وآفاق المستقبل، رسالة ماجستير غير منشوره، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، ٢٠٠٠، ص٢.
(٣) نصره عبد الله البستكي، مصدر سبق ذكره، ص ص٧٢-٧٣.

السوفيتية نظرا للقرب الجغرافي.[١] وان الوجود السوفيتي في منطقة الشرق الأوسط له تأثير كبير في السياسة الأمريكية تجاه الخليج العربي كما يعد من أهم العوامل التي دفعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تعزيز وجودها العسكري في الخليج وكانت تبتغي من وراء ذلك تحقيق هدفين:[٢]

الأول: حماية آبار النفط من سيطرة الإتحاد السوفيتي.

الثاني: منع السوفيت من الوصول إلى المياه الدافئة.

إذ تعد الرؤية الأمريكية للدولة السوفيتية بعدّها قوة عدوانية وتوسعية هدفها السيطرة على المناطق المهمة في العالم وتركزت استراتيجيتها في صد ومنع توسع الإتحاد السوفيتي في شرق أوربا والبلقان والشرق الأقصى بينما ركز الإتحاد السوفيتي في استراتيجيته على أوربا الغربية والسعي للوصول إلى المياه الدافئة.[٣]

أن مبادرة الرئيس السوفيتي السابق ليونيد بريجنيف عام١٩٨٠ بنيت على مبادئ أهم تلك المبادئ هي:[٤]

١- عدم استخدام القوة أو التهديد بها ضد دول منطقة الخليج العربي.

٢- عدم أقامة قواعد عسكرية أجنبية في الخليج والجزر المتاخمة لها خاصة جزيرة ديغوغارسيا التي كانت ترابط فيها القوات الأمريكية.

٣- احترام حقوق سيادة دول المنطقة على مواردها الطبيعية.

٤- مناقشة حالة الأمن في الخليج العربي بمشاركه من الإتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية.

---

(١) لمى مضر جري الأمارة، مصدر سبق ذكره، ص١٩.
(٢) ياسين سويد، مصدر سبق ذكره، ص٥٢.
(٣) كاظم هاشم نعمه، العلاقات الدولية، دار الحكمة للطباعة، بغداد،١٩٨٧، ص٢٩١.
(٤) محمد سعيد إدريس، مبادرة بريجنيف الخليجية والصراع الدولي، مجلة السياسة الدولية، العدد(٦٤)، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية والسياسية، مؤسسة الأهرام، (أبريل/١٩٨١)، ص ص١٧٢-١٧٣.

٥- عدم خلق أي خطر على عملية التبادل التجاري الطبيعي.

٦- عدم تعريض الطرق البحرية التي تربط الخليج بدول العالم إلى الخطر. [١]

وعليه، كان الإتحاد السوفيتي يهدف للوصول إلى المياه الدافئة في الخليج العربي الأمر الذي زاد من حدة التصعيد بينه وبين والولايات المتحدة الأمريكية على الرغم من المبادرة السوفيتية السابقة الذكر التي تخص دول الخليج العربية والتي عمقت الشعور لدى بلدان الخليج العربية بالخطر وزادت من المخاوف الأمر الذي دفعها في نهاية المطاف إن تقف صفاً واحداً في مواجهة هذه التحديات بإنشاء تكتل إقليمي خليجي يضم ست دول من منطقة الخليج العربي إلا إن تفكك الاتحاد السوفيتي وتخلي روسيا عن النهج الإيديولوجي فيما بعد احدث نوع من التحسن في العلاقات الروسية الأمريكية ومن ثم انعكس إيجاباً على علاقة روسيا مع دول الخليج العربية.

(١) محمد سعيد ادريس، مصدر سبق ذكره، ص١٧٣.

المبحث الثاني
الهيكل التنظيمي للمجلس

يعد مجلس التعاون لدول الخليج العربية منظمة دولية بالمعنى القانوني والفني للكلمة، وبما أن لكل منظمة دولية عناصر فقد شملت عناصر مجلس التعاون في توافر صفة الكائن للمنظمة أو الشخص القانوني الدولي، وأن تكون لها أجهزة دائمة، كما تكون لها إرادة ذاتية خاصة بها، وبعض الأختصاصات والوظائف الموكولة إليها كما تنشأ بمقتضى اتفاق دوري يسمى الميثاق أو الدستور المنشئ للمنظمة.(١)

وبما أن هذه العناصر متوافرة في المجلس فهو شخص قانوني له إرادة ذاتية وأهلية وله أجهزته الرئيسة والفرعية، وله بعض الاختصاصات التي اكتسبتها من الدول الأعضاء كذلك تم إنشاؤه بمقتضى اتفاق دولي وقعته الدول الست وهو النظام الأساس لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ومن ثم فإنّ المنظمة الدولية الإقليمية ككائن قانوني تحتاج إلى هيكل يساندها وتعتمد عليه ويتكون هذا الهيكل من الأجهزة التي تعمل المنظمة عن طريقها، إذ تؤدي هذه الأجهزة دورا مهما في تسيير أمورها.(٢) في هذا المبحث سيتم التركيز في الآتي:

١- الأجهزة الرئيسة والفرعية لمجلس التعاون الخليجي.

٢- أهداف مجلس التعاون الخليجي وإسهاماته.

٣- ردود الفعل المحلية والإقليمية والدولية على قيام مجلس التعاون الخليجي.

---

(١) أحمد أبو الوفا، مجلس التعاون لدول الخليج العربية كمنظمة دولية (دراسة قانونيه)، ط١، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٦، ص٧.

(٢) حيدر محمد علي جواد، مصدر سبق ذكره، ص١٠.

المطلب الأول

الأجهزة الرئيسة والفرعية لمجلس التعاون الخليجي

إدراكا لما يربط بين الدول الست من علاقات خاصة وسمات مشتركة وأنظمة متشابهه أساسها العقيدة الإسلامية، فقد نصت المادة السادسة من النظام الأساس لمجلس التعاون على إن المجلس يتكون من الأجهزة الرئيسة الآتية:

أولا: المجلس الأعلى.

ثانيا: المجلس الوزاري.

ثالثا: الأمانة العامة.

ولكل من هذه الأجهزة الحق في إنشاء ما تقتضيه الحاجة من أجهزة فرعية.[١] كما نصت المادة العاشرة من النظام الأساس لمجلس التعاون على أن يكون للمجلس هيئه تسمى هيئة تسوية المنازعات وتتبع هذه الهيئة المجلس الأعلى وتمتاز هذه الأجهزة عن الأجهزة الدولية الأخرى بخاصية الدوام وتعمل بصفة مستمرة ولا يقتصر انعقادها على بحث موضوعات محددة إنما موضوعات شامله.[٢]

أولا: المجلس الأعلى

يمثل المجلس الأعلى السلطة العليا لمجلس التعاون ويتكون من رؤساء الدول الأعضاء وتكون رئاسته دورية بحسب الترتيب الهجائي لأسماء الدول، ويجتمع المجلس في دورتين عاديتين كل سنه ويجوز عقد دورات استثنائية بناءً على دعوة أي من الأعضاء وتأييد عضو أخر، على الرغم من أن مقر مجلس التعاون في مدينة الرياض، إلا إن للمجلس الأعلى الحق في أن يعقد دوراته

(١) عادل الطبطبائي، الهيئة الاستشارية للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية: دراسة قانونيه، في كتاب: جمال سند السويدي، مجلس التعاون لدول الخليج العربية على مشارف القرن الحادي والعشرين، ط٢، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ١٩٩٩، ص١٤٩.

(٢) عاكف يوسف صوفان، المنظمات الإقليمية والدولية، ط١، دار الأحمدي للنشر، القاهرة،٢٠٠٨، ص ص١٥-١٦.

في بلدان الدول الأعضاء وقد انعقدت الدورة الأولى للمجلس الأعلى في أبو ظبي، والثانية في الرياض، والثالثة في البحرين، والرابعة في قطر.[١] ويعد انعقاد المجلس صحيحا أذا حضره ثلثي الدول الأعضاء ولا يجوز لرئيس دولة طرف في نزاع قائم أن يرأس الدورات أو الجلسة التي تخصص لمناقشة هذه المسألة.[٢] أما بالنسبة للأختصاصات فقد نصت المادة الثامنة من النظام الأساس لمجلس التعاون على إن المجلس الأعلى يقوم بالأختصاصات الآتية: [٣]

١- النظر في القضايا التي تهم الدول الأعضاء.

٢- وضع السياسة العليا لمجلس التعاون والخطوط الأساس التي يسير عليها.

٣- النظر في التوصيات والتقارير والدراسات والمشاريع المشتركة التي تعرض عليه من المجلس الوزاري من أجل اعتمادها.

٤- النظر في التقارير والدراسات التي يكلف الأمين العام بإعدادها.

٥- اعتماد أسس التعامل مع الدول الأخرى والمنظمات الدولية.

٦- إقرار نظام هيئة تسوية المنازعات وتسمية أعضائها.

٧- تعيين الأمين العام.

٨- تعديل النظام الأساس للمجلس، وإقرار نظامه الداخلي.

٩- التصديق على الميزانية العامة.[٤]

كما نصت المادة التاسعة عشر من النظام الأساس لمجلس التعاون بأن لكل دولة عضو في أعضاء المجلس صوتا وحدا وكل دولة تؤدي دورا متساويا في عملية اتخاذ القرار السياسي

---

(١) فؤادي حمدي بسيسو، التعاون الإنمائي بين أقطار مجلس التعاون العربي الخليجي، ط٢، سلسلة أطروحات الدكتوراه، العدد (٦)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٧، ص١٨٢.
(٢) عاكف يوسف صوفان، مصدر سبق ذكره، ص ص١٧-١٨.
(٣) كمال محمد الاسطل ، مصدر سبق ذكره، ص ص١٨-١٩.
(٤) عبد الله بشارة، تجربة مجلس التعاون الخليجي خطوه أو عقبه في طريق الوحدة العربية، سلسلة حوارات عربيه، العدد(٥)، منتدى الفكر العربي، عمان، ١٩٨٥، ص١١٤.

للمجلس، وتصدر قرارات المجلس الأعلى في المسائل الموضوعية بإجماع الدول الأعضاء الحاضرة المشتركة في التصويت. أما القرارات في المسائل الإجرائية فتصدر بالأغلبية وتعد قرارات المجلس الأعلى مجرد توصيات للدول الأعضاء شأنها شأن التوصيات التي يتخذها مجلس جامعة الدول العربية أو الجمعية العامة للأمم المتحدة، وتقوم الدول الأعضاء بتنفيذ القرارات بمحض إراداتها واقتناعها بأهميتها. أما بالنسبة للجان التي يشكلها المجلس الأعلى فينص النظام الداخلي للمجلس الأعلى على إنشاء نوعين من اللجان: [١]

النوع الأول: اللجان المؤقتة: يتم إنشاؤها في مستهل كل دورة عاديه لدراسة المسائل المدرجة في جدول الإعمال.

النوع الثاني: اللجان الدائمة: هي اللجان الفنية التي يعهد إليها المجلس في إعداد وتنفيذ برامج المجلس في مجالات معينه، ويعين المجلس الأعلى أعضاء اللجنة الفنية من بين مواطني الدول الأعضاء المتخصصين، وتجتمع بدعوة من الأمين العام، وتضع خطة عملها بالتشاور معه.

من هنا فلا مبالغه في القول أن المجلس الأعلى هو السلطة العليا التي تختص بوضع سياسة تحقيق أهداف مجلس التعاون وهو الذي يملك وحده اتخاذ القرار في المسائل التي يعدها ويعرضها عليه المجلس الوزاري مع امتلاكه حق الموافقة أو رفض مشروعات هذه القرارات.[٢]

ثانيا: المجلس الوزاري

يعد المجلس الوزاري الجهاز التنفيذي لمجلس التعاون الخليجي وثاني الهيئات العاملة فيه. إذ نصت المادة الحادية عشر من النظام الأساس أن المجلس الوزاري يتكون من وزراء خارجية الدول الأعضاء أو من ينوب عنهم من الوزراء وتكون رئاسته دورية لمدة ستة أشهر بحسب الترتيب الهجائي للدول، ويعقد هذا المجلس اجتماعاته كل ثلاثة أشهر ويجوز له عقد دورات

(١) عاكف يوسف صوفان، مصدر سبق ذكره، ص ص١٨-١٩.
(٢) غانم محمد صالح، التطورات السياسية والنظم والسياسات، دار الحكمة، بغداد، ١٩٩١، ص١٥٠.

استثنائية بناءً على دعوة أي من الأعضاء وتأييد عضو أخر ويقرر المجلس الوزاري مكان اجتماع الدورة التالية على أن اجتماعه يعد صحيحا أذا حضره ثلثي الأعضاء، أما بالنسبة لنظام التصويت في المجلس الوزاري فأن لكل عضو صوت واحد وتصدر قراراته في المسائل الموضوعية بإجماع الدول الأعضاء الحاضرة المشتركة في التصويت أما في المسائل الإجرائية فتصدر قراراته بالأغلبية البسيطة.(١)

وتعد قرارات المجلس الوزاري وتوصياته في المسائل الإجرائية التي تصدر على هذا النحو ملزمة حتى لمن لم يقبلها لأن النظام الأساس لمجلس التعاون الخليجي حرص على إعفاء من لا يقبل القرارات الإجرائية للمجلس الأعلى من الألتزام بها بأن يسجل عدم التزامه صراحة عند التصويت بينما لم يحدث ذلك في صدد القرارات الإجرائية للمجلس الوزاري وربما يرجع السبب في التمييز بين المجلسين الأعلى والوزاري إلى خطورة المسائل التي قد يتناولها المجلس الأعلى، وحرص الدول الأعضاء على الإلتزام بها.(٢)

أما من ناحية اختصاصاته فيتولى المجلس الوزاري المهمات الآتية:(٣)

١- اقتراح السياسات ووضع التوصيات والدراسات والمشاريع التي تهدف إلى تطوير التعاون والتنسيق بين الدول الأعضاء في مختلف المجالات واتخاذ ما يلزم بشأنها من قرارات وتوصيات.

٢- العمل على تشجيع وتطوير وتنسيق الأنشطة القائمة بين الدول الأعضاء في المجالات المختلفة وتحال القرارات المتخذة في هذا الشأن إلى المجلس الوزاري الذي يرفعها كتوصية إلى المجلس الأعلى لإتخاذ القرار المناسب بشأنها.

---

(١) عبد المنعم محمد داود، مجلس تعاون دول الخليج ومحاولة تطويره على ضوء تجربة السوق الأوربية المشتركة، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٨٨، ص٨١.

(٢) غانم محمد صالح، مصدر سبق ذكره، ص ص١٥١-١٥٢.

(٣) عبد الله بشارة، تجربة مجلس التعاون الخليجي خطوه أو عقبه في طريق الوحدة العربية، مصدر سبق ذكره، ص١١٦.

٣- تقديم التوصيات للوزراء المختصين لرسم السياسات الكفيلة بوضع قرارات مجلس التعاون قيد التنفيذ.

٤- تشجيع أوجه التعاون والتنسيق بين الأنشطة المختلفة للقطاع الخاص، وتطوير التعاون القائم بين غرف التجارة وصناعة الدول الأعضاء وتشجيع انتقال الأيدي العاملة من مواطني الدول الأعضاء فيما بينها.

٥- إحالة أوجه التعاون المختلفة إلى لجنة أو أكثر من لجنة فنية أو متخصصة لدراسة وتقديم الأقتراحات المناسبة بشأنه.

٦- النظر في الإقتراحات المتعلقة لتعديل هذا النظام ورفع التوصيات المناسبة بشأنها إلى المجلس الأعلى.

٧- إقرار نظامه الداخلي، كذلك النظام الداخلي للأمانة العامة للمجلس.

٨- يعين المجلس الوزاري الأمناء المساعدين لمدة ثلاث سنوات قابله للتجديد بترشيح من الأمين العام.[١]

٩- اعتماد التقارير الدولية كذلك الأنظمة واللوائح الداخلية المتعلقة بالشؤون الإدارية والمالية المقترحة من الأمين العام بتوجيه من المجلس الأعلى بالتصديق على ميزانية الأمانة العامة.

١٠- التهيئة لإجتماعات المجلس الأعلى وإعداد جدول أعماله.

١١- أن المجلس الوزاري يقوم بالنظر فيما يحال إليه المجلس الأعلى.[٢]

ويلاحظ على اختصاصات المجلس الوزاري أن سلطته في إصدار القرارات الملزمة بشكل يقتصر على اتخاذ القرارات اللازمة لتطوير التعاون والتنسيق بين الدول الأعضاء، وإقرار نظامه الداخلي

---

(١) علي حسين علي، مجلس التعاون الخليجي دراسة في الإطار الأمني الإقليمي رؤية عربيه، سلسلة الدراسات العامة، العدد (١٠)، معهد الدراسات الآسيوية والأفريقية، الجامعة المستنصرية، بغداد،١٩٨٥، ص٧٤.

(٢) يوسف خوري، المشاريع الوحدوية العربية ١٩١٣-١٩١٨ دراسة توثيقية، ط٢، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٠، ص٥٠٣.

للمجلس والأمانة العامة، وتعيين الأمناء المساعدين، واعتماد التقارير الدورية واللوائح والأنظمة الداخلية. أما القاعدة العامة بشأن اختصاصات المجلس الوزاري فتقتصر على الدور التنسيقي أو التشجيعي أو الإحالة من وإلى المجلس الأعلى، أو الإحالة إلى لجنة فنية متخصصة، ورفع التوصيات إلى المجلس الأعلى، وتنفيذ القرارات الصادرة منه، ومن ثم الإعداد والتهيئة لِأجتماعاته.[١]

ثالثا: الأمانة العامة

يتمثل دور الأمانة العامة للمنظمة الدولية بصفة عامة بأنها الهيئة الإدارية المركزية الثابتة للمجلس وإن عملها يتطلب الإِستقرار إذ تقوم بمهمة جمع الوثائق والبيانات وتحضير أعمال المؤتمرات واللجان والإشراف على تنفيذ القرارات التي يتخذها المجلس الأعلى والمجلس الوزاري، وقد نصت المادة الثانية من النظام الأساس لمجلس التعاون على أن يكون مقر مجلس التعاون مدينة الرياض في المملكة العربية السعودية، لذلك فإن الأمانة العامة للمجلس مقرها الرياض إلا إن باقي الأجهزة العاملة يجوز لها إن تجتمع في غير مقر المجلس بحسب ظروف عملها.[٢]

تكوين الأمانة العامة

تتكون الأمانة العامة من الأمين العام وهو الموظف الإداري الأكبر ويعاونه أمناء مساعدون وما تستدعيه الحاجة من موظفين آخرين ويعين المجلس الأعلى الأمين العام من مواطني دول مجلس التعاون ولمدة ثلاث سنوات قابله للتجديد مرة واحدة والحكمة من ذلك اتاحت هذا المنصب من عناصر متجددة.[٣]

---

(١) رياض صالح أبو العطا، مصدر سبق ذكره، ص٥٠٥.
(٢) يحيى حلمي رجب، مصدر سبق ذكره، ص١٢٠.
(٣) عبد الله الأشعل، الإطار القانوني والسياسي لمجلس التعاون الخليجي، ط١، الرياض، ١٩٨٣، ص١٤٤.

اختصاصات الأمين العام

للأمين العام في أي منظمة دولية اختصاصات متعددة وقد تطورت هذه الأختصاصات في إطار الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، فلم تعد تقتصر على الشؤون الإدارية والمالية فحسب بل امتدت لتشمل الشؤون السياسية فتتمثل هذه الأختصاصات وفاقاً لما جاء في المادة الرابعة عشر من النظام الأساس لمجلس التعاون والنظام الداخلي للمجلس الوزاري بالآتي: [١]

١- ترشيح الأمناء المساعدين للمجلس الوزاري تمهيدا لتعيينهم.

٢- تعيين موظفي الأمانة العامة من بين مواطني الدول الأعضاء في مجلس التعاون أو من غيرهم في حالة موافقة المجلس الوزاري.

٣- متابعة تنفيذ أعمال مجلس التعاون خاصة قرارات المجلس الأعلى والمجلس الوزاري ورفع التقارير المناسبة لكل منهما.

٤- تمثيل مجلس التعاون لدى الغير سواء أكانت دولاً أم منظمات دولية أم مؤتمرات دولية في حدود الصلاحيات المخولة له.

٥- تشكيل لجان تحضيريه لدراسة بعض المسائل المدرجة بجدول أعمال المجلس الوزاري ذلك بالتشاور مع رئيس المجلس.

٦- إعداد مشاريع جدول أعمال المجلس الوزاري، وتنظيم اجتماعاته، والإشراف على سكرتاريته الفنية.

٧- الإشراف على تنظيم علاقات المجلس الوزاري مع وسائل الإعلام.[٢]

٨- إرسال القرارات والتوصيات التي يتخذها المجلس الوزاري والوثائق المتعلقة بها إلى الدول الأعضاء في خمسة عشر يوما من انتهاء الدورة.

---

(١) يحيى حلمي رجب، مصدر سبق ذكره، ص١٢١.
(٢) المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

٩- مساعدة رئيس المجلس الوزاري في السعي إلى التوفيق بين وجهات النظر المختلفة للدول الأعضاء في المسائل المختلف حولها للوصول إلى توافق حول مشروع القرار قبل إحالته إلى التصويت.

١٠- طلب تأجيل التصويت لمدة معينة يتم إثناءها المزيد من المفاوضات والمشاورات بشأن مسألة معروضة على المجلس الوزاري.

١١- اقتراح تعديل النظام الداخلي للمجلس الوزاري.

١٢- اقتراح تحديد تاريخ بدء دورات المجلس الأعلى والمجلس الوزاري، واقتراح موعد انتهائها.

١٣- إعداد مشروع ميزانية الأمانة العامة وعرضها على المجلس الأعلى لإقرارها.

١٤. حضور أجتماعات المجلس الأعلى والمجلس الوزاري.

١٥- الإقتراح على رئيس المجلس الوزاري بعقد دورات استثنائية إذا دعت الحاجة إلى ذلك.

١٦- للأمين العام أن يفوض بعض اختصاصاته ومهماته إلى الأمناء المساعدين إذا دعت الظروف.[١]

موظفو الأمانة العامة

نصت المادة السادسة عشر من النظام الأساس أن الأمين العام والأمناء المساعدين وموظفي الأمانة العامة كافة يباشرون وظائفهم باستقلال تام وللمصالح المشتركة للدول الأعضاء وعليهم أن يمتنعوا عن أي تصرف يتنافى مع واجبات وظائفهم وإلا يفضوا بأسرار إعمالهم سواء أكانت في إثناء الخدمة أم بعدها.[٢] كما أنهم يتمتعون بالأمتيازات والحصانات التي تحددها اتفاقية تعقد لهذا الغرض بين الدول الأعضاء وإلى أن يتم وضع الأتفاقية فأنهم يتمتعون بالأمتيازات والحصانات الدبلوماسية الثابتة للهيئات المماثلة كما يكتسب موظفي الأمانة العامة لمجلس

(١) رياض صالح أبو العطا، مصدر سبق ذكره، ص ص٥٠٨-٥٠٩.
(٢) يوسف خوري، مصدر سبق ذكره، ص ص٥٠٣-٥٠٤.

التعاون مجموعة من الحقوق مقابل أداء خدماته وضمانا لحسن هذا الأداء ومنها: [١]

١- حقه في عدم المساس بصفته الدولية إذ تلتزم الدول بضمان استقلاله، وعدم التأثير فيه بأي صورة من الصور.

٢- حرية الرأي والفكر ذلك في حدود ما لا يمس استقلاله أو يجعلهما في شك.

٣- يتولى مجلس التعاون حماية أعضائه ضد كل ما يمكن أن يقع عليهم من ضرر أو اعتداء بسبب تأديتهم لوظائفهم.

على ضوء النصوص السابقة التي توضح الأحكام القانونية الدولية لموظفي الأمانة العامة لمجلس التعاون نجد أنها تنطبق عليهم القواعد القانونية الدولية للموظف الدولي.

اختصاصات الأمانة العامة

أوضح النظام الأساس لمجلس التعاون اختصاصات الأمانة العامة وهي كالآتي:[٢]

١- إعداد الدراسات الخاصة حول التعاون والتنسيق والخطط والبرامج المتكاملة للعمل المشترك لدول مجلس التعاون الخليجي.

٢- متابعة تنفيذ قرارات وتوصيات المجلس الأعلى والمجلس الوزاري من الدول الأعضاء.

٣- إعداد التقارير والدراسات التي يطلبها المجلس الأعلى أو المجلس الوزاري.

٤- إعداد الميزانيات والحسابات الختامية لمجلس التعاون.

٥- إعداد مشاريع القوانين والأنظمة الإدارية والماليه المنسجمة ومتطلبات تطوير أعمال ومسؤوليات مجلس التعاون الخليجي.

٦- التحضير للأجتماعات وإعداد جداول أعمال المجلس الوزاري ومشروعات القرار.[٣]

---

(١) يحيى حلمي رجب، مصدر سبق ذكره، ص١٢٢.
(٢) رضا محمد عيسى، آليات توحيد الأنظمة في دول مجلس التعاون الخليجي، ط١، مكتبة القانون والاقتصاد، الرياض، ٢٠١٤، ص١٢.
(٣) يوسف خوري، مصدر سبق ذكره، ص٥٠٣.

٧- الأقتراح على رئيس المجلس الوزاري الدعوة لعقد دورات استثنائية للمجلس الوزاري إذا دعت الحاجة إلى ذلك.

٨- أية مهمات أخرى تسند إليها من المجلس الأعلى أو المجلس الوزاري.

٩- إدارات الأمين العام التي تتكون من: [١]

أ- مكتب الأمين العام.

ب- الإدارة السياسية.

ج- إدارة شؤون البيئة والإنسان.

د- إدارة الشؤون القانونية.

هـ- إدارة الشؤون المالية والإدارية.

و- مركز البحث والمعلومات ويختص بجمع المعلومات والإحصاءات كافه التي يمكن أن يستفيد منها مجلس التعاون الخليجي في تحقيق أهدافه.

الأجهزة الفرعية لمجلس التعاون الخليجي

نصت المادة السادسة من النظام الأساس لمجلس التعاون الخليجي على حق كل جهاز من أجهزة المجلس إنشاء ما تقتضيه الحاجة من أجهزة فرعية، وعلى ذلك فقد ساير النظام الأساس لمجلس التعاون الخليجي المواثيق المنشئة للمنظمات الدولية بإعطائه كل جهاز من الأجهزة الرئيسة حق إنشاء الأجهزة الفرعية أو الثانوية وتقوم هذه الأجهزة باتخاذ التوصيات ولها نظام أساس كنظام هيئه تسوية المنازعات والنظام الأساس للهيئة الاستشارية للمجلس الأعلى.[٢]

---

(١) برزان التكريتي، الصراع الدولي في منطقة الخليج العربي والمحيط الهندي وتأثيره على أقطار الخليج العربي، الدار العربية، بغداد، ١٩٨٢، ص ص١٥٦-١٥٧.
(٢) رياض صالح أبو العطا، مصدر سبق ذكره، ص٥١٢.

أ- هيئة تسوية المنازعات:

يقصد بالهيئة مجموعة أفراد من مواطني الدول الأعضاء، أما مصطلح التسوية يوحي بنوع محدد من أنواع معالجة المنازعات تنتهي إلى أتفاق متقن تقبله الأطراف المعنية سواء أكانت بالتهدئة أم بالتحجيم ويؤدي إلى حلول جذريه شامله، أو تسويات دائمة أو مؤقتة.[١] فعند حدوث خلاف يحال إلى هذه الهيئة وهذا ما نصت عليه المادة العاشرة من النظام الأساس لمجلس التعاون. إذ يتولى المجلس الأعلى تشكيل كل حاله على حدة بحسب طبيعة الخلاف كذلك إذا نشأ خلاف بشأن تفسير أو تطبيق النظام الأساس ولم تتم تسويته في إطار المجلس الأعلى أو المجلس الوزاري فتتم إحالته على هيئة تسوية المنازعات، وترفع الهيئة تقريرها متضمناً توصياتها إلى المجلس الأعلى لإتخاذ ما يراه مناسبا.[٢] أما من ناحية تكوين هذه الهيئة فتتكون هذه الهيئة من عدد مناسب من مواطني الدول الأعضاء من غير أطراف النزاع على أن لا يقل عددهم عن ثلاثة أشخاص ولها الحق في أن تستعين بمن تشاء من الخبراء والمستشارين كما لها الحق في اختيار رئيساً لها من بين أعضائها ولكل عضو صوت واحد. كما لا يكون اجتماعها شرعيا ما لم يحضره جميع أعضائها. ويكون لكل طرف من أطراف النزاع ممثلون عنه لتمثيله أمامها، ولهم الحق في الدفاع عن مصالح دولهم وهذه الهيئة تصدر قراراتها بشأن المنازعات بأغلبية أصوات الأعضاء وإذا تساوت الأصوات يرجح الجانب الذي فيه الرئيس.[٣]

كما تصدر الهيئة توصياتها أو فتواها وفاقا لأحكام النظام الأساس لمجلس التعاون وأحكام القانون الدولي والعرف الدولي ومبادئ الشريعة الإسلامية على أن ترفع تقاريرها بشأن الحالة

---

(١) حسن نافعة، تسوية النزاعات العربية في آفاق التعاون العربي في التسعينات، ط١، منتدى الفكر العربي، عمان، ١٩٩٩، ص ١٣٧.

(٢) سبعاوي إبراهيم الحسن، حل النزاعات بين الدول العربية: دراسة في القانون الدولي، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٨٧، ص١٠.

(٣) سهيل حسين الفتلاوي، المنازعات الدولية، ط١، دار القادسية، بغداد، ١٩٨٦، ص١٣٢.

المطروحة عليها إلى المجلس الأعلى لاتخاذ ما يراه مناسبا. ويجوز لها في أثناء النظر في أي نزاع أمامها أن توصي المجلس الأعلى باتخاذ التدابير المؤقتة التي تقتضيها الحاجة أو الظروف وتنتهي مهمتها بمجرد رفع قراراتها أو توصياتها إلى المجلس الأعلى وهذا ما جاء في المادة العاشرة من النظام الأساس لمجلس التعاون الخليجي، فضلا عن ما سبق فهذه الهيئة وأعضاؤها في إقليم كل دولة من الدول الأعضاء تتمتع بالأمتيازات والحصانات. وتعد ميزانية الهيئة جزءا من ميزانية الأمانة العامة كما يحدد المجلس الأعلى مكافأة أعضاء الهيئة.[١]

ب- الهيئة الإِستشارية:

تعد من الأجهزة الفرعية التي قرر قادة المجلس الأعلى في اجتماعهم الذي عقد في الكويت بتاريخ ٢٠-٢٢/كانون الأول/١٩٩٧على إنشائها. إذ تتألف هذه الهيئة من ثلاثين عضوا بواقع خمسة أعضاء من كل دولة وتختار سنوياً رئيساً لها من بين ممثلي الدولة التي ترأس دورة المجلس الأعلى، ونائباً للرئيس من بين ممثلي الدولة التي تليها في الترتيب. وأن للهيئة ثلاثة أجهزة تساعدها في أداء مهماته وهي: رئاسة الهيئة واللجان وجهاز إداري يرتبط بالأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي وهو مكتب شؤون الهيئة الإِستشارية مقره في مسقط بسلطنة عمان. [٢]

إن الهدف الرئيس من إنشاء هذه الهيئة هو تعزيز دور المواطن في تفعيل مسيرة مجلس التعاون الخليجي، وتوسيع قاعدة التشاور وتكثيف الاتصالات بين الدول الأعضاء، والعمل على تحقيق الأهداف التي من أجِلها انشأ المجلس. ذلك عن طريق إبداء الرأي والمشورة فيما يحيله المجلس الأعلى إلى الهيئة من أمور، لذلك فقد نصت المادة الخامسة من نظامها على أن تعقد الهيئة

(١) سهيل حسين الفتلاوي، مصدر سبق ذكره، ص ص١٣٢-١٣٣.
(٢) الأمانة العامة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مجلس التعاون لدول الخليج العربية المسيرة والانجاز، ط٥، مركز المعلومات، الأمانة العامة، الرياض، ٢٠١١، ص٢٩٧.

الأستشارية بتوجيه من المجلس الأعلى وتناقش المسائل التي تتم إحالتها من المجلس الأعلى. أي انه لا يجوز للهيئة الأستشارية أن تتولى من تلقاء ذاتها إبداء الرأي والموضوعات وأمور أخرى لم تكلف بها من المجلس الأعلى.[١]

ويبدوا واضحا من هذا النص عدم تحديد اختصاصات وصلاحيات واضحة المعالم للهيئة وإن ذلك سيكون مرهونا بما سيحيله إليها المجلس الأعلى من موضوعات لإبداء الرأي والمشورة.[٢]

شروط العضوية في هذه الهيئة:

تحضى الهيئة الأستشارية بإهتمام قادة دول مجلس التعاون الخليجي فوضعت شرطين للقبول في عضوية الهيئة هي: [٣]

١- يشترط في اختيار أعضاء الهيئة إن يكون العضو من مواطني الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي، وهذا الشرط مسألة طبيعيه لما تقتضيه طبيعة الهيئة والأهداف المتوخاة من إنشائها والتي تستوجب أن تقتصر العضوية فيها على من يتمتع بجنسية الدولة التي يمثلها.

٢- أن يكون العضو ذا خبره وكفاءة، وهو أمر لازم في هيئة ذات طبيعة أستشارية تتولى أبداء الرأي والمشورة فيما يحال إليها من موضوعات من قادة دول مجلس التعاون الخليجي، وتسهم في تحقيق التكامل والتنسيق، ومزيد من الأتصالات بين دول المجلس على المستويين الحكومي والشعبي، وتعميق الروابط بينهما وتعزيز العمل الخليجي المشترك. كما تتمتع هذه الهيئة في إقليم كل دولة من الدول الأعضاء بالأهلية القانونية وبالأمتيازات والحصانات التي يتطلبها تحقيق

---

(١) خليل عبد المنعم مرعي، الهيئة الإستشارية للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية: نشأتها وإطارها التنظيمي والوظيفي، في كتاب: جمال سند السويدي، مجلس التعاون لدول الخليج العربية على مشارف القرن الحادي والعشرون، ط٢، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ١٩٩٩، ص١٢٤.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٢٨.

(٣) المصدر نفسه، ص١٣٢.

أغراضها وقيامها بوظائفها ويتمتع أعضاؤها بالأمتيازات والحصانات الدبلوماسية الثابتة للهيئات المماثلة.

تأسيسا على ما تقدم فإنّ الهيئة الأستشارية للمجلس الأعلى لمجلس التعاون الخليجي تتكون من مواطني الدول الأعضاء في المجلس يعد خطوة رائدة من غير شك، إذ أضفت الطابع الشعبي ولو بصورة محدودة على أجهزة المجلس ولجانه المتعددة كما إن الدور المحدد للهيئة الأستشارية قد يمتد ويشمل الموضوعات كافة التي تستطيع الهيئة أن تدرسها وتبدي الرأي فيها، فضلا عن ما يطرحه عليها المجلس الأعلى من موضوعات. إذ حظيت بإهتمام ورعاية من قبل قادة دول مجلس التعاون الخليجي.

المطلب الثاني

أهداف مجلس التعاون الخليجي وإسهاماته الإقليمية والدولية

لقد كانت الوثيقة الأساس للمجلس واضحة في اختيار وتحديد نوعية الأهداف التي قررت دول الخليج العربية أن تحققها عن طريق إقامة مجلس التعاون فيما بينها إذ تركزت أهتمامات المجلس ومسيرته في أربعة محاور مؤكدا عن طريق مسيرته أن غايته تحقيق الوحدة في نطاق الجامعة العربية وهذه المحاور جاءت طبقا لنص المادة الرابعة من النظام الأساس لمجلس التعاون وهي:[١]

١- تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في الميادين جميعها وصولا إلى وحدتها.

٢- تعميق وتوثيق الروابط والصلات وأوجه التعاون القائمة بين شعوبها في مختلف المجالات.[٢]

(١) عبد الله بشارة، تجربة مجلس التعاون الخليجي خطوة أو عقبة في طريق الوحدة العربية، مصدر سبق ذكره، ص١١٢.
(٢) إبراهيم سليمان المهنا، مصدر سبق ذكره، ص٣٩.

٣- وضع أنظمة متماثلة في مختلف الميادين بما في ذلك الشؤون الآتية:[١]

_ الشؤون الأقتصادية والمالية.

_ الشؤون التجارية والجمارك.

_ الشؤون الإعلامية والسياحية.

_ الشؤون العلمية والثقافية.

_ الشؤون الأجتماعية والصحية.

_ الشؤون التشريعية والإدارية.

٤- دفع عجلة التقدم العلمي والتقني في مجالات الصناعة والتعدين والثروات المائية والحيوانية وإنشاء مراكز بحوث علميه وإقامة مشاريع مشتركة وتشجيع تعاون القطاع الخاص بما يعود بالخير على شعوبها.[٢]

علاوة على ذلك إنّ النظام السياسي للمجلس لم يوضح تلك المبادئ التي تقود إلى تحقيق هذه الأهداف فأن تصريحات المسؤولين في الدول الأعضاء حددت عدداً من المبادئ وهي: [٣]

١- المساواة في السيادة.

٢- تسوية المنازعات بالطرق السلمية.

٣- عدم التدخل في الشؤون الداخلية.

٤- الألتزام بسياسة الحياد وعدم الأنحياز ونبذ الخلافات.

٥- الأنتماء العربي وتأكيد الأنتظام في المنظمات العربية.

---

(١) بدريه عبد الله العوضي، دول مجلس التعاون الخليجي ومستويات العمل الدولية، سلسلة عالم المعرفة (٨٥)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٩٨٥، ص٥٣.

(٢) أبتسام سهيل الكتبي وآخرون، مستقبل مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ط١، سلسلة محاضرات الإمارات، العدد (٢٨)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ١٩٩٩، ص٨.

(٣) غانم محمد صالح ، مصدر سبق ذكره، ص١٤٨.

بناء على ما تقدم فأن الأهداف السياسية لمجلس التعاون الخليجي يمكن تلخصيها بالآتي:[1]

١- الحفاظ على أمن دول المجلس واستقرارها عن طريق التصدي لمسببات عدم الأستقرار ومصادر الخطر التي تمثلت بشكل أساس ومباشر في الحرب العراقية الإيرانية. الأمر الذي تطلب تحركاً جماعياً من دول الخليج العربية للحيلولة من دون انتشار رقعة الحرب وفي عقد الثمانينيات تلخصت أهم أهداف مجلس التعاون السياسية والاستراتيجية.

٢- مساندة ودعم دولة الإمارات العربية المتحدة في حقها باستخدام الوسائل السلمية كافة لأستعادة سيادتها على جزرها الثلاث.

٣- إجراء التعاون بين مجلس التعاون الخليجي والسوق الأوربية المشتركة اقتصادياً.

٤- إجراء التعاون بين مجلس التعاون الخليجي مع الصين والهند وباكستان تجارياً.

٥- العمل بشكل جماعي لدعم القضايا العربية وفي الإطار العربي وعلى رأسها القضية الفلسطينية، ودعم مسيرة السلام في الشرق الأوسط مع التمسك بالحقوق العربية.[2]

أما على صعيد الأهداف العربية والإقليمية والدولية للمجلس التي تمثل المرتكزات الأساس للسياسة الخارجية لمجلس التعاون الخليجي فقد حددها (عبد الله بشارة) الأمين العام الأسبق لمجلس التعاون الخليجي بما يأتي:

١- الأهداف العربية:

الابتعاد عن سياسة التمحور، وان لا تكون طرفا في الخلافات العربية والسعي من أجل تحقيق وحدة الصف العربي عن طريق الأسهام في الحد من الخلافات العربية وتضييق نطاقها وحدة

(١) جلال كاظم القيسي وآخرون، مجلس التعاون الخليجي والعراقي، في كتاب: علاء عكاب خلف، العراق ومجلس التعاون الخليجي، ط١، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠١١، ص ص٥٨-٥٩.

(٢) جميل إبراهيم الحجيلان وآخرون، مجلس التعاون بعد سبعة عشر عاماً: معوقات البقاء والعطاء، في كتاب: جمال سند السويدي، مجلس التعاون لدول الخليج العربية على مشارف القرن الحادي والعشرين، ط٢، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ١٩٩٩، ص٥١٩.

هوتها، فضلا عن العمل على نصرة القضايا العربية وحل المشكلة اللبنانية للحفاظ على أراضيه وسيادته الوطنية ووضع حد للأعتداءات الإسرائيلية على لبنان.[١]

٢- الأهداف الإقليمية:

التمسك بسياسة حسن الجوار، وتنمية العلاقات وأواصر الصداقة، والحفاظ على أمن المنطقة واستقرارها، والأعتماد على الذات، وأبعاد المنطقة عن الصراعات الدولية.[٢]

٣- الأهداف الدولية:

التمسك بسياسة عدم الأنحياز ومصادقة الجميع، الأعتماد على النفس في الدفاع عن أمن دول المجلس واستقرارها، وعدم الدخول في صراعات الدول الكبرى، واستخدام الدبلوماسية كوسيلة أساس من وسائل تنفيذ السياسة الخارجية والأبتعاد عن استعمال الوسائل الأخرى.[٣]

إسهامات مجلس التعاون الخليجي الإقليمية

إن مجلس التعاون لدول الخليج العربية قد حقق انجازات متعددة وأصبح في وضع يؤهله للتأثير في مجريات الأحداث في المنطقة لأن أوضاعه الأقتصادية والسياسية تجعله في موقع قوة هو غير ملزم بالدخول في منظمات أو مشروعات لا تتناسب مع آمال قادته وطموحات مواطنيه وقد تجلت إسهامات مجلس التعاون الإقليمية بين أعضائه ومحيطه الإقليمي بمجموعة من الألتزامات نذكر منها الآتي:[٤]

١- إصدار أنظمة قانونية دولية والعمل على تنفيذها ومراقبة ذلك عن طريق القرارات والتوجيهات

---

(١) عبد العزيز محمد الشيخ، الاستراتيجية السعودية: دراسة في ظل المتغيرات العالمية بعد احتلال العراق، ط١، دار الرافدين للنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠١١، ص٢٤٩.
(٢) نايف علي عبيد، مصدر سبق ذكره، ص١٦٢.
(٣) عبد العزيز محمد الشيخ، مصدر سبق ذكره، ص ص٢٤٩-٢٥٠.
(٤) رضوان محمد قازان، مجلس التعاون: العوامل المحلية والإقليمية والدولية ودورها في تسوية المنازعات بين الدول الأعضاء، دار الكتاب الحديث، القاهرة، ٢٠١٠، ص ص١٦٤-١٦٥.

والإعلانات والمبادرات والبيانات الختامية في دورات المجلس الأعلى وبيانات اجتماعات مجلس الوزراء الذي يعكس موقف المجلس من القضايا المحلية والإقليمية والدولية كافة ويعمم الألتزام بها.

٢- العمل كأداة للأتصال بين الدول الأعضاء وكوسيط بين الدول فالمجلس يقوم بالمساعي الحميدة والوساطة والمبادرات الدبلوماسية والأتصال بين الدول الأعضاء، ويذكر في هذا المجال أن المجلس قام بدور الأتصال والوساطة في النزاع القطري- البحريني وعمل على الأتصال المستمر بين السعودية وقطر في أثناء تصاعد الأزمات.

٣- الإسهام الكبير لمعالجة القضايا العربية ويبرز بشكل واضح على مستوى النظام الإقليمي والعربي في تقديم الدعم المستمر مادياً ومعنوياً للشعب الفلسطيني من ممارسة كامل حقوقه الوطنية المشروعة، ودعم سوريا في استرداد الأراضي المحتلة (الجولان)، وتقديم الجهود لأستعادة الأراضي المحتلة من الجنوب اللبناني.

٤- الإسهام كوسيلة للتعاون والتنمية، وعامل للتقارب والتكامل في مختلف الميادين التي لا تمس سيادة الدول.[١]

٥- الإسهام في تسوية المنازعات الإقليمية تسويه سليمة، إذ خصص المجلس هيئة خاصة لتسوية المنازعات وقد أسهم المجلس في تسوية عدد من المنازعات بين الدول الأعضاء في المجلس وغير الأعضاء.

٦- اتخذت دول المجلس موقفاً موحداً وحازماً تجاه أزمة الخليج الثانية وتمسكت بتحقيقه على إن دول المجلس جزءا لا يتجزأ من الوحدة الخليجية العربية.[٢]

---

(١) رضوان محمد قازان، مصدر سبق ذكره، ص١٦٥.
(٢) مجلس التعاون لدول الخليج العربية، موجز انجازات مجلس التعاون، الأمانة العامة، الرياض، ١٩٩٥، ص ٨.

٧- تمسكت دول المجلس بمبدأ وحدة العراق وسيادته وسلامة أراضيه كما أبدت تعاطفاً ملموساً مع أبناء الشعب العراقي في محنته الناجمة عن تفاقم استمرار الحصار الدولي المفروض على العراق آنذاك.

٨- موقف دول المنطقة من الأحتلال الإيراني لجزر دولة الإمارات العربية المتحدة الثلاث والمرتكز على المطالبة بحل القضية بالطرق السليمة عبر المفاوضات الثنائية الجادة أو إحالة النزاع إلى محكمة العدل الدولية.[١]

إسهامات مجلس التعاون الخليجي الدولية

إن مجلس التعاون الخليجي لا تقتصر إسهاماته على الصعيد الإقليمي فحسب إنما امتدت إسهاماته لتشمل الصعيد الدولي إذ كانت لديه إسهامات بارزه عززت من مكانته على الصعيد الدولي هي:[٢]

١- شاركت دول المجلس بصفة مراقب في مؤتمر مدريد للسلام عام ١٩٩١، كما شاركت في المحادثات المتعددة الأطراف وهي تدعم المحادثات من منطلق التزامها بتحقيق حل عادل وشامل للقضية الفلسطينية والصراع العربي- الإسرائيلي وأبدت ترحيبها وتأييدها لإتفاقية إعلان المبادئ بين منظمة التحرير الفلسطينية و(إسرائيل) وبمعاهدة السلام الأردنية- الإسرائيلية ومازالت تعبر عن قلقها البالغ لعدم إحراز تقدم ملموس في المفاوضات على المسارين السوري - الإسرائيلي واللبناني- الإسرائيلي وطالبت المجتمع الدولي ولاسيما مجلس الأمن بالتأثير في (إسرائيل)، ودعوتها إلى عدم تغيير الوضع في مدينة القدس وفاقاً لحدود ١٩٦٧.

---

(١) مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مصدر سبق ذكره، ص ص٨-٩.
(٢) إبراهيم سليمان المهنا، مصدر سبق ذكره، ص ص٤١-٤٢.

٢- يجري مجلس التعاون اجتماعات دورية مع الإتحاد الأوربي في إطار اتفاقية التعاون التي تم توقيعها في حزيران ١٩٨٨ للتفاوض بشأن اتفاق تجاري يحقق مصالح كلا الطرفين.

٣- التزمت دول المجلس بقرارات منظمة المؤتمر الإسلامي ودعمتها. إذ احتلت العلاقات مع العالم الإسلامي أهمية كبيرة وخاصة في سياسات مجلس التعاون، بعدّ دول المجلس جزءا لا يتجزأ من كيان العالم الإسلامي كما تحرص دول المجلس على المشاركة في مؤتمرات القمة الإسلامية، وعلى نصرة الشعوب الإسلامية وطرح قضاياها بجديه أمام المحافل الدولية.

٤- تُعدّ دول المجلس جامعة الدول العربية بيت العرب، وتعمل الأمانة العامة لمجلس التعاون على تعزيز الأتصالات واللقاءات مع الأمانة العامة للجامعة.

٥- يتفق النظام الأساس لمجلس التعاون الخليجي مع مبادئ الأمم المتحدة وأهدافها، لاسيما فيما يخص بحفظ السلام والأمن الدوليين.[١]

٦- تقدم دول المجلس الدعم المادي لأنشطة المفوضية العليا لشؤون اللاجئين.

٧- يحرص مجلس التعاون الخليجي على توثيق علاقاته مع المنظمات والهيئات الإقليمية الأخرى، وخاصة التي تتماثل أهدافها ومبادئها معه، وضمن هذا التوجه يسعى المجلس إلى تطوير علاقاته مع منظمة الوحدة الأفريقية.

٨- قدمت دول المجلس المساعدات الغذائية والطبية للصومال، وشاركت قوات من دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية ودولة الكويت في القوة الدولية لحفظ السلام التي وصلت إلى الصومال في كانون الأول ١٩٩٢ من أجل إنهاء الحرب الأهلية والقضاء على المجاعة.[٢]

---

(١) مجلس التعاون لدول الخليج العربية، موجز انجازات مجلس التعاون، مصدر سبق ذكره ص١٨.
(٢) المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

المطلب الثالث

ردود الفعل المحلية والإقليمية والدولية على قيام المجلس

إن الإعلان عن قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية كانت له أصداء كبيره على المستويات المحلية والإقليمية والدولية كافه نتناولها كما يأتي:

أولا: ردود الفعل على المستوى المحلي:

بداية أكدت دول منطقة الخليج العربية أن مجلس التعاون الخليجي يعد (لبنة في الصرح العربي) وانه ليس تحالفا أو محورا موجها لأحد إنما هو تنظيم إقليمي يعمل في إطار تحقيق أهداف جامعة الدول العربية.[١]

فقد صرح الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الإمارات السابق (أن مجلس التعاون هو فاتحة خير وبركه على دول المنطقة والأمة العربية الإسلامية وقيام مجلس التعاون خطوة مهمة لدعم التآزر والتعاون المشترك بين دول المنطقة من أجل تحقيق طموحات شعبها).[٢] أما مملكة البحرين فقد عدّ الشيخ عيسى بن سليمان آل خليفة ملك البحرين أن قيام المجلس استجابة للواقع التاريخي والأجتماعي والثقافي والسياسي والإستراتيجي الذي يربط منطقة الخليج العربي وأن مسيرة العمل الجماعي ستؤدي حتماً إلى حياة أفضل لشعوب دول المنطقة. وفي المملكة العربية السعودية أكد الملك فهد بن عبد العزيز (إن دول المجلس تربط بينها علاقات وسمات مشتركه لذلك فأن التنسيق السياسي قائم وموجود بين الدول العربية الخليجية). وأما سلطنة عمان فقد أشار السلطان قابوس بن سعيد إلى (تضافر جهود دول المجلس هو الضمان الأكيد للاضطلاع بمسؤوليتنا المشتركة لخير منطقتنا وأمتنا العربية والإسلامية والأسرة الدولية.[٣] وأشار الشيخ

---

(١) يحيى حلمي رجب، مصدر سبق ذكره، ص٧١.
(٢) مجلس التعاون لدول الخليج العربية، التعاون من أجل التنمية والسلام، مصدر سبق ذكره، ص١٤.
(٣) همام سعد فالح الشاوي، مجلس التعاون لدول الخليج العربية: دراسة في التكامل السياسي والأقتصادي، رسالة ماجستير غير منشوره، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، ٢٠٠٨ ص٤٠.

حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر السابق إلى إن قيام مجلس التعاون يعبر عن عمق روابطنا الأخوية التي تؤمن بحتميتها وتطلعنا جميعا إليها بعدّها ضرورة مصيرية سوف تحقق أملا عزيزا طالما رنت إليه شعوبنا. وعَدّ الشيخ جابر أحمد الصباح أمير دولة الكويت السابق أن إنشاء المجلس نقطة كبرى في حاضر هذه المنطقة.

خلاصة رد الفعل في المنطقة الخليجية أن إنشاء المجلس يعد تفاؤلا بمستقبل العمل الخليجي المشترك، وهو ليس تكتلا أو تحالفاً ضد أحد إنما هو تنظيم عملي شامل لتطوير وتنسيق التعاون القائم بين الدول الخليجية.(١)

ثانيا: ردود الفعل على المستوى الإقليمي

أثار قيام مجلس التعاون ردود فعل تراوحت بين الغضب والتحفظ والهدوء من الدول العربية الأخرى التي لم تدعِ للمشاركة في عضوية المجلس. إذ انتقدت الجمهورية العربية اليمنية المجلس وقالت: (إذا كان الأخوة الأشقاء في الجزيرة والخليج يعدّون اليمن دولة غير نفطية وهو المبرر الوحيد لاستبعادها من مشروع الأمن ومجلس التعاون لدول الخليج العربية لكان الأجدر بالأخوة في مجلس التعاون أن تطلق على المجلس اسم مجلس التعاون لدول النفط في الخليج وعدّت عدم دعوتها إلى المشاركة في المجلس إساءة.(٢) أما اليمن الجنوبي دعا إلى عقد اجتماع قمة لدول الجزيرة العربية والقرن الأفريقي من أجل وضع تصور عام لقضية الأمن في المنطقة.(٣)

أما العراق فقد أبدى تحفظا نسبيا إزاء المجلس انعكس في تصريحات وزير خارجيته الأسبق (سعدون حمادي) الذي قال: (أن العراق مقتنع بإطار الجامعة العربية وأن مثل هذا التحالف

(١) همام سعد فالح الشاوي، مصدر سبق ذكره، ص٤٠.
(٢) أحمد عبد القادر مخلص، مصدر سبق ذكره، ص١١٦.
(٣) أسماعيل صبري مقلد، الصراع الأمريكي- السوفياتي حول الشرق الأوسط، ذات السلاسل للنشر، الكويت ١٩٨٦، ص٥٠٣.

ينبغي تنفيذه ضمن هذا الإطار وأضاف إننا سوف لا نقف على أية حال ضد هذا المشروع)،[١] فضلا عن تأييد كل من موريتانيا وتونس وسوريا والأمين العام الأسبق لجامعة الدول العربية (الشاذلي القليبي) قيام المجلس وتبنيه فكرة الأعتماد على الذات في الدفاع عن منطقة الخليج وعَدّهُ خطوه تقدميه في الاتجاه الصحيح. أما الرئيس الصومالي (محمد سياد بري) أعرب عن أسفه لرفض دول المجلس طلب انضمام الصومال للمجلس.[٢]

أما إيران فهي لا ترى في التجمعات العربية إلا تحريضا غير مبرر للقومية العربية ضد القومية الفارسية فأبدت رفضها للمجلس وكانت تعد كل نظام لا يشملها هو نظام ناقص كما كانت تتوجس من إن للولايات المتحدة الأمريكية يد في قيام هذا المجلس، وكان خوفها يزداد كلما تمعنت في حجم الهوة التي كانت تتسع مع الأيام بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية منذ سقوط الشاه حتى أخذ الرهائن ومن ثم تهديد دول توفر النفط للولايات المتحدة الأمريكية والغرب.[٣]

ثالثا: ردود الفعل على المستوى الدولي

رحبت الولايات المتحدة الأمريكية بإنشاء مجلس التعاون وأصدرت وزارة الخارجية الأمريكية بياناً صحفياً جاء فيه (أن إنشاء هذا المجلس كانت مبادرة قامت بها حكومات المملكة العربية السعودية ودولة البحرين ودولة قطر ودولة الإمارات العربية المتحدة ودولة الكويت وسلطنة عمان) من غير التشاور مع حكومات خارج الإقليم وهذه المبادرة من شأنها أن تنفذ، وليس لدينا الحق بالتعليق عليها وعلى أهدافها أو مدى التعاون بين أقطار ذلك الإقليم وعَدّته فرصة لتحقيق التعاون الإقليمي مع الغرب في حماية أمن الخليج كما رحبت به كل من الصين الشعبية وفرنسا

(١) نقلا عن: نايف علي عبيد، مصدر سبق ذكره، ص١٣٥.
(٢) برزان التكريتي، مصدر سبق ذكره، ص ص١٦٠-١٦١.
(٣) ظافر محمد العجمي، مصدر سبق ذكره، ص ص ١١٦-١١٧.

وبريطانيا وباكستان والهند وتركيا وبلجيكا والنمسا وهولندا والمانيا الغربية.[١] أما رد الفعل الإتحاد السوفيتي على قيام المجلس تمثل في قيام صحيفة البرافدا الناطقة بلسان الحزب الشيوعي السوفيتي بانتقاد المجلس وخاصة المشروع العماني القائم على تأسيس أسطول بحري مشترك لحماية مضيق هرمز وكذلك المبادرة السعودية لـ (توحيد الإمكانات العسكرية لهذه الدول) وإن هذا التحالف لا يمكنه أن يخدم الأستقرار في المنطقة.[٢] كما صرح القادة السوفيت بأن المنطقة عليها أن تبتعد عن الصراع الدولي وسحب القوات الأجنبية من المنطقة مع احترام حياد الدول الخليجية والتعهد بعدم استخدام القوات المسلحة أو التهديد بها في الخليج كما يرى الإتحاد السوفيتي ضرورة مشاركته في إجراءات الأمن الخاصة بالخليج والتي توافق الدول الخليجية عليها بشرط الا تنفرد بها الولايات المتحدة الأمريكية.[٣]

يتضح مما تقدم أن قادة دول مجلس التعاون الخليجي سعوا سعياً كبيراً عن طريق لقاءاتهم المستمرة ومشاوراتهم مع بعضهم لإنشاء مجلس التعاون الخليجي الذي يمثل استجابة للواقع الإجتماعي والثقافي والسياسي والتاريخي والإقتصادي والأمني في منطقة الخليج العربي إذ كانت لدى دول منطقة الخليج العربية رغبه قوية في إيجاد شكل من أشكال التعاون كما بحثوا منذ نهاية الستينيات ومطلع السبعينيات من القرن المنصرم عن صيغ ملائمة للتعاون والتوحد دفعته إلى حيز الوجود الظروف المحلية والإقليمية والدولية التي تفاقمت أحداثها في أواخر السبعينيات مما أدى إلى تثبيت قواعد كيانه وتقوية دعائمه لتعزيز الأمن في المنطقة وتحقيق طموحات وتطلعات مواطني دول المجلس وتوفير الرخاء والعيش السعيد لهم، وذلك عن طريق الدعم السخي من لدن قادة دول المجلس منذ إنشائه حتى أضحى المجلس علامة بارزة وكياناً راسخاً ومتجذراً، إذ كانت

(١) أحمد عبد القادر مخلص، مصدر سبق ذكره، ص ص١١٦-١١٧.
(٢) نايف علي عبيد، مصدر سبق ذكره، ص١٣٦.
(3) marco pinfari, nothing but failure, the Arab league and the gulf cooperation council as Mediators in middle eastern conflicts, working paper no.35, London school of economics and political science, march,2009.p.5

ولا تزال منطقة صراعات من الدول العظمى نظراً لما تحويه من مخزون نفطي كبير، وما تتمتع به من موقع استراتيجي مهم فكانت تواجه صعوبات عديدة فأن ذلك لا يعني إن الدبلوماسية الخليجية قد ضاقت أمامها هوامش الاختيار فمازال هنالك الكثير ما يمكّنها أنّ تفعله لتعزيز أمنها ولدعم قدرتها على الصمود والبقاء وهو أمر ليس متعذر المنال مادامت تتحلى دول المنطقة بالحكمة العالية والبصيرة السياسية النافذة والإرادة الصلبة التي تهون أمامها كلّ المصاعب التي تتعرض لها.

الفصل الثالث

مجلس التعاون الخليجي وإدارة أزمة اليمن

أن طبيعة التطورات السياسية التي شهدها اليمن عبر تاريخه السياسي الطويل، بكل ما تنطوي عليه حياته السياسية من قوى وأحزاب وكيانات سياسية ومجتمعية قد أخذت أبعاداً مختلفة فرضتها ظروف التقسيم في مسيرة تلك القوى ودورها في إطار الحركة الوطنية، إذ كان لكل من شمال اليمن وجنوبه نطاق جغرافي، وحدود سياسية، ونظام سياسي، وبنية اقتصادية خاصة به أي إن طبيعة السلطة في كلا الشطرين مختلفة عن الأخرى في مجمل الخصائص السياسية والجذور الفكرية، والأيديولوجية والتطلعات السياسية قبل أن تتهيأ الأوضاع لتحقيق وحدته الأندماجية، فضلا عن تأثر الحياة السياسية في شمال اليمن كما هو الحال في جنوبه، بطبيعة التوازنات الإقليمية والدولية التي أفرزها الواقع الدولي لاسيما توجهات بعض القوى الفاعلة في الخليج والجزيرة العربية في حقبة الحرب الباردة، وما أفرزته هذه الحرب من حقائق ومعطيات جديدة كانت لها ارتداداتها على الساحة السياسية في ذات المنطقة والتي تمثلت بظهور حراك سياسي اجتماعي كانت له انعكاساته على مجمل الحياة السياسية.

مثلّ قيام دولة الوحدة عام ١٩٩٠ وما تلاها من إجراءات دستورية في البلاد نقطة تحول في الحياة السياسية لليمن إذ شرعت الحركة الوطنية باتجاه الأقتراب من التعددية والمشاركة السياسية والذي تعزز فعلياً ودستورياً عن طريق صدور دستور دولة الوحدة وإقرار قانون القوى السياسية في إطارها وإجراء أول انتخابات رئاسية برلمانية نقلت البلاد من نظام الحزب الواحد إلى التعددية الحزبية والسياسية ثم واجهت دولة الوحدة تحديات وأزمات جديدة في السنوات اللاحقة التي ألقت بظلالها على الحياة السياسية برمتها.

المبحث الأول
جذور الأزمة اليمنية

حدثت في أواخر عام٢٠١٠ موجة من الثورات والأنتفاضات المعروفة بأسم (ثورات الربيع العربي) أو الثورات العربية في أقطار عربية عدة تهدف إلى تحقيق الديمقراطية بمفاهيمها الرئيسة والتي جاءت احتجاجاً على انتشار الفساد، والركود الأقتصادي، وسوء الأحوال المعيشية، فضلا عن الظروف الأخرى لكلّ بلد. ابتدأت بثورة سلمية غير عنيفة في تونس ونجحت في الإطاحة بالرئيس السابق زين العابدين بن علي. بعدها جاءت ثورة ٢٥ كانون الثاني ٢٠١١ المصرية نجحت بإسقاط الرئيس الأسبق محمد حسني مبارك، ثم نجحت ثورة ١٧ شباط الليبية وبمساعدة الدول الغربية بقتل معمر القذافي وإسقاط نظامه ثم انتقلت هذه الثورات والأنتفاضات التي لم تستغرق وقتا لتشق طريقها إلى اليمن.[١] ففي ١١/ شباط/ ٢٠١١ شهد اليمن اندلاع ثورة الشباب في الوقت الذي كانت فيه اليمن تواجه تحديات من تنظيم القاعدة والحراك الجنوبي في الجنوب والحوثيين في الشمال، وعلى الرغم من إن المجتمع اليمني يمكن وصفه بأنه مجتمع مسلح نظراً لوجود كمية كبيرة من الأسلحة يمتلكها اليمنيون في عموم اليمن إلا إن الشباب اليمنيين هم الطرف الرئيس في الثورة، والداعي لها، ومحركها الأكبر متأثراً بنظرائه في تونس ومصر.[٢] وتأسيساً لما تقدم سنتطرق في ظل هذا المبحث إلى مجموعة من النقاط المهمة هي لمحة عامة عن جمهورية اليمن ونشأة الأزمة اليمنية وأسباب تطورها وأطراف الصراع فيها:

(١) خير الدين حسيب، حول الربيع الديمقراطي العربي: الدروس المستفادة، مجلة المستقبل العربي، العدد (٣٨٦)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،(نيسان/ ٢٠١١)، ص٧.
(٢) منتدى البدائل العربي للدراسات، الأزمة اليمنية ثورة لم تنجز، شبكة المعلومات الدولية http://www.afaegypt.org

المطلب الأول
لمحة عامة عن جمهورية اليمن

تشكل اليمن أهمية متميزة في تاريخنا وتراثنا العربي فهي المهد الأول للعرب والموطن الذي نشأت فيه مدنهم وتركزت فيه حضارتهم ومنبع القبائل العربية التي نزحت بعد الإسلام إلى الحجاز والعراق فأشرقت قروناً طويلة وعاشت أجيالا متعاقبة. إذ إنها حضارة جذبت إليها أنظار العالم القديم وأثرت فيه وتأثرت به فكانت مثار الإعجاب والانبهار وظلت أحقابا من الدهر تشع فيها الحياة ويتدفق من إرجائها النور حتى عرفت بلاد اليمن منذ قديم الزمان (اليمن السعيد) أو(اليمن الخضراء) بسبب خصوبة تربتها والنكهة الخاصة لفاكهتها والروائح الطيبة التي تفوح من ربوعها، وبالحكمة التي يتصف بها سكانها.[١] كما ارتبط تاريخ اليمن بحضارات عظيمة ذات شأن تمتلئ صفحات التاريخ القديم بالحديث ودول شتى مثل معين وسبأ وزيدان وقتبان وحمير وحضرموت وغيرها إذ يمثل تاريخ دولة سبأ(*) التي ورد ذكرها في القران الكريم وحضارتها عمود التاريخ اليمني القديم،[٢] فضلا عن ذلك فأن اليمن في العصور الوسطى قامت بها دولاً كثيرة ومستقلة كدولة بني زياد، ودولة بني يعفر وكان مقرها شبام، ودولة القرامطة، ودولة آل نجاح بزبيد، ودولة الصليحيين التي عرفت عنها الإصلاحات الكثيرة، ودولة بني زريع في عدن، ودولة الأيوبيين الذين فتحوا اليمن سنه ٥٦٩هـ واستمروا بها حتى سنة ٦٢٦هـ، ودولة بني رسول ثم دولة بني طاهر وكانت عاصمتهم القرانة.[٣]

في سنة ٩٤٥هـ فتح العثمانيون اليمن واستقل ما يعرف بشمال اليمن عن الإمبراطورية العثمانية

---

(١) سالم سعدون المبادر، الجمهورية العربية اليمنية، القسم الجغرافية، في كتاب: مجموعة مؤلفين، الجمهورية العربية اليمنية دراسة عامة، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، ١٩٨٥، ص٣.

(*) قصة ملكة سبأ مع النبي سليمان، للمزيد من الاطلاع ينظر إلى: سورة النمل، الآية (٢٣-٤٥).

(٢) يوسف محمد عبد الله ، أوراق في تاريخ اليمن وآثاره، وزارة الثقافة والإعلام، دائرة الشؤون الثقافية، بغداد، ١٩٨٩، ص١١.

(٣) حسن أبو طالب، الوحدة اليمنية دراسة في عمليات التحول من التشطير إلى الوحدة، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٤، ص ص٢٥-٢٦.

عـام ١٩١٧ وقامـت المملكـة المتوكليـة اليمنيـة إلا إن هـذه المملكـة تـم إسـقاطها عـام ١٩٦٢ إذ قامت بعدها الجمهورية العربية اليمنية في الشمال بينما بقي جنوب اليمن محمية بريطانية إلى عام ١٩٦٧.[١] فقد كان الجزء الشمالي تحكمه منظومة خاصة مركبة من القبيلة والعسكر وتحكم العسكر التراتيبية القبلية مقابل نظام راديكالي يحكم الجنوب يختلف عن نظيره في الشمال (عقيدة وثقافة وسلوك) بحكم ارتباطه بالكتلة السوفيتية والتزامه الأيديولوجي الشديد بالفكر الماركسي والتوجه الأممي وانسياقه أيديولوجياً وسياسياً وراء سياسات الإتحاد السوفيتي إلى أن تمت الوحدة بين الشطرين الشمالي والجنوبي عام ١٩٩٠ وبعد قيام الوحدة بدأت السلطة السياسية تصوغ دستوراً جديداً للبلاد فكان دستور ١٩٩١ الذي أقر باستفتاء شعبي في السنة نفسها والذي نص على أحقية مجلس النواب بانتخاب مجلس رئاسي والتصويت على تأليف الحكومة وبرنامجها ويتولى المجلس الرئاسي انتخاب رئيس الجمهورية ونائبه ورئيس الوزراء من بين أعضائه لكن الحال لا يستمر على ما هو عليه إذ تعرض إلى العديد من التعديلات في عامي ١٩٩٤ و٢٠٠٠ ولا تزال التعديلات جاريه.[٢]

من الناحية الإجتماعية: إن المجتمع اليمني من المجتمعات التقليدية والمحافظة ويعود ذلك إلى أسباب تاريخية وأجتماعية وأقتصادية. فبنيته الأجتماعية لم تشهد تغييرا أجتماعياً بنيوياً نتيجة انغلاقها على نفسها فبقي مجتمعاً محافظاً على عاداته وتقاليده التي ترسخت في القرون المنصرمة واستمرت إلى الآن، فضلا عن إنه مجتمع متجانس ليس فيه أقليات عرقية أو دينية أو لغوية خارج تماسك المجتمع أو مختلف عنه في العادات والتقاليد فاليمن مكون من أصل سلالي واحد هو السلالة العربية كما إن المجتمع اليمني مجتمع قبلي في الأساس ويرى بعض

---

(١) عبد الملك محمد عبد الله، حركات الإسلام السياسي في اليمن، مجلة المستقبل العربي، العدد(٤٠٣)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، (أيلول/ ٢٠١٢)، ص ص٤٤-٤٥.

(٢) أبتسام محمد العامري، النظام السياسي اليمني: دراسة في المتغيرات الداخلية، مجلة العلوم السياسية، العدد (٤٧)، بغداد: كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، (كانون الأول/٢٠١٣)، ص٢٠٥.

الباحثيين أن القبائل اليمنية تشكل ما يقارب (٨٥%) من إجمالي سكان اليمن ويقدر عدد القبائل (١٦٨) قبيلة موزعة في شتى مناطق اليمن.[١] وهناك خمسة تقسيمات رئيسة للقبائل متعارف عليها في اليمن هي: (قبائل بكيل، قبائل حاشد، قبائل مذحج، قبائل حمير، قبائل كنده) وتنقسم كل قبيلة من القبائل الكبيرة على عدة قبائل صغيرة. لكل من هذه القبائل عاداتها وتقاليدها ولهذا فمن الصعب أن يتحدث أي إنسان عن تلك القبائل بوجه عام من غير تخصيص، إذ يعد شيخ القبيلة السلطة العليا في المسائل كافة التي تخص أبناء القبيلة سواء أكان في علاقاتهم مع بعضهم أم في علاقاتهم بأبناء القبائل الأخرى، وعلى الرغم من تعدد هذه القبائل فأن المجتمع اليمني مجتمع متجانس ثقافياً ومندمج اجتماعياً.[٢] هذا ما يميز دولة اليمن التي كانت ومازالت تشكل القبيلة الوحدة الأجتماعية للمجتمع اليمني إلى جانب الشرائح الأجتماعية الأخرى كما أن هناك اختلاف كبير بين سكان الجبال وسكان السهول في نواحي الحياة المختلفة،[٣] فضلا عن إن قبائله وشرائحه الأجتماعية تتوزع على ثلاث طوائف رئيسة هي: المذهب الشافعي ويتوزعون في المناطق الوسطى والجنوبية وبعض الأجزاء الشرقية من البلاد، والمذهب الزيدي ويتركزون في المناطق الشمالية من البلاد ومعتنقي المذهب الأسماعيلي الذين لا يتجاوز عددهم مائة ألف نسمة يتركزون في قضاء حراز التابعة لمحافظة صنعاء واليهود الذين كان يصل عددهم نحو (١٥٠) ألف نسمة لكن هذا العدد في تناقص بفعل هجرة غالبيتهم إلى فلسطين بعد قيام الكيان الصهيوني.[٤] أدت هذه الحقائق دوراً مهماً في تاريخ اليمن حتى اليوم.

(١) عبد الملك محمد عبد الله، مصدر سبق ذكره، ص ص٤٤-٤٥.
(٢) سعود المولى، مصدر سبق ذكره، ص ص١٠٦-١٠٧.
(٣) مصطفى سالم، تكوين اليمن الحديث، جامعة الدول العربية، معهد الدراسات العربية العالمية، القاهرة ١٩٦٣، ص ص٧-٨.
(٤) أبتسام محمد العامري، مصدر سبق ذكره، ص٢٠٢.

من الناحية الأقتصادية: تعتمد اليمن على الموارد الطبيعية في أقتصادها مثل: النفط ومشتقاته، وكميات قليلة من الفحم الحجري، والنحاس والذهب والرصاص وغيره، كما تعتمد على القطاع الزراعي لكونه أكثر القطاعات الأقتصادية استيعابا للعمالة إذ يستوعب حوالي (٥٤%) من إجمالي القوى العاملة ومصدر دخل لأكثر من (٧٠%) من السكان.[١] وقد أثرت أزمة الخليج تأثيراً كبيراً في الأقتصاد اليمني إذ أدت إلى انخفاض النمو الأقتصادي وتقلبه، وارتفاع نسبة التضخم، والبطالة مع انخفاض تحويلات المغتربيين وانخفاض معدلات الأدخار والأستثمار وعدم التوازن، والعجز عن إيجاد زيادة في دخل الفرد.[٢] كما إن ضيق قاعدة النمو الأقتصادي وعدم توازنه يمكن ملاحظتها عند النظر إلى مسار نمو الناتج المحلي الحقيقي غير النفطي. ويعد اقتصاد اليمن اقتصاداً متردياً يسيطر عليه قطاعي الخدمات والنفط في ظل محدودية دور الصناعة وجمود القطاع الزراعي الذي يعيش عليه عيشة الكفاف ما يقارب نصف السكان.[٣] ومشكلة النمو الأقتصادي كما يراها تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٨ تكمن في ضعف قدرات الدولة والقطاع الخاص. فقدرات الدولة في اليمن ضعيفة حتى في نطاق وظائفها التقليدية، الأمن، النظام، القضاء، الإدارة، وتتدنى في تقديم الخدمات الأجتماعية الأساس وحينما تضعف قدرات الدولة في أداء وظائفها الأساس تتلاشى مصداقيتها ويتأثر الأستثمار والنمو بشكل سلبي كما إن الدولة لم تحسن استغلال الموارد الطبيعية والبشرية، ولم تعمل على بناء مؤسسات الدولة الحديثة القادرة على معالجة الأزمة الأقتصادية، واعتمدت على العالم الخارجي في تمويل مشاريع الخدمات وإدارتها فأضافت مشكلة الأقتصاد بعوامل خارجية مما أثر بشكل سلبي في مستوى

---

(١) خالص الاشعب، اليمن: دراسة في البناء الطبيعي والأجتماعي والأقتصادي، دار الرشيد للنشر، العراق، ١٩٨٢، ص٢٠.

(٢) ناصر عبد الله العولقي، أزمة المياه واستراتيجية معالجتها في الجمهورية اليمنية، مجلة المستقبل العربي، العدد (٢٥٤)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، (نيسان/٢٠٠٠)، ص٤٥.

(٣) محمد عبد الملك المتوكل، اليمن إلى أين، مجلة المستقبل العربي، العدد (٢٤٠)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٩، ص٢٣.

معيشة المواطنين إذ ارتفعت نسبة الفقر من حوالي (٩%) إلى (٢٤%) وشملت ظاهرة الفقر فئات المتعلمين وحاملي الشهادات الجامعية.[١]

من الناحية السكانية: يعد السكان مصدر القوى العاملة المنتجة وهم الذين يتولون حماية البلاد من العدوان الخارجي على وطنهم، إذ بلغ عدد سكان الجمهورية العربية اليمنية في تموز من عام ١٩٨٢ آنذاك (٧،٢) ملايين نسمة واحتلت المرتبة الثانية بعد المملكة العربية السعودية التي بلغ تعداد سكانها(٨،١) ملايين نسمة آنذاك. وأصبح عدد سكان الشعب اليمني (٢٤،٩٦٩) مليون نسمة في عام ٢٠١٤ والآن في تزايد مستمر.[٢] إذ إن الأمر ذات المغزى هو إن سكان الجمهورية العربية اليمنية يزيدون عن مجموع عدد سكان أقطار شبه الجزيرة العربية والخليج العربي باستثناء المملكة العربية السعودية، إذ عدّ المواطنون أقلية في معظم منطقة الخليج العربي، ولا يخفى أن الكثافة السكانية قد أدت أدواراً رائدة عبر مراحل التاريخ لما لها من تأثير في بنية مجتمع البلد، وثقافته، ومن ثم استقراره السياسي والأجتماعي.[٣]

من الناحية الجغرافية: إن دولة اليمن لم تكن تعرف في السابق باسم اليمن بالصيغة والدلالة المعاصرة إلا في عصر الإسلام وعلى الأغلب جاءت هذه التسمية على أساس موقعها إلى يمين الكعبة المشرفة.[٤] إذ تتمتع بموقع إستراتيجي متميز تقع عند المدخل الجنوبي للبحر الأحمر في جنوب شبه الجزيرة العربية يحدها من الشمال المملكة العربية السعودية، ومن الجنوب البحر العربي وخليج عدن، ومن الشرق سلطنة عمان، ومن الغرب البحر الأحمر، ويقع في جنوبها الغربي مضيق باب المندب الذي تقسمه جزيرة ميون اليمنية على قسمين وتتحكم في مداخل

---

(١) محمد عبد الملك المتوكل، مصدر سبق ذكره، ص ص٢٤-٢٥.
(٢) أيمن إبراهيم الدسوقي، معضلة الاستقرار الأمني في النظام الإقليمي الخليجي، مجلة المستقبل العربي، العدد (٤٣٤)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، (نيسان/ ٢٠١٥)، ص٧٠.
(٣) حسن الظاهر، السياسة الخارجية اليمنية في ضوء الميثاق الوطني، مجلة المستقبل العربي، العدد (٦٥)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، (تموز/١٩٨٤)، ص٦٠.
(٤) خالص الاشعب، مصدر سبق ذكره، ص١٩.

اليمن والخريطة (٢) توضح ذلك، والاسم الرسمي هو الجمهورية اليمنية وعاصمتها صنعاء ومن أكبر مدنها تأتي بعدها (واب وتعز، الحديده، وحضرموت).[١]

الخريطة (٢)

الموقع الجغرافي لليمن

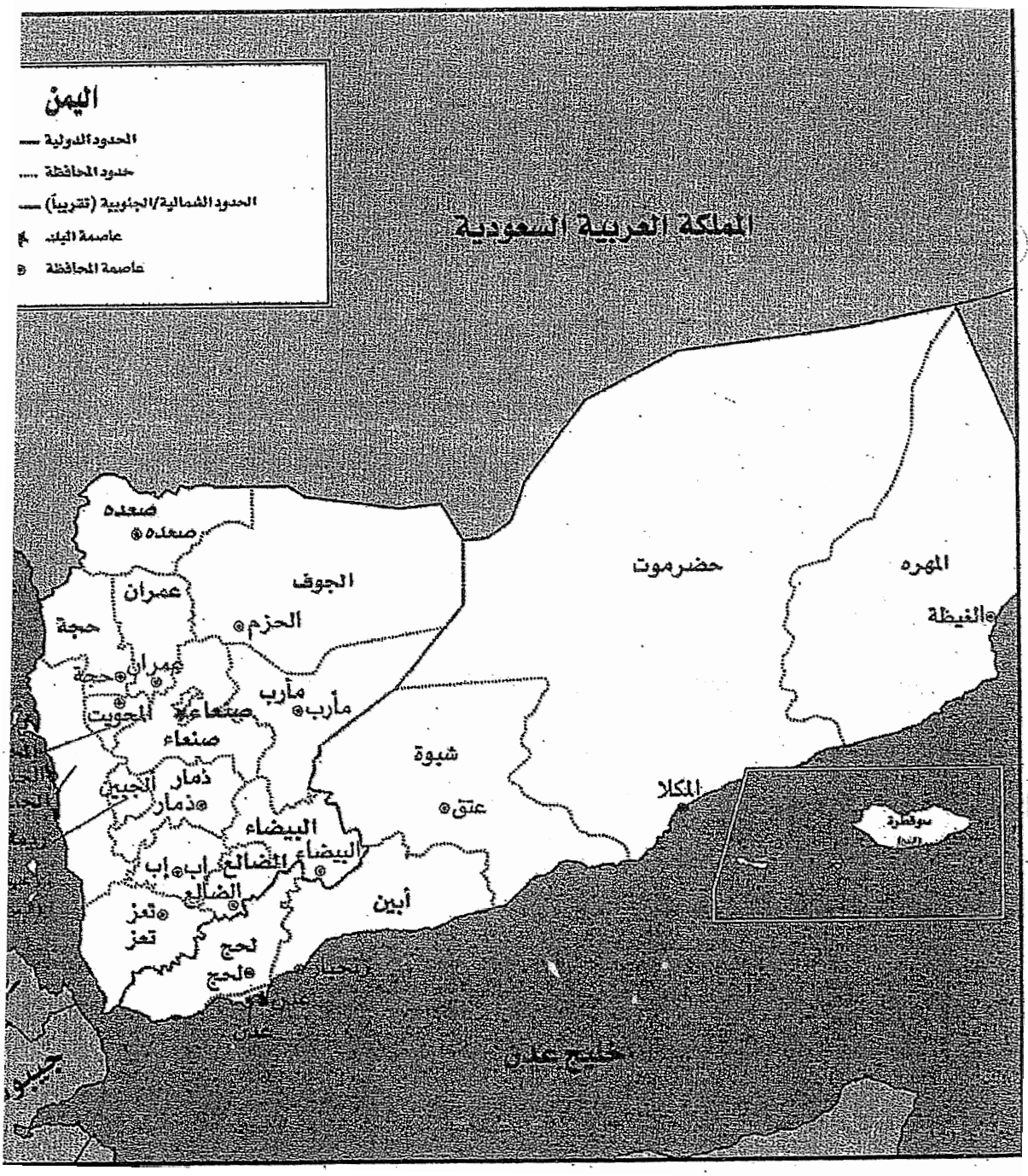

المصدر: صالح يحيى الشاعري، تسوية النزاعات الدولية سلمياً، ط١، مكتبة مدبولي، القاهرة، ٢٠٠٦، ص٣٨٦.

(١) سعود المولى، اليمن السعيد وصراعات الدين والقبيلة، ط١، مدارك أبداع نشر ترجمه تعريب، بيروت، ٢٠١١، ص ص١٩-٢٠.

لقد اكتسبت اليمن أهمية جيوستراتيجية بفضل الموقع التي تتمتع به عن طريق منطقتين إقليميتين:

الأولى: المنطقة الخليجية: على الرغم من انتماء اليمن إليها إلا إنها ما تزال تثير جدلاً يحمل أبعادا سياسية أكثر مما هي موضوعية وفي الواقع العملي لا يمكن لليمن أن تنفك عنها لأنها تشكل العمق الاستراتيجي والأمني لشبه الجزيرة العربية.

الثانية: منطقة البحر الأحمر: تعد مسألة الانتماء إليها حقيقة استراتيجية مهمة، وذلك عن طريق مشاركة اليمن الكبيرة في السيطرة على الخاصرة الجنوبية للبحر الأحمر وباب المندب، فضلا عن إشرافها على بحر العرب وجزء كبير من المحيط الهندي.[١]

كما أعطى هذا الموقع لليمن وبامتداد التاريخ ثقلا عالميا في حقل الملاحة والتجارة الدولية، فعن طريق اليمن يتصل المحيط الهندي بالبحر الأحمر والبحر المتوسط (بعد فتح قناة السويس) وعبر اليمن يتم الاتصال بين آسيا وأفريقيا.[٢] عن طريق استعراض تاريخ التجارة العالمية نجد أن اليمانيين قد استفادوا من ظاهرة طبيعية جاءت نتيجة الموقع هذا هي الرياح الموسمية ذات الاتجاه الشمالي الشرقي شتاءً وذات الاتجاه الجنوبي الغربي صيفا بتطوير تجارة مزدهرة مع أفريقيا مما خدم الاقتصاد اليمني وأتاح المجال للتأثير الحضاري في أفريقيا وخاصة شرقيها وإن من ميزات هذا الموقع امتلاك اليمن ثروة معدنية كامنة وصلاحية جو اليمن للطيران طوال السنة مما يساعد في زيادة الترابط عبرها بين آسيا وأفريقيا.[٣] وتجدر الإشارة إلى أن أهمية الموقع الاستراتيجي لليمن تتعاظم في أوقات الأزمات والحروب ولقد اتضح هذا بشكل واضح في الجولة

---

(١) شذى زكي حسن، السياسة الأمريكية تجاه اليمن في مطلع القرن الحالي، مجلة دراسات وبحوث الوطن العربي، العدد (١٣)، بغداد: مركز دراسات وبحوث الوطن العربي، الجامعة المستنصرية ، (كانون الثاني/٢٠٠٣)، ص ص٦٨-٦٩.

(٢) محمد علي السقاف، اليمن والإتحاد الأوربي، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٤٢)، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية والسياسية، مؤسسة الأهرام، (أكتوبر/٢٠٠٠)، ص١١٨.

(٣) خالص الاشعب، مصدر سبق ذكره، ص٢٢.

الرابعة من الحروب العربية الإسرائيلية في تشرين الأول من عام ١٩٧٣ عندما شاركت القوات البحرية اليمنية مع القوات البحرية المصرية في إقفال مضيق باب المندب ليس في وجه السفن الإسرائيلية فحسب بل كذلك السفن المتجهة إلى (إسرائيل)، وذلك بهدف أحكام الحصار العربي عليها آنذاك.[١] كما تتمتع دولة اليمن بتضاريس تتوزع بين سهول ووديان وهضاب ومرتفعات جبلية تزرع فيها مختلف المحاصيل الزراعية طوال فصول السنة بسبب تميز مناخه وتنوعه، وكل ذلك يعطي لليمن أهمية خاصة على صعيد تحقيق جانب مهم من الأمن الغذائي لدول الخليج العربية، ومن جانب آخر تبرز أهمية اليمن بكونها عمقاً استراتيجياً أمنياً لدول الخليج العربية بموارده البشرية ومساحته الكبيرة إذ إن له حدود برية طويلة مع السعودية وسلطنة عمان وله (٢٩) منفذاً ما بين بري وبحري وجوي يستطيع عن طريقها أن يسهل تواصل دول الخليج العربية مع العالم الخارجي وتقديم ما قد يلزم من دعم لوجستي في حال تعرضت لأي عدوان خارجي وبهذه الإمكانات التي يمتلكها اليمن فأنه يعد عامل توازن مهما في علاقته مع دول الخليج العربية ومع غيرها من الدول لذلك جاءت قمة التاسعة والعشرين لقادة مجلس التعاون الخليجي عام ٢٠٠٨ المنعقدة في العاصمة العمانية مسقط لتعبر بشكل واضح عن عمق العلاقة بين اليمن ودول مجلس التعاون الخليجي والأهمية التي يمثلها اليمن في إطار محيطه الإقليمي.[٢] إذ أخذت تشكل أقطار الجزيرة العربية (الخليج واليمن) وحدة جغرافية طبيعية متكاملة فهي تحتل كل أراضي شبه الجزيرة العربية وحدود أقطار الجزيرة متصلة لا تفصل بينها عوائق طبيعية أو سياسية وظروفها الطبيعية من جغرافية ومناخية وجيولوجية متشابهة وحياتها النباتية والحيوانية واحدة، فضلا عن إن هناك تشابه كبير في الظروف وتماثل في الأوضاع فأبناء

(١) حسن الظاهر، مصدر سبق ذكره، ص٥٩.
(٢) عبد السلام يحيى المحطوري، المسارات التاريخية للتدخلات الإقليمية والدولية في اليمن، في كتاب: مجموعة مؤلفين، الثورة اليمنية الخلفية والآفاق، ط١، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ٢٠١٢، ص ص١٢٦-١٢٨.

الخليج بغالبيتهم الساحقة يشتركون مع أبناء اليمن في الأنتماء للأمة العربية والحضارة العربية وكانت التجارة البحرية والبرية واحدة من المهن التي يشترك فيها الجميع وتماثلت المهن التي انبثقت هناك بحكم وقوع الشريط الذي يبدأ من نهاية الساحل الغربي للجزيرة العربية ويطوق جنوبها ليتجه شمالا حتى ينتهي عند الكويت على البحر وهي لذلك تمثل كيانا طبيعياً واحداً.[١]

المطلب الثاني
نشأة الأزمة اليمنية

تعود جذور الأزمة اليمنية المباشرة إلى الإخفاق والفشل اللذين أصابا مشروع الدولة اليمنية الوليدة التي تأسست في ٢٢/ أيار/١٩٩٠ بتوحيد شطري اليمن في الشمال المعروفة (الجمهورية اليمنية) والجنوب المعروفة (جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية) في دولة اندماجية واحدة، وقيام الجمهورية اليمنية كبديل لهما، إذ مثلت هذه الوحدة تسوية تاريخية كبيرة، ومشروع حضاري عظيم، كما مثلت الأمل والانتصار النهائي لأحلام اليمنيين ونضالهم الوطني الطويل الذي امتد إلى أجيال في سبيل قيام دولة وطنية مستقلة تنتصر على التجزئة والتمزق وعلى الأستبداد والأستعمار، والتخلف، والحروب الداخلية، والإقصاء والتهميش، والغلبة المذهبية أو القبلية أو السياسية أو الحزبية. إلا إنها فشلت في تحقيق الأسس العظيمة للوحدة وتحويلها إلى مظاهر شكلية بما في ذلك التجربة الديمقراطية وعاد نظام الحكم الأستبدادي القائم على أساس القبلية وعادت مفاهيم ما قبل الدولة الحديثة والمواطنة.[٢] أي إنها عرفت بالوحدة لكن لم يتوحد فيها إلا اسم الجمهورية والعلم والنشيد وبقيت كل القوانين منشطرة، والمؤسسات الفاعلة منشطرة، بقى الجيش جيشان والأمن أمنان حتى للرئيس والنائب مسميان لرئيس ونائب إلا أنهم رئيسان. كان

(١) خالد بن محمد القاسمي، الأواصر بين الخليج واليمن، مجلة المستقبل العربي، العدد (٩٦)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، (شباط/ ١٩٨٧)، ص١٠١.

(٢) عبد الملك المخلافي، اليمن من الأزمة إلى الثورة خطة الطريق من الأستبداد إلى الثورة وانتقال السلطة والأنتقال الديمقراطي، في كتاب: مجموعة مؤلفين، الثورة والأنتقال الديمقراطي في الوطن العربي، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٢، ص ص٤٦١-٤٦٢.

الرئيس علي عبد الله صالح لا يستطيع أن ينفذ أمراً خارج حدود المحافظات الشمالية وعلي سالم البيض أيضا لا يستطيع أن ينفذ أمراً خارج نطاق المحافظات الجنوبية والشرقية.[١] إذ تعد تجربة الوحدة في التاريخ عموما هي تجربة معقدة للغاية ولا يمكن بناء تجارب وحدوية بالحماسة والشعارات فحسب إنما بدراسة الظروف الموضوعية والذاتية كافة، والتأني ودمج المؤسسات دمجاً تدريجياً معقولا واللجوء أحياناً إلى أنماط متدرجة إذا اقتضى الأمر مثل: الكونفدراليه والفيدرالية حتى دولة الوحدة، وفي هذه العملية على قادة الوحدة توفير التقدم الأقتصادي لشعبهم والديمقراطية وحقوق الإنسان وبناء مؤسسات المجتمع المدني لشعبهم مع تزايد هيبة الدولة إقليمياً وعالمياً عن طريق إيجاد علاقات متوازنة وصحيحة مع الدول كافة قائمة على أساس المصالح المتبادلة.[٢] إلا إن شيء من هذا لم يحصل في دولة اليمن إذ أصبحت الأزمات هي السمة البارزة في البلاد وعلى خلفية أزمة الوحدة اليمنية تعددت فعاليات الحراك الجنوبي في عام ٢٠١٠ وبلغت (٣٠٠) فعالية علما إن هذا الحراك نشأ من رحم الأحتجاجات في المحافظات الجنوبية والشرقية عام ٢٠٠٧، فمنذ عام ١٩٩١ بدأت أعمال العنف وتردي الأوضاع السياسية والأقتصادية تتصاعد على نحو عرضي حتى اندلاع حرب الأنفصال[*] عام ١٩٩٤ مروراً بحرب صعده التي اندلعت في ١٩/حزيران/ ٢٠٠٤ بين قوات الأمن الحكومية من جهة

---

(١) عبد الرحمن الجفري، المصالحة الوطنية كفيلة بمعالجة كلّ الصراعات، في كتاب: مجموعة مؤلفين، وحدة اليمن الأزمة والحل أوراق مؤتمر لندن٢٥-٢٦ نوفمبر ١٩٩٥، مركز الدراسات الجيوبولتيكية والحدود الدولية، جامعة لندن، ١٩٩٥ ص٥١.

(٢) نوري عبد الرزاق حسين، وحدة اليمن الأزمة والحل، في كتاب: مجموعة مؤلفين، وحدة اليمن الأزمة والحل أوراق مؤتمر لندن ٢٥-٢٦ نوفمبر لندن، مركز الدراسات الجيوبولتيكية والحدود الدولية، جامعة لندن، ١٩٩٥، ص٨.

(*) حرب الانفصال: هي الحرب التي حدثت في أيار ١٩٩٤ للمرة السابعة التي تقاتل فيها اليمنيون بعضهم مع بعض بين الجمهورية اليمنية في صنعاء بقيادة علي عبد الله صالح وبين حزب الأشتراكي اليمني الممثل عن جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية بقيادة علي سالم البيض إذ كان لدول مجلس التعاون الخليجي إدارة واضحة في الحرب وخاصة كل من (المملكة العربية السعودية والكويت) من خلال تقديم الكويت الدعم المادي للقضية الجنوبية وتأييد جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية ومعارضة نظام علي عبد الله صالح لكن سرعان ما انتهت الحرب بهروب معظم قادة حزب الاشتراكي اليمني وأفراد القوات المسلحة إلى سلطنة عمان التي قدمت لهم المأوى. للمزيد من الاطلاع ينظر إلى: مارك ن.كاتز، القوى الخارجية والحرب الأهلية في اليمن، في كتاب: جمال سند السويدي، حرب اليمن ١٩٩٤ الأسباب والنتائج، ط١، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ١٩٩٥، ص ص١٠١-١٠٤.

والحوثيين(*) من جهة أخرى عندما بدأت قوات الجيش تحاصر أنصاره ثم بدأت بقصفها بعد أن رفض حسين بدر الدين تسليم نفسه لقوات الأمن فاندلعت أول حرب بين الدولة وأنصار الحوثي وتكبد الطرفين فيها خسائر جسيمة قدرها نائب رئيس الجمهورية ماديا نحو (٣) مليارات دولار، فضلا عن سقوط ثلاثة الآف قتيل وأربعة عشر ألف جريح استمرت إلى عام ٢٠١٠.(١) وبعد ست جولات من هذه الحرب توقفت بفضل وساطة قطرية نجحت في جمع الأطراف اليمنية المتحاربة (الحكومة اليمنية والحوثيين) ووقعت في حضور رئيس الوزراء السابق حمد بن جاسم بن جبر آل الثاني برنامجاً كان مؤسساً على أتفاق الدوحة الذي أوقف جولة دامية من الحرب السادسة في صعده، وعلى الرغم من توقف الحرب في صعده التي تعد خطوة مهمة في الأتجاه الصحيح لوقف نزيف دماء اليمنيين إلا إنه سيظل هشا ما لم تعالج الجذور الحقيقية للقضية على نحو يضمن عدم تجدد اندلاعها، إذ أصبحت أزمة حقيقية في البلاد عرفت بأزمة صعده.(٢) من جهة أخرى تنامى نشاط تنظيم القاعدة في عام ٢٠١٠ على الرغم من أهمية التأكيد بأن النظام اليمني غالبا ما يتعمد المبالغة في التهويل من خطر القاعدة تحقيقاً لهدفين، هما الأول: كسب الدعم الغربي له، والآخر: صرف الانتباه من الاستحقاقات الداخلية اليمنية.(٣) وفي هذه الأحيان تشهد الحياة السياسية اليمنية مبادرات وتعديلات دستورية ودورات انتخابية، إذ حدثت فيها ثلاث

(*) الحوثيون: هي الحركة أو المنتدى أو التنظيم الفكري الذي أعلن عن نفسه في عام ١٩٩٠ بأسم (الشباب المؤمن) تأسس في صعده شمال اليمن اقتصر نشاطه في ذلك الحين على تربية الشباب وتأهيلهم بدراسة بعض علوم الشريعة مع الأنشطة المصاحبة على وفق رؤية مذهبيه زيديه غالبه ثم انتقل بسبب بعض العوامل إلى تنظيم مسلح عسكري بدءا من منتصف العام ٢٠٠٤م وصار يطلق على أتباعه اسم (الحوثيون) وتسير على نمط حزب الله في لبنان وزعيمهم الروحي حسين بدر الدين بن أمير الدين بن حسين بن محمد الحوثي. للمزيد من الاطلاع ينظر إلى: أحمد محمد الدغشي، الحوثيون دراسة منهجية شاملة، ط١، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠١٠، ص١٥.

(١) موسى النمراني، جذور التيار الحوثي في اليمن، في كتاب: مجموعة مؤلفين، الحوثيون سلاح الطائفة وولاءات السياسة، ط٢، مركز المسبار للدراسات والبحوث، الإمارات العربية المتحدة، ٢٠١٠، ص٣٠.

(٢) أحمد إبراهيم محمود وآخرون، حال الأمة العربية ٢٠١٠-٢٠١١ رياح التغيير، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١١، ص٢٢٥.

(٣) أحمد يوسف أحمد، نيفين مسعد، حال الأمة العربية (٢٠١٠-٢٠١١) رياح التغيير، مجلة المستقبل العربي، العدد(٣٨٩)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،(تموز/ ٢٠١١)، ص٣٩.

دورات انتخابية برلمانية (١٩٩٣،١٩٩٧،٢٠٠٣) ودورتين انتخابيتين رئاسيتين (١٩٩٩،٢٠٠٦) ودورتين انتخابيتين للمجالس المحلية(٢٠٠١،٢٠٠٦) إلا أنها تعد علامات وشواهد على ضعف كل من المجتمع والدولة والنخبة الحاكمة، إذ غدت المبادرات الرسمية للإصلاح بمثابة هروب رسمي من الإصلاح السياسي والمجتمعي الشامل ولم تعد آلية للإصلاح وهنا تكمن المشكلة.(١) إذ بقيت الأزمات تتفاقم يوما بعد يوما حتى جاءت أزمة ٢٠١١ إذ شهدت دولة اليمن في يوم الجمعة المصادف ١١/ شباط /٢٠١١ أطول ثورة شعبية زمنا بعد نجاح الثورة التونسية والمصرية، بدأت بمظاهرات شبابية أسهمت في التفاف اليمن حولها يقودها ناشطون من الحقوقيين والطلاب وبعض الفئات الأجتماعية والأحزاب وبعض القبائل المعارضة ومن انظم إليهم فيما بعد من ضباط الجيش وبعض المسؤولين الحكوميين ممن انشقوا عن النظام، فضلا عن انخراط المعارضة السياسية الرسمية المتمثلة بـ (جبهة اللقاء المشترك)، وتحولت الأحتجاجات إلى عصيان مدني واعتصامات في بعض المدن اليمنية ولاسيما في تعز والحديده وعدن وواب وصنعاء وحضرموت، فضلا عن انضمام الحراك الجنوبي والحوثيين إلى العصيان المدني بعد توتر الأوضاع في البلاد.(٢)

وفي مطلع نيسان ٢٠١١ وبعد أن عمت الثورة في أنحاء البلاد جميعها بدأ شباب الثورة يطالبون بإسقاط نظام علي عبد الله صالح وكانت هتافاتهم (الشعب يريد إسقاط النظام) بعد أن كانت هتافاتهم وشعاراتهم تؤكد على المطالبة بالإصلاح وتحسين الأوضاع المعيشية في بادئ الأمر سعى في ذلك الحين الرئيس إلى استخدام أدواته وحيله القديمة بإرسال قواته الأمنية لقتل المعتصمين تحت حماية الأمن أدى ذلك بالمشهد السياسي إلى الشعور بالقلق المتزايد والخوف

(١) أحمد إبراهيم محمود وآخرون، حال الأمة العربية النهضة والسقوط ٢٠٠٩-٢٠١٠، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٠، ص ص ٢٣٦-٢٣٧.

(٢) مراد بطل الشيشاني، تنظيم القاعدة الرؤية الجيوسياسية والاستراتيجية والبنية الأجتماعية، ط١، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي،٢٠١٢، ص٥٨.

من الأنقسامات المجتمعية القبائلية والمناطقية قد تفضي إلى حرب أهلية في حالة عدم استجابة الرئيس علي عبد الله صالح ونظامه لمبادرات الحل المطروحة بعد أن استمر الأخير بمناوراته السياسية التي يحاول عن طريقها كسب الوقت وتكرار الحلول والمبادرات منذ بداية الأحتجاجات مما يفرض على الفرقاء في الأزمة السياسية القائمة أن يدركوا مخاطر تفاقمها لحساسية الوضع العسكري والمجتمعي في البلاد، لاسيما أن الشعب اليمني مسلح بالقبائل كلها، وكذلك الحوثيين في صعده.[١] ولم تتوقف عملية قتل المتظاهرين والمعتصمين السلميين إلى أن جاءت جمعة الكرامة في ١٨/ آذار/٢٠١١ عندما تم قتل (٥٤) معتصما بمجرد إن فرغوا من صلاتهم وهو الحدث الذي زلزل النظام فتداعت أركانه، وأعلن اللواء علي محسن الأحمر قائد المنطقة الشمالية الغربية وقائد الفرقة الأولى المدرعة عن تأييدهم للثورة، وتكتل قبائل اليمن، وجمعية العلماء وجمعية رجال الأعمال، وإتحاد الغرف الصناعية والتجارية لتصبح الثورة ممثلة لغالبية الشعب اليمني وكل فئاته وتعيد توحيد نفوس اليمنيين من الشمال والجنوب وراء مطلب التغيير وإسقاط النظام، فضلا عن مشاركة المرأة اليمنية بفاعليه في الثورة فهي شريكة في الاعتصام لتضرب الثورة اليمنية أروع الأمثلة وتتحول ساحات الاعتصام إلى حياة كاملة بثقافتها الجديدة وفنها ومدارسها وبالتعايش والأندماج الوطني كأنموذج لليمن الجديد.[٢]

(١) علي محمد حسين العامري، الأزمة الحالية في اليمن بين الحل السياسي وبوادر الحرب الأهلية، سلسلة أوراق دولية، العدد (٢٠٢)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، حزيران، ٢٠١٢، ص١٥.
(٢) عبد الملك المخلافي، مصدر سبق ذكره، ص٤٨٠.

أسباب أزمة اليمن

هناك عدة أسباب مباشرة وغير مباشرة أدت إلى حدوث أزمة اليمن فالأسباب المباشرة هي:[١]

١- سوء الأوضاع السياسية إذ اعتمد علي عبد الله صالح على مبدأ التأزيم المستمر، أي إبقاء وضع الدولة في حالة أزمة مستمرة فما أن تستقر الأوضاع في الجنوب حتى يلتفت النظام نحو الشمال لإفتعال أزمة معه والعكس بالعكس، فإذا حدثت علامات فترة استقرار البلد كان صالح يملؤها بالصراعات القبلية ليعود بتدخل في الصلح العشائري بينها عندما تلوح فرصة تأزيم جديدة.

٢- يحافظ الرئيس علي عبد الله صالح على الشكل الظاهري لليمن كدولة لكنه يحكمها واقعياً كدولة قبائل (الجمهورية القبائلية) إذ إن لكل شيخ قبيلة جيشه وسجونه الخاصة، وإطلاق المساجين يتم على وفق الأعراف العشائرية وليس على وفق قوانين الدولة ودستورها، فضلا عن غض النظر عن العشائر والقبائل في عمليات التهريب على الحدود مع السعودية وعن التدخل السعودي المباشر في الداخل اليمني عبر توزيع الأموال السعودية على زعماء القبائل التي تعدّها المملكة العربية السعودية صديقه لها حتى لو كانت معادية للنظام، واحتضانه لعشرات القبائل من تنظيم القاعدة وخلاياه.[٢]

٣- سوء الأوضاع الاجتماعية المتمثلة ب ارتفاع أسعار الغذاء وتعاظم الإحساس بالظلم الاجتماعي الناجم عن حالة فساد البلد وزيادة الفقر وسوء التغذية، فضلا عن ارتفاع متوسط معدل البطالة للفئة العمرية إلى نحو (٣٥%) مقابل متوسط معدل عالمي (١٤%) إذ أدت هذه البطالة إلى تعطيل قوة بشرية في سن العطاء وهم الشباب القادرة على أحداث التنمية والتقدم

(١) محمد أحمد النابلسي، ثورات ملهوفة، مركز دلتا للأبحاث المتعمقة، بيروت، ٢٠١١، ص٤٠٧.
(٢) عبد الكريم غانم، القبيلة اليمنية دورها وموقعها في الثورة والتغيير السياسي، في كتاب: مجموعة مؤلفين، الثورة اليمنية الخلفية والآفاق، ط١، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت،٢٠١٢، ص ص٣٧٤ -٣٧٥.

ودفع البلد إلى الأمام، ومن ثم أدت هذه المشكلات إلى تربة خصبة للثورة الأجتماعية والاقتصادية والسياسية.[١]

٤- سوء الأوضاع الاقتصادية المتمثلة بضعف الموارد الاقتصادية الطبيعية وغياب الخطط التنموية التي تساعد على الأستفادة بكفاءة من الموارد المتاحة، فضلا عن سوء الإدارة والفساد الذي انتشر في أجهزة الدولة واستنزاف نسبة كبيرة من الموارد في الحروب الداخلية ومطالب المؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية مما أثر كل هذه العوامل في الأقتصاد اليمني مما حال من دون تنفيذ تنمية حقيقية في أي من القطاعات الاقتصادية الرئيسة.[٢]

٥- العقلية الشمولية التي لا تعترف بأزمة التحول الديمقراطي وتتبع سياسة وضع الرأس في الرمال وتقف ضد فكرة الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي الشامل.

٦- ضعف السلطة القضائية والسلطة التشريعية والسلطة البرلمانية ففاعلية هذه السلطات لا تظهر إلا أمام كاميرات التلفاز والقنوات الفضائية، فضلا عن تشابك هذه السلطات وتداخلها مع تعاظم نزعة العنف ومؤسسات القوة.

٧- زيادة أعداد منظمات المجتمع المدني إذ بلغ تعدادها (٧٠٧٤) منظمة مدنية وضعف تأثيرها وفعاليتها في المجتمع إذ إن (٥٠%) منها وهميه بحسب إحصائية رسمية.[٣]

٨- شكلية أغلب الأحزاب السياسية البالغ عددها (٢٣) حزباً، وكثرة الأنقسامات، والتشظيات الحزبية، وتفريخ السلطة للأحزاب والتأثير القوي للنزاعات العصبية والفئوية والقبلية.

---

(١) توفيق المديني، ربيع ثورات الديمقراطية العربية، مجلة المستقبل العربي، العدد (٣٨٦)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، (نيسان/٢٠١١)، ص١١٧.

(٢) عبد الحليم محجوب، التطورات اليمنية وتأثيراتها على الأمن القومي العربي، مجلة أوراق الشرق الأوسط، العدد (٥٠)، القاهرة: المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، (أكتوبر/٢٠١٠)، ص٢٠.

(٣) سمير عبد الرحمن هائل الشميري، سوسيولوجيا الثورة الشعبية اليمنية، مركز عبادي للدراسات والنشر، جامعة عدن، صنعاء، ٢٠١٢، ص٣١.

٩- انتشار ظاهرة الثأر والمظاهر المسلحة وزيادة وتيرة التسلح والأختطافات التي بلغ عددها (١٧٨٤) حالة اختطاف من عام ١٩٩٣-٢٠٠٨ في المجتمع مما يهدد الديمقراطية والأمن والأمان والسلام الأجتماعي، فهناك أسلحة ثقيلة وخفيفة لدى بعض الفصائل والقبائل، فضلا عن انتشار الأسلحة الصغيرة التي تقدر الدراسات عددها (٥٠-٦٠) مليون قطعة السلاح.

١٠- طغيان الفوضى على حساب سلطات النظام والقانون.[١]

أما بالنسبة إلى الأسباب غير المباشرة التي دفعت باليمن إلى الثورة وتحولها إلى أزمة هي: [٢]

١- قيام الثورة الشعبية التونسية إذ كان لاندلاع ثورة الياسمين في ٢٠١٠/١٢/١٧ احتجاجاً على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي أجبرت الرئيس زين العابدين بن علي على مغادرة السلطة من بلاده بشكل مفاجئ تاركاً الباب مفتوحاً على مصراعيه بعدم التكهن بطبيعة البناء السياسي القادم في تونس تحفيزاً للشعب اليمني للقيام بثورة عارمة.

٢- قيام الثورة المصرية في ٢٥/ كانون الثاني/٢٠١١ التي أجبرت هي الأخرى الرئيس الأسبق محمد حسني مبارك على التخلي عن السلطة بعد أربعة عقود من الحكم كادت أن تنتهي بتوريث نجله جمال مبارك مقاليد السلطة في مصر بعد رحيل والده لولا حصول التغيير الكبير واستلام السلطة من المجلس العسكري الأعلى في القوات المسلحة تمهيدا لوضع دستور جديد في البلاد وإجراء انتخابات حرة تعيد بناء هرم السلطة في مصر على نحو جديد.

٣- قيام الثورة الليبية التي تفجرت في ١٧/شباط/٢٠١١ بين نظام العقيد معمر القذافي وبين الثائرين على حكمه، فضلا عن دعم المجموعة الدولية للثائرين في وجه نظام مستبد متمسك

---

(١) عبد السلام احمد الحكيمي، الأسلحة الصغيرة في اليمن، ط١، مركز سبأ للدراسات الاستراتيجية، صنعاء، ٢٠١٠، ص ٤٧.

(٢) سرمد عبد الستار أمين، ماذا يجري في الشرق الأوسط قراءة في سيناريو التغيير في المنطقة العربية، سلسلة أوراق دولية، العدد (١٩٨) مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، شباط،٢٠١١،ص١٦.

بالسلطة منذ أربعين عاما يرفض التخلي عنها حتى لو تطلب الأمر زج البلاد في حرب أهلية.[١] والغريب في الأمر كلما وضعت ثوره أوزارها تفجرت ثورة جديدة في بلد عربي آخر مما شكلت هذه الثورات عامل تحفيز وإدراك وسبب مباشر للشعب اليمني بالقيام بثورة ضد نظام علي عبد الله صالح.

في ضوء ما تقدم من أسباب مباشرة وأخرى غير مباشرة خرجت جماعات غفيرة للأحتجاج ضد علي عبد الله صالح والمطالبة برحيله إذ تعرض في ٣/حزيران/٢٠١١ لمحاولة اغتيال في تفجير غامض استهدف جامع النهرين الكائن في دار الرئاسة بمنطقة السبعين في جنوب صنعاء تعد تلك المحاولة الأولى من نوعها وأصيب بها كبار المسؤولين من وزراء ونواب. إذ أجلت البحث في حسم المواقف قبل الأطلاع على الحالة الصحية للرئيس المعالج في المملكة العربية السعودية وخضع لعمليات استخراج بعض الشظايا من دماغه هي عمليات في غاية الدقة وتستوجب انتظار آثارها الجسدية والعقلية، ومع ارتباك الشارع المؤيد لصالح والمعارض له بدأت الأمور تميل نحو إقصاء صالح وهو ما صرح به المندوب الأمريكي جيفري فليتمان في زيارته أواخر حزيران ٢٠١١ مما دعا علي عبد الله صالح من دول الخليج إلى التوسط في قضية خروجه من الحكم.[٢]

لذلك جاء خروجه من الحكم بعد أن ساءت أوضاع البلاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية ولاسيما انتشار الفساد الإداري والمالي والصراعات الحزبية وتعاظم نسبة البطالة والفقر والأمية وانخفاض الدخل الفردي نتيجة انخفاض النمو الاقتصادي والناتج الإجمالي القومي للبلاد.[٣]

---

(١) سرمد عبد الستار أمين، مصدر سبق ذكره، ص١٦.
(٢) محمد أحمد النابلسي، مصدر سبق ذكره، ص٤٠٨.
(٣) ندى الشقيفي الماريني، مصدر سبق ذكره ص ١٥٨.

المطلب الثالث

أطراف الصراع في الأزمة اليمنية

إن كل دولة اجتاحتها ثورات الربيع العربي ومرت بأزمة كان فيها طرفين مؤيد ومعارض إلا أزمة اليمن فقد تعددت أطراف الصراع فيها إلى أكثر من طرفين مما أدى إلى صعوبة السيطرة عليها والحد من تفاقمها نذكر هذه الأطراف:

أولا: علي عبد الله صالح (الرئيس الحاكم السابق)

بداية كان للرئيس السابق علي عبد الله صالح(*) دوراً رئيساً في إعادة تحقيق الوحدة بالأشتراك مع علي سالم البيض رئيس اليمن الجنوبي لكن الأمر لم يدم طويلا إذ دخلت البلاد في أزمة سياسية استمرت حتى صيف عام ١٩٩٤عندما اندلعت الاشتباكات المسلحة بين شريكي الوحدة وكان النصر من نصيب علي عبد الله صالح الذي كان متحالفاً مع القوى الإسلامية القبلية التقليدية.[١] إذ واجه الرئيس اليمني تحديات مثبطه للهمم حتى قبل وصول الموجه الشعبية من تونس ومصر إلى اليمن فهو يقارع تمرد الحوثيين في الشمال، وحركة إنفصالية متنامية بصورة مطردة في الجنوب، فضلا عن تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية التي كانت ذات نشاط متصاعد إلا إنه كان بداية يتمتع بدعم حقيقي ناشئ من ولاءات قبلية.[٢] إذ عمل علي عبد الله صالح منذ تسلمه الحكم على احتواء مشايخها وقام في ٨/نيسان/١٩٧٩ بتعيين عدد من زعماء القبائل وأوكل إلى آخرين إدارة بعض المؤسسات وغض الطرف عن تجاوزاتهم المالية، واستقطاب

(*) ولد علي عبد الله صالح عام ١٩٤٢ في منطقة سنحان هي أحدى بطون قبيلة حاشد أقوى القبائل اليمنية كان يحمل تعليما محدودا إلا إن ظروف المرحلة أتاحت له الفرصة كي يصبح ضابطا في الجيش اليمني بدأت مسيرة صالح نحو كرسي الرئاسة عندما كان قائدا للواء بمحافظة تعز جاء بعد اغتيال أحمد الغشمي بحقيبة دبلوماسية مفخخة آتية من الشطر الجنوبي وبعد أشهر معدودة من تولي صالح منصب الرئاسة وكان برتبة رائد تعرض نظامه لمحاولة انقلاب عسكري قام بها الناصريون لكنه تمكن من السيطرة على الموقف والبطش بالانقلابيين والتنكيل بهم. للمزيد من الاطلاع ينظر إلى: سمير التنير، معمودية النار: الثورة والثورة المضادة في العالم العربي، ط١، شركة المطبوعات للنشر، بيروت،٢٠١٢، ص ص٣٢-٣٣.

(١) المصدر نفسه، ص٣٣.

(٢) المجموعة الدولية للأزمات، اليمن بين الإصلاح والثورة، مجلة المستقبل العربي، العدد (٣٨٦)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، (نيسان/٢٠١١)، ص ص١٣١-١٣٢.

بعض المشايخ الأخرى وعينّهم في مناصب استشارية شكليه بحجة حاجته لمشورتهم، وأغدق عليهم الأموال وأدرج أسمائهم في سجلات مصلحة شؤون القبائل التي تصرف لهم رواتب شهرية مقابل شراء ولائهم وبذلك ربط كل هؤلاء بمصير النظام.[١] وللكشف عن دور القبيلة بطابعها التقليدي في الثورة الشعبية اليمنية عام ٢٠١١ تبين إن للقبائل دوراً كبيراً وبارزاً فيها إذ كانت هناك عدة مبررات لإنضمام القبائل للثورة هي:[٢]

١- جاء انضمام شيوخ القبائل للثورة من أجل تعزيز علاقتهم بالسلطة السياسية الجديدة بما يضمن استمرار سلطتهم على أقاليمهم شبه المستقلة عن سيادة الدولة وبما يحقق لهم استمرار المشاركة في السلطة والثروة ويبقيهم وسطاء بين الدولة والأهالي.

٢- جاء محاولة لإنقاذ النظام السياسي الذي يضمن تحقيق مصالحهم والتضحية برأس النظام ممثلا (بالرئيس علي عبد الله صالح) لامتصاص غضب الثورة الشعبية الثائرة إذ أدت دوراً ايجابياً في خدمة الثورة وردع القوات الموالية لصالح من التمادي في قتل الثوار وإبطال رهانات الرئيس في إشعال حرب أهلية.

٣- النهج السلمي الذي سلكته القبيلة في الساحات لكن في بعض الأحيان اضطرت إلى الرد بالمثل على العنف الذي فرضته القوات المسلحة إذ حملت القبيلة على عاتقها مهمة التصدي للقوات الرسمية وقامت بحماية الثورة وتقديم الدعم المالي والتضحية بالأرواح في ساحات الأعتصام وفي مواقع المواجهة المسلحة تلك التي أسهمت في إعاقة القوات الرسمية عن الأقتراب من ساحات الأعتصام.

---

(١) قاسم كاظم البيضاني، المبادرة الخليجية حل سلمي أم سرقة ثورة، مجلة أبحاث استراتيجية، العدد الأول، بغداد: مركز بلادي للدراسات والأبحاث الاستراتيجية، ٢٠١٢، ص١٧.

(٢) عبد الكريم غانم، مصدر سبق ذكره، ص ص٣٨٧-٣٨٨.

وعلى صعيد آخر كانت دولة الرئيس علي عبد الله صالح لا تحتاج للحكومة ولا للوزارات لأن القرارات كانت بيده ويساعده في ذلك رؤساء دوائر في مكتب ديوان الرئاسة وله وحده حق إدارة السياسة الخارجية والداخلية للبلاد فالرئيس فوق الدستور والقانون فوق المؤسسات كافة وتدار الدولة بناء على التوجيهات العليا الصادرة منه وباسمه وكثيراً ما تكون التوجيهات متناقضة وبعيدة عن أي حكمه، ومن هذه المشكلات جاء الرفض الشعبي على تولي شخص واحد مقدرات البلاد حتى لو كان رجلا صالحا مما أدى إلى شن الحروب داخل البلد وخلق الصراعات وتوسيع الفتن وقيام الثورة ضده.[١] ففي الثالث من شباط ٢٠١١ قدم الرئيس اليمني تنازلات كبيرة للمعارضة أمام البرلمان في جلسة استثنائية عقدها مجلسا الشعب والشورى وقال في الكلمة التي ألقاها (لا للتمديد ولا للتوريث ولا لإعادة عقارب الساعة إلى الوراء) داعياً المعارضة العودة للحوار والمشاركة في حكومة وحدة وطنية وأعلن الرئيس في مبادرته إلى الآتي:[٢]

١- لن يسعى لمدة ولاية جديدة بعد انتهاء ولايته عام ,٢٠١٣

٢- تعهد بعدم تسليم مقاليد الحكم لأبنه أحمد بعد انتهاء مدة ولايته.

٣- أعلن الرئيس عن تأجيل الانتخابات النيابية التي كانت مقرره في نيسان ٢٠١١ للإعداد للتعديلات الدستورية التي تمهد لإصلاحات سياسية وانتخابية، وهذه الأمور كانت مثار خلافات حادة مع المعارضة.

٤- دعا الرئيس اليمني المعارضة إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية.

٥- كشف عن برامج حكومته للحد من الفقر، وتوفير فرص عمل لخريجي الجامعات، وفتح باب العمل أمام المواطنين في عدد من المؤسسات الاقتصادية العامة.

---

(١) منير الماروي، دولة الصالح وسيناريو السقوط، ط١، بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، بيروت، ٢٠٠٩، ص١٣.

(٢) ناديه فاضل عباس فضلي، مستقبل النظام السياسي في اليمن في ظل المتغيرات التي تشهدها الساحة العربية، سلسلة أوراق دولية، العدد(١٩٨)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، شباط،٢٠١١، ص ص٢٥-٢٦.

٦- كشف الرئيس في خطابه عن توسيع صلاحيات الحكم المحلي، وانتخاب المحافظين ومديري المديريات بشكل ديمقراطي.

إلا إن الشعب اليمني لم يقتنع بهذه المبادرة لأن مصداقية الرئيس اليمني شبه معدومة لدى المعارضة لذلك توسعت المظاهرات وسقط العديد من القتلى في ساحات الأعتصام. بعدها تمت محاولة اغتياله في ٣/حزيران/٢٠١١ في مسجد الرئاسة إلا إنه ظهر بعد الحادث بفترة قصيرة عبر مكالمة مع التلفزيون اليمني يشير فيها إلى سلامته من الحادث إلا إن الإعياء ظاهراً على صوته ومع ارتباك الشارع المؤيد للرئيس صالح وتصاعد حماسه ونشاط الشارع المعادي له بدأت الأمور تميل نحو إقصاء علي عبد الله صالح بعد توقيع المبادرة الخليجية التي نصت على تسلم سلطات الرئيس للمشير عبد ربه منصور هادي.[١]

ثانيا: حزب اللقاء المشترك

تأسس حزب اللقاء المشترك في ٦/شباط/ ٢٠٠٣ بعدّهُ امتداداً لائتلاف معارض سابق هو مجلس التنسيق الأعلى للمعارضة، ويضم سبعة من أحزاب المعارضة الرئيسة هي: (التجمع الوطني للإصلاح، الحزب الأشتراكي اليمني، التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري، حزب البعث العربي الأشتراكي، التجمع السبتمبري، إتحاد القوى الشعبية اليمنية، حزب الحق).[٢] اتفقت هذه الأحزاب المشاركة في اللقاء عند تأسيسه على قاسم مشترك واحد هو معارضة الرئيس السابق علي عبد الله صالح ونظامه والتنسيق في الأنتخابات الرئاسية والبرلمانية والطلابية. إذ انضم حزب اللقاء المشترك في شباط ٢٠١١ إلى الأنتفاضة الشبابية الهادفة لإسقاط النظام، ودعت أحزاب اللقاء جماهيرهاً للألتحاق بتظاهرات الشباب الداعية إلى التغيير ورحيل علي عبد الله

(١) محمد أحمد النابلسي، مصدر سبق ذكره، ص ص ٤٠٨-٤٠٩.
(٢) عبد الباري الطاهر، المجتمع المدني ودوره في الثورة (الإصلاح) نموذجا، في كتاب: مجموعة مؤلفين، الثورة اليمنية الخلفية والآفاق، ط١، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ٢٠١٢، ص١٧٧.

صالح كما أسهم في التوقيع على المبادرة بشأن خروج علي عبد الله صالح من الحكم، وبعد التوقيع حصل حزب اللقاء على رئاسة الوزراء ونصف أعضاء اللجنة العسكرية المشكّلة لتكوين الجيش اليمني، كما حقق اللقاء المشترك الحصة الأكبر في حزب التجمع اليمني للإصلاح مقابل المشاركة في العملية السياسية وإنهاء الأحتجاجات التي يرى علي عبد الله صالح أن اللقاء المشترك هو الفاعل الرئيس فيها.[١]

ثالثا: الحراك الجنوبي

ولد مصطلح (الحراك الجنوبي) من معاناة أبناء الجنوب في ظروف غاية في التعقيد سواء أكان في داخل اليمن أم في محيطه الإقليمي. إذ شهد الشطر الجنوبي سلسلة من الصراعات السياسية وتصاعدت حدة تلك الصراعات منذ استقلال الشطر الجنوبي في تشرين الثاني عام ١٩٦٧ وحتى قيام الوحدة اليمنية، وسادت حالة الفوضى والأضطراب وفقدان الأمن، والأستقرار نتيجة التفاقم المستمر للخلافات والنزاعات في القيادة السياسية.[٢] فبعد سنوات من حرب صيف ١٩٩٤ التي انتهت بانتصار الشمال على الجنوب وما رافقها وتبعها من مظالم وقعت على أبناء الجنوب باستيلاء عناصر شمالية على أراضي الدولة في الجنوب، إذ بدأ هنالك حالة من الخنق الداخلي في نفوس أبناء الجنوب ولاسيما مع ما ارتكبه ضباط من أصل شمالي بأطماع تجلت في نهب ممتلكات الجنوبيين ومحلاتهم التجارية ومع مرور الأعوام بدأ إن الجنوب لم يعد مستكيناً أمام ما يدور على أرضه من مظالم وغياب القانون فلجأ بعض المواطنين إلى الدفاع عن النفس وخرجوا ليعبروا عن آرائهم ومشاعرهم وهو حق كفلهُ الدستور والمواثيق الدولية وتحولت حينها كل الأراضي الجنوبية إلى منابر عبرَ الناس عن طريقها عن مطالبهم المشروعة

(١) قاسم كاظم البيضاني، المبادرة الخليجية حل سلمي أم سرقة ثورة، مصدر سبق ذكره، ص ص١٩-٢٠.
(٢) سيف الدين الدوري، الحراك السياسي في جنوب اليمن ١٩٦٣-١٩٩٤، ط١، جداول للنشر والترجمة والتوزيع، بيروت، ٢٠١٢، ص٨.

ودفعوا ضريبة ذلك بوقوع العديد من القتلى إذ ردت السلطة بعنف مما أسهم في ارتفاع درجة التوتر الأجتماعي والسياسي.[١] ويعرف الحراك السياسي في الجنوب بأنه حركة اجتماعية سياسية احتجاجية مشروعه قانونا ودستورا ترفض كل ما لحق بالجنوبيين من قمع وتعسف وتهميش وإلغاء وتدمير هويتهم التاريخية تضم في صفوف هذه الحركة فئات أجتماعية مختلفة من شخصيات سياسية وعسكرية وأكاديمية وطلاب وموظفين، وغيرهم من المواطنين الرافضين كل ما لحق بهم من مظالم ويناضلون في إعادة حقوقهم وبناء دولة مستقلة ونصرة قضيتهم التي يشار إليها بأنها المشكلة السياسية للجنوب اليمني. أي إنه جاء ردة فعل على الظلم والغبن الذي لحق بالجنوب.[٢] وهذه الحركة اكتسبت تأييداً واسعاً من المجتمع الجنوبي عامة والنخب السياسية المعارضة في كل أنحاء اليمن خاصة، وهناك عدة أسباب دفعت إلى هذا الحراك فمن **الأسباب المباشرة** هي:[٣]

١- مصادرة الأراضي والثروات والإقصاء من الوظائف العليا.

٢- انتهاك حقوق المواطنين الجنوبيين مما أسهم في تفجر الأزمة الجنوبية.

بينما تمثلت **الأسباب غير المباشرة** لبروز الحراك الجنوبي في الآتي:[٤]

١- عدم استجابة السلطات الحكومية لمطالب الجنوبيين، مثل: المطالب التي تتعلق بالعودة إلى العمل والحصول على الترقية ومطالب تتصل بالحقوق المادية التي يحصل عليها ضباط

(١) عادل الجوجري، اليمن فوق بركان صراع القبيلة والسلطة، ط١، دار الكتاب العربي، دمشق- القاهرة، ٢٠١٠، ص١٢٨.
(٢) نقلا: عمر سعد مفلح، كيف بدأ الحراك السلمي في الجنوب، مجلة بريد الجنوب، العدد (٢٤)، اليمن، شباط، ٢٠٠٨، ص١٣.
(٣) عبد الله الكبسي، الربيع اليمني (الأسباب والمستقبل)، دار الانتشار العربي، بيروت، ٢٠١٢، ص١٠٠.
(٤) محمد حافظ عبد المجيد، النفط والحراك الجنوبي في اليمن، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٧٩)، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية والسياسية، مؤسسة الأهرام، (كانون الثاني/٢٠١٠)، ص ص١١٦-١١٧.

الجيش من إعاشة ونقل، ومطالب تتصل بالحقوق المستولى عليها وتخص الأراضي التي اشتروها قبل الحرب وجرى نهبها بعد الحرب.

٢- تدهور الأوضاع المعيشية والأقتصادية التي أدت إلى تنامي السخط الشعبي في الجنوب اليمني ضد النظام الحاكم.

٣- كانت الساحة اليمنية مليئة بالإشكالات (التمرد الحوثي- القاعدة والإرهاب- أزمة السلطة مع أحزاب المعارضة) أسهمت هذه الأسباب في بروز الحراك الجنوبي وتجرئه على النظام الحاكم.[١] وفي الأشهر المؤدية إلى الأنتفاضة التي باتت تعرف بالربيع اليمني كان نفوذ الحراك وشعبيته في الجنوب في صعود واضح إذ أعلن تأييدهُ للثورة اليمنية، وتصرف بمنتهى العقلانية، فأسهم بالتنسيق مع الثوار في الشمال وفتح قنوات للتعاون بين الشمال الجنوب، وكسر حاجز الخوف لدى أبناء الجنوب، وانضمام الجنوب إلى النقاش الوطني العام بشأن وضع الجنوب، والأهم من ذلك شارك بالنقاش والإجماع المتنامي بشأن خيارات فدرالية للشطر الجنوبي،[٢] فضلا عن إن الحراك الجنوبي سارع بتنظيم حملة تصعيدية من التذمر والأعتصامات الشعبية للضغط على النظام من أجل إصلاح التفاوت في ميزان القوى بين الشمال والجنوب أو الظفر بدرجة من الحكم الذاتي في جنوب اليمن أو حتى المطالبة باستقلال ناجز.[٣] إذ قدر عدد الفعاليات التي أقامها الحراك الجنوبي في عام ٢٠١٠ بـ (٣٠٠) فعالية تراوحت بين مسيره وتظاهرة واعتصام وعصيان وندوة ومخيم وتركزت هذه الفعاليات في محافظات لحج وأبين والضالع وشبوه وحضرموت.[٤] وقبل توقيع المبادرة بيوم واحد عقد في القاهرة مؤتمر للجنوبيين لطرح

---

(١) محمد حافظ عبد المجيد، النفط والحراك الجنوبي في اليمن، مصدر سبق ذكره، ص ص١١٦-١١٧.
(٢) المجموعة الدولية للأزمات، نقطة الانهيار مسألة جنوب اليمن، مجلة المستقبل العربي، العدد (٣٩٤)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، (كانون الأول/٢٠١١)، ص١٤٤.
(٣) micheel knights, yemens crisis: options for policy، مترجمة، المجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد (٣٥)، بغداد: الجامعة المستنصرية، (أيلول/٢٠١١)، ص٣٠٤.
(٤) أحمد إبراهيم محمود وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص٢٢٧.

رؤية عن مستقبل علاقة الجنوب بالدولة بشكل عام وطرح خيار الفدرالية، وقد أشارت المبادرة الخليجية إلى أن تحل القضية الجنوبية حلا يرضي به الأطراف جميعها بالمقابل هناك مجموعة جنوبية خاصة مجموعة سالم البيض الرئيس الجنوبي السابق ترى إن الحل بالأنفصال والعودة إلى ما قبل عام ١٩٩٠.[١]

رابعا: تنظيم القاعدة

هي منظمة وحركة متعددة الجنسيات برزت بصورة أولية في اليمن تدعو إلى الجهاد وترتكز بكثافة في اليمن وخاصة في المناطق القبلية والمناطق الجنوبية.[٢] قامت بهجمات تطال المصالح الغربية في اليمن والمملكة العربية السعودية، فضلا عن عملياتها ضد الولايات المتحدة الأمريكية نفسها، وللقاعدة صلات مع عناصر مخابراتيه في إطار نظام الرئيس علي عبد الله صالح ومعسكر الجنرال علي محسن الأحمر (الذي كان المجند البارز بين الأفغان والعرب) كما لها صلات مع عناصر في حزب الإصلاح، وأخذ هذا التنظيم يتسرب على نحو تدريجي إلى أنحاء البلاد جميعها.[٣] إذ إن جذور الصراع بين تنظيم القاعدة واليمن قديمة.

بدأ تحرك القاعدة في اليمن قبل أشهر من الوحدة اليمنية ويعد أبو مصعب (مصطفى عبد القادر الرفاعي) السوري هو من كبار منظري تنظيم القاعدة، أشار إلى إن هناك عوامل مهمة تؤهل اليمن ليكون نقطة انطلاق ومركز العمليات في السنوات المقبلة لتنظيم القاعدة في اليمن هي:[٤]

١- إن الطبيعة الجبلية الحصينة في اليمن تجعل منها القلعة الطبيعية المنيعة لأهل الجزيرة كافه بل الشرق الأوسط فهي المعقل الذي يمكن أن يأوي إليها.

---

(١) قاسم كاظم البيضاني، المبادرة الخليجية حل سلمي أم سرقة ثورة، مصدر سبق ذكره، ص٢٣.
(٢) علي حميد، القاعدة والإرهاب دراسة تحليلية، دار الساقي، بيروت، ٢٠٠٦، ص٥٧.
(٣) micheel knights ,Yemen's crisis: options for policy ، مصدر سبق ذكره، ص ٢٠٣.
(٤) اليستير هاريس، التذرع بالتظلمات القاعدة في جزيرة العرب، في كتاب: مجموعة مؤلفين، اليمن على شفا الهاوية، ط١، دار النهار، بيروت، ٢٠١٠، ص٦٠.

٢- حب القتال في رجال اليمن وهو واقع تاريخي مشهود منذ القدم.

٣- انتشار السلاح في اليمن والذخيرة بإشكاله كافه فالإحصائيات الرسمية منذ سنتين ذكرت وجود نحو (٧٠) مليون قطعة سلاح فردي نظرا للتقاليد القبلية التي تفتخر بالسلاح.

٤- الحدود المفتوحة التي تتيح حرية الحركة وتوفر هامش مناورة عسكرية استراتيجية في غاية الأهمية.

٥- الفقر العام لدى عموم أهل اليمن والشعور بالظلم والغبن الذي يعد محركاً أساس دفيناً وكذلك عاملا استراتيجياً مهماً في تحريك الناس للجهاد واسترداد حقهم.[١] كما أن تميُز اليمن بعناصر جذب للنشاط الجهادي بوصفه ملاذاً أمناً ومكاناً ينطلقون منه ويراه أبو مصعب السوري من أكثر مناطق العالم العربي جاهزية لأن تقوم فيها حركة جهادية تتوافر لها معظم عناصر النجاح، ولاسيما بعد قيام الوحدة وتعاون بعض رموز القبائل اليمنية مع القاعدة وهكذا لجأت القاعدة إلى اليمن وأصبح هناك قاعدة شبه الجزيرة العربية.[٢] عن طريق تتبع الحركة الجهادية تقسم نشأتها ونشاطها على ثلاث مراحل (مرحلة التأسيس، مرحلة الأنتشار، مرحلة الأنطلاق) ويمكن رصد الأنشطة والعمليات المرتبطة بعناصر القاعدة في اليمن منذ عام ٢٠٠٩ إذ حدث اتحاد جناحي القاعدة في كل من اليمن والسعودية واندماجهما في مسمى واحد وهو القاعدة في شبه الجزيرة العربية وقاموا بقتل واختطاف العشرات من الأفراد من مختلف الجنسيات وتفجير الطائرة الأمريكية المتوجهة إلى ديترويت الأمريكية التي باءت بالفشل في عام ٢٠١٠.[٣] يبدو إن القاعدة في جنوب شبه الجزيرة العربية تتشكل من ثلاث مجموعات رئيسة هي اليمنيون والسعوديون والأجانب العرب أو الغربيون إذ يشكل اليمنيون الغالبية بنسبة (٥٦%) من التنظيم

(١) قاسم كاظم البيضاني، الصراعات في اليمن القاعدة أنموذجا، مجلة أبحاث استراتيجية، العدد الرابع، بغداد: مركز بلادي للدراسات والأبحاث الاستراتيجية، (كانون الثاني/ ٢٠١٣)، ص ص٢٠٥-٢٠٦.
(٢) عبد القوى حسان، الحركة الإسلامية في اليمن (دراسة في الفكر والممارسة) التجمع اليمني للإصلاح أنموذجا، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٤، ص٦٤.
(٣) أحمد إبراهيم محمود وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص ص٢٥١-٢٥٢.

وفقاً للأرقام التي تم تحليلها والسعوديون (٣٧%) والأجانب (٧%) في ذلك مؤشر أساس على نجاح القاعدة في نشر أيديولوجيتهم بين أوساط المحليين اليمنيين.[١] كما كان لها دوراً بارزاً من الثورة اليمنية إذ استفادت كثيرا من الضعف الذي أصاب الحكومة اليمنية فقامت بهجمات خاطفة للسيطرة على المدن، واستغلال الفراغ الأمني، ومع بلوغ الثورة الشعبية ذروتها في آذار ٢٠١١ استطاع أنصار الشريعة الجناح المحلي لتنظيم القاعدة في اليمن شن هجوما على أجزاء كبيرة من محافظة أبين جنوب اليمن واستولت على سبع مدن وقرى بما فيها زنجبار عاصمة أبين، وفي وقت لاحق أعلنت القاعدة في شبه الجزيرة العربية المناطق السبع التي تم الأستيلاء عليها (إمارات إسلامية) وفرضت فيها تفسيرا صارما (للشريعة الإسلامية) وهكذا شكلت الأحداث في عامي (٢٠١١، ٢٠١٢) تصعيداً كبيراً للصراع بعدها تمكن الجيش اليمني من استعادة السيطرة على أبين عبر هجوم واسع النطاق في ربيع ٢٠١٢ بمساعدة حاسمة من القبائل المحلية لكن اليمن بقيت متخوفة من تنظيم القاعدة في أن يمنح لها مجالا متجددا للعمل في البلاد مما يزيد من تصعيد الصراع على هذا الأساس دعت حاجة اليمن إلى القبول بأية مبادرة تنقذ البلاد من التقسيم والحرب الأهلية.[٢] إذ لا يلوح في الأفق ما يوحي بنهاية قريبة لتنظيم القاعدة في البلاد وذلك إن الأسباب المولدة للإرهاب لازالت قائمة ويصعب حلها ومعالجتها في الوقت القريب.

خامسا: الحوثيون

تأسست الحركة الحوثية عام ١٩٨٦ وأعلنت عن نفسها عام ١٩٩٠ ولم تكن معروفه في اليمن إلا بعد اندلاع أول المواجهات بزعامة قائد الحركة حسين بدر الدين الحوثي، ويعتنق الحوثيون

---

(١) مراد بطل الشيشاني، مصدر سبق ذكره، ص٥٥.

(٢) ماري الانسون وآخرون، الصراع المسلح في أعقاب الربيع العربي، في كتاب: مجموعة مؤلفين، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، ترجمة عمر سعيد الأيوبي و أمين سعيد الأيوبي، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، بيروت، ٢٠١٣، ص ص٦٠-٦١.

المذهب الزيدي الذي هو أقرب إلى المذهب الأثني عشري وينقسم المذهب الزيدي على ثلاث فرق:(البتريه، الجارودية، الصالحية) تنتمي الحركة الحوثية إلى الجارودية التي تؤمن بوجوب الإمامة (السلطة) وتعد من يتولاها من غيرهم مغتصباً ينبغي مقاومته وعلى الرغم من إن هذا الاعتقاد تلاشى عقب ثورة ٢٦/أيلول/١٩٦٢ في معظم أجزاء المناطق الشمالية في اليمن إلا إن نواة هذا الاعتقاد بقيت راسخة لدى بعض رموز الزيديه وخاصة في محافظة صعده التي تعد معقل المذهب الزيدي وامتدادا للحدود السعودية ومن أهم الشخصيات الحوثية: (بدر الدين الحوثي، حسين بدر الدين الحوثي، عبد الملك الحوثي).[١]

يقسم الباحث اليمني أحمد الدغشي ظهور الحركة الحوثية ونشأتها إلى مرحلتين:[٢]

المرحلة الأولى: التأسيس والتكوين التي بدأت منذ إعلان التنظيم عن نفسه عام ١٩٩٠ في محافظة صعده، وفي هذه المرحلة تلخصت أهداف التنظيم في تعليم الشباب العلم الشريف بمختلف فنونه، وتنمية ورعاية المواهب الإبداعية لدى الشباب في شتى المجالات، وإعداد الداعية إلى الله ثقافيا وأخلاقياً وروحياً وسلوكياً بما يمكنه من نشر الوعي والفضيلة، كما هدفت إلى تعريف الطالب بإخوانه من الشباب، وتمتين أواصر الأخوة الإيمانية وترسيخ الوحدة بين المسلمين والبعد عما يثير الخلاف ويمزق الأمة.

المرحلة الثانية: مرحلة التنظيم المسلح العلني للشباب المؤمن التي بدأت منذ الشهر السادس من عام ٢٠٠٤ إذ تحول التنظيم أو قسم منه إلى تلك الميليشيات العسكرية ذات البعد الأيديولوجي التي خاضت ست حروب مع علي عبد الله صالح انتهت عام ٢٠١٠ كانت الحرب

---

(١) أحمد محمد الدغشي، الحوثيون دراسة منهجية شاملة، مصدر سبق ذكره، ص٣٩.

(٢) أحمد محمد الدغشي، الحوثيون والتشييع المعاصر في اليمن، في كتاب: مجموعة مؤلفين، الحوثيون سلاح الطائفة وولاءات سياسية، ط٢، مركز المسبار للدراسات والبحوث، الإمارات العربية المتحدة ،٢٠١٠، ص٣٩.

السادسة أقوى حروب صعده وأكثرها دمارا تدخلت فيها المملكة العربية السعودية وأستخدمت الطيران والمدفعية.[١] إذ جاءت نتيجة لمجموعة أسباب ترجعها الجماعة الحوثية إلى:[٢]

١- الإهمال التنموي تاريخياً لمحافظة صعده.

٢- تراكم المظالم الأقتصادية والأجتماعية لسكان هذه المنطقة.

٣- التمييز والإقصاء السياسي.

٤- محاولة الحكومة من إضعاف نفوذ (الزيديه) عن طريق دعم النشطاء السلفيين المتشددين الذي جرى نقلهم إلى هذه المنطقة.

٥- سعي الحكومة المتواصل لتجنيد أبناء القبائل لمكافحة التمرد الحوثي.

أما الحكومة اليمنية فكانت مدفوعة بأسبابها التي قادتها في شن حروب متواصلة ضد الحوثيين عن طريق إتهامهم بالتطرف والإرهاب، وعدم اعترافهم بشرعية النظام الحاكم وخروجهم على القانون، وسعيهم إلى قلب نظام الحكم وإقامة حكومة ثيوقراطية (دينية) في صعده، ومحاولة الحوثيين إحياء الإمامة الزيديه التي حكمت البلاد لأكثر من الف عام التي أطيح بها بانقلاب عسكري عام ١٩٦٢، ومع تقدم الحوثيون وازدياد الخسائر بين الطرفين دفع الحكومة اليمنية إلى المسارعة لدعوة قطر عن طريق زيارة حمد بن خليفة آل ثاني شخصياً إلى صنعاء وإعلان اتفاقية الدوحة لحل نزاع صعده.[٣]

---

(١) عيدروس النقيب، التحديات التي تواجه الوحدة اليمنية، في كتاب: مجموعة مؤلفين، الثورة اليمنية الخلفية والآفاق، ط١، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ٢٠١٢، ص ص٢٢٢-٢٢٣.

(٢) أبتسام محمد العامري، مصدر سبق ذكره، ص٢١٣.

(٣) سالي عبد المعز، الحوثيون في اليمن: مخاوف من نشوب حرب جديدة، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٧٧)، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية والسياسية، مؤسسة الأهرام، (تموز/٢٠٠٩)، ص ص٢٩١-٢٩٢.

التنظيمات السياسية

أولا: تنظيم الشباب المؤمن: جاء إعلان تنظيم الشباب المؤمن عام ١٩٩٠ في بعض مناطق محافظة صعده، وقام بإنشاء المدارس الدينية والمنتديات الثقافية لتكون قبلة لكثير من الطلاب القادمين إليها من مختلف المحافظات تاريخيا بانتمائهم إلى المذهب الزيدي ثم تجاوز الأمر إلى العديد من المحافظات والمدن وبلغت إعداد الطلاب وفقاً لبعض التقديرات حوالي (١٨٠٠) طالب و(٦٧) حلقة ومركزاً انتشرت في تسع محافظات يمنية بما فيها بعض المحافظات ذات الطابع المختلط.[١] إذ إن تأسيس تنظيم الشباب المؤمن قد تم على أساس طائفي ردا للتحدي الذي شكله قيام مركز (دماج) المدعوم سعودياً في مديرية وداعه القريبة من مدينه صعده بإدارة مقبل بنت هادي الوداعي رأس الدعوة السلفية في اليمن لكون صعده تعد كرسي الزيدية في اليمن.[٢]

ثانيا: حزب الحق

تكّون هذا الحزب بعد الوحدة اليمنية عام ١٩٩٠ كحزب سياسي إسلامي زيدي وتم اختيار احد كبار علماء الزيديه في صعده كرئيس للحزب هو مجد الدين المؤيدي واختير أحمد الشامي أمين عام الحزب وشارك الحزب في الانتخابات البرلمانية ١٩٩٣ وانتخابات ١٩٩٧، وبسبب السيطرة السياسية والمالية والأمنية بيد حزب المؤتمر الحاكم لم يستطيع حزب الحق الحصول على أكثر من ثلاثة مقاعد شأنه شأن الأحزاب المشاركة الأخرى.[٣]

وعلى صعيد الثورة اليمنية التي حدثت عام ٢٠١١ فكان موقف الحوثيين منها هو مشاركة شباب الصمود المقربين من جماعة الحوثي في ساحة التغيير في صنعاء، واستطاع بناء

---

(١) قاسم كاظم البيضاني، الحوثيون وتحديات المستقبل اليمني، مجلة أبحاث استراتيجية، العدد (٥)، بغداد: مركز بلادي للدراسات والأبحاث الاستراتيجية، (حزيران/ ٢٠١٣)، ص ص١٠٢-١٠٣.

(٢) نيفين مسعد، النزاعات الدينية والمذهبية والعرقية (الأثنية) في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد (٣٦٤)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، (حزيران/ ٢٠٠٩)، ص٦٧.

(٣) فؤاد البنا، الحركات السياسية الشيعية في اليمن، في كتاب: مجموعة مؤلفين، الحوثيون سلاح الطائفة وولاءات سياسية، ط٢، مركز المسبار للدراسات والبحوث، الإمارات العربية المتحدة، ٢٠١٠، ص٦٥.

علاقات وتحالفات غير متوقعه مع المجموعات المدنية ذات النبرة الليبرالية واليسارية في الساحة وحتى مع المجموعات النسوية الحديثة بشكل يبدو متناقضا نظرياً مع الموقع الديني المحافظ والمعلن والقادمين منه ليخرج شباب الصمود أمام العالم بهيئة جديدة غير التي يتناقلها وسائل الإعلام من انفتاح على الجماعات كافة المتواجدة في ساحات التغيير، وكان الموقف الأبرز بداية هو امتناع الحوثيين على توقيع المبادرة الخليجية كونها تعطي الحصانة لعلي عبد الله صالح (الذي كان على خلاف معهم آنذاك والآن هم في تحالف) وتهدر دماء الشهداء وبعد فتره وجيزة جرى التوقيع عليها.[١] وإن قضية اليمن مازالت مستمرة ومن الصعوبة حسمها لأنها حرب جبال وهي من أصعب أشكال الحروب، كما إنها حرب عصابات يتم شنها من جانب عناصر مسلحة تسليحاً خفيفا تتمركز داخل الكهوف ولا تخوض حروباً بالمواجهة وتسيطر على المناطق المحيطة بها ليلا، وتشن غارات مستمرة في توقيتات غير متوقعه، وتحرز أحياناً انجازات عسكرية تكتيكية ذات مردود معنوي ويمكن أن تختلط بالسكان المحليين نهارا من غير مشكلات مانعه. إذ إن الحكومة الحوثية تتمتع بدعم إطراف خارجية، فضلا عن الدعم الداخلي الذي تحصل عليه تلك العناصر هو دعم ليس كافياً لتحقيق انتصار لكنه ربما يكون كافياً لتجنب الهزيمة.[٢]

(١) قاسم كاظم البيضاني، المبادرة الخليجية حل سلمي أم سرقة ثورة، مصدر سبق ذكره، ص٢٦.
(٢) ناديه فاضل عباس فضلي، المشكلات السياسية في اليمن ودورها في اندلاع الأحتجاجات الشعبية ضد النظام السياسي الحاكم، سلسلة دراسات استراتيجية، العدد (١١٣)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، شباط ٢٠١١، ص١١.

المبحث الثاني
موقف مجلس التعاون الخليجي من الأزمة اليمنية

لقد مارست دول مجلس التعاون الخليجي دوراً بارزاً في إدارة الأزمة اليمنية بعد أن فشلت المبادرات العديدة التي طرحها الرئيس السابق علي عبد الله صالح لمعالجة الأزمة فجاء موقف دول المجلس بمثابة المنقذ لليمن بعد وقوع الفوضى والصدامات المسلحة.[١]

المطلب الأول
الموقف من الأحداث اليمنية الداخلية

لقد طرح الرئيس السابق علي عبد الله صالح مبادرات عدة لم تجد استجابة من الشعب اليمني لأنعدام مصداقيته وجوبهت تلك المبادرات بالرفض التام، وفي ٢٨/ شباط/٢٠١١ تقدم علماء الدين في اليمن بمبادرة جديدة لحل الأزمة اليمنية تضمنت ثماني نقاط هي:[٢]

١- سحب قانون الأنتخابات والأستفتاء وإعادته إلى مجلس النواب بالتوافق.

٢- تشكيل حكومة وحدة وطنية بالتوافق.

٣- إحالة المفسدين إلى القضاء.

٤- سرعة البت في قضايا الفساد.

٥- إطلاق سراح المساجين الذي لم تثبت أدانتهم.

٦- اختيار خمسة قضاة للفصل بين أطراف النزاع السياسي.

٧- إيقاف الحملات الإعلامية، ومتابعة الحوار الوطني.

---

(١) نصر محمد عارف، النفق الانتقال: المسارات المضطربة للثورات في المنطقة العربية، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٨٨)، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية والسياسية، مؤسسة الأهرام، (أبريل/ ٢٠١٢)، ص٥٦.

(٢) حسن أبو طالب، مأزق مبادرات الرئيس في مواجهة الثورة اليمنية، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٨٤)، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية والسياسية، مؤسسة الأهرام، (أبريل/٢٠١١)، ص ص٦٦-٦٧.

٨- إيقاف المظاهرات والفوضى وأعمال التخريب.

غير إن أحزاب اللقاء المشترك وتحت ضغط الرأي العام رفضت المبادرة، وعدّت أن فكرة تشكيل حكومة وحدة وطنية ليست أمراً مجدياً وليست سوى مسكنات فات أوانها، واستمرت أعمال العنف ضد المتظاهرين والمعتصمين في ساحات الأعتصام وظلت الرئاسة اليمنية على إصرارها بأن الرئيس لن يتخلى عن الحكم إلا مع انتهاء ولايته في عام ٢٠١٣، وطرحت مبادرة ثالثة تقدمت بها أحزاب اللقاء المشترك في الأول من آذار بنقل السلطة سلمياً وعدم توريثها في مدة زمنية لا تتعدى العام إلا أنها جوبهت بالرفض فجاءت المبادرة الرابعة التي أعلنها علي عبد الله صالح يوم ١٠/ آذار/٢٠١١ تتضمن تشكيل لجنة من مجلسي النواب والشورى والفعاليات الوطنية لإعداد دستور جديد يرتكز على الفصل بين السلطات ويستفتى عليه في نهاية هذا العام والأنتقال إلى نظام برلماني وتنتقل كل الصلاحيات التنفيذية إلى الحكومة البرلمانية في نهاية عام ٢٠١١ وبداية ٢٠١٢.[١] لكن لم يأخذوا بها. وجاءت المبادرة الخامسة في ٣٠/ آذار/٢٠١١ تنص على تشكيل حكومة انتقالية ونقل الصلاحيات الدستورية من الرئيس إلى هذه الحكومة مقابل بقائه في منصبه حتى نهاية ولايته واحتفاظه بصلاحياته على وزارتي الدفاع والخارجية واستقالة اللواء علي محسن صالح وتنحية أبناء الرئيس وأقاربه من السلطة، وجاءت بعدها المبادرة السادسة تضمنت إعلان الرئيس تنحيته عن منصبه وتنتقل سلطاته وصلاحياته لنائبه، وأن يقوم النائب فور توليه السلطة بإعادة هيكلة الأمن القومي والأمن المركزي والحرس الجمهوري، وأن يتم التوافق مع الرئيس المؤقت على صيغة للسلطة في الفترة الأنتقالية تقوم على قاعدة التوافق الوطني.[٢] كل هذه المبادرات لم تنجح مع استمرار الأحتجاجات الشعبية اليمنية وتصاعدها واستمرار المواجهات بين المعارضين وقوات الرئيس

(١) حسن أبو طالب، مأزق مبادرات الرئيس في مواجهة الثورة اليمنية، مصدر سبق ذكره، ص ص٦٦-٦٧.
(٢) قاسم كاظم البيضاني، المبادرة الخليجية حل سلمي أم سرقة ثورة، مصدر سبق ذكره، ص ص٢٨-٢٩.

علي عبد الله صالح، وفي ٣/ نيسان/٢٠١١ طرحت دول مجلس التعاون الخليجي في المملكة العربية السعودية مبادرتهم لإنهاء الأزمة إذ عرض المجلس الوزاري لدول مجلس التعاون الخليجي في دورته الأستثنائية الحادية والثلاثين مبادرته الرامية إلى حل الأزمة في اليمن على مستوى السلطة والمعارضة في ما عرفت لاحقاً بـ (المبادرة الخليجية) إذ استغرق الأمر أكثر من شهرين قبل أن تقرر دول المجلس التدخل في اليمن بعد أن ظلت تراقب الأمر من بعيد متمسكة بحذرها التقليدي من إعلان مواقف سياسية تجاه أي أحداث تدور داخل أي بلد عربي، وبعد أربعة عشر يوم من المبادرة آنفة الذكر في ١٧ / نيسان/ ٢٠١١ زار وفد من المعارضة اليمنية العاصمة السعودية لنقاش موضوع المبادرة مع المجلس الوزاري الخليجي وبعد الأنتهاء من النقاش خرجت المعارضة لتعلن تمسكها بمبادرة الثالث من نيسان الداعية إلى تنحي صالح عن الرئاسة بشكل صريح، إلا إن الحوثيين رفضوا هذه المبادرة واعتبروها تدخلا في الشؤون الداخلية لليمن، وفي ١٩ نيسان عقد المجلس الوزاري لقاء مع وفد السلطة في أبو ظبي وأعلن عن صدور بيان رسمي بمواصلة المجلس جهوده في صياغة مبادرته الجديدة.[١] تضمنت هذه المبادرة التي تعد مشروع اتفاقية سياسية أعلنها مجلس التعاون الخليجي وتم التوقيع عليها في المملكة العربية السعودية خمسة مبادئ أساس وعشر خطوات تنفيذية وهذه **المبادئ** هي:[٢]

١- أن يؤدي الحل الذي سيفضي عن هذا الأتفاق إلى الحفاظ على وحدة اليمن وأمنه واستقراره.

٢- أن يتم انتقال السلطة بطريقة سلسة وآمنه تجنب اليمن الانزلاق إلى الفوضى والعنف ضمن توافق وطني.

٣- أن تلتزم الأطراف كافة بإزالة عناصر التوتر سلبياً وامنياً.

---

(١) ماجد المذحجي، ثورة الشباب محدداتها وآفاقها المستقبلية، في كتاب: مجموعة مؤلفين، الثورة اليمنية الخلفية والآفاق، ط١، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ٢٠١٢، ص٤٥٠.

(٢) أبتسام محمد عبد، قراءه في المبادرة الخليجية لحل الأزمة اليمنية، سلسلة أوراق دولية، العدد (٢٠٦)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، تشرين الأول،٢٠١١، ص٥.

٤- أن تلتزم الأطراف كافة بوقف كل أشكال الأنتقام والمتابعة والملاحقة عن طريق ضمانات وتعهدات تعطي لهذا الغرض.

٥- أن يلبي طموحات الشعب اليمني في التغيير والإصلاح.

أما **الخطوات التنفيذية** فقد تضمنت الآتي:[١]

١- يكلف رئيس الجمهورية منذ اليوم الأول المعارضة بتشكيل حكومة وفاق وطني بنسبة (٥٠%) لكلّ طرف على أن تشكل الحكومة في مدة لا تزيد على سبعة أيام من تاريخ التكليف.

٢- تبدأ الحكومة المشكلة بتوفير الأجواء المناسبة لتحقيق الوفاق الوطني وإزالة عناصر التوتر سياسياً وامنياً.

٣- في اليوم التاسع والعشرين من بداية الأتفاق يقر مجلس النواب بمن فيه المعارضة القوانين التي تمنح الحصانة ضد الملاحقة القانونية والقضائية للرئيس ومن عملوا معه في مدة حكمه.

٤- في اليوم الثلاثين من بداية الاتفاق وبعد إقرار مجلس النواب بمن فيه المعارضة لقانون الضمانات يقدم الرئيس استقالته إلى مجلس النواب ويصبح نائب الرئيس هو الرئيس الشرعي بالإنابة بعد مصادقة مجلس النواب على استقالة الرئيس.

٥- يدعو الرئيس بالإنابة إلى انتخابات رئاسية في غضون ستين يوماً بموجب الدستور.[٢]

٦- يشكل الرئيس الجديد (المقصود هنا المنتخب) لجنة دستورية للإشراف على إعداد دستور جديد.

٧- في إعقاب اكتمال الدستور الجديد يتم عرضه على استفتاء شعبي.

---

(١) لؤي سعد عبد الرضا، مستقبل الدولة اليمنية (دراسة في مشكلة الجنوب)، رسالة ماجستير غير منشوره، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠١٥، ص ١٥٨.

(٢) حسن محمد الزين، وثائق الربيع العربي والصحوة الإسلامية، ط١، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، بيروت، ٢٠١٤، ص١٣٩.

٨- في حالة إجازة الدستور في الأستفتاء يتم وضع جدول زمني لأنتخابات برلمانية جديدة بموجب أحكام الدستور الجديد.[١]

٩- في إعقاب الأنتخابات يطلب الرئيس من رئيس الحزب الفائز بأكبر عدد من الأصوات تشكيل الحكومة.

١٠- تكون دول مجلس التعاون الخليجي والولايات المتحدة الأمريكية والأتحاد الأوربي شهوداً على تنفيذ هذا الأتفاق.

وقبلت أحزاب اللقاء المشترك المعارضة وشركاؤها بما فيهم الحوثيين على المبادرة الخليجية ووقع عليها كذلك حزب المؤتمر الشعبي العام وحلفاؤه.[٢] بعدها جرت عدة مباحثات بشأن المبادرة الخليجية وتهرب علي عبد الله صالح من التوقيع واخذ يستفاد من الوقت في تصفية خصومه، وبعد حصوله على الضمانات من عدم الملاحقة القانونية اخذ يلعب بعامل الوقت وارتفاع عدد القتلى في المدن كافة. أصدر مجلس الأمن حزمة قرارات منها القرار ٢٠١٤ الصادر في شهر تشرين الثاني الذي أعطى المبعوث الأممي شهرا لرفع تقرير بشأن المبادرة الخليجية التي يراها أعضاء مجلس الأمن الحل المضمون لإخراج اليمن من التوتر الحاصل في البلاد وبخلاف التوقيع سيتخذ المجلس قرارات أكثر صلابة، وفي ٢٣ /تشرين الثاني/٢٠١١ جرى في الرياض التوقيع على خطة الانتقال السياسي وأعلن موافقته على نقل سلطات الرئاسة قانوناً إلى نائبه.[٣] في ٢١/ شباط /٢٠١٢ وافق مجلس النواب اليمني منح قانون الحصانة لعلي عبد الله صالح ورشح نائب الرئيس عبد ربه منصور هادي كمرشح وحيد للأنتخابات الرئاسية المقبلة، بعدها أجريت الأنتخابات الرئاسية اليمنية ٢٠١٢/٢/٢١ وكان عبد ربه منصور هادي المرشح الوحيد

(١) حسن محمد الزين، مصدر سبق ذكره، ص١٣٩.
(٢) عبد الملك المخلافي، المبادرة الخليجية بشأن اليمن مشروع أتفاق أم فخ، مجلة المستقبل العربي، العدد (٣٨٨)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، (حزيران/٢٠١١)، ص ص١٣٣-١٣٤.
(٣) قاسم كاظم البيضاني، المبادرة الخليجية حل سلمي أم سرقة ثورة، مصدر سبق ذكره، ص ص٣٢-٣٣.

للحكم وحظي بتأييد كل من الحزب الحاكم وأحزاب المعارضة وذكرت لجنة الانتخابات إن (٦٥%) من الناخبين شاركوا في الأنتخابات، وفاز عبد ربه منصور هادي في الأنتخابات بكونه رئيس المرحلة الأنتقاليه وأدى اليمين الدستوري أمام البرلمان أصبح رئيساً لليمن وانتهى حكم علي عبد الله صالح.[١] تضمنت المبادرة وآلياتها التنفيذية أربع خطوات رئيسة للمرحلة الأنتقالية هي:[٢]

١- المرحلة التحضيرية لمؤتمر الحوار الوطني الشامل التي تهدف إلى تمكين المجموعات كلها المعنية من المشاركة في اتخاذ القرارات المهمة التي تحدد شكل عملية الحوار الوطني.

٢- عقد مؤتمر الحوار الوطني الشامل الذي تتمكن فيه قطاعات المجتمع اليمني كلها من الأسهام في وضع رؤية جديدة لمستقبل البلاد.

٣- صياغة الدستور بوساطة اللجنة الدستورية من أجل تنفيذ قرارات مؤتمر الحوار الوطني الشامل وما يلي ذلك من مشاورات عامة بشأن مشروع الدستور واستفتاء شعبي ينتهي باعتماد الدستور الجديد.

٤- التحضير لإجراء انتخابات عامة في نهاية العملية الأنتقالية بما في ذلك أنشاء لجنة للانتخابات، وإعداد سجل انتخابي، واعتماد قانون جديد للانتخابات، وإجراؤها على وفق الدستور الجديد، كما قام بتشكيل لجان ممهدة للحوار، مثل: لجنة التواصل واللجان الفنية واللجان العسكرية.

وكان هدف هذا المؤتمر الذي عقد في ١٨/ مارس/٢٠١٣ هو مداواة ما حصل في البلد بعد

---

(١) درهم محسن أحمد الحالمي، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه اليمن (٢٠٠١-٢٠١١)، أطروحة دكتوراه غير منشوره، كلية العلوم السياسية، جامعة قناة السويس، ٢٠١٣، ص٢٠٣.
(٢) لؤي سعد عبد الرضا، مصدر سبق ذكره، ص ١٥٨.

الأنتفاضة التي استمرت لمدة عام ورأس هذا المؤتمر عبد ربه منصور هادي، وضم ٥٦٥ عضوا كما رفض الحوثيون المشاركة في أعمال هذا المؤتمر الذي يعد أحد مخرجات المبادرة الخليجية التي رفضوها ولم يوقعوا عليها مسبقا إلا إن فيما بعد قرروا المشاركة (٥٠%) من مواطني المحافظات الجنوبية و(٣٠%) من الجانب النسائي و(٢٠%) من الشباب جرى اختيارهم وترشيحهم من جميع الأطراف السياسية والفاعلة ومنظمات المجتمع المدني.[١] وفي ٢٥/ كانون الثاني/ ٢٠١٤ أنهى المؤتمر أعماله في مبني القصر الجمهوري بصنعاء وسط حضور دولي بالموافقة على توقيع وثيقة الحوار الوطني الشامل التي تضمنت مناقشة معظم القضايا الشائكة، مثل: المشكلات السياسية والأمنية والأقتصادية والأجتماعية والتاريخية، وتحديد الخطوات الهادفة إلى تحقيق المصالحة الوطنية بين أطياف الشعب اليمني، ووضع أسس بناء الدولة وضمان الحقوق والحريات لأفراد الشعب، ومعالجة القضية الجنوبية ومناقشة أسباب التوتر في صعده، ومسائل تتعلق بالمرحلة السياسية الأنتقالية، مثل: لجنة أعداد الدستور ووضع الآليات واللجان المناسبة لهذا الغرض، وإصدار قرارات جوهريه مرتبطة بالنظام السياسي، وتحديد المزيد من الخطوات الإضافية نحو بناء ديمقراطي شامل.[٢] إلا إن في حقيقة الأمر لم تطبق مخرجات مؤتمر الحوار الوطني وما زاد من احتقان الشعب اليمني قيام الحكومة برفع الدعم عن أسعار الوقود مما دفع الحوثيون في ١٨/آب/٢٠١٤ إلى تنظيم تظاهرات حاشدة احتجاجاً على رفع أسعار الوقود مطالبين بتنفيذ مخرجات مؤتمر الحوار الوطني، وبعد وقوع الصدامات بين القوات الحكومية والحوثيين تم احتواء الأزمة في ٢١/ أيلول/٢٠١٤ إذ توصل الحوثيون إلى أتفاق السلم والشراكة الوطنية مع الحكومة والمكونات السياسية الأخرى (الأطراف الأخرى) وتضمن هذا

(١) صوت الشورى، الحوار الوطني أهدافه ومكوناته ومراحله ومقتضياته وضمانات تحقيق نتائجه، تقرير منشور في ١٢/مارس/٢٠١٣ على شبكة المعلومات الدولية http:\\www.sawtshouraonline.com
(٢) كامل العتواني، مقاربات في الدستور اليمني الجديد، ط١، مؤسسة دانوب، صنعاء،٢٠١٤، ص٤٤.

الأتفاق أهداف أراد الحوثيون تحقيقها هي: تشكيل حكومة تعتمد على الكفاءة والنزاهة والشراكة الوطنية وتعمل على تنفيذ مخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل، وتعيين مستشارين من الحوثيين لرئيس الجمهورية، وإعادة الدعم لحكومي للوقود وتحسينات اقتصادية أخرى لدعم المستوى المعاشي للمواطنين.[١] وبعد تزامن هذه الأوضاع وعدم الخروج بحل يرضي الإطراف وعدم التزام الحكومة بالأتفاقات قدم الرئيس عبد ربه منصور هادي ورئيس الوزراء خالد بحاح استقالاتهم في ٢٢/ كانون الثاني/٢٠١٥ ولم يعقد البرلمان جلسة لقبول الاستقالة أو رفضها حسبما ينص عليه الدستور وهذا ما دفع الحوثيون إلى الإعلان الدستوري في ٦/ شباط/٢٠١٥ وقاموا بإعلان حل البرلمان وظل الرئيس المستقيل هادي ورئيس الوزراء قيد الإقامة الجبرية واتجه إلى عدن، وفي ٢١ شباط من العام نفسه تراجع عن استقالته في رسالة وجهها إلى البرلمان ومن هناك طالب على لسان وزير الخارجية رياض ياسين برسالة إلى مجلس التعاون الخليجي يطلب فيها التدخل العسكري في اليمن.[٢]

يمكن القول أن المبادرة الخليجية ربما لا تكون في الواقع أفضل الخيارات لتحقيق أهداف الثورة إلا إنها تعد الخيار الوحيد الأكثر أمناً في ظل معطيات الواقع الداخلي والإقليمي والدولي وجاءت كحل وسط لإخراج البلد من الحالة التي كان عليها وتجاوز خيار الحرب الأهلية، إذ إن التوقيع على المبادرة حقق مكاسب متكافئة لإطراف الصراع تمثلت في إخراج علي عبد الله صالح من كرسي الرئاسة، وإجهاض مشروع التوريث، وتقليص قدرة النخبة الحاكمة على التحكم بموارد الدولة ومقدراتها في مقابل تامين خروج مُشرف للرئيس السابق علي عبد الله صالح عبر انتخابات رئاسية مبكرة والحصول على ضمانات داخلية بعدم المساءلة والملاحقة القانونية وبقاء

(١) عاصفة الحزم في اليمن، مجلة أبحاث استراتيجية، العدد (٩)، بغداد: مركز بلادي للدراسات والأبحاث الاستراتيجية، (أيار/ ٢٠١٥)، ص٣٠٨.
(٢) المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

النخبة الحاكمة والحزب الحاكم كقوة مشاركة في السلطة، لكن الرئيس السابق علي عبد الله صالح له تأثير في الحكومة اليمنية من وراء الكواليس في دعم التمدد العسكري الحوثي والمرجح أن تكون مساعدته محاولة لتمهيد الطريق لعودته وتقويض شرعية الرئيس عبد ربه منصور هادي.[1] هذا ما يثبت أن التوقيع على المبادرة والشروع في تنفيذها في الواقع ليس النهاية الحقيقية للأزمة التي يعاني منها اليمن إنما يضع الجميع على بداية طريق. إذ تأججت مشكلات أخرى واندلعت تظاهرات جديدة من الحوثيين والأطراف الأخرى مما دفع عبد ربه منصور هادي من مجلس التعاون الخليجي إلى التدخل.

المطلب الثاني
الموقف من التدخلات الإقليمية والدولية

تمثل اليمن الحلقة الأضعف من بين دول ثورات الربيع العربي فيما يخص بتعرضها للتدخل الخارجي وقدرتها على مقاومة ذلك التدخل. إذ أن اليمن عانى ولا يزال يعاني من التدخلات الخارجية في شؤونه الداخلية ذلك بهدف إضعافه والسيطرة على موارده الطبيعية والبشرية، والتحكم بموقعه الجغرافي الذي يطل على واحدة من أهم طرق التجارة الدولية، كما أن وجود تنظيم القاعدة وزيادة أعمال القرصنة البحرية في المياه الإقليمية والدولية تعد سبباً رئيساً للتدخلات الخارجية في الشأن اليمني وإن هذا التدخل أسهم في تعميق حالة الانقسام السياسي والأجتماعي والمذهبي وتسبب بحروب واقتتال داخلي إذ إن قوى إقليمية ودولية تسعى على الدوام أن يبقى اليمن منطقة نفوذ خاصة بها ولن تسمح بأي تغيير يجعل فيه اليمن قوياً وينعم بالديمقراطية والاستقرار.[2] إذ كان للتدخل الإيراني في شؤون اليمن تاريخ طويل وبعد قيام الثورة

(١) مؤسسة ستراتفور، الرئيس اليمني يشكل حكومة جديدة، مجلة المستقبل العربي، العدد (٤٣١)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، (كانون الثاني/٢٠١٥)، ص٩٤.
(٢) عبد السلام يحيى المحطوري، مصدر سبق ذكره، ص ص١٢١-١٢٢.

اليمنية في عام ٢٠١١ وما صاحبها وتبعها من تداعيات مختلفة بَرز التدخل الإيراني المقترن بزيادة النفوذ الإقليمي لإيران في المنطقة إذ أسهمت الظروف التي مرت بها اليمن في إفساح المجال لتغلغل هذا النفوذ ويعد التغلغل الإيراني مصدر من مصادر القلق البارزة على المستويات المحلية والإقليمية والدولية داخل اليمن بسبب ما يتركه هذا التدخل من توترات وحالة عدم استقرار سواء أكان في اليمن التي لا تزال تبحث عن التعافي من أزمتها أم في دول الجوار (دول مجلس التعاون الخليجي) التي ترى في هذا التدخل خطراً كبيراً على أمنها واستقرارها، لاسيما انه لا يخلو من أهداف تخدم الاستراتيجية الإيرانية في المنطقة.[١] وكان للتدخل الإيراني أسباب عدة تكمن في الآتي:[٢]

١- إن الموقع الاستراتيجي لليمن على المدخل الجنوبي للبحر الأحمر وسيطرته على مضيق باب المندب ساعد على سعي إيران للحصول على موطئ قدم يعزز من حضورها الإقليمي ويساعدها على السيطرة على المداخل والمخارج الرئيسة لتجارة النفط الدولية.

٢- سعي إيران إلى مناوئة الوجود الأمريكي في اليمن خاصة وفي المنطقة عامة.

٣- سعي طهران إلى استغلال موقع اليمن وإشراكها في الحدود مع بعض دول الخليج العربية وخاصة السعودية وسلطنة عمان في توليد المضايقات والتسبب في مشكلات مع هذه الدول.

٤- رغبة إيران في استغلال وجودها في اليمن لاتخاذه قاعدة انطلاق إلى شرق إفريقيا، وذلك في إطار سياستها لتوسيع دائرة علاقاتها ونفوذها في القارة الإفريقية دفعت هذه الأسباب إلى تدخل إيران في الأزمة الراهنة.

فبداية عملت إيران على ترقب مسار الثورة اليمنية وظلت التصريحات الإيرانية بخصوص الثورة

---

(١) بهاء عدنان يحيى السعبري، الاستراتيجية الأمريكية تجاه إيران بعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١، ط١، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠١٢، ص١٦٥.

(٢) التدخل الإيراني في اليمن: الأسباب ...الشواهد... المخاطر...، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، شبكة المعلومات الدولية http:\\www.akhbar-alkhaleej.com

اليمنية شحيحة وأعربت في ٢٠١١/٥/٢٥ عن أسفها أزاء تصاعد العنف في اليمن وخوفها من زيادة تدهور الأوضاع اليمنية ودعت الحكومة اليمنية إلى تجنب إراقة الدماء معربة عن أملها في نجاح الشعب اليمني بتحقيق مطالبه المشروعة داعياً من الجميع توخي الحذر واليقضة.[١] وميدانياً مارست إيران دور كبير في دعم الحركة الحوثية في اليمن كأداة في مشروعها الإقليمي تجاه المنطقة العربية مما أسهم في بروز إيران كقوة إقليمية لها تأثيرها في التفاعلات السياسية والأمنية في منطقة الخليج وهذا ناتج عن موقعها الاستراتيجي وثقلها الواضح في إطار علاقات التوازن الإقليمي لهذه المنطقة مع عدم إخفاء أطماعها الإقليمية منذ عهد الشاه في ممارسة الدور الذي تريد أن تؤديه والمتمثل بملئ الفراغ الأمني الذي لا بد أن يتحقق عن طريق الرغبة بإبعاد الولايات المتحدة الأمريكية من دول المنطقة مما يتيح لها الدور النشط في الخليج سواء أكان على المستويات الأمنية أم الاقتصادية.[٢] فضلا عن إن الحوثيين رفعوا شعار (الموت للولايات المتحدة الأمريكية، الموت لإسرائيل) الأمر الذي أعطى صبغة لهذه الشعارات على أنها مستمده من الجمهورية الإسلامية الإيرانية وتعمل على مقاومة الولايات المتحدة و(إسرائيل).[٣] وبعد التوقيع على المبادرة الخليجية وتشكيل حكومة الوفاق الوطني وانتخاب عبد ربه منصور هادي رئيساً توافقياً للجمهورية اليمنية تصاعد الدور الإيراني في اليمن وتنوعت أدواته وتعددت القوى التي يتعامل معها بعد إن كانت مقتصرة على الحوثيين وبعض فصائل الحراك فقد تمكنت من استقطاب عدد من أعضاء مجلس النواب بعضهم محسوب على الحزب الأشتراكي اليمني وبعض النشطاء في مؤسسات المجتمع المدني تحولوا إلى مدافعين عن مشروعية تدخل طهران

(١) ناصر محمد علي الطويل، إيران والثورة اليمنية، في كتاب: مجموعة مؤلفين، المشروع الإيراني في المنطقة العربية والإسلامية، ط١، دار عمار، عمان، ٢٠١٣، ص ص١٥٨-١٥٩.
(٢) سعد شاكر شبلي، الأمن القومي العربي وتهديدات الاستراتيجيات الإقليمية المتنافسة على النفوذ في منطقة الشرق الأوسط، ط١، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان،٢٠١٥، ص٢٠٢.
(٣) رائد حسن زغير، السياسة الخارجية الإيرانية تجاه التغييرات في العالم العربي، ط١، مركز العراق للدراسات، ٢٠١٤، ص١٣٢.

في شؤون اليمن وكثفت من أنشطتها لتخريب التسوية السياسية ودعمت المظاهرات ضد المبادرة الخليجية وأخذت توسع تواجدهم العسكري في اليمن ودخولهم في مناطق جديدة ودارت معارك كبيره بينهم وبين القبائل الرافضة لتواجدهم التي لا تزال قائمة حتى اليوم. إذ إن أهم ما يدعم الوجود الإيراني في اليمن هو وجود ثلاث قوى سياسية يمنية تسعى لتحقيق أهدافها وإنجاز مشاريعها باستمرار وتوسع النفوذ الإيراني في اليمن هي:[١]

أولا: الحوثيون على وعي كبير بأن نجاحهم في الأستيلاء على السلطة والإعادة إلى الحكم من جديد يرتبط باستمرار الدعم الذي تقدمه لهم طهران.

ثانيا: فصائل فك الارتباط في الحراك الجنوبي التي يقودها علي سالم البيض فهي تربط تحقيق أهدافها في فك جذور الوحدة وفرض الأنفصال باستمرار تحالفها مع إيران وحصولها على دعمها المالي والسياسي والإعلامي.

ثالثا: الرئيس السابق علي عبد الله صالح وقواته يربطون تحقيق أهدافهم في إعاقة التغيير السياسي وربما العودة إلى السلطة بمد صلاتهم مع إيران وحلفائها في الداخل. إذ أصبح لدى طهران قوى سياسية وأجتماعية يمنية حليفة تمتلك تأثيراً في مسار الأحداث في اليمن هم (الحوثيون، فصائل الحراك المطالبة بالأنفصال، نظام الرئيس السابق علي عبد الله صالح).

وعلى الجانب اليمني أخذت الأنتقادات الموجهة للتدخل الإيراني في التصاعد رافضه تدخل إيران في البلاد واستمرت التقارير والتنازلات الإعلامية في نقد تدخل إيران في الشؤون السياسية والإعلامية وما قد يترتب على ذلك أمكانية عودة الأوضاع اليمنية إلى نقطه الصفر واندلاع مواجهه شاملة تقضي على حاضر اليمن ومستقبله.[٢] ومع تزايد التدخلات الإيرانية ظهرت

---

(١) ناصر محمد علي الطويل، مصدر سبق ذكره، ص ص١٦١-١٦٢.
(٢) التدخل الإيراني في اليمن: حقائقه وأهدافه ووسائله، بحث منشور على شبكة المعلومات الدولية http:\\www.alburhan.com

تصريحات مباشرة للرئيس عبد ربه منصور هادي بتحذير إيران من التدخل في الشؤون الداخلية وجاءت هذه التصريحات بالتزامن مع إعلان وزارة الداخلية اليمنية عن إلقاء القبض على أفراد خلية تجسس تتبع إيران، كان هدفها هو أيجاد حالة من الفوضى والعنف وأحداث أنفلات أمني وسياسي في اليمن لكي تستفيد من الأوضاع المضطربة لتمرير أجندتها في المنطقة، فضلا عن سعيها لجعل اليمن نقطة انطلاق لممارسة دورها الإقليمي واستهداف دول مجلس التعاون الخليجي، وممارسة أطماعها الإقليمية لتوسيع نفوذها في البحر الأحمر وخليج عدن والبحر العربي من أجل تعطيل خط الملاحة الدولية والمصالح الغربية في المنطقة. ويمكن إيجاز مجالات تدخل المشروع الإيراني في اليمن بالآتي:[١]

١- تدخلت إيران في اليمن سياسياً عن طريق دعم الحوثيين وتيار الانفصال وبعض السياسيين والأحزاب.

٢- تبنت إيران الحوثيين إعلاميا عن طريق توظيف الخطاب الإعلامي.

٣- تجلت ملامح المشروع الإيراني في اليمن عن طريق: الدعم المالي والعسكري الهائل الذي بات حقيقة على الأرض.

٤- دعمت إيران المتحولين إلى المذهب الاثني عشري عن طريق إنشاء كيانات وهميه للمطالب بحقوق الاثني عشريه في اليمن لرفع سقف مطالب الحوثيين.

٥- سعت إيران إلى توسيع نفوذها في المياه الدولية في البحر الأحمر وخليج عدن لتسهيل تهريب السلاح للحوثيين.

٦- دعمت إيران قيام شبكات تجسس تابعه لها في اليمن.[٢]

---

(١) عبد الحميد النهمي، المشروع الإيراني في اليمن، في كتاب: مجموعة مؤلفين، المشروع الإيراني في المنطقة العربية والإسلامية، ط١، دار عمار، عمان، ٢٠١٣، ص١٨٧.
(٢) المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

تأسيسا على ما تقدم فأن الأطماع الإقليمية على هذه المنطقة الحيوية خاصة اليمن شهدت منافسة إقليمية بين إيران من جهة والسعودية من جهة أخرى، وتجلى ذلك التنافس على المستويات كافة الأقتصادية والأجتماعية والسياسية إذ استطاعت إيران عبر تحالفها مع جماعة عبد الملك الحوثي في كسب عدد كبير من المسؤولين في أهم المواقع العسكرية والأمنية والسياسية، وهنا يبدو إن المشهد السياسي اليمني هو أكثر تعقيدا إذ إن التغييرات في اليمن وقعت في ظل تراجع مصالح حلفاء السعودية من ناحية وتزايد نفوذ الحوثيين الذين لديهم علاقات وثيقة مع إيران من جهة أخرى أدى ذلك إلى مزيد من التعقيدات مما جعل اليمن منبر للصراعات الإقليمية.[١]

التدخلات الدولية في أزمة اليمن

حظيت اليمن بإهتمام دولي كبير ولاسيما من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية التي لديها مصالح فيها بعّد اليمن الدولة النفطية المحتملة والمجاورة لبحيرة النفط في الجزيرة العربية والخليج العربي، وتأخذ علاقة اليمن مع الولايات المتحدة الأمريكية مكانة ولاسيما لدى صناع السياسة الخارجية اليمنية لذلك نجد العلاقة بين واشنطن وصنعاء ذات مستوى متميز لكنها ليست على وتيرة واحده تبعاً للظروف والمصالح التي تمس البلدين.[٢] إذ تزايد الحضور الأمريكي في اليمن وبلغ ذروته عام ٢٠١١، وما بعدها فبداية كان موقف الولايات المتحدة الأمريكية من أزمة اليمن التحفظ وفضلت الأنتقال السلمي للسلطة مع رغبتها في تغيير الرئيس السابق علي عبد الله صالح بحيث لا يؤدي سقوط النظام إلى صراع سياسي يمكّن القاعدة من السيطرة والانتشار وتهديد المصالح الأمريكية ودول الجوار وخاصة عندما وصلت الإدارة

(١) فراس عباس هاشم، النفوذ المتعاظم، إيران وأعباء التفكير الاستراتيجي حيال الصعود الإقليمي، دار السطور للنشر والتوزيع، بغداد، ٢٠١٥، ص١٠٣.
(٢) أسامة الغزالي، حرب الصراع اليمني وتوابع أزمة الخليج، مجلة السياسة الدولية، العدد(١١٧)، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، مؤسسة الأهرام، ١٩٩٤، ص٧.

الأمريكية إلى مرحلة قناعه بأن نظام علي عبد الله صالح فشل في محاربة الإرهاب نتيجة زيادة خصومه السياسيين بسبب الفساد والفوضى التي سادت البلاد.[١] إلا إن بعد تصاعد الأحداث في اليمن بشكل متسارع، وفشل المفاوضات السياسية لوضع الحلول في البلد، وانضمام أطراف أخرى (فصائل الحراك الجنوبي، علي عبد الله صالح) للحوثيين بعد تنحيته من منصب الرئاسة بموجب المبادرة الخليجية وتولي عبد ربه منصور هادي منصب الرئاسة أصبحت الكلمة الأولى والأخيرة للسلاح. إذ تدخلت الولايات المتحدة الأمريكية تدخلا عسكرياً فعلياً في الأزمة عن طريق تزويد أرض السعودية بـ (٣٥٥) صاروخ جو من طراز (أيه جي أم-١٥٤) لقتال الحوثيين، كما قدمت الأستخبارات العسكرية الأمريكية للسعودية والإمارات الدعم اللوجستي، وزودت الطائرات بالوقود، وهذه محاولة واضحة لدعم للغارات الجوية التي تشنها السعودية في اليمن.[٢] لا يقتصر الأمر على ذلك فحسب بل قامت الأستخبارات السعودية مع القوات الأمريكية بتحديد الأهداف في المنطقة بوساطة التنصت الألكتروني وتسريبات بعض المخبرين طبقا لأقوال مسؤولين أمريكيين، فإن مهمة الولايات المتحدة الأمريكية في اليمن هو إنشاء نظام يتعاون معها، ويسمح لها بملاحقة الإرهابيين في اليمن بما يخدم مصالحها، ويسمح للبوارج الأمريكية بالتواجد في كل المياه الإقليمية لليمن لتأمين الممرات البحرية كوسيلة لمحاربة القرصنة في نقل النفط.[٣] وإن هذه الأزمة كانت جزء من استراتيجية أمريكية سريه هو تحفيز إيران وتمكين (إسرائيل) من التواجد في محيط دول ضعيفة. إذ أنها خدمت المصالح الأمريكية

---

(١) عبد الكريم عبد الصاحب حسن دروش، التحول الديمقراطي للنظام السياسي في العراق واليمن بعد ٢٠٠٣، رسالة ماجستير غير منشوره، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٤، ص١٨١.

(٢) جلوبال ريسيرش، واشنطن تدعم تدخل الإمارات برياً في اليمن، مقال منشور في ٣/سبتمبر/٢٠١٥ على شبكة المعلومات الدولية http:// www.elbadil.com

(٣) التدخل السعودي والأمريكي في الأزمة اليمنية، بحث منشور على شبكة المعلومات الدولية http:// www.sherysharky.wordpress.net

في ثلاثة طرق متداخلة هي: [١]

أولا: أنها تختبر ما إذا كانت إيران ستقدم الدعم للحوثيين أم لا فإذا لم تفعل يتأكد للولايات المتحدة الأمريكية عندها الدور المحتمل لإيران كرجل شرطه إقليمي غير قابل للتوسع ويعتمد عليه مثل: (إيران أيام الشاه) إلا إنها في حقيقة الأمر دعمت الحوثيين.

ثانيا: إن صراع اليمن يحول الأنتباه العالمي من داعش ومن انعدام حماسة التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية للتعامل ضدها.

لم تقتصر التدخلات الدولية في أزمة اليمن على الولايات المتحدة الأمريكية فحسب بل امتد إلى قيام المملكة المتحدة البريطانية بتقديم الدعم للسعودية عبر تصريح (إدوين سموأل) المتحدث بأسم الحكومة البريطانية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إن بلاده تدعم التدخل العسكري السعودي في اليمن بعد إن طلب الرئيس عبد ربه منصور هادي الدعم عبر كلّ الوسائل والتدابير لحماية اليمن، إذ قامت بإرسال قوات عسكرية للوقوف على أهبة الأستعداد قبالة السواحل اليمنية وأفادت بعض التقارير بإرسال (٨٠) عنصراً من البحرية البريطانية مع سفينة إسناد للمشاركة في العمليات العسكرية، وكان رد الشعب اليمني هو رفض التدخلات الدولية في شؤونه واحترام إرادة الشعب اليمني والوقوف إلى جانبه والعمل على تحقيق كل مطالبه وتحقيق أهداف الثورة. [٢]

---

(١) نفيس أحمد، رقعة الشطرنج الأمريكية الإيرانية في اليمن: ترجمة غار عشتار، بحث منشور في ٢٠١٥/٤/٥ على شبكة المعلومات الدولية http://www.ishtar-enana.blogspot.com

(٢) عاصفة الحزم.. أمريكا تدعم السعودية لوجستياً واستخباراتياً وبالأستهداف وبريطانيا تؤيد وتثني، بحث منشور في ٢٠١٥/٣/٦ على شبكة المعلومات الدولية http://www.arabic.cnn.com

المطلب الثالث

دور مجلس التعاون الخليجي في إدارة أزمة اليمن

إن لدول مجلس التعاون الخليجي تاريخ طويل مع اليمن بحكم طبيعة العلاقات الخليجية اليمنية التي تمتد جذورها إلى بداية تكوين المجتمع في شبة الجزيرة العربية وهي علاقات تقوم على روابط الوحدة الجغرافية والثقافة والدين واللغة والعادات والتقاليد التي تميز دول المنطقة بشكل عام وتراوح عمق هذه العلاقة بين السلب والإيجاب فبعد قيام الوحدة اليمنية في ٢٢/ أيار/١٩٩٠ أصبحت العلاقات اليمنية- الخليجية في أفضل مراحلها.[١] إلا إن أزمة الخليج الأولى بين العراق والكويت أثرت سلباً في العلاقة بين اليمن ودول مجلس التعاون الخليجي بسبب تأييد النظام اليمني القوي للعراق.[٢] مما أدى إلى تجميد العلاقة بين اليمن ودول مجلس التعاون الخليجي في حقبة التسعينيات، واستبعاد العمالة اليمنية من دول الخليج، ووقف المساعدات المالية والمعونات الأقتصادية التي تقدمها دول الخليج لليمن.[٣] بعدها بدأت مرحلة جديدة تميزت بحدوث تطور ايجابي في العلاقات وذلك بصدور قرار القمة (٢٢) لمجلس التعاون الخليجي بمسقط في كانون الأول ٢٠٠١ بالموافقة على قبول عضوية اليمن في أربعة من مؤسسات المجلس وهي: مجلس وزراء الصحة، ومكتب التربية، ومجلس وزراء العمل والشؤون الأجتماعية، ودورة كأس الخليج لكرة القدم فضلا عن انضمامه في القمة (٣٠) إلى لجنة رؤساء وكلاء البريد تمهيداً لدخول أوسع بعد تأهيله واستكمال المقومات الأساس لتحقيق الاندماج الكلي بين الجانبين ووعود سعودية بتقديم مساعدات مالية وأمنية بالتعاون مع الولايات المتحدة

---

(١) عبده حمود الشريف، العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي واليمن، ط١، مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة،٢٠٠٤، ص٥٨.

(٢) جلال إبراهيم فقيرة، اليمن ٢٠٠١-٢٠٠٢، في كتاب: مجموعة مؤلفين، التقرير الإستراتيجي الخليجي ٢٠٠١-٢٠٠٢، ط١، دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر، الشارقة،٢٠٠٢، ص٢٠٩.

(٣) محمد سيف حيدر، اليمن ومجلس التعاون لدول الخليج العربية البحث عن الاندماج، دراسات استراتيجية، ط٢، العدد(١٥٠)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي،٢٠١٤، ص١٢.

الأمريكية في مكافحة الإرهاب. إذ أصبح النظام اليمني يتماشى مع السياسة السعودية خصوصا والخليجية عموما. إذ حظيت اليمن بأهمية ومكانة ثابتة ومحوريه في استراتيجية دول مجلس التعاون الخليجي وخاصة مع المملكة العربية السعودية ويرجع ذلك إلى الموقع الجغرافي الاستراتيجي الذي يشكله اليمن لدول المنطقة مما يمنحها أهمية استراتيجية مهمة لصالح الأمن القومي السعودي وهي تسهم في الحفاظ على المصالح الجيوبولتيكية لها فقد أدركت مدى أهمية اليمن ومكانتها ومنحتها أهمية في حساباتها الاستراتيجية لتصبح جزءا من أمنها القومي، فضلا عن الحفاظ على النفوذ والمصالح الإقليمية وهذا ما جعل اليمن بموقعها الاستراتيجي أهمية كبرى واستثنائية بالنسبة للسعودية ودول المجلس، فضلا عن موقعها فهي دولة ذات تركيبة سكانية وقبلية بالغة التعقيد كما أنها تعاني من أزمات اقتصادية منذ عدة سنوات، وهي دولة محدودة الموارد ومتلقيه للمعونات الخارجية، ومن ثم فالتعامل مع الأوضاع الداخلية فيها مسألة بالغة التعقيد،[1] فضلا عن أنّ اليمن تمثل الخاصرة الرخوة في جنوب السعودية بما يعني إن ما يجري في اليمن يشكل تهديدا للأمن القومي الخليجي وخاصة الأمن القومي السعودي وهو ما حدث في التصعيد الأخير بين الحكومة والحوثيين يزداد الأمر خطورة مع تهديدات الحوثيين بنقل المعارك إلى الأراضي السعودية فكان تدخل السعودية في الأزمة الراهنة أمراً محققا إذ إن الحدود المشتركة بين البلدين تجعل هناك تخوفا سعودياً من انهيار سلطة الدولة وعجزها عن فرض سيطرتها على أراضيها بما يمثله من تهديد لإستقرار المنطقة فأخذت تتدخل وبشكل مباشر في أزمة اليمن.[2] وكان تدخلها نابع من الأهمية الخاصة التي حظيت بها دولة اليمن من مجلس التعاون الخليجي فإن أزماته وخاصة الأمنية والعسكرية أخذت تلقي بظلاله مباشرة على مجال

(١) أحمد يوسف أحمد، نيفين مسعد وآخرون، حال الأمة العربية (٢٠١١-٢٠١٢) معضلات التغيير وآفاقه، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،٢٠١٢، ص٥٣.
(٢) أبتسام محمد عبد، مصدر سبق ذكره، ص٤٣.

الأمن القومي لهذه الدول.[١] فأخذت الرياض تراقب الصراع المتأزم على امتداد حدودها الجنوبية الغربية بقلق متزايد إذ ازداد الأمر سوءا لدى السعودية عندما علمت أن صعود الحوثيين بتمويل ودعم من إيران، والتآكل السريع لقدرة صنعاء على ممارسة الحكم، وتصاعد وتيرة نشاط تنظيم القاعدة في جزيرة العرب مما دفع بمجلس التعاون الخليجي بقيادة السعودية إلى التدخل في الأزمة ولذلك عدة أسباب نذكر منها الآتي:[٢]

١- أن القوة والثقة لدى المتظاهرين والمعتصمين في ساحات الأعتصام على اختلاف مكوناتهم كان من أجل رحيل علي عبد الله صالح.

٢- أن هذه التظاهرات هي استمرارا لتظاهرات الشعوب العربية في تونس ومصر وليبيا كما تعد حافزا مهما لشعوب المنطقة كلها وشعوب الدول المجاورة وهي دول مجلس التعاون الخليجي لذا فأن الوصول إلى حلول سريعة لإنهائها تعد محاولة لوقف التدفق الثوري ومنعها من الأستمرار إلى الدول المستقرة نسبياً.

٣- أن الانفلات الأمني الواضح منذ بداية الثورة أدى إلى زعزعة الأمن في البلاد، وخوفاً من أن يتعدى حدود اليمن إلى الدول المجاورة إليه (دول مجلس التعاون الخليجي) مما دفعت إلى تدخل هذه الدول في الأزمة.[٣] وتدخلت فعلياً في اليمن عبر انطلاق عاصفة الحزم ضد الحوثيين التي بدأت فجر الخميس منذ ٢٦/ آذار/٢٠١٥ بمشاركة خمس دول من مجلس التعاون الخليجي هي: (المملكة العربية السعودية، قطر، الكويت، الإمارات، البحرين) باستثناء سلطنة عمان إلى جانب المغرب والسودان والأردن ومصر فيما أعلنت باكستان عن استعدادها للمشاركة

---

(١) مايكل هدسون، حرب اليمن الأسباب والنتائج، في كتاب: جمال سند السويدي وآخرون، حرب اليمن الأسباب والنتائج، ط٢، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ١٩٩٥، ص٥٨.

(٢) مؤسسة ستراتفور، مصدر سبق ذكره، ص٩٧.

(3) walt w.symon, arab rovelutions under centrol, the arbic word libery, London, first printing, 2012,p101

وبدعم من الجامعة العربية وتركيا ومعظم الدول العربية باستثناء العراق والجزائر إذ تعهدت الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة بتقديم الدعم اللوجستي والأستخباراتي للعملية.[١] إذ شاركت في العملية من الأعداد العسكري السعودي بـ (١٠٠) طائرة مقاتلة و(١٥٠) ألف مقاتل ووحدات بحرية، ودولة الإمارات شاركت بـ (٣٠) طائرة مقاتلة، والأردن شاركت بـ (٦) طائرات مقاتلة ووحدات بحرية، والسودان بـ (٣) طائرات مقاتلة، فضلا عن إن المغرب شاركت بـ (٦) طائرات مقاتلة والسودان بـ (٣) طائرات مقاتلة والبحرين بـ (١٥) طائرة مقاتلة، وباكستان بمقاتلات وقطع بحرية، أعلنت السلطات السعودية أن الهدف من هذه العملية هو:[٢]

١- يعد بمثابة الواجب من دول الخليج العربية القيام به وخاصة السعودية للحفاظ على الرئة الجنوبية للبلاد بدل خسارة اليمن برمته.

٢- الحد من القدرات العسكرية للحوثيين أثر قيامهم في ١٢/ آذار/ ٢٠١٥ بمناورة عسكرية استفزازية على الحدود السعودية بدعم إيراني، فضلا عن منعهم من الوصول إلى مضيق باب المندب الذي يشكل أهمية جيوستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط.

٣- إستعادة الشرعية للسلطة اليمنية برئاسة عبد ربه منصور هادي.

لذلك قامت المملكة العربية السعودية والدول المتحالفة معها ضد الحوثيين المدعومين من النظام الإيراني بعمل عسكري على نطاق واسع أطلقت عليه السعودية والدول المتحالفة معها بعاصفة

(١) سياسة الولايات المتحدة الأمريكية والصراع المسلح في اليمن، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، تقرير منشور في ٢٠١٥ على شبكة المعلومات الدولية http:\\www.yemenpeaceproject.org

(٢) ظافر محمد العجمي، موقف دول الخليج من التطورات الراهنة في اليمن، مركز الخليج للدراسات، تقرير منشور في ٢٣/مارس/٢٠١٥ على شبكة المعلومات الدولية http:\\www.studies.aljazeera.net

الحزم التي كانت أهم أسبابها ما يأتي:[١]

١- الإحساس بفقدان السيطرة على الأوضاع اليمنية بغياب الجهات السياسية القريبة من حكم المملكة العربية السعودية في هذه الدولة، ووجود الحوثيين وقربهم من إيران يشكل خطراً أثار حفيظة دول الخليج العربية.

٢- فشل الحكومة السعودية في إدارة الملفات السورية والعراقية واللبنانية وإحساسها بأن كلمتها لم تكن ذات تأثير في هذه البلدان، وإنّ الولايات المتحدة الأمريكية بدأت تتجاهلها إذ شكل الوضع تراجع السياسة الخارجية السعودية فالأخيرة حاولت عن طريق هذه العملية إظهار نفسها بأنها مازالت ذات قدرات لا يستهان بها.

٣- لا يستبعد توريط السعودية بهذه العملية من جهات دولية رسمية بشكل مغاير عن الواقع. [٢]

٤- إن لمشكلة تراجع أسعار النفط دور في إيقاد هذه العملية فتصاعد حدة الصراع العسكري سيشكل خطرا على حركة الملاحة في مضيق باب المندب، ومن ثم فأن انقطاع أي كمية من صادرات النفط للأسواق العالمية ولو بشكل جزئي ومؤقت سيشكل أزمة عالمية تؤدي إلى ارتفاع أسعار النفط.

٥- محاولة الحكومة السعودية محاكاة بعض الجهات المتطرفة التي تشكل تهديدا لحكم المملكة العربية السعودية عن طريق إيصال رسالة ضمنية لتلك الجهات (بأننا نقبل بتوسع نشاطكم ومستعدون للتمهيد لذلك بدلا من توسع جهات أخرى) ومنها أنصار الشريعة التابعة لتنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية التي ستعدّ ما يجري فرصة لتقوية نفوذها لأنشغال الحوثيين

(١) محمد صادق الهاشمي، عاصفة الحزم وتأثيراتها على العراق، في كتاب: محمد حميد الهاشمي وآخرون، عاصفة الحزم مقالات في العمق، ط١، مركز العراق للدراسات، ٢٠١٥، ص٣٥.
(٢) المصدر نفسه، ص٣٦.

بمعركتهم مع السعودية.[١]

٦- التأثير في العمق الاستراتيجي لدول مجلس التعاون الخليجي والتهديد الإيراني والحوثي المباشر بالعمل على السيطرة على مضيق باب المندب، ومن ثم تهديد حركة الملاحة في تلك البقعة الاستراتيجية دفع مجلس التعاون الخليجي القيام بعاصفة الحزم.

٧- تنامي النفوذ الإيراني في جنوب الجزيرة العربية إذ إن إيران ما تزال تقدم الدعم المالي والسياسي والإعلامي للحوثيين، كما إن مجرد حضورها في اليمن يعد تطويقا للسعودية بمحاصرتها من كلّ الأتجاهات أخذت تعمل على السيطرة على جنوب الجزيرة العربية لما له من أهمية استراتيجية.[٢]

ويرى الكثير من المحللين الاستراتيجيين[*] إن هناك مجموعة من الأهداف لعاصفة الحزم لعل أهمها الآتي:[٣]

الهدف الأول: استجابة لرسالة الرئيس عبد ربه منصور هادي التي جاءت استنادا إلى مبدأ الدفاع عن النفس المنصوص عليه في المادة (٥١) من ميثاق الأمم المتحدة وميثاق جامعة الدول العربية ومعاهدة الدفاع العربي المشترك وذلك بالتصدي للعدوان التي تعرضت له اليمن وشعبها من الحوثيين والقوات التابعة لحليفها علي عبد الله صالح وتحقيق السلم والأمن الدوليين.

الهدف الثاني: حماية الشرعية في اليمن وردع الهجوم على بقية المناطق اليمنية.

الهدف الثالث: العمل على مكافحة خطر التنظيمات الإرهابية.

الهدف الرابع: إزالة التهديد على أمن المملكة العربية السعودية والدول المجاورة وخاصة الأسلحة

---

(١) محمد صادق الهاشمي، مصدر سبق ذكره، ص٣٥.
(٢) أسباب عاصفة الحزم، بحث منشور في ٢٠١٥/٣/٢٦ على شبكة المعلومات الدولية http:\\www.alkhaleejonline.net
(*) (خالد العسيري الناطق باسم عاصفة الحزم، أيمن الحماد)
(٣) أهداف عاصفة الحزم، صحيفة الرياض اليومية، العدد (١٧١٠٢)، ٢١/ ابريل/٢٠١٥، شبكة المعلومات الدولية http:\\www.alriyadh.com

الثقيلة والصواريخ البالستيه التي أخذها الحوثيون من القاعدة العسكرية للجيش وهددت باستخدامها.

الهدف الخامس: التهيئة لاستئناف العملية السياسية وفاقاً للمبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل.

إلا أن عاصفة الحزم لن تستمر توقفت شكلياً في ٢١/ نيسان/٢٠١٥ وخلفّت أكثر من الآف القتلى والجرحى، وتركت جملة نتائج تراوحت بين السلب والإيجاب فتارة تبين إن التحالف السعودي تمكن من السيطرة على الأجواء اليمنية والمياه الإقليمية لمنع وصول الأسلحة إلى الحوثيين، وتدمير الدفاعات الجوية ونظم الاتصالات العسكرية، وتدمير (٨٠%) من خطوط مواصلات الحوثيين واستهداف قدراتهم الجوية ومراكز السيطرة بنسبة(٩٠%)، فضلا عن تدمير (٨٠%) من الصواريخ الباليستيه التي يسيطر عليها الحوثيون، وإزالة ورش الصيانة والتصنيع ومخازن الأسلحة إلى جانب تدمير مواقع الحوثيين المتاخمة للحدود السعودية.[١] وتارة أخرى نجد إن الحوثيين يمتلكون قدرات عسكرية بالغة مما ساعدها على استمرار مقاومة إطالة أمد الحرب والتوغل داخل الأراضي اليمنية، ومازالت طرفا أساساً في اللعبة السياسية وعملية التفاوض، وتحضي بدعم إيراني واسع لم ينقطع، فضلا عن إنها لم تعترف بعد بشرعية الرئيس عبد ربه منصور هادي.[٢]

وهنا لا يمكن القول بنجاح أو فشل عاصفة الحزم لأنها انتهت شكلياً لكن العمليات العسكرية لازالت مستمرة على مواقع الحوثيين فيما يقوم الحوثيون بالرد عليها، وإن هناك عدة مؤشرات تكشف إن عاصفة الحزم لم تحقق اغلب أهدافها منها إعتراف الحوثيين بشرعية الرئيس عبد ربه

---

(١) سامية عبد الله، مكاسب وخسائر وعودة المربع (صفر) أهم نتائج عاصفة الحزم، مجلة شؤون خليجيه، العدد (٤٤)، ٢٠١٥/٤/٢٧، شبكة المعلومات الدولية http:\\ www.akhaleejaaffairs.org

(٢) محمد حميد الهاشمي وآخرون، عاصفة الحزم مقالات في العمق، ط١، مركز العراق للدراسات، ٢٠١٥، ص ص١٤-١٥.

منصور هادي ولم تتضمن عملية انتقال سياسي آمن فمازال جماعة الحوثي وعلي عبد الله صالح يفرضان شروطهما كأطراف بالحوار. بعدها بدأت عملية (إعادة الأمل) استجابة لطلب الرئيس عبد ربه منصور هادي إلا إن القصف الجوي مستمر للمقاتلات إذ استهدفت مواقع في محافظات تعز والضالع اليمنيين، وبذلك فإنّ الإعلان عن إنهاء عاصفة الحزم من السلطات السعودية هو خبر غير دقيق حتى افتراضا لو تم الأنتهاء فعليا من عملية عاصفة الحزم فإنّ عملية إعادة الأمل الجديدة لا تختلف كثيرا عن عاصفة الحزم بحسب ما أعلنت السلطات السعودية ما هو إلا مزيج من العمل الدبلوماسي والعمل العسكري.[١] وفي مؤتمر صحفي أعقب انتهاء عاصفة الحزم وبدء عملية إعادة الأمل أكد المتحدث العسكري بأسم قوات تحالف عاصفة الحزم العميد أحمد العسيري (أن التحالف يرمي لإعادة الأمل للشعب اليمني، والتأكيد على إن الحكومة اليمنية ستعمل على تواجدها في أرض اليمن مشيراً إن قوات التحالف معنية بالعمل العسكري الذي يتلخص في منع الحوثيين القيام بأي عمليات عسكرية وسيستهدف التحالف التحركات الحوثية لمنعها من الأضرار بالمواطنين أو تغيير الواقع على الأرض، وإن الضربات الجوية نجحت في تدمير القوات الحوثية وقوات الرئيس السابق علي عبد الله صالح، فضلا عن مراكز القيادة والسيطرة التي تدار منها عملياتهم).[٢] ولقد كانت عملية إعادة الأمل تعمل من أجل تحقيق الأهداف الآتية:[٣]

الهدف الأول: استئناف العملية السياسية على وفق قرار مجلس الأمن الرقم (٢٢١٦) والمبادرة الخليجية ومخرجات الحوار الوطني الشامل.

الهدف الثاني: استمرار حماية المدنيين ومكافحة الإرهاب.

---

(١) عاصفة الحزم في اليمن، مصدر سبق ذكره، ص٣١٩.
(٢) عاصفة الحزم، أخبار اليمن، شبكة المعلومات الدولية http:\\ www.yemenakhbar.com
(٣) السعودية تعلن انتهاء عاصفة الحزم وبدء إعادة الأمل في٢٠١٥/٤/٢١، شبكة المعلومات الدولية http:\\ www.france24.com

الهدف الثالث: تيسير إجلاء الرعايا الأجانب وتكثيف المساعدة الإغاثيه والطبية للشعب اليمني في المناطق المتضررة وإفساح المجال للجهود الدولية لتقديم المساعدات الإنسانية.

الهدف الرابع: التصدي للتحركات والعمليات العسكرية للحوثيين وعلي عبد الله صالح وعدم تمكينها من استخدام الأسلحة المنهوبة من المعسكرات، كذلك تسعى إلى تعاون دولي لمنع وصول الإمدادات العسكرية إليهم عن طريق المراقبة والتفتيش الدقيقين.[١]

قبل الإعلان عن انتهاء عاصفة الحزم شكلياً وانطلاق إعادة الأمل كانت ثمة تحركات سياسية ودبلوماسية عالية المستوى لم تشهدها المنطقة من قبل، إذ عقدت اللجنة العسكرية العليا لرؤساء أركان دول مجلس التعاون الخليجي أجتماعها التشاوري السادس في الدوحة لمناقشة الظروف المناسبة للأسهام في القوة العربية المشتركة في الدوحة وصيانة وتطوير ما تحقق من منجزات ومكتسبات على نطاق العمل العسكري الخليجي المشترك بعدّه السياج الدفاعي المنيع لدول مجلس التعاون الخليجي ورافداً للعمل العسكري العربي المشترك كما جرت مشاورات إقليمية دولية على نطاق واسع من قادة دول مجلس التعاون الخليجي وبين كل من روسيا وأمريكا وبريطانيا وإيران والجزائر للتوصل إلى مبادرة لوضع حد للأزمة في اليمن.[٢] فجاء الإعلان عن مبادرة عمانية متكاملة تقضي إلى حل سلمي للأزمة اليمنية بعد جولات سياسية شهدها الإقليم الخليجي مع أطراف إقليمية ودولية ذات علاقة بالأزمة، إذ إن لدى مسقط أوراق كثيرة تؤهلها لدور الوساطة النزيه، فضلا عن علاقتها المتميزة مع المملكة العربية السعودية خاصة ودول الخليج العربية الأخرى عامة، جرت في مسقط مشاورات عدة لبلورة الموقف من مبادرتها إذ إنها لم تخرج عن الأهداف المعلنة لعاصفة الحزم علما إن مسقط لم تشارك في

---

(١) أهداف عملية إعادة الأمل، بحث منشور في ٢٠١٥/٤/٢١ على شبكة المعلومات الدولية http://www.elaph.com

(٢) بعد انتهاء عاصفة الحزم وانطلاق الأمل مبادرة عمانيه لحل الأزمة اليمنية، شبكة المعلومات الدولية http:\\www.elfajer.org

العملية العسكرية.[١] ويشير المحللون بأن سلطنة عمان تملك من الرصيد الاستراتيجي ما يؤهلها للقيام بمبادرة دبلوماسية لحل أزمة اليمن في ضوء المعطيات الآتية:[٢]

١- إن سلطنة عمان تتبع دائما سياسة خارجية متحفظة ولديها علاقات ودية مع الدول الإقليمية والدولية تجسد ترجمة فعلية لمبادئها في السياسة الخارجية التي وضعها السلطان قابوس في بداية السبعينيات في إطار مبادئ (الحق، العدل، المساواة).

٢- إن للسياسة العمانية دورها المتميز في الوساطات بملفات ساخنة وهذا الموقف مكّنها من طرح المبادئ والرؤى والتعامل مع الأطراف كافة في الأزمة من دون أي حساسية، إذ إنها سعت على حل الأزمة في اليمن سياسياً.

٣- إن سلطنة عمان لم تشارك في العملية العسكرية (عاصفة الحزم) ولم تكن ضمن التحالف الذي قادته السعودية وضم عشر دول وهي: مصر، الأردن، المغرب، السودان، باكستان، فضلا عن دول مجلس التعاون الخليجي الخمس، وقد يكون الموقف الذي تبنته سلطنه عمان أزاء ما يحدث في اليمن هو أكثر المواقف تناغما مع طبيعتها كدولة معتدلة فقد انتهجت سلطنة عمان خطاً مستقيلاً، وهي التي عرفت باتخاذها مواقف مختلفة أحياناً فيما يتعلق بعلاقتها الخارجية عن موقف شركائها الخمس في مجلس التعاون الخليجي فقد كانت أول من رعت المفاوضات التي أنتجت عن اتفاق السلم والشراكة الوطنية، ومن ثم كانت حريصة على عدم التورط في أية صراعات وانعكس هذا بالتبعية على وضعها في الداخل إذ ساد الأستقرار والأمن والأمان وبذلك استطاعت تحقيق توازن دقيق مكنها من عدم الأنخراط المباشر في الأزمات.[٣] هذه

---

(١) مبادرة عمانيه لحل الأزمة اليمنية تشمل تسليم الحوثي سلاحه، بحث منشور في ٢٠١٥/٤/٢١ على شبكة المعلومات الدولية http:\\www.alkhaleejonline.net

(٢) أهم البنود التي ستطرح لحل الأزمة اليمنية ووقف عاصفة الحزم، بحث منشور في ٢٠١٥/٤/٢١ على شبكة المعلومات الدولية http:\\www.araipress.com

(٣) وساطة عمانيه لحل الأزمة اليمنية، تقرير منشور في ٢٠١٥\٤\١٩ على شبكة المعلومات الدولية http:\\www.egynews.net

المعطيات أدت إلى التدخل الفعلي في الأزمة عن طريق طرح المبادرة التي تضمنت بنود عدة هي:[١]

١- انسحاب الحوثيين وقوات علي عبد الله صالح من المدن جميعها وإلزامها بإعادة العتاد العسكري لليمن.

٢- عودة الشرعية إلى اليمن برئاسة عبد ربه منصور هادي.

٣- المشاركة بإجراء انتخابات برلمانية ورئاسية في أقرب وقت.

٤- التوافق على حكومة جديدة تضم أطياف الشعب اليمني وأحزابه كافة.

٥- أن تتحول جماعة الحوثيين إلى حزب سياسي يشارك في الحياة السياسية بطريقة شرعية.

٦- عقد مؤتمر دولي للمانحين بهدف مساعدة الأقتصاد اليمني.

٧- تقديم اقتراح بإدخال اليمن ضمن منظومة مجلس التعاون الخليجي.

ويشير المحللون إن سلطنة عمان قدمت هذه المبادرة استجابة لدافع الحفاظ على الأمن القومي العماني خاصة وأمن منطقة الخليج العربي عامة، وتلبية لدعوات عديدة من المنظمات الدولية والقوى الكبرى انطلاقا من الحفاظ على الأمن والسلام العالمي وتأمين الملاحة العالمية في الخليج، كما استهدفت إنقاذ اليمن وإخراجه من أزمته وتحقيق الأمن والسلام داخله ووقف الأقتتال الدائر وتحقيق تسوية سريعة للنزاع. إذ إن لسلطنة عمان دورها التاريخي في الوساطة وبملفات ساخنة في مقدمتها الملف النووي الإيراني، فضلا عن الدور المهم الذي قامت به لحفظ التوازن في منطقة الخليج العربي وتوفير قناة للحوار بين دول الخليج العربية وجارتها الكبرى إيران.[٢] فيما تعد نتائج المبادرة العمانية قيد الانتظار وصل المبعوث الأممي أسماعيل

(١) التحالف من عاصفة الحزم إلى إعادة الأمل، صحيفة النهار، العدد (٢٥٧٨٧)، ٢١/ نيسان /٢٠١٥، شبكة المعلومات الدولية http:\\ www.newspaper.annahar.com

(٢) هادي يعلن قبول المبادرة العمانية واليمن ضمن منظومة مجلس التعاون الخليجي، بحث منشور في ٢٢/نيسان/٢٠١٥ على شبكة المعلومات الدولية http:\\www.hadramouttoday.net

أحمد إلى صنعاء لإجراء سلسلة من المشاورات مع الأطراف كافة للتحضير لعقد مؤتمر جنيف الأول إذ أكد إن الأمم المتحدة لا تزال مصممة على إن الحل في اليمن لا بد أن يكون سلمياً والمخرج الأمثل للأزمة اليمنية هو عودة الحوار بين الأطراف اليمنية كافة، والعودة للمبادرة الخليجية التي كانت أساس الحل السياسي في اليمن بشرط عودة الشرعية المتمثلة في الرئيس عبد ربه منصور هادي وحكومته وتخلي جماعة الحوثي عن المعدات والأسلحة التي استولت عليها، والعودة إلى طاولة الحوار بعدّها أحدى مكونات المجتمع اليمني وليست المتحكمة في أموره ومساراته السياسية والأقتصادية.[١] وبعد فشل مؤتمر جنيف الخاص بالأزمة اليمنية في التوصل إلى هدنة إنسانية أو حتى إطلاق مسار التفاوض يمكن البناء عليه، إذ استمرت المشاورات العمانية ساعية إلى تقريب وجهات النظر بين الأطراف اليمنيين بهدف التوصل إلى حل سياسي تقابلها جهود روسية على المستوى نفسه للتوصل تمهيدا للحل إلا إنها لم تثمر إلا عن الفشل فلم تفلح المفاوضات والمحاولات المتكررة لجمع الفرقاء اليمنيين على طاولة الحوار أو وقف إطلاق النار وما هي إلا فرصة للحوثيين لإعادة ترتيب صفوفهم وتجميع مقاتليهم لخوض معركة جديدة.[٢] بعدها جاءت مساعٍ حثيثة من دولة الإمارات لحل الأزمة الراهنة في اليمن، إذ وصل الرئيس عبد ربه منصور هادي مع وزير الخارجية رياض ياسين وعدد من المسؤولين الدبلوماسيين إلى العاصمة القطرية لمقابلة أميرها تميم بن حمد آل خليفة الثاني لتداول الحلول للأزمة بطرح مبادرة إماراتيه تنص على احترام القانون الإنساني الدولي بما في ذلك حماية المدنيين وإطلاق سراح المعتقلين والمحتجزين من الأطراف جميعها وتسهيل عملية الإغاثة الإنسانية، فضلا عن السماح بدخول البضائع والمواد الغذائية والطبية ومشتقات النفط كما نصت

(١) حراك في مسقط لحل الأزمة اليمنية، مقال منشور في٢٠١٥/٥/٣٠ على شبكة المعلومات الدولية http:\\www.assafir.com

(٢) ريهام سالم، هل تنجح المساعي الإماراتية في حل الأزمة اليمنية سياسيا، مجلة شؤون خليجيه، العدد (٤٥)، ٢٠١٥،/٨/٤، شبكة المعلومات الدولية .http:\\ www.alkhaleejaffairs.org

على استئناف وتسريع المفاوضات السياسية بين الأطراف اليمنية برعاية الأمم المتحدة وفاقا للمدة (٥) من القرار ٢٢١٦ وذلك لمواصلة عملية الأنتقال السياسي بهدف التوصل إلى حل توافقي. إلا إنها لم تأتِ بحل فاستمر التحالف يمارس أعماله ضد الحوثيين وبتصعيد سعودي إماراتي بعد فشل التوصل إلى التسوية.[١]

لقد كان موقف دول مجلس التعاون الخليجي من الثورة اليمنية موقفاً وسطياً على الرغم من أن العديد من أطراف الصراع اليمني يسعون لوصف ذلك الموقف بأنه يميل أكثر لمصلحة نظام علي عبد الله صالح في أثناء توليه منصب الرئاسة عن طريق تقديم المساعدات المالية والنفطية اليه،[٢] ولاسيما إذ أدركنا أن الوضع في اليمن يعد حساساً بالنسبة لدول المنطقة لكون اليمن عنصراً مهماً في المعادلة الخليجية وإن أي شكل من أشكال التوتر والأضطراب سيعرض أمن المملكة العربية السعودية خاصة ودول مجلس التعاون الخليجي عامة إلى مخاطر التهديد في المستقبل المنظور، ونظراً لوجود مشكلات تاريخية (حدودية) بين البلدين (السعودية واليمن) لذلك فان السعودية حرصت على أبراز دور سياسي في أحداث اليمن يكون بمثابة دور الوسيط.[٣] إذ إن السعودية غير مستعدة لنزوح أعداد كبيرة من اليمنيين إليها في حال تفاقم الأزمة ونشوب حرب أهلية، فضلا عن التدخل الإيراني في تفاعلات الأزمة في إطار سعيها الدائم لدخول دائرة الصراع والنفوذ في المنطقة كما حصل في أزمة البحرين لإثبات فاعلية دورها ومكانتها الإقليمية. لذلك فان السعودية أخذت تسوق نفسها على إنها الفاعل المفصلي

(١) هادي في قطر لعرض مبادرة خليجيه لحل الأزمة اليمنية، صحيفة القدس العربية، ٢٠١٥/٨/١٧، شبكة المعلومات الدولية http:\\www.alquds.com.uk

(٢) محمد بن صنيتان، انعكاس التحركات العربية من اجل الديمقراطية على الشارع السعودي، في كتاب: مجموعة باحثيين، الربيع العربي إلى أين، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١١، ص ص٣٣٢-٣٣٣.

(٣) عمار حميد ياسين، عبير سهام مهدي، العوامل الداخلية والخارجية للتغيير السياسي في المنطقة العربية، مجلة دراسات دولية، العدد (٥٨)، بغداد: مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، (تموز/ ٢٠١٤)، ص١٠٨.

والمؤثر في خروج اليمن من أزمته السياسية فقامت دول مجلس التعاون الخليجي بطرح مبادرة خليجية وفقاً لآلية معينة حددت أسسها المبادرة نفسها.[١]

نستنتج مما تقدم أن التطورات في المشهد اليمني لها تداعيات سلبية في أمن واستقرار دول مجلس التعاون الخليجي وذلك يرجع لاعتبارات القرب الجغرافي وما يمثله اليمن من عمق استراتيجي لهذه الدول. ومن ناحية أخرى فقد ترك تحديات ومضاعفات إقليمية ولاسيما في ظل المنافسة السعودية الإيرانية على النفوذ في المنطقة وخاصة بعد سيطرة الحوثيين على السلطة في اليمن والذي عزز من النفوذ الإيراني وتطويق السعودية في الجنوب وبدأ هذا التنافس يأخذ أشكالاً مختلفة سواء أكانت دينية أم اقتصادية أم عسكرية أم سياسية تنعكس بمجملها على طبيعة العلاقة بين البلدين.

(١) إبراهيم منشاوي، أحمد عبد التواب، تطورات المشهد اليمني، بحث منشور في ١٥/نوفمبر/٢٠١٤ على شبكة المعلومات الدولية http:\\www.acrseg.org

المبحث الثالث

الآفاق المستقبلية لأزمة اليمن

إن الأهتمام بالمستقبل وبدراسته ليس وليد الوقت الحاضر إنما هو أهتمام بشري في العموم لكل إنسان يسعى للنظر إلى المستقبل ويخطط لما يخدم مصالحه، إلا إن التفكير بالمستقبل انتقل من الأساليب القائمة على التأمل والخيال والتنجيم إلى الأساليب العلمية وساعد على ذلك التطورات العلمية التي شهدتها الإنسانية والتي جعلت من استمرار أي وضع على ما هو عليه أمراً غير ممكن، وفي العصر الحديث كانت بداية الدراسات المستقبلية ذات المنهجية العلمية في أواسط القرن المنصرم من بعض الباحثين وكان هدفها تخفيف قلق السياسيين وأبناء الشعوب إزاء مستقبلهم عبر تسليط الضوء على أمكانية وضرورة التفكير والتدبير بشأن المستقبل. فدراسة المستقبل ليست مسألة اعتباطية أو كيفية إنما باتت مسألة علمية وضعت لها مناهج استشراف محددة بقصد تقريب الصورة التي يمكن أن تظهر أمام المهتمين بمعرفة مستقبل ما سواء أكانوا سياسيين أم أكاديميين أو غيرهم.[١] لذلك يمكن اعتبار الدراسات المستقبلية بأنها تمثل أحد ميادين المعرفة التي يزداد الأهتمام بها وخاصة في الدول المتقدمة وقد استمر هذا الميدان يشهد تطورات متلاحقة في منهجياته وأساليبه وتطبيقاته حتى صارت له مكانة مرموقة بين ميادين المعرفة جميعها. ويمكن تعريف الدراسات المستقبلية بأنها تخصص علمي يحاول فيه الباحث تكوين صورة مستقبلية متنوعة محتملة الحدوث وفي الوقت نفسه يهتم بدراسة المتغيرات التي يمكن أن تؤدي إلى احتمال تحقيق هذه الصورة المستقبلية قدر المستطاع.[٢] وعليه لا يخطئ من يظن إن دراسة أي مشكلة أو موقف أو أزمة ينبغي أن ترافقها نظرة إستشرافية

---

(١) أحمد صدام ايدام، الأستقرار السياسي في دول مجلس التعاون الخليجي الواقع... المستقبل (المملكة العربية السعودية أنموذجا)، أطروحة دكتوراه غير منشوره، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠١٥، ص٢٣٦.
(٢) طارق عامر، أساليب الدراسات المستقبلية، ط١، دار اليازوري، عمان،٢٠٠٨، ص١٨.

وإنّ إيضاح الأتجاهات المتصورة للمستقبل أمر حيوي للغاية فهو في أقل تقدير سيؤدي إلى القدرة على الأستعداد لما يحدث في المستقبل.[١] ويرى الدكتور مازن إسماعيل الرمضاني المستقبل بأنه: الحصيلة التراكمية لما يتابع من الأحداث وعمليات التغيير النابعة من المجتمع أو الواقعة عليه.[٢] من هنا جاءت أهمية تسليط الضوء على دراسة مستقبل دول مجلس التعاون الخليجي في إدارة أزمة اليمن الحالية بعدّها حالة قابله للتغيير بالإتجاه الايجابي أو السلبي وفق مجموعة من الأفتراضات أو الأحتمالات الممكنة لذلك سيتم دراسة المستقبل عن طريق مطلبين:

المطلب الأول
استمرار الوضع الراهن (الحرب الأهلية)

يوما بعد يوم بفعل حالة الأنهيار في مؤسسات ومفاصل دولة اليمن وحدوث الأنقسامات بين المكونات السياسية والأجتماعية واحتدام التوترات والصراعات الداخلية بين الفرقاء، والتي عادة ما يصاحبها تراكم المشكلات وغياب الحل الذي وإنّ كان موجودا نظريا لكنه يحتاج إلى من يحوله إلى واقع ملموس فمخرجات الحوار الوطني لن تجد طريقها إلى التنفيذ ولن تسفر في تهدئة احتجاجات المطالبة بالأنفصال في الجنوب ولم تمنع الحوثيين من السيطرة على الشمال وامتدادهم إلى العاصمة صنعاء كما لم تؤدِ إلى تحجيم نشاط تنظيم القاعدة في الوسط، وإن المبادرات التي طرحت لن تطفي لهيب الأزمة وبقيت الأمور على حالها ولم تفض إلى انفراج يسهم في خلق مناخ من الثقة ولن يسمح بانتقال البلد إلى الوضع الآمن والمستقر بل أدت بها إلى التوسع،[٣] فضلا عن المصالح الإقليمية في دول المنطقة على اليمن إذ إن إيران من ناحية

---

(١) نقلا عن: وليد عبد الحي، موسوعة العلوم السياسية، تحرير إسماعيل صبري مقلد ومحمد محمود ربيع، جامعة الكويت، الكويت، ١٩٩٤، ص٨.

(٢) نقلا عن: مازن إسماعيل الرمضاني، القوى الدولية والعرب عام ٢٠٠٠، مجلة آفاق عربية، العددان (٩-١٠)، بغداد، ١٩٩٥، ص٤.

(٣) علي ناجي الرعوي، الخليج وفرص الحل في اليمن، مقال منشور في ٣/ديسمبر/٢٠١٣ على شبكة المعلومات الدولية http:\\www.alriyadh.com

ودول مجلس التعاون الخليجي وعلى رأسها السعودية لن تقف مكتوفة الأيدي أمام ما يجري من أحداث في اليمن معتبرين إن أمن دول مجلس التعاون الخليجي وأمن اليمن كلٌ لا يتجزأ من المنظومة الخليجية إذ وقفت هذه الدول وبقوة إلى جنب اليمن وشعبه.[١] مما حولّ اليمن لمسرح صراع إقليمي سيكون له انعكاساته الخطيرة على أمن الخليج العربي وأن سيطرة الحوثيين على مفاصل صنعاء كان له دور في تزايد القلق الخليجي وخاصة عندما كانت إيران تمدهم بالدعم والتدريب ومساعدتهم على أحتلال العاصمة اليمنية صنعاء.[٢] أدى إلى حرب لن تتوقف بعد بين الحوثيين والقوات الموالية للرئيس السابق علي عبد الله صالح المدعومين من إيران من طرف وبين القوات الموالية للرئيس عبد ربه منصور هادي المدعومين من السعودية والإمارات والكويت والبحرين والمغرب والسودان وقطر من طرف أخر فيما يهاجم تنظيم القاعدة الطرفين السابقين على حد سواء، هذه الحرب مغلفة بصراع طائفي لن ينتهي بسبب غياب الدولة ومؤسساتها في البلاد، وعدم قدرة أي من الأطراف السيطرة على أوضاعها إذ سيلقي كل طرف دعما خارجيا وتكمن خطورة الأمر في استمرار هذه الحرب ويدعم فرضيتها انتقال السلطة التشريعية إلى عدن وانتقال جماعة الحوثي إليها وزيادة العمليات الإرهابية والجماعات المسلحة في كل ربوع البلاد، فضلا عن انهيار المؤسسة العسكرية اليمنية هو ما يعطي للحوثيين مبررا لتوصيفها حرب بين الشمال والجنوب.[٣] وهذه الحرب القبلية المفتوحة بما تضمنته من تصعيد عمليات الأختطاف والأشتباكات المستمرة بين الطرفين وتأجيج النزعات الانفصالية قادت اليمن

(١) أحمد النومي، سيناريوهات الأزمة اليمنية والتحرك الخليجي، بحث منشور في ٢٠١٤/١٠/١٩ على شبكة المعلومات الدولية http:\\www.masress.com

(٢) إيمان أبو زيد مخيمر، إستراتيجية الصراع والطريق المسدود في اليمن، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية http://www.democraticac.de

(٣) إبراهيم منشاوي، مستقبل الأزمة اليمنية وتداعياتها المحتملة، بحث منشور في ٣/ فبراير/٢٠١٥ على شبكة المعلومات الدولية http://www.acrseg.com

إلى مسار الدولة الفاشلة مثل: الصومال.[١] ويتوقف هذا المستقبل قبل كل شيء على مسار المعارك في الحقبة المقبلة وهو يرتبط في الأساس بقدرة القوات الشرعية على مواصلة إنجازاتها العسكرية على الأرض عندما تتقدم في الشمال باتجاه صنعاء فالمتوقع أن يكون القتال في الشمال أشد ضررا وأكثر صعوبة لعاملين أساسين هما:[٢]

العامل الأول: إن تحصينات الحوثيين الذين هم ضد الشرعية أقوى في الشمال منها في الجنوب كما إن الأنهيارات التي حدثت في صفوف الحوثيين في الجنوب تدفع قياداتها المركزية الآن إلى تدعيم مواقعها في الشمال وإعادة تأهيل المنسحبين وتوزيعهم في هذه المواقع لكي تمتلك كثره عددية في مواجهة التفوق النوعي للقوات الشرعية المعتمدة على دعم جوي قوي من طائرات التحالف العربي.

العامل الثاني: الطبيعة الجغرافية الصعبة في بعض المواقع الشمالية لاسيما في المناطق الجبلية التي يتعامل المخططون العسكريون معها عادة بحذر شديد في مختلف الحروب وتملك القوات المحصنة في هذه المناطق ميزة أكثر من تلك التي تسعى لاقتحامها والسيطرة عليها. ويبقى الصراع السمة الأساس للأزمة وعدم قدرة أي من الأطراف المتنازعة على حسم الأمور لصالحه وهو مشهد يرتكز على إن كل من الطرفين يملك أوراقاً ضغط على الأطراف الأخرى إذ استطاع التحالف الحصول على تأييد دولي لضرب الحوثيين في اليمن واستطاع حشد أكثر من ١٥٠ ألف جندي شمالا، فضلا عن البوارج الباكستانية والمصرية في الجنوب والغرب مما جعل مهمة إمداد إيران للحوثيين بالسلاح مهمة شبه مستحيلة مما يسهل نظرياً مهمة القضاء على الحوثيين ولكن الواقع العملي يثبت إن الضربات الجوية لا تحسم المعارك بشكل قاطع

(١) سامية عبد الله، شؤون خليجية يرصد سيناريوهات ما بعد الهدنة الإنسانية في اليمن، تقرير منشور في ٢٠١٥/٥/١٤ على شبكة المعلومات الدولية http://www.alkhaleejaffairs.org

(٢) وحيد عبد المجيد، الصراع على اليمن إلى أين، بحث منشور على شبكة المعلومات الدولية http://www.barakish.net

والدخول البري محاط بجملة من العقبات والتحديات التي تجعل نجاحه محل شك كبير ما لم يستطيع التحالف التعاون مع القوى الداخلية الموجودة في اليمن، وفي المقابل يملك الحوثيون كميات كبيرة من الأسلحة والذخائر التي تم الأستيلاء عليها من مخلفات الجيش السابق، فضلا عن ما أمدتهم به إيران على مدار الأعوام الفائتة مما يجعل قدرتهم على المقاومة تطول في المقابل امتلاك إيران لأوراق ضغط مهمة ومساحات كبيرة للمناورة فهي دخلت في مفاوضات مع أمريكا والغرب بشأن البرنامج النووي وبإمكانها وعن طريق شركاؤها في المنطقة إشعال الأوضاع في البحرين وأحداث فوضى أمنية في لبنان وتحريك الطائفة الشيعية في شرق السعودية وهي أوراق ضاغطة مهمة كل ذلك يمكن أن يصب في صالح الحوثيين في اليمن واستمرار الحرب لأطول مدة ممكنه للحصول على أعلى عائد سياسي ممكن في المنطقة.[١] إذ إن عدم تمكن طرف من حسم الصراع لصالحه أدخل اليمن في حرب ممتدة تشابكت فيها تعقيدات الوضع الداخلي مع وجود الأستقطابات الإقليمية ووجود رغبة دولية في نقل تجربة الأقتتال الداخلي كما هي عليه في سوريا إلى اليمن،[٢] فضلا عن أن اليمن لن تتمكن من تحقيق الأستقرار في المدى المنظور أو المتوسط لان إدارة الحرب واستراتيجيتها ليست عملية سهله فاستمرار الحرب لا تقود إلى حل عسكري للأزمة وستتخذ الحرب أشكالا مختلفة فهناك بعد قبلي سيترك أثره فيه وستحقق القاعدة مكاسب وتنتشر في مناطق جديدة أما حكومة عبد ربه منصور هادي ستكون ضعيفة أمام الحراك الجنوبي الأنفصالي وستكون ضعيفة أمام القبائل

(١) عصمت الصاوي، السيناريوهات المستقبلية للوضع اليمني، بحث منشور في ١/ابريل/٢٠١٥ على شبكة المعلومات الدولية http:// www.masralarabia.com

(٢) مستقبل اليمن بعد سيطرة الحوثيين على السلطة في صنعاء، أوراق سياسية، مركز صناعة الفكر للدراسات والأبحاث، أبريل/ ٢٠١٥، شبكة المعلومات الدولية http://www.fikercenter.com

والتيارات المختلفة حتى الآن مازالت كل الأطراف الرئيسة على الساحة اليمنية في مواجهة صفرية وهو ما يسهم في إشعال الوضع في البلد.[١]

المطلب الثاني
إنهاء الحرب الأهلية والدخول في مفاوضات

يفترض هذا السيناريو إن الحرب في اليمن يمكن أن تؤول إلى التهدئة وخلق حوار سياسي يشارك فيه الرئيس عبد ربه منصور هادي وبقية الأطراف في اليمن أو عن طريق الدخول في مفاوضات أخرى عقب مفاوضات جنيف الأولى التي بدأت ١٦/ حزيران/٢٠١٥ في جنيف بين الأطراف اليمنية المشاركة في الأزمة وكان هدف المؤتمر هو حل النزاع على السلطة في اليمن، وإيقاف الحرب الأهلية إلا إنها انتهت من دون التوصل إلى اتفاق أو هدنة لعدة أسباب هي:[٢]

١- عدم وجود إطار عام للمحادثات.

٢- الأنقسام الحاد بين الأطراف.

٣- عدم وجود قواسم مشتركة.

٤- عدم وجود إرادة حقيقية بين الأطراف للحل السياسي.

وعلى الرغم من فشل مؤتمر جنيف في التوصل إلى اتفاق بخصوص الأزمة إلا إن مجرد مشاركة الأطراف اليمنية الأساس في المؤتمر مثلّ بحد ذاته خطوة ايجابية مهمة باتجاه تسوية الأزمة اليمنية، وإن اغلب هذه الأطراف تصر على ضرورة مواصلة المشاورات مما يدل على إن هذه الأزمة الراهنة في اليمن لا يمكن حلها إلا عبر الحوار وليس عبر اللجوء إلى القوة

(١) شفيق ناظم الغبرا، حرب اليمن ومأزق التدخل العسكري، بحث منشور في ٢٥/ أيلول/٢٠١٥ على شبكة المعلومات الدولية http:// www.alhayat.com
(٢) أسباب فشل مؤتمر جنيف الأول بشأن اليمن، بحث منشور في ٢٢/حزيران/٢٠١٥ على شبكة المعلومات الدولية http://www.alwaght.com

وقال المبعوث الدولي أسماعيل أحمد: على الرغم من انتهاء المؤتمر من غير التوقيع على ورقة تفاهم واحدة إلا إن هناك أرضيه للتوصل إلى وقف إطلاق النار وإن الباب مفتوح أمام أطراف الأزمة للتشاور والحوار وإن الجهود ستضاعف لإيجاد حل سلمي للأزمة عن طريق مبادرة ثانية تقودها الأمم المتحدة وبرعايتها بتطبيق قرار (٢٢١٦)(*) إلا إن هذا الموضوع يتوقف على مدى جدية أطراف الصراع به. (١) ويسند هذا السيناريو موافقة الملك سلمان بن عبد العزيز ودول مجلس التعاون الخليجي الأخرى على التهدئة، فضلا عن خبرة اليمنيين الطويلة في الحوار حتى في أوقات الصراع. إذ أعرب المبعوث الدولي في اليمن ومسؤولون سعوديون عن تفاؤلهم بشأن اقتراب موعد انتهاء الحرب ونجاح المفاوضات القادمة أعقبه تأكيدات لوزير خارجية السعودية عادل الجُبير إذ قال: إن عمليات التحالف العسكري العربي بقيادة السعودية في اليمن سوف تنتهي قريبا وأضاف احد المؤشرات على إن الحملة تقترب من نهايتها هو إن الرئيس السابق علي عبد الله صالح والحوثيين يقبلون قرار مجلس الأمن الدولي (٢٢١٦) ويدخلون في المباحثات على هذا الأساس، ووافقه الرأي وزير خارجية بريطانيا (فيليب هاموند) في تصريحه بأن العمليات العسكرية في اليمن تقترب من نهايتها مؤكدا إن قوات التحالف العربي لديها موقع عسكري مهيمن في البلد ومشدداً على ضرورة تسريع النقاش السياسي وضمان انضمام الحوثيين إلى المفاوضات. وتوالت بعد ذلك التأكيدات من الأطراف الإقليمية والدولية على إن اليمن قادمة على مرحلة جديدة من السلام وخطوة في الطريق الصحيح لإنهاء الأزمة اليمنية وأكد مصدر

(*) قرار مجلس الأمن رقم ٢٢١٦ الصادر من الأمم المتحدة الداعي إلى تمكين الحكومة الشرعية من ممارسة مهامها، وتسليم معسكرات وأسلحة الجيش اليمني إلى الحكومة، وانسحاب القوات الحوثية من المدن والمحافظات اليمنية التي سيطروا عليها بما في ذلك العاصمة صنعاء، والاعتراف بنتائج مخرجات الحوار الوطني السابقة في اليمن، والامتناع عن أي استفزاز أو تهديد للدول المجاورة، الكف عن أعمال تعد من الصلاحيات الحصريه للحكومة اليمنية الشرعية، الكف عن تجنيد الأطفال وتسريحهم في صفوف قوات الحوثيين وهذا ما دعا إليه الرئيس عبد ربه منصور هادي وحكومته كشرط للحوار مع الحوثيين. للمزيد من الاطلاع ينظر إلى: قرار مجلس الأمن، شبكة المعلومات الدولية http://www.arbic.com

(١) فراس محمد، إشكالية الأزمة اليمنية والسيناريوهات المتوقعة، صحيفة القدس العربي،٢٢/ابريل/٢٠١٥، شبكة المعلومات الدولية http://www.alquds.uk

صادر من الأمم المتحدة إن النقاشات التمهيدية لإجراء محادثات السلام تسير على وتيرة واحدة إلا إن عقد هذه المحادثات لم يتأكد بعد.[١] إذ إن هذا التفاؤل لا يرتكز على معطيات واضحة بالكيفية التي ستنجح فيها المفاوضات لهذا لا يمكن اعتبارها انعكاسا لتفاهم إقليمي دولي وإنّ الحرب لا ينبغي إن تستمر أكثر من هذا إذ تبقى الرغبة في إنهاء الحرب والدخول في مفاوضات محل بحث بين الأطراف الدولية والإقليمية وخاصة السعودية وإيران اللاعبان الرئيسان في الساحة اليمنية، وأمام هذه الوقائع لابد من خفض سقف التفاؤل أو عدّ أي اتفاق يتم بين أطراف الصراع هو مجرد استراحة محارب يتمكن عن طريقها الطرفان من إعادة ترتيب أوراقهما لجولة جديدة من الصراع.[٢] بسبب صعوبة تنازل الأطراف الرئيسة في الأزمة عن مشاريعها وأهدافها لتعيد مسار الأوضاع في اليمن إلى التسوية السياسية والخيار الأمثل، فضلا عن عدم وجود ثقة بين الأطراف المتنازعة لاسيما عدم وجود شفافية من هذه الأطراف إذ استمرت العمليات العسكرية الميدانية والدفع بقوات كبيرة لمهاجمة المناطق المحررة واصطدمت بواقع معيق، فضلا عن التدخلات السلبية من جانب بعض القوى الإقليمية والدولية في إعاقة الحوار المفاوضات والعمل على إفشاله.[٣]

يتبين مما تقدم إن لابد من وضع الحل المناسب في أسرع وقت ممكن لمعالجة الأزمة الراهنة في اليمن وتخفيف معاناة الشعب على الصعد المختلفة الأجتماعية والأقتصادية والسياسية وغيرها، إذ عدّ الشعب اليمني ضحية الوضع السياسي المتدهور داخل اليمن وحتى خارجه وأصبح الاهتمام الدولي باليمن منصباً على التطورات السياسية وعلى الوضع الأمني داخل اليمن

---

(١) الخارجية السعودية ترحب بالمفاوضات لحل الأزمة اليمنية، تقرير منشور في ٢٠١٥/١٠/١٩ على شبكة المعلومات الدولية http:// www.barakish.net

(٢) محمد الأحمد، تصريحات متفائلة عن اليمن تصطدم بتواصل القتال واستعداد لتصعيده، مقال منشور في ٢٠١٥/١١/٥ على شبكة المعلومات الدولية http://www.arbic.rt.com

(٣) مستقبل اليمن بعد سيطرة الحوثيين على السلطة في صنعاء، أوراق سياسية، مركز صناعة الفكر للدراسات والأبحاث، ابريل/ ٢٠١٥، مصدر سبق ذكره، شبكة المعلومات الدولية http://www.fikercenter.com

من غير الالتفات إلى الجوانب الأخرى. إذ إن أي نوع من أنواع التعاون مع العالم الخارجي لحل قضية اليمن الراهنة يستلزم أطارا واضح المعالم وانتهاج سياسة ذات أبعاد واضحة حتى لا تتحول جبال اليمن إلى مغارات جديدة يصفي فيها الغرب حساباته مع الإرهاب من غير الالتفات إلى مصلحة البلد أولا.

والباحثة ترجح الحل السلمي أي الأحتمال الثاني في إدارة أزمة اليمن الراهنة إلى اليوم عبر مفاوضات جنيف الثانية وإن لن تنجح هذه المفاوضات مره أخرى فلابد أن يكون إنهاء الأزمة سلمياً التي راح ضحيتها عشرات المواطنين الأبرياء التي لم تثبت إدانتهم غير أنهم شعب عانى من حروب طويلة وأزمات متعددة الأطراف ودامت لسنوات عديدة على حساب الشعب.

الفصل الثاني
مجلس التعاون الخليجي وإدارة الأزمة

ليس من قبيل الصدفة أن يحظى موضوع الأزمة وإداراتها بالأهتمام البحثي من الأكاديميين والسياسيين، فبالأضافه للرغبة في تناول هذا الموضوع المهم في العلاقات الدولية والدراسات الاستراتيجية لما توفره الأجواء الصراعية المتعددة من أخطار على مجمل التفاعلات السياسية والدولية. إذ إن العلاقات الدولية المعاصرة تكاد تعيش أزمات متلاحقة على نحو جعل من هذه الأزمات ظاهرة متكررة تفرض نفسها على صناع السياسة الخارجية ومحللي العلاقات الدولية، وعليه فأن الأهتمام العلمي بالأزمات الدولية لا يعود إلى مجرد كونها ظاهره متكررة في العلاقات الدولية المعاصرة بل يعزى كذلك إلى النتائج والآثار المهمة التي تفرزها هذه الأزمات بالنسبة لسياسات أطرافها سواء أكانت داخلية أم خارجية أم بالنسبة للنظام الدولي نفسه، ذلك إن قيام الأزمة على عناصر مركزية في السياسات الدولية كترتيب القوى، والمصالح والقيم، والتحولات في موازين القوى، والتهديدات، والمخاطر هي التي تعطيها هذه الأهمية، ولعل هذه الأهمية نجمت عن كونها ينظر إليها من زاويتين رئيستين:

الأولى: أن تعدد الأزمات الدولية دليل على الفوضى وعدم الأنسجام بين الدول وهذه الفوضى قد تتفاقم وتكون المدخل إلى الحروب.

الثانية: إن الدبلوماسية بأنواعها المختلفة من (وقائية، توفيقية، أكراهية) ما وجدت إلا لاحتواء الأزمات القائمة وذلك لأن الإدارة الناجحة للأزمة معناها السيطرة عليها واحتوائها قبل أن تتحول إلى مجابهة فعلية.

ولما كانت هذه الأزمات تحدث في كل زمان ومكان وبعد أن أصبح العالم وحدة متقاربة سياسياً واقتصادياً وثقافياً واجتماعياً أصبحت أي من كياناته عرضه للأزمات التي تؤثر على مجتمعاته

لذلك أصبح استخدام المناهج العلمية في مواجهة الأزمات ضرورة ملحة ليس لتحقيق نتائج ايجابية في التعامل معها إنما لتجنب نتائجها المدمرة. إذ إن علم إدارة الأزمات يعد من العلوم حديثة النشأة التي برزت أهميته في المتغيرات العالمية التي أخذت بموازين القوى الإقليمية والعالمية وأوجبت تحليل حركتها واتجاهاتها.

وسنتناول في ظل هذا الفصل مبحثين الأول (مفهوم الأزمة وأسبابها ومراحلها وانواعها) والمبحث الثاني مجلس التعاون الخليجي وإدارته للأزمات الإقليمية

المبحث الأول

مفهوم الأزمة... أسبابها... خصائصها... مراحلها... أنواعها

لقد تم تداول مصطلح الأزمة الدولية في السياسة الدولية في القرن التاسع عشر لتحديد الفترة الأنتقالية مابين السلم والحرب سواء أدت الأزمة إلى نشوب صراع مسلح أم تمت تسويتها بالطرق السلمية. إذ تعدّ الأزمة الدولية مرحلة تمهيدية للحرب التي يسعى اليها أطراف الأزمة إلى إبعاد احتمالية نشوء أو اندلاع الحرب، فالأزمة هي فترة حرجة ومرحلة خطيرة بين فترتي السلم والحرب وبعدّها ظاهرة في السياسية الدولية وتحدث بشكل متكرر وتحمل في ثناياها تهديدا للقيم والمصالح العليا للدول المتفاعلة والداخلة في علاقات متشابكة في المجتمع الدولي لذلك فأن دراستها وإخضاعها لقوانين البحث العلمي تعد ضرورة ماسة وذلك للوصول إلى حقائق علميه تقلل من حدوث الأزمات الإقليمية والدولية وتخفف من مخاطر تصاعدها إلى حروب تهدد السلام في أي بقعة من بقع العالم وربما العالم بأسره.[١]

المطلب الأول

مفهوم الأزمة الدولية وعلاقتها بالمصطلحات الأخرى

من الصعوبة تحديد مفهوم دقيق وشامل للأزمة لعدم وجود إجماع تام بين علماء السياسة وصانعي القرار والباحثين حول تعريف معين لها وخاصة فيما يتعلق بالأزمة الدولية لكون مفهوم الأزمة الدولية مفهوم واسع وشامل يحتمل تفسيرات عديدة ومتنوعة تنطلق من الرؤية الشخصية والموضوعية للكاتب أو الباحث المختص أو صانع القرار، ومن ثم يخرج مفهوم الأزمة بتعريفات متنوعة ومختلفة.[٢] إذ إن هناك من يرجع مصطلح الأزمة تاريخياً إلى علم الطب

---

(١) غيث سفاح متعب الربيعي، قحطان حسين طاهر، ماهية الأزمة الدولية دراسة في الإطار النظري، مجلة العلوم السياسية، العدد (٤٢)، بغداد: كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، (حزيران/٢٠١١)، ص١٣٩.

(٢) نصير مطر الزبيدي، إدارة الولايات المتحدة للأزمات الدولية، ط١، دار الجنان، عمان، ٢٠١١، ص١٧.

الأغريقي القديم تعبيراً عن نقطة تحول مصيريه في تطور المرض يرتهن بها شفاء أو موت المريض في مدة زمنية محددة، فتكون دلائل الأزمة هي الأعراض التي تظهر على المريض.[١] كما يعود مصطلح الأزمة إلى الفكر اليوناني القديم إذ إنّ كلمة crisis هي كلمة يونانية تعني نقطة التحول في الأمراض وقد استخدمت في المجالات المختلفة، مثلا: أزمة أقتصادية، أزمة سياسية، أزمة عسكرية، وعلى المستويات جميعها الفردية والمحلية والإقليمية والعالمية. وفي اللغه الصينية جاء مصطلح الأزمة في شكل كلمتين الأولى(wet) تعبر عن الخطر والثانيه (ji) تعبر عن الفرصة التي يمكن استثمارها لدرء الخطر وتحويل الأزمة وما تنطوي عليه من مخاطر الى فرص لأطلاق القدرات الأبداعية لأستثمار هذه الفرصة. أما جذور الكلمه في أفريقيا هي krisis وتعني: قرار.[٢] وهنا نورد بعض التعاريف لبيان ماهية الأزمة وعلى النحو الآتي:[٣]

- **المفهوم البسيط:** تعرف الأزمة على مستوى الفرد هي مشكلة شخصية يكون تأثيرها في حالته النفسية أو في وضعه المالي أو حالته الصحية أو في مشكلات تحدث في حياته الزوجية أو صعوبات في بيئة العمل الوظيفي.

- **المفهوم اللغوي:** عرفها قاموس مختار الصحاح تعني الشده والقحط وأِزم عن الشي: أُمِسك عنه،[٤] أما من الناحية العلمية فأن لفظ أزمه يدل على مجموعة الظروف التي تعبر عن تهديد

(١) وليد محمد سعيد الاعظمي، الأزمة الدولية: دراسة نظرية، مجلة العلوم السياسية، العدد (٣)، بغداد: جامعة بغداد ، ١٩٨٨، ص٣٧.
(٢) أدريس لكريني، إدارة الأزمات الدولية في عالم متحول: مقارنة النموذج الأمريكي في المنطقة العربية، مجلة المستقبل العربي، العدد (٢٨٧)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٣، ص٣٠.
(٣) وائل محمد اسماعيل، نظرية إدارة الأزمة الدولية، ط١، مكتبة السنهوري، بغداد، ٢٠١٣، ص١٦.
(٤) محمد بن ابي بكر بن عبد القادر الرازي، مختار الصحاح، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٨٥، ص١٦.

ومساس باستقرار الأشياء وكنتيجه طبيعية لهذه المؤثرات تتفاعل الأحاسيس الأنسانية لتنتج عن الأحساس بالخطر والتوتر وضيق الوقت اللازم لمعالجة نتائج هذا الخطر.[١]

- **المفهوم الاصطلاحي:** في اللغة الأنكليزية عرفها قاموس (Webster) على إنها نقطة تحول للأحسن أو للأسوأ في مرض خطير أو حمى، أو ضغوط وخلل في الوظائف، أي تغيير جذري في حياة الانسان كما عرفها قاموس (اميركان هيرتج): بأنها قرار حاسم أو حاله غير مستقرة تشمل تغييرا حاسما كما في الشؤون السياسية، وعرفها قاموس أكسفورد: بأنها نقطة تحول أو لحظة حاسمة في مجرى حياة الناس كالأزمة المالية أو السياسية.[٢] أما قاموس (جامعة أكسفورد) فعرف الأزمة بأنها: نقطة تحول في تطور المرض أو تطور الحياة أو تطور التاريخ ونقطة التحول وفاقا للقاموس هي وقت يتسم بالصعوبة والخطورة والقلق على المستقبل ووجوب اتخاذ قرار محدد وحاسم في مدة زمنية محدوده.[٣] كما عرفت أيضا بأنها موقف أو حدث أو مجموعة أحداث، متوقعة أو غير متوقعة تتسم بالخطورة والعمق واتساع التأثير مما يجعل من الصعوبة السيطرة على وضعها بالطرق والإمكانيات والأساليب المعتاده بسبب تسارع الأحداث وحدّتها ومجهولية التطورات والأرتباك وتزايد الخسائر المادية والمعنوية والأثر السلبي في المصالح الأساس وتوازنها في الدول التي تحدث فيها.[٤]

يتضح مما تقدم تعدد التعريفات لمصطلح الأزمة وتضاربها في بعض الأحيان إذ إن كل معجم تناول تعريف الأزمة وفاقاً لتخصصه ومنطلقاته وعلى الرغم من التعدد التعريفي للأزمة إلا انه

---

(١) وائل محمد إسماعيل ، مصدر سبق ذكره، ص١٧.
(٢) نعيم إبراهيم الظاهر، إدارة الأزمات، ط١، عالم الكتب الحديثة،عمان ، ٢٠٠٩، ص٩.
(٣) محمد شومان، الإعلام والأزمات: مدخل نظري وممارسات عمليه ، ط٢، دار الكتب، القاهرة، ٢٠٠٦ ، ص ص ١٦-١٧.
(٤) المصدر نفسه، ص١٨.

لـم يظهـر الأحتيـاج الحقيقـي لتعريـف الأزمـة إلا فـي السـبعينيات وأوائـل الثمانينيـات مـن القـرن المنصرم نظراً لما تميزت به تلك الحقبة من انتشار الأزمات والكوارث بأنواعها المختلفة.

مفهوم الأزمة الدولية

علـى الـرغم مـن الأهتمـام الواسـع الـذي حظـي بـه مصـطلح الأزمـة الدوليـة فـي أبحـاث وكتـب العلاقات الدولية إلا انـه بقـي من دون تعريف شامل يتفق عليه المهتمين جميعم بالسياسة. فقد ذهب فريق من الكُتاب إلى تعريف الأزمة الدولية بأنها مدة وجيزة من الوقت عندما يدرك طرف أو أكثر في حالة نزاع إن خطرا كبيرا يمس مصالحه الحياتية وإن لديه فترة قصيرة ليرد على هذا الخطر، فالأزمات بين الدول هي فترات تزداد فيها أمكانية الحرب ازدياداً حاداً كما أنها تحويل مفـاجئ يطـرأ علـى (العلاقـات الطبيعيـة) بـين الـدول قـد تتصـاعد وتـنجم عنهـا حـروب أو يـتم التعامل معها بطريقه سلميه وتعيد الوضع إلى ما كان عليه، لذا فالأزمة تعد فترة ضرورية بين السلم والحرب لكن ليس من الضروري أن تؤدي إلى حرب.[١] كما ذهب فريق آخر وعرّف الأزمة الدولية على إنها إحدى إفرازات التفاعل بين الدول في إطار السياسة الدوليه تأخذ شكل صراع حـاد وعنيـف يهدد المصـالح الحيويـه ينعكس بصـيغة تـوتر شـديد بـين الأطـراف ويحتـوي علـى عناصـر خطرة ترجح إحتماليـة نشـوب الحرب.[٢] علـى أثـر ذلك تعد الأزمـة الدوليـة هنـا انحرافاً في مسار العلاقات الدولية باتجاه التصعيد، والبيئة الحقيقية التي ترتفع فيها مستويات الأستعداد للحرب.

(1) مـارتن غريفيش، تيـري أوكالاهـان، المفـاهيم الأساسية فـي العلاقـات الدوليـة، ط٢، مركـز الخليج للأبحـاث، أبو ظبي،٢٠٠٨، ص ص٤٧-٤٨.

(٢) طالب حسين حافظ، دبلوماسية الأزمات، سلسلة أوراق دولية، العدد (١٨٦)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، شباط،٢٠١٠، ص٩.

في موضع آخر عُرفت بأنها: الحد الذي يبلغه التناحر الدولي ويؤدي إلى تعطيل سير النظام أو يحول من دون تأديته لوظيفته أو إحدى وظائفه.[١] وهناك من يرى الأزمة الدولية ظاهره دولية تعكس حالة توتر قد تكون سريعه جدا أحيانا بين فريقين أو دولتين نتيجة خلاف في الرأي أو الموقف أزاء مسألة ما، وقد تتحول من حالة توتر إلى حاله نزاع محتمل أو فعلي أما بصورة عادية أو فجائية.[٢] من ناحية أخرى تعرف الأزمة الدولية بكونها حدث مفاجئ يهدد حالة الأمن والمصلحه القومية وتتم مواجهته في ظروف ضيق الوقت وقلة الإمكانات ويترتب على تفاقمه نتائج خطيرة.[٣]

وعّرف الدكتور حامد ربيع الأزمة الدولية بأنها: مجموعه من الأحداث التي تتطور بصورة متلاحقة بالشكل الذي يضاعف به من التأثيرات الأختلالية لبعض القوى التي تتفاعل داخل مجموعة الأنظمة الدولية والفرعية المنبثقه عنه، وذلك على نحو غير طبيعي بما يرفع من احتمال انفجار الموقف بأية درجه من درجات العنف.[٤]

في حين عرفها الدكتور عبد القادر محمد فهمي بأنها: موقف متوتر يواجه صناع القرار في دولة ما، ويتضمن تهديدا كبيرا للأهداف التي تحملها ذلك أنه يباغتهم ويعطيهم وقتاً ضيقاً لتحديد الأستجابة.[٥] وطبقا لتعريف مجمع سلوك الأزمة الدولية فأنها تعد موقف ناجم عن حدوث تغيير في البيئة الخارجية او الداخلية للقرار السياسي يتسم بثلاث خصائص رئيسة في تصور

---

(١) وائل محمد إسماعيل، مصدر سبق ذكره، ص ص٢٥-٢٦.

(٢) السيد عليوه، إدارة الصراعات الدولية دراسة في سياسات التعاون الدولي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهره، ١٩٨٨، ص٤١٠.

(3) hioyd.w.singer, jan Reben, acrisis management system, secuaity management M.Y. september,1987, pp 8-9

(٤) حامد ربيع، سلاح البترول والصراع العربي الاسرائيلي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت،١٩٧٤، ص٧٨.

(٥) عبد القادر محمد فهمي، المدخل الى دراسة الاستراتيجية ، ط١، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد، ٢٠٠٤، ص٢٢٦.

السلطه العليا لصنع القرار السياسي هي:[1]

أولا: تهديد للقيم الأساس للمجتمع يتزامن معه أو يعقبه.

ثانيا: ترجيح الدخول في مواجهه عسكرية.

ثالثا: الإدراك بأن هناك وقتاً محدوداً للرد على هذا التهديد نظرا لتنوع واختلاف المعايير المستخدمة في دراسة الأزمة الدولية وتحليلها لا يمكن إن نجد تعريفا جامعاً ودقيقاً لمفهوم الأزمة الدولية يمكن أن يطلق على كل أنواع الأزمات ويحدد طبيعتها يمكننا القول إن الكُتاب انقسموا في تعريف الأزمة الدولية وتحليلها على ثلاث مدارس وهي:

اولاً: مدرسة النظم أو النسق :

ظهرت مدرسة النظم في دراسة علم السياسة منذ الخمسينيات على يد ديفيد ايستون، وجابرييل وكليمان وغيرهم. اذ تهتم هذه المدرسة في إبراز العلاقة بين ظاهرة الأزمة الدولية والنظام الدولي أي أنها تعتمد في دراستها وتحليلها للأزمة الدولية على التفاعلات الدولية التي تحدث بين أطراف الأزمة ومدى تأثير هذه التفاعلات في توازن واستقرار النظام السياسي وإنّ من أبرز رواد هذه المدرسة (تشارلز ماكليلاند، أوران يونغ، كلن سنايدر) وغيرهم.[2] يقول تشارلز ماكليلاند أستاذ العلاقات الدولية وأول صاحب بنك للمعلومات الذي يحلل به وقائع التعاون والصراع في العالم آنذاك إن الأزمة: هي فترة إنتقالية مابين السلم والحرب واحتمال تصعيد الأزمات كافة لتصل إلى مرحلة الحرب، إلا إن معظمها يتضاءل من غير اللجوء إلى أستخدام القوة من الدول المتورطه في الأزمة. وعبر تعريف تشارلز ماكليلاند للأزمة الدولية يتبين أن بعض الأزمات لا تؤدي إلى حروب إذ إن هناك اختلافات بين أزمة يمكن إدارتها واحتوائها وأزمة تؤدي إلى

(1) Alan Dowty, Middle East Crisis: us decision making in1970 and1973, university California,USA,1984, pp4-5.

(٢) حسن بكر أحمد، إدارة الأزمة الدولية: نحو بناء نموذج عربي في القرن الحادي والعشرين، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠٥، ص ٧٠.

حرب.[١] بينما يرى الكاتب السياسي (الستر بوكان) الأزمة الدولية بأنها: حدث متعمد يقابله رد فعل مدروس وفي هذه العمليه يسعى كل من طرفي النزاع إلى توجيه الأحداث لصالحه، ويشمل النطاق الزمني للأزمة، حدوث التحدي، وصدور القرار اللازم لمواجهته وتأثير هذا القرار في الخصم ورد فعله عليه.[٢] فيما قال الأستاذ (كلن سنايدر) أستاذ العلوم السياسية ورئيس مركز دراسات الصراع الدولي في نيويورك آنذاك إن الأزمة الدولية: هي سلسله متعاقبة من التفاعلات بين دولتين او أكثر ذات سيادة في صراع عنيف يحوي في طياته الإدراك العالي لإحتمالية نشوب الحرب.[٣]

في حين تعرّف الباحثة (كورال بيل) الأزمة بأنها: المجال الزمني الذي تظهر فيه النزاعات وترتفع إلى الحد الذي تهدد فيه بتغيير طبيعة العلاقات القائمة.[٤] كذلك عرف (أوران يونغ) الأزمة الدولية بأنها: مجموعة أحداث تكشف عن نفسها بسرعة محدثه بذلك إخلالا في توازن القوى القائمه في ظل النظام الدولي العام أو اياً من أنظمته الفرعية، بصوره أساس وبدرجه تفوق الدرجات الأعتيادية مع زيادة احتمال وقوع العنف داخله.[٥]

وعبر التعريفات السابقه يتبين إن هذه المدرسة أكدت مسببات الأزمة وخاصة التفاعلات والأنماط التصارعيه لفواعل النظام الدولي وأثرها في طبيعة النظام الدولي ونمطه أي إن الأزمة الدولية ذات علاقة وثيقة بطبيعة التفاعلات التي تحدث في النظام السياسي الدولي وفي هذه المدرسة الأزمة تزيد من احتمالات الحرب واللجوء إلى استخدام القوة العسكرية.

---

(١) حسن بكر أحمد، مصدر سبق ذكره، ص٧١.
(٢) عباس رشدي العماري، إدارة الأزمات في عالم متغير، ط١، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٩٣، ص٢٦.
(٣) فكرت نامق العاني، الأزمة الدولية : دراسة في المفهوم والخصائص الأساسية، مجلة قضايا سياسية، العددان الخامس والسادس، بغداد: جامعة النهرين، ٢٠٠٤، ص٣١.
(٤) ناديه شكاره، إتخاذ القرار في الأزمة الدولية، دار النشر والطباعه مكتبة جامعة بغداد، بغداد، ١٩٩٦، ص٤٨.
(٥) فكرت نامق العاني، مصدر سبق ذكره، ص٣٠.

ثانيا: مدرسة صنع القرار

ترتكز مدرسة صنع القرار في تفسيرها وتحليلها للأزمة الدولية على عملية صنع القرار السياسي داخل النظام وترى إن الأزمة نابعه من موقف ناجم من حدوث تغيير في البيئة الخارجية أو الداخلية التي تؤثر في القرار السياسي ومن أبرز رواد هذه المدرسة (جارلس ماكليلاند، تشارلس هيرمان،هولستي، جيمس روبنسون) وغيرهم فقد عرف جارلس ماكليلاند الأزمة على أساس مظاهرها وتفاعلاتها الخارجية بأنها: فترة انتقالية مابين السلم والحرب واحتمال تصعيد الأزمات جميعها لتصل إلى مرحلة الحرب، إلا أن معظمها يتضاءل من غير اللجوء إلى أستخدام القوة من الدول المتورطة في الأزمة لكنه يرى بأن الأزمة الدولية على الرغم من خطورتها الا إنها لا تؤدي بصورة دائمة إلى الحرب.[١]

فهي تقترن بحدث أو واقعه تدفع بالموقف إلى نقطة انعطاف قد تؤول به إلى أحد الأمرين سلباً أو إيجاباً، يتمثل هذين الأمرين في السياسة الداخلية والسياسة الدولية، واستقرار وعدم استقرار، وعنف وعدم عنف، وحل ونزاع. أما تشارلس هيرمان هو من أبرز رواد مدرسة صنع القرار يرى إن الأزمة الدولية تنطوي على عناصر معينة تكون مدركه من صناع القرار هي:[٢]

١- أعمال متوقعه من الخصم.

٢- إدراك أو تصور وجود تهديدا واحد أو أكثر على أهداف الدولة.

٣- إدراك الوقت المحدد لصنع القرار والرد عليه.

٤- إدراك العواقب المهلكة لعدم الرد.

---

(١) كاظم هاشم نعمه، الوجيز في الاستراتيجية، شركة أياد للطباعة، بغداد ،١٩٨٨، ص٢١٤.
(٢) طارق صالح عبد النبي، منى رمضان بوبكر المطردي، إدارة الأزمات في العلاقات الدولية، ط١، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية،٢٠١٠، ص٢٠.

فيما عرف (هولستي)[1] الأزمة الدولية بأنها: إحدى مراحل الصراع ومن أبرز مظاهرها هي أحداث مفاجأة غير متوقعة من جانب أحد الأطراف تؤدي إلى رفع التوتر والتهديد إلى درجة ترغم صانعي القرار على اختيار أحد البلدين أما الحرب أو الاستسلام، ويؤكد هولستي عبر التعريف إن الأزمة لا يمكن أن تحدث إلا إذا كان هناك صراع دولي مسبق بين طرفي الأزمة المعنيين. وذهب (جيمس روبنسون) إلى عدّ الأزمة موقفاً بين دولتين أو أكثر يتم إدراكه من صانع القرار ويشتمل هذا الموقف على الخصائص الآتية:[2]

١- تهديد للأهداف والمصالح المهمة.

٢-شعور وإدراك بمحدودية الوقت اللازم لأتخاذ القرار.

٣- تهديد مفاجئ لصناع القرار في وقت عصيب.

تأسيسا لما تقدم يتبين إنّ الأزمة هي موقف يشعر فيه صناع القرار إنّ هناك تهديداً يتجه نحو المصالح العليا والقيم الجوهريه للدولة والمجتمع، ومن هذه القيم حياة الشعوب، البقاء القومي، وضع النظام الدولي، السلامه الإقليمية، المصالح الأقتصادية، الأستقرار المجتمعي، كما يشعر بمحدودية الوقت للأستجابة، وعنصر المفاجأة ومن ثم فأن الأزمة هي موقف يدرك فيه صناع القرار إن الوقت المتاح لصنع القرار وإتخاذه قد حان وإلا فأن القرار يصبح غير ذي جدوى في مواجهة التهديد.

ثالثا: المدرسة التوفيقية

هي المدرسة القائمة على أساس الجمع بين الأفكار التي جاءت بها كل من مدرستي النظم وصنع القرار إذ سميت بالمدرسة التوفيقية رغبة في التوفيق بين منهج المدرستين وتحقيق

(١) غيث سفاح متعب الربيعي، قحطان حسين طاهر، مصدر سبق ذكره، ص١٤٢.
(٢) وليد محمد سعيد الأعظمي، مصدر سبق ذكره، ص٣٧.

التكامل بينهما ويعد كل من (مايكل بريشر) و(أري اوفري) رائدي هذه المدرسة.[١] عرّف (ميخائيل بريشر) الأزمة الدولية بأنها: حالة تميزها وتنبئ بقدومها أربعة أمور تتلخص كما تراها المستويات العليا لصانعي القرار فيما يأتي:[٢]

١- الظروف المحيطة الداخلية والخارجية.

٢- قيام تهديد للقيم الأساس الحالية والمستقبلية.

٣- تصاعد احتمال حدوث أعمال عنف عسكرية.

٤- فرض وقت محدد يكون قصيرا للتعامل مع كل هذه المستجدات والتهديدات.

أما (أري اوفري) عرّف الأزمة بأنها: حالة التغيير في المحيط الخارجي والتي سوف تدرك في إطار وقت محدد مع إتخاذ وضع لمواجهة تهديد القيم والمصالح القومية.[٣] ويؤكد تعريف كل من (بريشر) و(أري وفري) على الحقائق الآتية:[٤]

أ- إمكانية تغيير العلاقات في المستقبل بين أطراف الأزمة.

ب- ضيق الوقت المتاح للأستجابة.

ج- وجود تهديد للقيم والمصالح وهو أحد الأسباب لمواجهة الأزمة.

د- حالة التوتر المصاحبة لعملية إتخاذ القرار.

يتضح مما تقدم إن الأزمة الدولية ظاهره تحدث بشكل متكرر في مجال العلاقات الدولية نتيجة تزايد العلاقات التصارعية بين وحدات النظام الدولي ولكونها تتسم بالخطورة وتشكل تهديداً للأهداف والمصالح والقيم العليا للدول الأطراف في الأزمة فقد حظيت دراستها بأهتمام كبير من

---

(١) نقلا عن: فاضل زكي، الأزمة الدولية بين التصعيد والتنضيد، مجلة العلوم القانونية والسياسية، بغداد: كلية القانون والسياسة، ١٩٨٤، ص٢٧٣.

(٢) ثامر كامل الخزرجي، العلاقات السياسية الدولية واستراتيجية الأزمات الدولية، ط١، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٩، ص٣٥٨.

(٣) فكرت نامق العاني، مصدر سبق ذكره، ص٣٢.

(٤) غيث سفاح متعب الربيعي، قحطان حسين طاهر، مصدر سبق ذكره، ص ص ١٤٤-١٤٥.

العلماء والسياسيين والباحثيين إذ أخذت تتبلور حاجة ماسة لمواجهتها والعمل على إدارتها بطريقة تضمن الحفاظ على الأهداف والمصالح والقيم العليا للدول الأطراف في الأزمة، كما يمكن تعريفها بأنها:(حالة من التدهور والأنعطاف في مسار العلاقات المستقرة بين الدول والخوف من إحتمالية اللجوء إلى الحرب إذ تنطوي على تهديد عالٍ للقيم والمصالح الأساس والأهداف العليا، وتحدث بشكل مفاجئ، وتجعل الوقت المتاح للرد عليها والتعامل معها ضيقاً ومحدوداً).

مفهوم الأزمة وعلاقتها بالمصطلحات الأخرى

أحدثت ثورة المعلومات والتكنولوجيا في العصر الحديث إلى ظهور بعض المفاهيم الحديثة في شتى المجالات والتي عدّت ملاذا للباحثين والطامحين في تقديم كل ما يفيد مجالهم عن طريق البحث، والأستقصاء، والأطلاع على تجارب السابقين، وتوثيق مجهوداتهم، حتى يصبح العلم الجديد له قوانينه وأساليبه وأساسياته، وتشير الأدبيات إلى أنّ مفهوم الأزمة يعاني من التداخل مع العديد من المفاهيم ذات الارتباط القوي بل ان بعضهم يعد مفهوم الأزمة مرادفاً لمفاهيم أخرى لذلك أجمعت هذه الأدبيات على بعض المفاهيم التي لها صلة وثيقة بمفهوم الأزمة وهي كالآتي:[1]

١- **الكارثه:** هي عبارة عن نكبه مفاجأة وضخمة حدثت فعلا، وأدت إلى خسائر كبيرة في الموارد البشرية والمادية أو كلاهما. وأسباب الكوارث دائما مباشرة ويمكن حصرها في مدة زمنية محددة، وأسبابها تكمن في:[2]

- أسباب طبيعيه: الزلازل، البراكين، الأنهيارات، الفيضانات.

(١) علي محسن ياس العامري، نيران يوسف جبر المياحي، إرشاد الأزمات والطوارئ، ط١، دار الكتب والوثائق، بغداد، ٢٠١٤، ص١١٥.
(٢) سلوى الفراج، ريمان عبد العال، إدارة الأزمات والتفاوض، مراجعة أماني أحمد خضير، مركز التعليم المفتوح، مطبعة العشري، القاهره، ٢٠٠٩، ص١٧.

– أسباب بشرية: الصراعات الإدارية، سوء الإدارة، تراكم المشكلات.

– أسباب صناعية: هي التي تنتج من المعدات والأجهزة والتكنولوجيا المختلفة.

ويميز الكثير من الباحثين بين الأزمة والكارثة على أساس إن الكارثه أكبر من حيث الحجم، ومدى الانتشار، ودوائر التأثير، ومن ثم مستوى وحجم الخسائر الماديه والبشريه، والجهود المطلوبه لمواجهتها. يتضح من ذلك إن الكارثه ليست أزمة ولكن الأزمة هي إحدى نتائج الكوارث، ولها أثارها السلبية في خلق العديد من الأزمات إلا إن لها بعض العوامل الايجابية وخاصة تلك التي تعبئ المشاعر القوميه تجاه التعاون والتضحية والمشاركة.(١)

٢– **المشكلة:** هي حاله من التوتر والسخط وعدم الرضا لوجود صعوبات تعيق الوصول إلى تحقيق الأهداف.(٢) كما أنها عبارة عن تعارض في النتائج أو نقص في الأدله، وتؤدي إلى حاله من انعدام التوازن وإعاقة عملية التفكير أما العلاقة بين المشكلة والأزمة هي علاقة ذات اتجاه أحادي تبدأ بالمشكلة وتنتهي بالأزمة وقد تتطور الى الكارثه فالمشكلة أخف حدة من الأزمة ويمكن حلها بأيسر الطرق وأسهلها ولا تتطلب جهدا كبيرا في حلها وتجنبنا الوقوع في الأزمة والكارثة، إذ تعد المشكلة حدث له شواهد وأدله تنذر بوقوعه بشكل تدريجي وغير مفاجئ يجعل من السهوله إمكانية التوصل إلى أفضل حل من بين عدة حلول ممكنه، ويمكن أن تتحول المشكلة بمرور الوقت إلى أزمة، لا سيما إذا لم تحل في الوقت المناسب، ومن ثّم تتحول إلى كارثه.

من هنا يتبين إن المشكلة يمكن أن تتسبب في أزمة ولكنها ليست أزمة في حد ذاتها، وإذا تحولت المشكلة الى أزمة ولم يتم إدارة هذه الأزمة أو حلها فيمكن أن تؤدي إلى كارثة وبذلك فأن

---

(١) قدري علي عبد المجيد، اتصالات الأزمة وإدارة الأزمات، دار الجامعة الجديدة، القاهرة، ٢٠٠٨، ص٨٠.
(٢) حسن البزاز، إدارة الأزمة بين نقطتي الغليان والتحول، ط١، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت ٢٠٠١، ص٢٢.

الصعوبة تأخذ في التصاعد من مرحلة الى أخرى.[١]

٣- **الحادث:** هو خلل يؤثر تأثيرا ماديا في النظام كله إذ يعبر عن شيء فجائي غير متوقع تم بشكل سريع وانقضى أثره فور إتمامه، ولا يكون له صفة الأمتداد بعد حدوثه الفجائي العنيف، أما الأزمة فقد تنجم عن الحادث لكنها لا تمثله فعلا وإنما تكون إحدى نتائجه فقط.[٢]

٤- **التهديد:** يعد التهديد علامة أو اشارة أو إنذار مبكر للأخطار المحتملة، والممكن حدوثها في المستقبل وهو يمثل مرحلة ما قبل الأزمة، إذ يهدد المصالح والأهداف للكيان الإداري وينقسم إلى أنواع قد يكون تهديد سياسي عبارة عن أفعال وردود أفعال تجاه الدول الأخرى، ويكون بالأفعال والأقوال والتصريحات، أو تهديد عسكري أي التهديد باستخدام القوة العسكرية والتلويح باستخدامها، أو قد يكون تهديد اقتصادي يتمثل في فرض قيود على استيراد بعض السلع المهمة أو فرض حصار اقتصادي كما يكون مصدر التهديد داخليا يصدر من فرد أو جماعة أو تنظيم داخل الدولة نفسها وقد يكون خارجيا يصدر من خارج الدولة لتحقيق مطالب محدده.[٣]

٥- **الصدمة:** هي الشعور المفاجئ الناجم عن حادث غير متوقع يجمع ما بين الغضب المؤثر والخوف ومن ثم تكون الصدمة هي إحدى عوارض الأزمات وإحدى نتائجها لذلك هي لا تمثل إلا إطار خارجي عام يحيط بأسباب الأزمة ويتطلب فهم تأثيرها في أقل وقت ممكن حتى يمكن الوصول إلى جوهر ما نجم عنها وهو ما يخالف طرق التعامل مع الأزمة والذي يتركز في مواجهة جوهرها.[٤]

٦- **الصراع:** هو تعارض في المصالح أو الأهداف أو التصرفات يحدث على مستوى (الأفراد،

---

(١) علي محسن ياس العامري، نيران يوسف جبر المياحي، مصدر سبق ذكره، ص١١٥.
(٢) محسن احمد الخضيري، إدارة الأزمات : منهج اقتصادي متكامل لحل الأزمات ، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٤، ص٩٢.
(٣) سلوى فراج، ريمان عبد العال، مصدر سبق ذكره، ص١٩.
(٤) نعيم إبراهيم الظاهر، مصدر سبق ذكره، ص١٣.

الجماعات، الدول) وتكون أبعاده واتجاهاته معروفه وهذا هو وجه التشابه مع بعض الأزمات التي تكون صراع بين طرفين معروفين، كما إنه يتضمن عنصر التهديد والذي يعد من بين الجوانب الرئيسة للأزمة من هنا يتضح التقارب بين الصراع والأزمة، كما إن الصراع يمثل عائقاً في آليات النمو وتطور الكيانات المختلفة.[١] وينقسم من حيث المصدر على: (صراع ذي مصدر خارجي وصراع ذي مصدر داخلي) ومن حيث مدة البقاء على: (الصراع المؤقت أو العابر والصراع الدائم أو المقيم) ومن حيث وعي الفرد به على: (الصراع الشعوري والصراع اللاشعوري) فضلا عن ذلك تتسم علاقات الصراع بالأستمراريه وهو شيء مختلف عن الأزمة إذ لديها مرحلة تنتهي عندها.[٢]

٧- **النـزاع:** هو خلاف ينشأ بين دولتين على حادث معين أو موضوع قانوني أو بسبب التعارض في المصالح السياسية والعسكرية والأقتصادية، جرى الفقه على التمييز بين نوعين من المنازعات منازعات قانونية ومنازعات سياسية، النوع الأول يصلح أن تنظر فيه محكمة دولية أو محكمة تحكيم أو محكمة عدل تقضي طبقا لقواعد القانون الدولي، أما النوع الثاني فلا يصلح أن تنظر فيه محكمة دولية ويمكن الرجوع بشأنه إلى طرق التسوية الاخرى مثل: الوساطه والتوفيق والمساعي الحميدة.[٣]

٨- **الخطر أو التوتر:** هو من المفاهيم المرتبط بالأزمة إذ يعد من نتائج الأزمة وليس الأزمة بحد ذاتها فيبدأ مع بداية الأزمة وينتهي مع انتهائها إذ بأنتهاء الأزمة يتلاشى الخطر أو التوتر.[٤]

---

(١) محمد عبد الغني حسن هلال، مهارات إدارة الأزمات، دار قرطبة للنشر والتوزيع، الرياض، ٢٠٠٧-٢٠٠٨، ص ص٢٠-٢١.

(٢) علي محسن ياس العامري، نيران يوسف جبر المياحي، مصدر سبق ذكره، ص١١٧.

(٣) عصام العطيه، القانون الدولي العام، ط٤، الشركه العراقيه للطباعه، بغداد، ١٩٨٧، ص٤٣٣.

(4) Coral Ball, the convention of crisis: study in diplomatic management, oxfoned-Paperbooks,1986.p14.

المطلب الثاني
أسباب وخصائص الأزمة

بعد أن تطرقنا إلى مفهوم الأزمة الدولية وما تحويه من عناصر ثلاثة (التهديد، ضيق الوقت، عنصر المفاجأة) فلابد من التعرف على الأسباب التي تؤدي إلى نشوب الأزمات الدولية وعلى الخصائص التي تتصف بها، إذ تعددت آراء الباحثين حول أسباب اندلاع الأزمات الدولية، إذ يرى البعض أن نوع الأزمة يرتبط إلى حد بعيد بأسبابها فإذا كانت الأزمة أقتصادية فأن أسباب اندلاعها ترتبط بعوامل أقتصادية، في حين إذا كانت الأزمة ذات دلالات سياسية فأنها ترتبط بعوامل سياسية.[١] ومن ثم يتبين إنّ الأزمة الدولية هي ليست وليدة لحظة اندلاعها إنما نتاج تفاعل أسباب وعوامل تراكمت وتعددت، إذ إن أسباب اندلاعها متعددة ومتباينة من أزمة إلى أخرى يمكن الأشاره إلى التصنيف الدوري لأهم الأسباب المؤدية إلى حدوث الأزمة:

١- سوء الفهم: تبدأ الأزمة بسوء الفهم الذي يمثل أحد أهم أسباب نشوء الأزمات وعلى الرغم من إن هذه الأزمات قد تكون شديدة العنف إلا إن حلها يكون سهلا بمجرد بيان الحقيقة، وينشأ سوء الفهم من جانبين هما: المعلومات المبتوره ، والتسرع في إصدار القرارات أو الحكم على الأمور قبل إيضاح حقيقتها.[٢]

٢- سوء الإدراك: تعني سوء تفسير المعلومات التي يتلقاها متخذ القرار وسوء تنظيمها، وبما إن سلوكه يكون مرتبطا بذلك التفسير والتنظيم للمعلومات، فيؤدي إلى سوء الرؤية والتشويش ومن ثم إتخاذ قرارات لا تخدم أهداف الدولة مما يكون السبب الواضح في نشوء الأزمة.

٣- سوء التقدير والتقييم: هي من أكثر أسباب حدوث الأزمات تقع في المجالات كافة وخاصة المجالات العسكرية وسوء تقدير الأزمة ينشأ من جانبين الأول: المغالاة والإفراط في الثقة

(١) عباس رشدي العماري، مصدر سبق ذكره، ص١٤.
(٢) محسن أحمد الخضيري، مصدر سبق ذكره، ص٤١.

العالية في النفس، والثاني: سوء تقدير قوة الطرف الأخر والأستخفاف به وأستصغاره، والتقليل من شأنه واحتقاره وإظهاره على غير حقيقته.

٤- الإدارة العشوائية: تعد سبب باعث للأزمات ومدمر للكيان الإداري ومحطم لإمكانياته ومن أمثلة الأدارة العشوائية: سوء التخطيط، وعدم احترام الهيكل التنظيمي، وقصور التوجيه للأوامر والبيانات والمعلومات، والصراعات الداخلية بين الأفراد والكيان الإداري، وعدم التنسيق مما يؤدي إلى حدوث الأزمة.[١]

٥- الرغبة في الابتزاز: يقوم هذا الباعث على السيطرة على متخذ القرار ووضعه تحت ضغوط نفسيه ومادية رهيبة، واستغلال مجموعة من التصرفات الخاطئة السرية التي قام بها متخذ القرار في الماضي والتي لا يعملها أحد من العاملين معه والتي تؤدي معرفتها من خصومه على اجباره للقيام بتصرفات أكثر خطراً وأشد ضرراً لتصبح التصرفات الجديده مصدراً للتهديد والأبتزاز له وجره إلى القيام بتصرفات تكون شديدة الخطر والضرر.[٢]

٦- اليأس: يعد اليأس من أخطر مسببات الأزمة فائقة التدمير إذ يكون في حد ذاته أحد الأزمات النفسية والسلوكية التي تشكل خطرا داهما على متخذ القرار ومع ذلك ينظر إلى اليأس على أنه أحد أسباب نشوء الأزمات، بما إن اليأس يسبب الإحباط مما يترتب على متخذ القرار فقدان الرغبة في التطوير والأستسلام ويؤدي إلى انفصام العلاقة بين الفرد والكيان الإداري الذي يعمل عن طريقه وهنا تصل الأزمة ذروتها.[٣]

٧- الإشاعات: تعد الإشاعات من أهم مصادر حدوث الأزمات إذ إنّ كثير من الأزمات يكون مصدرها الإشاعة ويتم تسخير الاشاعة بأستخدام مجموعة حقائق صادقه حدثت فعلاً وملموسة

---

(١) نصير مطر الزبيدي، مصدر سبق ذكره، ص٥٠.
(٢) ماجد سلام الهدمي، جاسم محمد، مبادئ إدارة الأزمات، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٨، ص٩٧.
(٣) علي محسن ياس العامري، نيران يوسف جبر المياحي، مصدر سبق ذكره، ص ص١٢٧-١٢٨.

من جانب كبير من الأفراد ومن ثم إحاطتها بهالة من البيانات والمعلومات الكاذبة والمضللة وإعلانها في ظروف مناسبة تم إعدادها بشكل معين عن طريق استغلال حدث ما تحدث الأزمة.[١]

٨- إستعراض القوه: يتم من جانب الكيان الأكبر، لتحجيم الكيانات الصغيرة أو لاختبار ردود فعل الكيانات الصغيرة فتبدأ عملية استعراضية خاطفه للتأثير على مسرح الاحداث ومن غير حساب للنتائج وتتدخل عوامل عدة غير منظورة فتحدث الأزمة وتتفاقم مع متابعة الأحداث، ولعل أزمة الصواريخ الكوبية عام ١٩٦٢ هي خير مثال على إستعراض القوه.

٩- الأخطاء البشرية: تعد الأخطاء البشريه من أسباب الأزمات العنيفة نتيجة صدامات في كيانات المجتمعات، مثل: كارثة انفجار مكوك الفضاء الأمريكي وما نتج عنه من أزمة عنيفة في الثقة في بعض الهيئات المشرفه على برنامجه.[٢]

١٠- الأزمات المخططة: تعمل بعض القوى على منافسة الكيان الإداري عن طريق تتبع مسارات عمل هذا الكيان وعن طريق التتبع يتبين لها عمليات التشغيل ومراحل الإنتاج والتوزيع واحتياجات ظروف كل مرحلة من هذه المراحل، ومن ثم يمكن إحداث أزمة مخططة.

١١- تعارض الأهداف: عندما تتعارض الأهداف بين الأطراف المختلفة يكون ذلك مدعاة لحدوث أزمة بين تلك الأطراف وخاصة اذا جمعهم عمل مشترك فكل طرف ينظر إلى هذا العمل من زاويته والتي قد لا يتوافق مع الطرف الأخر.[٣]

١٢- تعارض المصالح: هي من أسباب حدوث الأزمات سواء أكانت على النطاق المحلي أم الإقليمي أم الدولي، فإذا ما تعارضت المصالح بشكل شديد، برز الدافع لإحداث نشوء الأزمة،

---

(١) قدري علي عبد المجيد، مصدر سبق ذكره، ص ص ٨٩-٩٠.
(٢) محمد عبد الله المرعول، الأزمات مفهومها أسبابها وآثارها ودورها في تعميق الوحدة الوطنية، ط١، مكتبة القانون والاقتصاد، الرياض، ٢٠١٤، ص٤٠.
(٣) المصدر نفسه، ص٤١.

إذ يعمل كل جانب على إيجاد رافد من روافد ضغط الازمة لتحقيق مصالحه مما يؤدي إلى تقوية تيار الأزمة.[1] وكما في الشكل (١).

الشكل (١)

أسباب نشوء الأزمة

المصدر: علي محسن ياس العامري، نيران يوسف جبر المياحي، إرشاد الأزمات الطوارئ، ط١، دار الكتب والوثائق، بغداد، ٢٠١٤، ص١٢٥.

(١) نصير مطر الزبيدي، مصدر سبق ذكره، ص٥٢.

ويرى مدحت محمود أبو نصر إن الأسباب الرئيسة وراء الأزمات هي:[١]

١- أسباب طبيعيه خارجه على إرادة الإنسان ولا يد له فيها وتحدث على الرغم من إرادته مثل: البراكين والزلازل والسيول.

٢- أسباب إراديه بفعل الإنسان، وهي تدل على إخفاق إداري أو حدوث خلل معين، أو عدم خبره.

٣- ضعف الإمكانات المادية والتكنولوجية.

٤- تعارض المصالح والأهداف والصراع على السلطة.

بينما يرجع بعض الدارسين إلى إن أسباب الأزمة هو الآتي:[٢]

١- النزاعات والخلافات حول الحدود: إذ تعد مشكلة ترسيم الحدود بشكل نهائي كما يراها البعض ناجمه عن السياسات الخاطئة التي قام بها الأستعمار في الدول الخاضعه للأحتلال أي أنها واحده من عناصر الإرث الأستعماري وغالبا ما تكون النزاعات الحدودية بؤرة خلاف متجدده ومصدراً كامناً للتوتر بحيث تكون سبباً لنشوء الأزمات بين الدول عندما يدعي كل طرف من أطراف الأزمة أحقيته في منطقة حدودية مشتركه، وإن عدم الاتفاق على حسم مشكلات الحدود تجعل من الأوضاع القائمة على الشك والترقب سبباً لإثارة الأزمة بشكل متكرر مثل ما حدث في أزمة كشمير بين الهند وباكستان.

٢- التمسك بالأهداف والمصالح الأقتصادية: إن الدول تعد المصالح الأقتصادية من ضمن المصالح العليا لها إذ لا يمكن المساومة أو التفاوض عليها، لذلك فأن أي تهديد تتعرض له هذه المصالح سوف يقابله رد فعل قوي مما يؤدي إلى نشوب أزمات بين الدول التي تحاول كل منها ضمان مصالحها الأقتصادية وخير مثال على هذا النوع من الأسباب هو المصالح

---

(١) مدحت محمود أبو النصر، مفهوم الأزمات منظور إداري وأجتماعي، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، الرياض، ١٩٩٩، ص٣٦٧.

(٢) غيث سفاح متعب الربيعي، قحطان حسين طاهر، مصدر سبق ذكره، ص١٤٨.

الأقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية في الخليج العربي المتمثلة في حقول النفط والتي كانت سبباً لنشوب أزمات عدّة بعضها حقيقية والبعض الأخر مفتعلة للتدخل في المنطقة.

٣- التدخل في الشؤون الداخلية: يعد هذا العامل سبباً لظهور العديد من الأزمات وقد يكون السبب في تدخل دولة معينة في شؤون دولة أخرى هو نشر أيديولوجية معينة أو الحفاظ على القيم الأنسانية أو نشر عقيدة معينة وإنّ هذا الأسلوب تم إتباعه من دول كبرى تجاه دولة أخرى مثل تدخل الولايات المتحدة الأمريكية في لبنان عام ١٩٥٨.[١]

وتضيف فئه أخرى الى إن أسباب نشوء الأزمة هو:[٢]

١- التخطيط المسبق من قبل طرف معين لحدوث أزمة من أجل تحقيق أهداف إستراتيجية معينه.

٢- خرق الأتفاقيات المعقودة بين الطرفين.

٣- وجود بؤرة خلافات لم تحسم من قبل على الرغم من مرور الزمن.

٤- تنامي الإشاعات.

وهناك من يرى أن الأزمة تحدث نتيجة الفقر والتخلف والجهل والفتنة والأمراض والتعليم المحدود وندرة الموارد وتدهور البيئة والكوارث الطبيعية والنمو السكاني، فضلا عن التطرف والجريمة والبطالة والنزاعات وعدم الأستقرار في كثير من الأحيان إذ إن كل هذه الأمور تشكل أرضاً خصبة لنشوء الأزمات.[٣]

يتضح مما تقدم إن أسباب نشوء الأزمات متعددة ومتباينة من أزمة إلى أخرى طالما إن الأهداف والمصالح متباينة من الطبيعي أن تكون لكل أزمة أسباب خاصة في اندلاعها ومتجدده

(١) قحطان حسين طاهر الحسيني، دور الأمم المتحدة في تسوية الأزمات الدولية، رسالة ماجستير غير منشوره، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠٥، ص١٥.
(٢) ادريس لكريني، مصدر سبق ذكره، ص٣٢.
(٣) ثامر كامل الخزرجي، مصدر سبق ذكره، ص١٨.

مع تجدد سبل الحياة كما لها أداء وسلوك من خلالها يمكن معرفة عناصر قوتها والمصدر المنفذ لها وكيفية التعامل معها بأسلوب ناجح.

خصائص الأزمة

سبقت الأشارة إلى إن كل علم من العلوم الاجتماعية يدرس الأزمة من زاوية أهتمامه وفي ضوء المُسلمات التي يعتمد عليها، فقد تعددت وتنوعت محاولات تحديد مفهوم الأزمة كما تعددت أسبابها لكن على الرغم من هذا التعدد إلا إن هناك خصائص متفق عليها من الباحثيين فيما يتعلق بالأزمة توجز بالآتي:

١- المفاجأة: تعني مباغتة الطرف الأخر والظهور له من حيث لايحتسب بدرجة تشل تفكيره وتخطيطه وتفقده السيطرة على قدرته وإن المتنازعون لا يتمكنون من فرض سيطرتهم على الأحداث بل إن الأحداث هي التي تفرض عليهم قرارات تتماشى مع مخاوفهم وشكوكهم، فالأزمة حدث غير متوقع وسريع وغامض يستحوذ لحظة حدوثها على أهتمام الإفراد جميعهم والمؤسسات المتصلة والمحيطة بها.[١]

٢- التهديد: يعني تهديد خطير للأهداف المصالح الحيوية للدولة في الحال والمستقبل وهذا التهديد متنوع قد يكون تهديدا داخلياً أو تهديداً خارجياً. فلا بد من الأستعداد لمواجهته.[٢]

٣- ضيق الوقت: إن الأحداث تقع وتتصاعد بشكل متسارع وربما حاد الأمر الذي يفقد أطراف الأزمة احياناً القدرة للسيطرة على الموقف واستيعابه جيداً، إذ لابد من تركيز الجهود لإتخاذ قرارات حاسمة وسريعة في وقت يتسم بالضيق والضغط والعمل على التخطيط وبناء

(1) Thomas C.schelling, Arms and influence,new haven, and London, yale23-California,USA,1984, pp4-5.

(٢) سالم عبد الله علوان الحبسي، إدارة الأزمات الأمنية، ط١، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، ٢٠١٠، ص١٨.

السيناريوهات وكثرة التدريب عليها لتلافي الأزمة في أسرع وقت ممكن.[١]

٤- الإرباك: فهي تهدد الافتراضات التي يقوم عليها النظام، وتخلق حالة من حالات القلق والتوتر، وعدم اليقين في البدائل المتاحه وخاصة في ظل نقص المعلومات الأمر الذي يضاعف من صعوبة إتخاذ القرار الصائب ويجعل أي قرار ينطوي على قدر كبير من المخاطرة.

٥- تعدد الأطراف والقوى المؤثرة في حدوث الأزمة وتطورها، مما يخلق صعوبات جسيمة في السيطره على الموقف وإدارته وبعض هذه الصعوبات إدارية أو مادية أو بشرية أو سياسية أو بيئية.[٢]

٦- تؤدي الأزمة إلى ظهور أعراض سلوكية مرضيه في غاية الخطورة ومن هذه الأعراض على سبيل المثال:[٣]

أ- تفكك النسيج الأجتماعي وتفسخ العلاقات الأجتماعية.

ب- التوتر والقلق وفقدان الدافع نحو العمل.

ج- عدم الأنتماء.

د- اللامبالاة.

هـ- التظاهرات والغضب.

و- التخريب وإتلاف موجودات المنظمة.

٧- تتسم الأزمة بدرجه عالية من التعقيد والتداخل في العناصر والمسببات ودرجة عالية من التشابك والتناقض بين أصحاب المصالح وهذا يؤدي إلى تغييرات جوهرية في طبيعة العلاقات

---

(١) حسن محمد وجيه، التفاوض وإدارة الأزمات، ط١، دار المحروسة للنشر والطباعة، القاهرة، ١٩٩٧، ص٢٧.

(٢) محمد شومان، مصدر سبق ذكره، ص٢٣.

(٣) يوسف أحمد أبو فاره، إدارة الأزمات: مدخل متكامل، إثراء للنشر والتوزيع، جامعة القدس المفتوحة، فلسطين، ٢٠٠٩، ص ص ٢٧-٢٨.

القائمة وإلى حدوث علاقات جديدة.[1]

٨- من خصائص الأزمة الأستحواذ على الأهتمام الجماهيري لأن أي حدث تتعرض له الكيانات أو الدول أو حتى المجتمع لا يتحول إلى أزمة إلا عندما يصبح شائعاً ومعروفاً لدى الجماهير ووسائل الإعلام.

٩- إن مواجهتها تستوجب خروجاً عن الأنماط التنظيمية المألوفة وإبتكار نظم أو أنشطة تمكّن من استيعاب ومواجهة الظروف الجديدة المترتبة على التغيرات الفجائية.[2]

إن استقراء هذه الخصائص المعبره عن ماهية الأزمة تجسد أمامنا التحديات الكبرى التي تواجهها إدارة الأزمات إذ لابد من التخطيط والإعداد للتفاعل الأيجابي مع أحداث يصعب التنبؤ بميقاتها وإبعادها على نحو دقيق، ومن جانب أخر لا بد من إقامة نظام متناسق فاعل لإستيعاب وتخفيف حدة النتائج التدميرية على الأزمة والحد من تفاقمها لأنها أخذت تمثل حالة غير مألوفة على مجريات الأوضاع الطبيعية في الحياة إذ لو سارت الحياة سيرها العادي المتفق مع معطياتها وأنظمتها لما نشأت مثل تلك الحالة (الأزمة).

المطلب الثالث
مراحل الأزمة وأنواعها

إن مراحل تكوّن الأزمة تختلف باختلاف طبيعة الأزمة إذ إن هناك أزمات فجائية لا تمر بمراحل معلومة ومن ثم يصعب التنبؤ بحدوثها مثال ذلك أزمة الخليج الثانية ١٩٩٠ إلا إن هناك أزمات يمكن رصد مؤشراتها منذ البداية ومتابعتها أولاً بأول، وهي يسبقها تهديد أو وعيد أو ابتزاز، ويطلق بعض الباحثيين على مراحل الأزمة دورة حياة الأزمة لأن الأزمة كظاهرة أجتماعية مثل

(١) يوسف أحمد أبو فاره، مصدر سبق ذكره، ص ص٢٧-٢٨.
(٢) قدري علي عبد المجيد، مصدر سبق ذكره، ص ص ٩٤-٩٦.

باقي الظواهر تمر بمراحل وخطوات معينة وتكون لها دورة حياة مثل أي كائن وهذه الدورة تمثل أهمية قصوى في متابعتها والإحاطة بها من جانب متخذي القرار الإداري فكلما كان متخذ القرار سريع الأنتباه في الإحاطه ببداية ظهور الأزمة كلما كان اقدر على علاجها والحد من آثارها وما تنتج عنها من انعكاسات سلبية والتعامل معها بصورة جيدة، وهناك العديد من التصنيفات حول مراحل الأزمة إلا إننا نتناول أهم المراحل التي تمر بها الأزمة هي:[١]

١- مرحلة ميلاد الأزمة: تبدأ الأزمة الوليدة في الظهور لأول مره في شكل إحساس مبهم فعادة ما ترسل الأزمة قبل وقوعها سلسلة من إشارات الإنذار المبكر أو الأعراض التي تنبئ باحتمال وقوعها وينذر بخطر غريب غير محدد المعالم ويرجع هذا إلى اتساع نطاق المجهول في الأزمة وغياب كثير من المعلومات بشأن أسبابها أو مجالاتها التي ستخضع لها ويطلق على هذه المرحلة (مرحلة التحذير أو الإنذار المبكر للأزمة) ويكون إدراك متخذ القرار وخبرته ومدى نفاذ بصيرته هي العوامل الاساس في التعامل مع الأزمة في مرحلة الميلاد ويكون محور هذا التعامل هو (تنفيس الأزمة) وافتقادها مرتكزات النمو، ومن ثم تجميدها أو القضاء عليها في هذه المرحلة.[٢] وتكون عملية التنفيس في محورها العام هي:[٣]

أ- خلق محور أهتمام جديد يغطي على الأهتمام بالأزمة ويحولها إلى شيء ثانوي.

ب- معرفة أين تكمن عوامل الأزمة وعلاجها بالقضاء على أسباب التوتر.

ج- امتصاص قوة الدفع المحركة للأزمة.

د- الإحساس بالراحه والتفاؤل في المستقبل.

---

(١) محمد عبد الله المرعول، مصدر سبق ذكره، ص٤٧.
(٢) جواد كاظم البكري، فخ الأقتصاد الأمريكي: الأزمة المالية، ط١، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بيروت، ٢٠١١، ص٢٧.
(٣) سلوى فراج، ريمان عبد العال، مصدر سبق ذكره، ص٢٩.

٢- مرحلة النمو والإتساع: كنتيجة للمرحلة الأولى وعدم معالجتها في الوقت المناسب فأن الأزمة تنمو وتدخل في الإتساع عبر نوعين من المحفزات هما:

النوع الاول: محفزات ذاتية مستمدة من الأزمة نفسها.

النوع الثاني: محفزات خارجية استقطبتها الأزمة وتفاعلت معها وبها وأضافت إليها قوة دفع جديدة وقدرة على النمو والإِتساع.[١]

في هذه المرحلة (النمو والإتساع) يتعاظم الإحساس بالأزمة ولا يستطيع متخذ القرار أن ينكر وجودها أو يتجاهلها نظرا لوجود ضغط مباشر يزداد ثقله يوما بعد يوم، فضلا عن دخول أطراف جديدة إلى مجال الإحساس بالأزمة، لأن خطرها امتد إليهم أو لخوفهم من نتائجها أو من إن خطرها سيصل إليهم وفي هذه المرحلة يكون على متخذ القرار التدخل من أجل إفقاد الأزمة روافدها المحفزة والمقوية لها على النحو الآتي:[٢]

أ- تحييد وعزل العناصر الخارجية الداعمه للأزمة سواء أكانت باستقطابها أم بخلق تعارض المصالح بينها وبين استفحال الأزمة.

ب- تجميد نمو الأزمة بإيقافها عند المستوى الذي وصلت إليه وعدم السماح بتطورها وذلك عن طريق استقطاب عوامل النمو الذاتي التي حركت الأزمة.

٣- مرحلة النضوج او التصعيد: هي من أخطر مراحل الأزمة إذ تصل الأزمة إلى مثل هذه المرحلة عندما يكون متخذ القرار الإداري على درجة كبيرة من الجهل والتكبر والإستبداد برأيه والإنغلاق على ذاته ومن ثم تزداد القوى المتفاعله في المجتمع وتصل الأزمة إلى أقصى قوتها وتصبح السيطرة عليها مستحيلة ويكون الصدام أو الإنهيار هو النتيجة التي لا مفر منها ولا

---

(١) رواد غالب سليقه، إدارة الأزمات الدولية في ظل نظام الأمن الجماعي، ط١، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠١٤، ص٤٥.

(٢) علي محسن ياس العامري، نيران يوسف جبر المياحي، مصدر سبق ذكره ،ص١٢٤.

يكون أمام متخذ القرار إلا احد الطريقين الأول: الأستسلام للأزمة والأعتراف بها والأستجابة لمطالب القوى والأطراف المتنفذه في ظل هذه الأزمة، الآخر: التعاطي مع الأزمة بذكاء شديد ومكر كبير إلى أن تتمكن من تخفيف حدة هذه الأزمة والى أن تؤول إلى الإنحسار والتراجع.[١]

٤- مرحلة الإنحسار والتقلص: تدخل الأزمة الى هذه المرحلة وتبدأ بالتقلص والإنحسار بعد أن يقع التصادم العنيف فهذا التصادم يؤدي إلى تفكك هذه الأزمة والتفتت، إذ تفقد الأزمة جزءاً كبيراً من قوتها وطاقتها، ومن ثم تبدأ بالأختفاء التدريجي، وهناك أمور تشجع على تراجع حدة الأزمة هي إستجابة أحد الطرفين الواقع عليه الأزمة للضغوط الناجمة عن قوى الأزمة والقيام بأحداث التغييرات المطلوبة التي تكفل إنحسارها.[٢]

٥- مرحلة الإختفاء والتلاشي: هي المرحلة الأخيرة التي تصل الأزمة فيها إلى نهايتها إذ تفقد بشكل كامل قوة الدفع المولده لها أو لعناصرها، ومن ثم تتلاشى مظاهرها وينتهي الأهتمام بها ويغيب الحديث عنها، وتذكر عندما يعاد تاريخ حدوثها والحقيقه إن الإنحسار يكون دافعا للكيان الذي حدثت فيه الأزمة لإعادة البناء وعلاج الآثار والنتائج وإستعادة فاعلية الكيان وأدائه وإكسابه مناعة وخبرة. يمكن القول إن لكلّ أزمة مهما بلغت قوتها وأستمرت لمدة زمنية فلابد أن تنتهي حتى ولو مؤقتاً.[٣] كما في الشكل (٢) يوضح مراحل حياة الأزمة.

(١) حمدي محمد شعبان، الأعلام الأمني وإدارة الأزمات والكوارث، الشركه العربية المتحده للتسويق والتوريدات، القاهرة، ٢٠٠٥، ص١١٣.
(٢) يوسف أحمد أبو فارة، مصدر سبق ذكره، ص٣٨.
(٣) سلوى فراج، ريمان عبد العال، مصدر سبق ذكره، ص٣١.

الشكل (٢)
مراحل حياة الأزمة

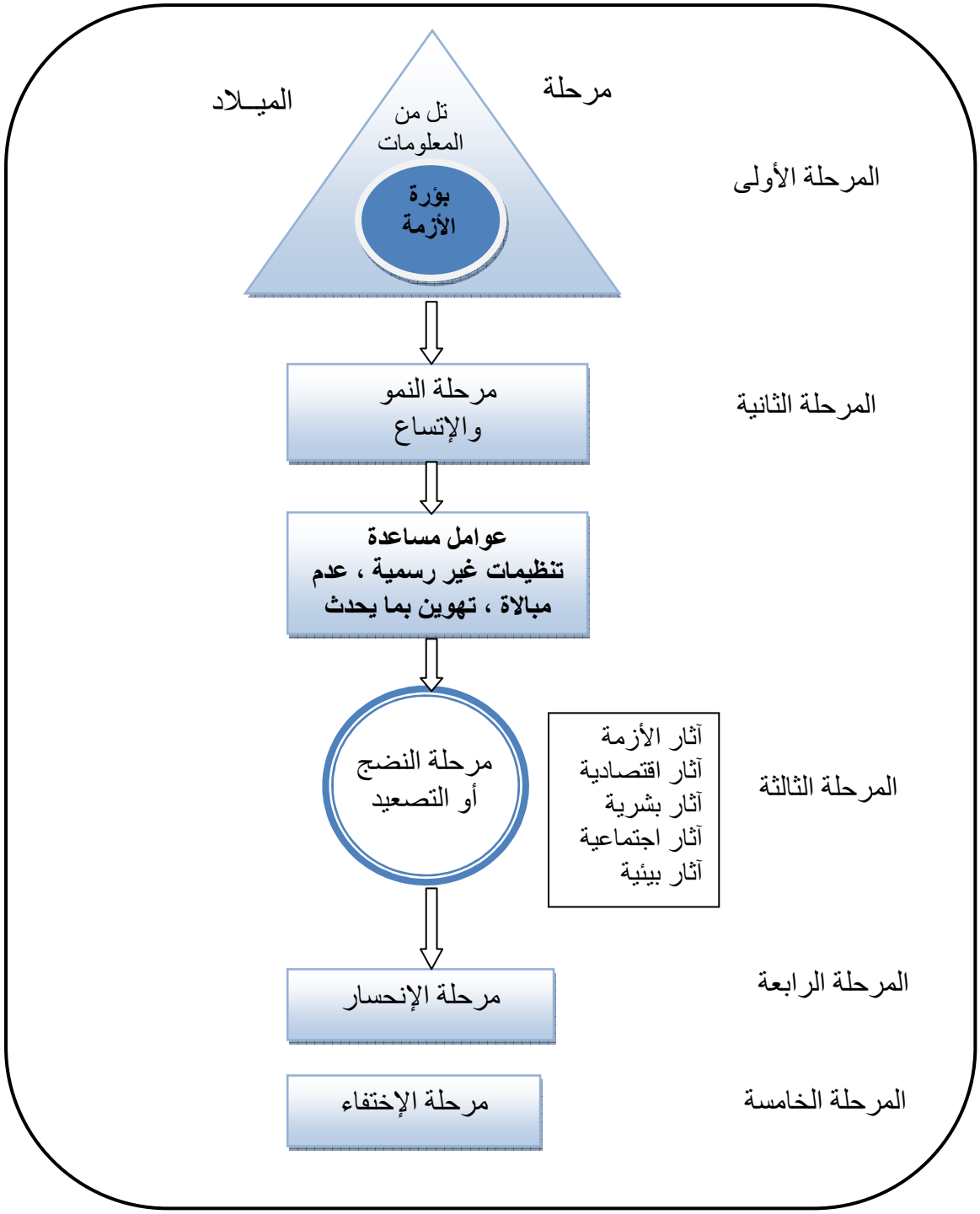

المصدر: محمد عبد الله المرعول، الأزمات مفهومها أسبابها وآثارها ودورها في تعميق الوحدة الوطنية، ط١، مكتبة القانون والاقتصاد، الرياض، ٢٠١٤، ص٥٤.

أنواع الأزمات

تتعدد الأزمات وتتنوع أحداثها وذلك وفاقاً للمنظور والرؤيا التي ينظر فيها للأزمة، وإن الخطوة السليمة في إدارة الأزمة هي تحديد طبيعة أو نوع الأزمة إذ إن تحديد نوع الأزمة ليست عملية سهله لأن أي أزمة بحكم طبيعتها تنطوي على عدة جوانب متشابكة إدارية واقتصادية وإنسانية وجغرافية وسياسية، وعليه حاول الكثير من الباحثيين وضع مجموعة من التقسيمات لأنواع الأزمات نذكر منها الآتي:

أولاً: من حيث المستوى: [١]

أ- أزمات على مستوى الفرد: وهي الأزمات التي تصيب فرداً ما بصورة مادية أو معنوية، مثل: المرض، ترك العمل، الطلاق.

ب- أزمات على مستوى الجماعات: هي التي تقع على نطاق أسرة معينة أو جماعة ما، مثل: وفاة أحد أفراد الأسرة.

ج- أزمات على المستوى الإقليمي: هي الأزمات التي تحدث بسبب التهديد الخارجي، مثل: إغلاق الحدود وإجراء الحصار والصراع المسلح وتنعكس آثارها على الإقليم بأكمله كما هو الحال في أزمة الخليج عام ١٩٩٠.

د- أزمات على المستوى الدولي: هي الأزمات التي تحدث نتيجة تهديد المصالح والمواثيق والأعراف الدولية من دولة معينة ومحاولتها القيام باستخدام القوة العسكرية أو عدم الأعتراف بالشرعية الدولية بقصد فرض سيطرتها وتعرض الأمن والسلم العالميين للخطر.[٢]

---

(١) سعيد يس عامر، علي محمد عبد الوهاب، الفكر المعاصر في التنظيم والأدارة، مركز واید سيرفيس، القاهرة، ١٩٩٤، ص٩.

(٢) نواف قطيش، الأمن الوطني: الأزمات، ط١، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٩، ص ٣١.

هـ- أزمات على المستوى العالمي: هي الأزمات التي تؤثر في البيئة، ومن أمثلة هذه الأزمات: الحروب، تسرب الإشعاع، تلوث البيئة، وغير ذلك من الأزمات.[١]

ثانياً: من حيث النوع:[٢]

أ- أزمات سياسية: هي الأزمة التي تنشأ بسبب تخلف أو قصور النظام السياسي والتي ينشأ عنها (أزمة الشرعية، أزمة المشاركة، أزمة الهوية)

ب- أزمات أقتصادية: هي الأزمة التي تنشأ نتيجة حدوث خلل أو عدم توازن في الهيكل البنائي للأقتصاد القومي بما تشمله البنية الهيكلية والأوضاع الإنتاجية مثل قصور الإنتاج عن توفير حاجة الاستهلاك، تزايد العجز التجاري في ميزان المدفوعات، وأزمات العماله، مثل البطالة.

ج- أزمات عسكرية: هي الأزمة التي تحدث أما داخلية مثل: المحاولة في القيام بأنقلاب داخل الدولة لتغيير نظام الحكم أو تعديله وهذا ما نراه في ثورات الربيع العربي، أو قد تحدث خارجية مثل: الحشود العسكرية على الحدود بين دولتين الأمر الذي ينتج عنه تصاعد حدة التوتر بينهما مما يؤدي الى الحرب.

د- أزمات أجتماعية: هي الأزمة التي تحدث من فئة معينة من جماعات الضغط داخل المجتمع والاضطرابات التي تقوم بها الجماعات الدينية المتطرفة في المجتمع تسبب أزمة أيضا.

ثالثاً: من حيث العمق:[٣]

أ- أزمات سطحية (هامشية): هي الأزمة التي لا تشكل خطورة شديدة وتحدث طفرة وبشكل فجائي وتنتهي بسرعة بالتعامل مع أسبابها غير العميقة فهي (أزمة من غير جذور)

---

(١) سعيد يس عامر، علي محمد عبد الوهاب، مصدر سبق ذكره، ص٩.
(٢) محمد نصر مهنا، إدارة الأزمات: قراءه في المنهج، مؤسسة شباب الجامعة، جامعة أسيوط، الإسكندرية، ٢٠٠٤، ص ص٢٥٢-٢٥٣.
(٣) محسن احمد الخضيري، مصدر سبق ذكره، ص ص١١٩-١٢٠.

ب- أزمات عميقة (متغلغة): تعد هذه الأزمة من أخطر أنواع الأزمات لإرتباطها ببنيان الكيان التي حدثت به لذلك فأن أداء هذا الكيان سيتأثر بشدة حدوثها.

رابعاً: من حيث محور التركيز والمحتوى:[١]

أ- أزمات مادية: هي الأزمة التي تدور حول شيء مادي ملموس يمكن التحقق منه ودراسته والتعامل معه ماديا، مثل: أزمة الغذاء، أزمة السيولة.

ب- أزمات معنوية: هي الأزمة التي تدول حول محور عادي يرتبط بذاتية الأشخاص المحيطين بالأزمة، مثل: أزمة الثقة وأزمة الولاء وهذه الأزمات جميعها تدور حول محور معنوي شخصي غير ملموس بمعنى إنه لا يمكن لمسهُ أو رؤيته.

ج- أزمات تجمع بين المادية والمعنوية: إن هذا النوع من الأزمات عادة ما نلمسهُ في المشكلات المحلية والدولية، مثل: أزمة الإرهاب، أزمة الرهائن إذ إن لكل منهما جانبين: مادي يتمثل بالواقع المادي الذي نجمت عنه الأزمة، معنوي يتمثل بالذي تحدثه الأزمة في المحيطين بها مثل: عدم الإحساس بالأمن، الشعور بالخطر. يعد هذا النوع من الأزمة هو السائد في الوقت الحاضر إذ لا توجد أزمة اليوم من غير أن يكون لها آثار مادية ومعنوية في آن واحد.[٢]

خامساً: من حيث المدى الزمني:[٣]

أ- الأزمة الأنفجارية السريعة: تحدث هذه الأزمة عادة فجأة وبسرعة كما تختفي أيضا بسرعة، إذ تتوقف نتائج هذه الأزمة على عنصر الكفاءة في إدارة الأزمة والتعلم منها: مثل إندلاع حريق ضخم في مصنع لإنتاج المواد الكيمياوية.

---

(١) قدري علي عبد المجيد، مصدر سبق ذكره، ص١٠٩.
(٢) هشام مناف عبد الحسن الكناني، أثر الأزمة السياسية في التنمية الأقتصاديه: دراسة أنموذج الجزائر، رسالة ماجستير غير منشوره، كلية العلوم السياسيه، جامعة النهرين، ٢٠٠٢، ص١٤.
(٣) نصير مطر الزبيدي، مصدر سبق ذكره، ص٣٣.

ب- الأزمة البطيئة الطويلة: هي الأزمة التي تظهر في سطح الواقع على الرغم من كثرة الإشارات التي صدرت عنها إلا إن المسؤولين لم يتمكنوا من استيعاب دلالات هذه الإشارات والتعامل معها إذ إنها لا تختفي سريعا بل تهدد المجتمع الدولي لعدة أيام، ومن ثم لابد من وضع خطة جديدة أو تعديل الخطة الموجوده للتعامل مع الأزمة ومواجهتها في أقل وقت ممكن وتحسم بلا تردد، إذ إن كل وقت له قيمة وفي كل دقيقة سيواجه فريق الأزمة تحديات وضغوط لكن هذه التحديات قد تكون فرصة لإختبار مدى قدرة فريق الأزمة على التصرف كما قد تكون فرصة أمام العامليين لإثبات تماسكهم ووحدتهم، مثل: وجود مشكلات بين العامليين والإدارة حول ساعات العمل والأجور الإضافية، وظروف العمل، والدخول في مفاوضات بين الطرفين، وفشل أو نجاح المفاوضات.[١]

سادساً: من حيث درجة الخطوره والتنبؤ بها:[٢]

أ- أزمة عادية: هي الأزمة المتوقع حدوثها ومعرفة درجة خطورتها أي من الممكن التنبؤ بها إلا إنها تهدد المصالح الحيوية للمجتمع أو الدولة أو المنظمة المعنية.

ب- أزمة مباغتة: هي الأزمة التي تتم بشكل فجائي ولا يكون هناك إيحاءات أو مقدمات أو توقعات لحدوثها.

ج- أزمة حادة: تتم هذا النوع من الأزمة بمقدمات وإن كان توقيتها غير متوقع كما إن درجة خطورتها يكون من الصعب التنبؤ بها. والشكل (٣) يوضح ذلك.

(١) نصير مطر الزبيدي، مصدر سبق ذكره، ص ص ٣٣-٣٤.
(٢) قدري علي عبد المجيد، مصدر سبق ذكره، ص١٠٦.

المبحث الثاني
مجلس التعاون الخليجي وإدارة الأزمات الإقليمية

نشأ مصطلح إدارة الأزمات في الأصل من أحشاء علم الإدارة العامة التي انشأته للإشارة إلى دور الدولة في مواجهة الكوارث المفاجئة والظروف الطارئة، مثل: الزلازل، الفيضانات، الاوبئة الحرائق، الصراعات المسلحة، والحروب الشاملة.(١) بعدها انتقل إلى مجال العلاقات الدولية للإشارة إلى أسلوب إدارة السياسة الخارجية في مواجهة المواقف الدولية المتوترة وسرعان ما ازدهر في إطار علم الإدارة بكونه أسلوبا جديدا تبنته الأجهزة الحكومية والمنظمات العامة لإنجاز مهمات عاجلة وضرورية ولحل المواقف الطارئة.(٢) وعن طريق تحقيق تلك المهامات ظهرت بعض المصطلحات، مثل: إدارة المشروعات أو فكرة غرفة العمليات الراميه إلى إدارة المشاكل المتفجرة فهي بمثابة إدارة الأزمات وتمثل أحد فروع وآليات الإدارة مثلها مثل: الإدارة بالأهداف، أو الإدارة العلميه وبتبلور أسلوب إدارة الأزمات بدأت تتضح إمكانية تحويله إلى نمط متكامل ذي وحده وظيفية متكاملة لمعالجة مواقف محدده تتمثل في الأزمات والمشكلات الصعبة ليصبح بذلك نمطا إدارياً.(٣)

ونظراً لأهمية إدارة الأزمات وأهمية موقف مجلس التعاون الخليجي في إدارة الأزمات الإقليمية خاصة فسوف نتناول في هذا المبحث مفهوم إدارة الأزمة ومراحلها واستراتيجيات مواجهتها، وطبيعة الأزمات الإقليمية وموقف مجلس التعاون الخليجي منها.

---

(١) سوران أسماعيل عبد الله بنديان، دور العقوبات التركية في إدارة الأزمات الدولية، تقديم خليل حسين، ط١، منشورات الحلبي الحقوقيه، بيروت،٢٠١٣، ص ص٦٤-٦٥.

(٢) محمد نصر مهنا، إدارة الأزمات والكوارث: دراسة تحليلية، جامعة أسيوط، الأسكندرية، ٢٠٠٨، ص٣٥.

(٣) نغم حسين نعمه، إدارة الأزمات واستراتيجيات مواجهتها، نشرة دورية ، العدد الثاني، كلية اقتصاديات الأعمال، جامعة النهرين، ٢٠١٠، ص ص٧-٨.

المطلب الأول
مفهوم إدارة الأزمة والإدارة بالأزمات

وجدت الممارسة الفعلية لإدارة الأزمات منذ عصور قديمة إذ كانت إدارة الأزمات أحد أساليب إدارة العلاقات الأنسانية على مستوياتها المختلفة منذ فجر التاريخ إذ تعد أسبق وجوداً من محاولة التأصيل النظري التي بدأت في مطلع الستينيات، إلا إنها أصبحت على رأس الموضوعات الحيوية في العالم منذ أزمة الصواريخ الكوبية عام ١٩٦٢ التي تعد بداية لأنطلاق الجهد الأكاديمي نحو تأصيل مبادئ إدارة الأزمات، إذ تكمن أهمية هذا الحدث في تصريح وزير الدفاع الأمريكي روبرت ماكنمارا آنذاك بقوله (لن يدور الحديث بعد الآن عن الإدارة الاستراتيجية وإنما ينبغي التحدث عن إدارة الأزمات) ومنذ ذلك التاريخ بدأ الأهتمام بهذا الفرع من فروع الإدارة.[١] إن مصطلح إدارة الأزمات مشوب بالضبابية وعدم الوضوح في استخدامه وعليه اختلف الكتاب بشأن تحديد مفهوم إدارة الازمات فالبعض يعدّها أسلوبا إداريا حديثاً نسبياً، يطلق في حالة وقوع أزمة أو كارثة والبعض الآخر يعدّها مسأله قائمة بحد ذاتها منذ القدم، وكانت مظهراً من مظاهر التعامل الأنساني مع المواقف الطارئة أو الحرجة التي واجهها الأنسان بعد أن جوبه بتحدي الطبيعة أو غيرها ولم تكن تعرف آنذاك بإسم إدارة الأزمات إنما عرفت بتسميات أخرى، مثل: براعة القيادة، حسن الادارة، وإن المفهوم البسيط لإدارة الشيء هو التعامل معه للوصول الى أفضل النتائج الممكنة بما يحقق مصالح القائم بالإدارة.[٢] وتعد إدارة الأزمة بشكل عام مزيجا من (العلم والفن) فهي علم لأنها تعتمد على منهج له أصوله وقواعده، وفن ايضا، لأن ممارستها تعتمد على أشخاص يمتازون بقدرات ومهارات ولاسيما منها القدره

(١) نقلا عن: قدري علي عبد المجيد، مصدر سبق ذكره، ص ص ١٢٥-١٢٦.
(٢) رواد غالب سليقة، مصدر سبق ذكره، ص ص ٤٦-٤٧.

على الأبداع والتخيل والتقدير السليم والتمتع بأعصاب هادئة. إذ ينطلق مفهوم إدارة الأزمة من عدة مفاهيم:[١]

الأول: هي العملية التي ترمي إلى السيطرة على التأثيرات غير المحدودة للحدث الطارئ.

الثاني: هي العملية التي توظف عن طريقها الأساليب كافة لتقليل الأذى المتوقع للحدث الطارئ، والذي يمكن أن يتسبب في مخاطر لا يمكن مواجهتها.

الثالث: هي العملية التي يتم عن طريقها التحضير والإستعداد والتهيوء لتأمين العمل الأيجابي مع الأزمة وتصبح تلك المفاهيم هي الوصف العام لإدارة الأزمة في المجالات والأختصاصات كافة.

الرابع: هي عملية الأستجابة لظروف طارئة تتسم بالمفاجأة وضيق الوقت.

في حين عرّف فيليب وليامز إدارة الأزمة بأنها: سلسلة من الأجراءات والقرارات الهادفة إلى السيطرة على الأزمة والحد من تفاقمها حتى لا ينفلت زمامها مؤديا إلى نشوب الحرب، بذلك تكون الإدارة الرشيدة للأزمة الدولية هي تلك التي تضمن الحفاظ على المصالح الحيوية للدولة وحمايتها.[٢] كما تعد محاولة للتحكم بالأحداث عن طريق أزمة ما لمنع العنف الشديد والشامل من الحدوث.[٣] كما عرفت بأنها: واحدة من العلوم الانسانية الحديثة التي ازدادت أهميتها في الوقت الحالي الذي شهد العديد من المتغيرات سواء أكانت على المستوى القومي أم الإقليمي أم على المستوى الدولي ولما كان علم إدارة الأزمات هو علم توازنات القوى أو رصد حركاتها وإتجاهتها فهو ايضا علم المستقبل وعلم التكيف مع المتغيرات الأنسانيه سواء أكانت سياسية أم اقتصادية أم أجتماعية أم ثقافية أم عسكرية، وهي بذلك تعد علم مستقل وفي الوقت نفسه

---

(١) شيماء معروف فرحان، أدراك التهديد وأثره في إدارة الأزمة الدولية: دراسة حالة أزمة البرنامج النووي الإيراني، ط١، بيت الحكمه، بغداد، ٢٠١٤ ص١٤٠

(٢) فيليب وليامز، إدارة الأزمات والمجابهة الدبلوماسية في العصر النووي، سلسلة الكتب المترجمة، منشورات مارتن روبرتسن، العدد (١٥)، مركز البحوث والمعلومات لندن،١٩٨٦، ص٨٩.

(٣) غراهام ايفانز، جيفري نوينهام، قاموس بنغوين للعلاقات الدولية، ط١، مركز الخليج للأبحاث، ابوظبي،٢٠٠٤، ص١٤٤.

متصل بالعلوم الإنسانية كافة.[١] وبالنسبه لكل من (سنايدر ودايزنج) عرفوا إدارة الأزمة بكونها عملية تفاعلية يتم فيها التلاعب بقيم ومدركات الهويات المشتركه في الأزمة، وإدارة الأزمة لاترمي هنا إلى تجنب الحرب فحسب وإنما على صانع القرار أنّ يعمل من أجل حماية مصالح دولته وتعزيزها، وذلك عبر التلاعب في مدركات الأطراف الأخرى. في حين يرى (لورنس مارتن) إن إدارة الأزمة الدولية ماهي الا عبارة لوصف الهدف الرامي الى ابقاء الأحداث تحت السيطرة قدر الامكان.[٢] وفي تعريف الكاتبين السياسيين (جورج وريمونز) لإدارة الأزمة يقولان بأنها كل الإجراءات أو القرارات المؤديه الى ضبط النزاع والحد منه في مواجهة محاولات الأستفزاز وتصعيده. في حين عرف (هانز بيتر نيوهولد) إدارة الأزمات بأنها أحتواء الأزمة والتلطيف من حدتها بشكل يستبعد معه حدوث أشتباكات عسكرية على نطاق واسع.[٣] في حين نجد الباحثة (أميمة الدهان) تعرف إدارة الأزمات بأنها مجموعة من الأجراءات التحضيرية اللازمة للأزمة التي يمكن التنبؤ بحدوثها.[٤] (أما هنري كسينجر) يرى إن إدارة الأزمة الدولية هو مفهوم يقترن بالسيطرة على الموقف خدمة لهدف محدد، ويؤكد حامد ربيع إنها تقترن بمدى القدره على تطويع إرادة الطرف الآخر سبيلا لتصفيتها لصالحه. أما الجنرال (بوفر) فقد أشار إلى إنها كالردع سبيلا إلى منع الدولة المعادية من العمل العسكري.[٥] وفي موضع آخر عرفت إدارة الأزمات هي كيفية التغلب على الأزمات بالأدوات العلمية الإدارية المختلفة وتجنب سلبياتها والأستفادة من ايجابياتها وهو عمل متكامل شامل يستمد شموله من شمولية الأزمة وامتدادها للتغلب على الأزمة وأيضا

(١) هويدا مصطفى، الإعلام والأزمات المعاصرة ، الهيئة المصرية للكتب، مكتبة الأسرة، القاهرة، ٢٠٠٩، ص ص ١٩-٢٠.
(٢) شيماء معروف فرحان، مصدر سبق ذكره، ص١٤٢.
(٣) عباس رشدي العماري، مصدر سبق ذكره، ص٤٨.
(٤) أميمة الدهان، إدارة الأزمة في المنظمات، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٣، ص٢٠٩.
(٥) فكرت نامق العاني، مصدر سبق ذكره، ص٣٩.

على هذا الامتداد.[١] كما تعرف إدارة الأزمة بكونها عملية إدارية مقصودة تقوم على التخطيط والتدريب بهدف التنبؤ بالأزمات والتعرف على أسبابها الداخلية والخارجية، وتحديد الأطراف الفاعلة والمؤثره فيها، وأستخدام كل الأمكانيات والوسائل المتاحه للوقاية من الأزمات أو مواجهتها بنجاح بما يحقق الأستقرار ويتجنب التهديدات والمخاطر مع إستخلاص الدروس وإكتساب خبرات جديدة تُحسن من أساليب التعامل مع الأزمات في المستقبل.[٢] ويرى (السيد عليوه) إن إدارة الأزمات تعني بالأساس كيفية التغلب على الأزمات بالأدوات العلمية والإدارية المختلفة وتجنب سلبياتها والإستفادة من ايجابياتها وهو علم إدارة التوازنات المختلفه وبحث آثارها في المجالات كافة، وهي أيضا محاولة تطبيق مجموعة الأجراءات والقواعد والأسس المبتكره تتجاوز الأشكال التنظيمية المألوفه وأساليب الإدارة الروتينيه المتعارف عليها، وذلك بهدف السيطرة على الأزمة والتحكم فيها وتوجيهها وفاقاً لمصلحة الدولة كما تعني أسلوب التحكم في مسار الأزمة بأستخدام البيانات والمعلومات المناسبة للقرار المناسب وهي إدارة تقوم على التخطيط والتوجيه والمراقبة.[٣] ويرى (أسماعيل عبد الفتاح) إن إدارة الأزمة تعني فن إدارة السيطرة أي إنها تعني محاولة تحقيق السيطرة على الأحداث وعدم السماح لها بالخروج من اليد فإبقاء الأحداث تحت السيطرة هو محور إدارة الأزمة كما يمكن النظر اليها على إنها علم وفن كل الصراعات، أو إنها تعني إمكانية التعامل مع اية حالة غير اعتياديه تهدد أهداف ونشاط محور الأزمة.[٤] في حين يرى (مازن اسماعيل الرمضاني) إن الأزمة الدولية عندما تبدأ فأنها منذ اللحظه الاولى لظهورها وحتى لحظة تسويتها سواء أكانت بالوسائل السلميه أم بوسيلة الحرب فأنها تحتاج الى إدارة رشيدة

(١) محسن أحمد الخضيري، إدارة الأزمات، ط٢، مجموعه النيل العربية، القاهرة، ٢٠٠٣، ص٣٤.
(٢) محمد شومان، مصدر سبق ذكره، ص ص٢٣-٢٤.
(٣) قدري علي عبد المجيد، مصدر سبق ذكره، ص١٣٦.
(٤) أسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، إدارة الصراعات والأزمات الدولية بالتطبيق على الصراع العربي الإسرائيلي، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠١، ص٢٠.

عالية الكفاءة، ويوضح أن الإدارة الرشيدة للأزمة هي تلك العلاقة الأيجابية بين المدخلات والمخرجات وبين المقدمات والنتائج أي بمعنى آخر العمل على إستغلال الموارد المتاحة مهما كانت ضئيلة لتحقيق نتائج ذات مردود ايجابي ويمكن إطلاق تسمية (سياسة هندسة الموارد) على هذه العملية فقد تكون العلاقة طردية تناسبية بين الموارد المتاحة والنتائج المرجوة وربما تكون العلاقة عكسية بين الموارد المتاحة والنتائج الأيجابية هذا الجزء الاخير هو الذي يستدعي الإدارة الرشيدة للأزمة.[١] وهناك ثلاث مدارس ينقسم عليها الفكر في فهم إدارة الأزمة:[٢]

المدرسة الاولى: تعد إدارة الأزمة حلا سلمياً من أجل السيطرة عليها واجتياز خطورتها بأعتبار أن مفهوم الأزمة عبارة عن مرض خطير أو خلل يصيب النظام لابد من معالجته بالسرعة الممكنة وإستعادة صحة النظام بتجنب الحرب. أي إن إدارة الأزمة هنا تعني تجنب الحرب وبالوقت نفسه تنظيم المصالح المرجوه من الأزمة أو على الأقل حمايتها.

المدرسة الثانية: هي نقيض المدرسة الأولى ترى في إدارة الازمات تجربةً وتدريباً للنفس من أجل الفوز وإخضاع الخصم والحصول على جميع امتيازاتها من دون إعطاء الطرف المقابل اية تنازلات أي إن هذه المدرسة تنظر الى الأزمة على إنها مبارات صفرية تكون مكاسب طرف مقابل خسارة طرف آخر.[٣]

المدرسة الثالثة: هي المدرسة التي تنظر إلى هاتين المدرسيتين المتصارعتين بنظرة أكثر واقعيه وقد طورها الوظيفيون الجدد منذ الثمانينات وهي تقوم على معادلة غير صفرية أي لا غالب ولا مغلوب بل الكل يكسب وذلك بالوصول إلى اتفاق يرضي الأطراف المتصارعه جميعها. من هنا يمكن القول إن إدارة الأزمات تعني رغبة هيكلية في تغيير الأوضاع وتعظيم

(١) نقلا عن: مازن إسماعيل الرمضاني، إدارة الأزمة الدولية: إطار عام، مجلة أم المعارك، العدد (٣)، بغداد: مركز أبحاث أم المعارك، (تموز/ ١٩٩٥)، ص٢٣.
(٢) السيد بهنسي، الأعلام وإدارة الأزمات الدولية، عالم الكتاب، القاهرة، ٢٠١٠، ص ص ٣٩-٤٠.
(٣) سوران إسماعيل عبد الله بنديان، مصدر سبق ذكره، ص٦٦.

المصالح القوميه للأطراف المشتركة فيها، أو لطرف على حساب الطرف الآخر، وعرفت بأنها رغبة مقصودة للإدارة بالأزمات لجر الخصم نحو معارك متواليه يخسر فيها على الدوام من دون استفزازه بصورة علنية مع حفظ ماء الوجه للطرفين، أو أنها استخدام اجرائي عن طريق القرارات المؤدية إلى ضبط الصراع المنفجر والحد منه في مواجهة محاولات الأستفزاز أو تصعيده.[١] وفي مجال الحديث عن إدارة الأزمات لا يكون المفهوم مكتملا ما لم نعرج على الوجه الآخر والمعروف بأسم الإدارة بالأزمات.

ثانيا: مفهوم الإدارة بالأزمات

يقصد بها فعل يهدف إلى توقف نشاط من الأنشطة أو أنقطاعه أو زعزعة استقرار بعض من الأوضاع، إذ يؤدي الى أحداث تغيير في هذا النشاط او الوضع لمصلحة مدبره، ومن الأمثلة على ذلك قيام دولة ما أحيانا بمشكلة على الحدود بهدف الحصول على مكاسب معينة على المستوى السياسي.[٢] كما تعرف بكونها أسلوب يلجأ اليه طرف في علاقة ما، اذا ما اعتقد إن له مصلحة في تغيير الوضع الراهن لهذه العلاقه أما لشعوره بالغبن في ظل هذا الوضع، أو لأعتقاده بأن الظروف الراهنة تمثل المناخ الملائم بالنسبه له لتعزيز وضعه داخل أطار هذه العلاقة والحالة الأولى يمثلها وضع الدولة التي أحتلت أراضيها كما هو الحال بالنسبه لمصر وسوريا بعد احتلال (إسرائيل) لبعض أراضيهما في حرب ١٩٦٧.[٣] وهي أيضا تمثل ظاهرة أفتعال أزمة عرضيه للتمويه وإيجادها من لا شيء، وذلك عن طريق إيجاد مجموعة من الضغوط التي تؤثر في الأفراد وتسبب لهم حالة من عدم التوازن وتفتعل أزمة ويطلق على الإدارة بالأزمات

(١) حسن بكر أحمد، مصدر سبق ذكره، ص ص١٧٣-١٧٤.
(٢) فهد بن أحمد الشعلان، إدارة الأزمات، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، ١٩٩٨، ص ص ١٨-١٩.
(٣) عباس رشدي العماري، مصدر سبق ذكره، ص٤٩.

(علم صناعة الأزمة) للتحكم والسيطرة على الاخرين.[١] وأهم صفاتها الإعداد المبكر، وتهيئة مسرح الأزمة، توزيع الأدوار على قوى صنع الأزمة وأختيار التوقيت المناسب لتفجيرها، وإيجاد الدوافع والذريعة لهذا التفجير. كما أن للأزمة المصنوعة ايقافاً سريعاً متدفقاً للأحداث ومتلاحقاً ومتتابعاً ومتراكم الإفرازات والنتائج وكل منها تصب في سبيل تحقيق الهدف المرسوم، ولكل أزمة مصنوعة هدف لابد أن يتحقق ومن غير تحقيق هذا الهدف لن يتلاشى ضغط الأزمة المصاحب لإفرازاتها. وإن الدول الكبرى أستخدمت إدارة الازمات كأسلوب لتنفيذ استراتيجياتها الكبرى في الهيمنة والسيطرة على العالم لتحقيق أهدافها الطويلة التي لا تستطيع الأعلان عنها، وتأكيد قوتها وفرض ارادتها وبسط نفوذها بشكل لا يفقد أصدقاءها، وتحييد أعدائها وتدمير مصالحهم، إذ افتعل هتلر أزمة مع بولندا وأتهمها بأنها قد غزت المانيا موهماً الرأي العام أن بولندا قد بدأت الحرب ضد المانيا.[٢] فالأزمة ليست وليدة تفاعل ذاتي، إنما أيضا هي عملية يمكن صناعتها وإيجادها وخلقها من عدم، وصناعة الأزمة مثلها مثل أي صناعة إذ تخضع لأساليب علمية حتى تنجح في افتعال الأحداث وإيجاد مبررات للحوادث وعن طريقها تتولى خلق المناخ الفكري والظروف المناسبه لتفجير الأزمة المفتعلة وتعبئة الأدوات والوسائل كافة الدافعة والمؤيدة لذلك.[٣]

شروط نجاح الإدارة بالأزمات:

إن عملية الإدارة بالأزمات تقوم على خلق أزمة وهمية يتم عن طريقها توجيه قوى سلوك معين لتكريس الأزمة وأعتمد الباحثيين والكُتاب على عدة شروط لنجاح هذه العملية

(١) محمد الصيرفي، إدارة الأزمات، سلسلة التدريب الإداري، مؤسسه حورس الدولية، الأسكندرية، ٢٠٠٧، ص٢٦.
(٢) مالك محسن العيساوي، الحروب بالوكاله: إدارة الأزمة الدولية في الاستراتيجية الأمريكية، دار العربي للنشر والتوزيع، القاهره، ٢٠١٥، ص٤٣.
(٣) محسن أحمد الخضيري، إدارة الازمات، مصدر سبق ذكره، ص٤٥.

هي: [1]

١- وجود تفاوت كبير في ميزان القوى لصالح مدبر الأزمة مما يضطر المستهدف بها إلى التسليم بمطالبه تجنباً للصراع.

٢- في حالة عدم وجود فارق جوهري بين طرفي الأزمة فإن على مدبر الأزمة أن يقنع الطرف المستهدف بقدرته على تكبيده خسائر فادحة في حالة الصراع.

٣- في كل الأحوال يظل الهدف النهائي للإدارة بالأزمات عدم تصعيد الأزمة إلى الحد الذي يحولها إلى صراع سافر.

٤- أن الإدارة بالأزمات لا تعني بالضروره قدرة مدرب الأزمة على السيطرة على تطورات الأزمة ففي كثير من الأحيان يفلت زمام السيطرة من مفتعل الأزمة.

المطلب الثاني

مراحل إدارة الأزمة واستراتيجيات مواجهتها

أولا: مراحل إدارة الأزمة:

تمر إدارة الأزمة بمجموعة مراحل مترابطة ومتعاقبة أي واحدة تلو الأخرى، ولتحقيق الإدارة الناجحه للأزمة بهدف معالجتها والتخلص من آثارها السلبية، قدم الكُتّاب والدارسون عدة تقسيمات لمراحل إدارة الأزمة أنطلقت هذه المراحل تبعا لطبيعة رؤيتهم للمنهج المتكامل لإدارة الأزمة إذ أشار الدكتور محمد رشاد إلى تقسيمه الخماسي لمراحل إدارة الأزمات كالآتي:[2]

١- المرحلة الأولى: إكتشاف إشارات الأنذار: عادة ما ترسل الأزمة قبل وقوعها بأوقات طويلة سلسلة من إشارات الأنذار المبكر، أو الأعراض التي تنبئ بأحتمال وقوع الأزمة وإذا لم يوجه الأهتمام الكافي لهذه الإشارات فمن المحتمل جدا أن تقع الأزمة إذ تمثل إشارات الأنذار مشكلة

(١) محمد الصيرفي، مصدر سبق ذكره، ص٢٦.
(٢) محمد شومان، الأعلام والازمات، مصدر سبق ذكره، ص٣٧.

إذ إن كل أزمة ترسل إشارات خاصة بها وكما يصعب التفرقة بين الإشارات الخاصة بكل أزمة على حده.

٢- المرحلة الثانية: الإستعداد والوقاية: في هذه المرحلة تقوم المنظمة بأقصى الجهود الممكنه وإشراك العاملين المعنيين كافة بالأزمة حتى تستطيع تفادي وقوعها أو تستعد لمواجهتها أن لم تستطيع تفاديها عن طريق تحليل ودراسة الجوانب كافة التي تمثل نقاط الضعف في المنظمة لأنها قد تتحول مستقبلا إلى أزمة حقيقية مع ضرورة تحديد نقاط القوة لتعزيزها، فضلا عن إن هذه المرحلة تعتمد على رسم خطط مختلفة لمواجهة الأزمات وكيفية التعامل معها.[١]

٣- المرحلة الثالثة: مواجهة الأزمة (أحتواء الخسائر والتقليل منها) في هذه المرحلة يتم إعداد وسائل للحد من الخسائر ومنعها من الأنتشار لكي لا تتوسع إلى الأقسام الأخرى التي لم تتأثر داخل المنظمة ويتوقف نجاح المنظمة في هذه المرحلة على درجة إستعدادها لمواجهة الأزمة، وعلى طبيعة الأزمة نفسها وكفاءة وفاعلية مركز التوجيه والتحكم ومدى التعاون بين الأجهزة المعنية بالأزمة.

٤- المرحلة الرابعة: إستعادة النشاط: هي العملية التي يقوم بها الجهاز التنفيذي لغرض إستعادة سيطرته على ممارسة أعماله الأعتيادية كما كان من قبل.

٥- المرحلة الخامسة: الإفادة والتعلم: يعني بلورة وضع الضوابط لمنع تكرار مثل هذه الأزمة وأخذ الدروس والتجارب لضمان مستوى عالي من الجاهزية في المستقبل كما لابد من الإفادة من المنظمات والدول التي مرت بأزمات والوسائل التي أستخدمتها.[٢] والشكل (٤) يوضح ذلك.

---

(١) علي محسن ياس العامري، نيران يوسف جبر المياحي، مصدر سبق ذكره، ص١٦٢.
(٢) وائل محمد اسماعيل، مصدر سبق ذكره، ص ٩٢.

الشكل (٤)

مراحل إدارة الأزمة

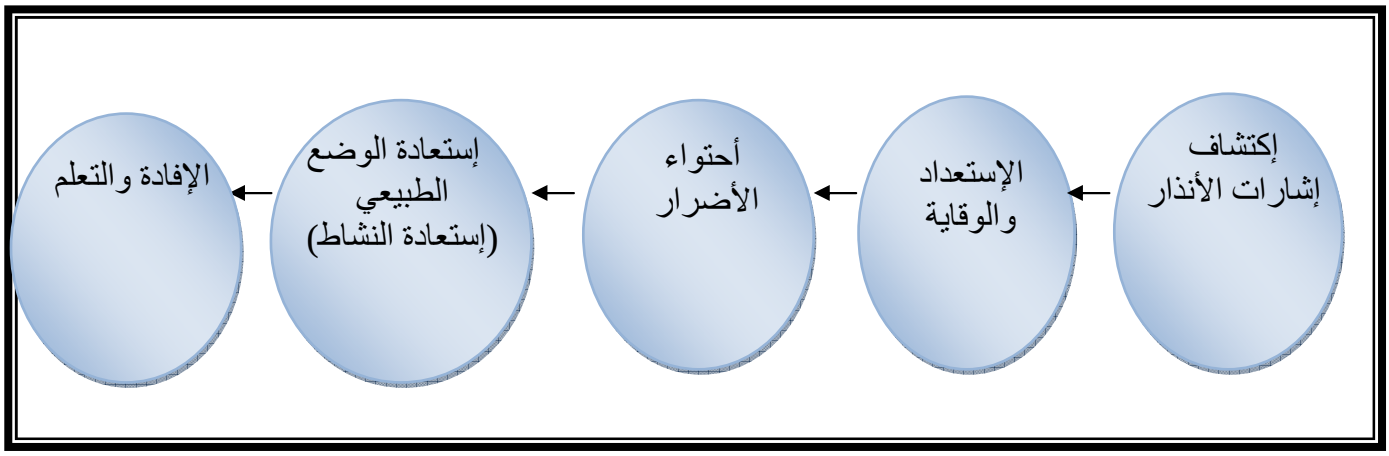

المصدر: محمد شومان، الإعلام والأزمات: مدخل نظري وممارسات عملية، ط٢، دار الكتاب، القاهرة،٢٠٠٦. ص٣٧.

وهناك من يرى أن إدارة الأزمة تمر بالمراحل الآتية:[١]

١- مرحلة تخفيف حدة الأزمة: هي المرحلة التي تتم بعد وقوع الأزمة ويعين فيها تحديد ما هو مطلوب عمله والأهتداء الى مكامن الخطر وإنتقاء الآلية المطلوبة للتخفيف من حدته ودرجة خطورته.

٢- مرحلة الأستعداد والتحضير: يتم في هذه المرحلة تطوير خطة مواجهة الأزمة وتدريب العاملين على تنفيذها بهدف تقليل حجم الاضرار المتوقعة وتتضمن الخطة تحديد الموارد الأساس المطلوبة، ومن ثم الاتفاق مع الهيئات والمؤسسات التي تتأثر بالأزمة وتتفاعل معها.

٣- مرحلة المواجهة: في هذه المرحلة يتم العمل على توفير الخدمات الضرورية المساعدة والسعي إلى تقليص دائرة الضرر والأهتمام بتوجيه عملية المجابهه بالشكل الذي يضمن تخفيف حدة المشكلات بعد إنتهاء الأزمة وبدء مرحلة التوازن.

(١) عادل صادق محمد، الصحافة وإدارة الأزمات، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٧، ص٩٦.

٤- مرحلة إعادة التوازن: تتركز المهمات في هذه المرحلة على توفير الدعم الضروري في المدة الأولى من إعادة الأمور إلى الوضع السابق لحدوث الأزمة بشكل تدريجي، ووفاقا لهذا المفهوم فإنه يمكن تقسيم المراحل التي تمر بها الأزمة حتى يعود الوضع إلى حالته الطبيعية إلى مرحلة ما قبل الأزمة.[١]

بعد عرض أنموذجين لمراحل إدارة الأزمة يفضل أن تحصر مراحل ادارة الأزمة من الناحية النظرية على ثلاثة مراحل هي ما يمكن أن يدركه بوضوح صانع القرار أو مدير الأزمة في أية منظمة وهذه المراحل هي:[٢]

١- مرحلة ما قبل حدوث الأزمة: هي المرحلة التي تنذر بوقوع الأزمة وهي غالباً ما تكون مرحلة تبلور مشكلة ما وتفاقمها حتى تنتج عنها أزمة لأن الأزمة عادة لا تنشأ من فراغ، وإنما يسبقها مشكلة لا تُعالج علاجاً مناسباً، وأن مرحلة ما قبل الازمة تتطلب عدداً كبيراً من الإجراءات والإستعدادات التي تسهم في مواجهة الأزمة ومن بين تلك الإستعدادات إجراءات الحماية والتأمين والمعلومات ووضع الخطط البديلة وتشكيل لجان إدارة الأزمة على المستويات كلها.

٢- مرحلة أنفجار الأزمة: في هذه المرحلة تنفجر الأزمة مولدة طاقة ضخمة ذات نتائج وخيمة يصعب السيطرة عليها أو حتى قياس حجمها لتأثير الصدمة التي أحدثتها.[٣] فاذا ما حدثت أزمة وإستشرت آثارها فأنه ينبغي التعامل مع حالة المفاجأة والهلع والرعب بتروٍ ورشاد ولن يأتي ذلك الا أذا أحسن الإستعداد بأبعاده المختلفة المشار اليها في المرحلة الأولى فيما قبل حدوث

(١) مالك محسن العيساوي، مصدر سبق ذكره، ص٣٠.
(٢) نواف قطيش، مصدر سبق ذكره، ص٣٨.
(٣) مرباح ملكيه، استراتيجية إدارة الأزمات وفعالية التسيير: دراسة نظرية وتطبيقية، دار الكتاب الحديث، بيروت،٢٠١٢، ص٥٣.

الأزمة وفي هذه المرحلة يتم التعامل مع الأزمة وفاقاً للتخطيط المسبق لتوقي آثارها، وتجنب تداعياتها إلى أقل حد ممكن.[١]

٣- مرحلة ما بعد الازمة: هي المرحلة التي يتم فيها أحتواء الآثار الناجمة عن حدوث الأزمة وعلاج تلك الآثار أهم من عملية إدارة الأزمة لأن الهدف الرئيس من أسلوب إدارة الأزمة هو تقليل الخسائر إلى أقصى حد ممكن، ويتم الجزء الرئيس من الجهود الموجهة لذلك من مرحلة التعامل مع الأزمة إلا إنه لا بد أن تنتج عن الأزمة بعض الآثار بصورة أو بأخرى كما أن التعامل مع الأزمة ينتج عنه دروس مستفاده من السلبيات والأيجابيات، ومن ثم فأنه يتم في هذه المرحلة علاج آثار الأزمة وإستخلاص الدروس المستفادة منها.[٢]

ثانيا: استراتيجيات مواجهة الأزمة

عادة ما تفشل الدولة في السيطرة على الأزمات الا إن التصعيد نحو صراع شامل يمكن أبطاؤه أو إيقافه أو ربما تصعيده كما يمكن في الواقع تجنب الصراع في ظروف معينه إذ قدم كلّ من علماء النفس والأجتماع استراتيجيات يمكن العمل بها لمواجهة الأزمة وهي كالآتي:[٣]

١- الاستراتيجية الهجومية: هي الاستراتيجية التي تستخدم لتغيير الوضع القائم على نحو يخالف حسابات وتقديرات الخصم هذه الاستراتيجيات الهجومية هي عبارة عن تحركات أو أفعال تهديدية ضاره وبعضها الأخر يتراوح ما بين الأنتهاكات وأستخدام درجة من العنف لكن كلا منها يمكن أن يصاحبها تأكيدات بتشجيع المرونة، أو تقليل مخاطر التصعيد من جانب الخصم، وتشمل خمسة أنواع تتمثل في:[٤]

---

(١) حمدي محمد شعبان، مصدر سبق ذكره، ص١٢٧.
(٢) نواف قطيش، مصدر سبق ذكره، ص٣٩.
(٣) نصير مطر الزبيدي، مصدر سبق ذكره، ص١٣٦.
(٤) نقلا عن: سعد حقي توفيق، النظام الدولي الجديد، دار وائل للنشر، عمان، ٢٠٠٦، ص٦١.

أ- استراتيجية الأبتزاز والتهديد : تعني أن هناك مطالب للطرف الذي يستخدمها وعلى الخصم الآخر أن ينفذها والا كان جزاؤه العقاب، فالطرف المهدد هنا يستخدم الأبتزاز والتهديد لإيجاد أزمة يحقق عن طريقها مصالحه.

ب- استراتيجية جس النبض المحدود (الإمتحان المحدود): تبدأ هذه الاستراتيجية بمحاولة أحداث تغيير مقبول في الوضع القائم مع مراعاة جانب التصعيد لذلك يتم أتباع وسائل مرنة للفعل بحيث يمكن وقفها أو الغاءها بسرعة وبسهولة.

ج- استراتيجية الضغط المحكوم: في هذه الاستراتيجية يمارس الطرف المتحدي ضغوطات على الطرف المدافع على الوضع القائم بعدة وسائل مثل: الانتهاكات غير العسكرية (الحصار).

د- استراتيجية الأمر الواقع: تستخدم هذه الاستراتيجية عندما يكون الطرف المتحدي على ثقة أن منافسهُ غير متعهد بالدفاع عن الوضع القائم إذ يقرر المتحدي إتخاذ إجراء حاسم وسريع لتغيير الوضع القائم لكن مثل هذه الاستراتيجية لا تتلقى قبولا قومياً او دولياً فقد تتعرض للإدانة.

و- استراتيجية الإحتكاكات البطيئة: قد تلجأ الدولة إلى تغيير وضعها عن طريق استراتيجية الإحتكاك البطيء وفي الغالب إن الفاعل الضعيف هو الذي يلجأ إلى هذه الاستراتيجية لإرهاق الطرف القوي وتأخذ هذه الاستراتيجية شكل حرب عصابات أو أعمال إرهابية.[١]

٢- استراتيجية تغيير أتجاه الأزمة: تهدف هذه الاستراتيجية الى التعامل مع الأزمات شديدة القوة والعنف ذات التأثير المدمر الذي يصعب مواجهته أو مقاومته إذ يبادر إلى مسايرة الأزمة في أقصر مرحلة ممكنة ثم العمل على تغيير إتجاهها الى عدة إتجاهات فرعية تساعد على المواجهة الفاعلة وتحقيق نتائج إيجابية ولتنفيذ هذه الاستراتيجية، تتبع عدة تكتيكات هي:[٢]

أ- التنحي بعيدا عن الأزمة، والسماح لها بالظهور.

---

(١) نصير مطر الزبيدي، مصدر سبق ذكره، ص ١٣٧.
(٢) نغم حسين نعمه، مصدر سبق ذكره، ص١١.

ب- التحرك مع الأزمة وخاصة مع إتجاهها الأساس الفاعل.

ج- العمل على خفض سرعة إندفاع الأزمة.

د- إيجاد أتجاهات فرعية، وبديلة تساعد على تفتيت الأزمة.

هـ- إبعاد الازمة عن مجالها الأساس.

٣- استراتيجية دفع الإزمة: تهدف هذه الاستراتيجية إلى الأسراع بدفع القوى المحركة في الأزمة إلى مرحلة متقدمة تظهر فيها الخلافات وتسرع بوجود الصراع بينهم ويستخدم في هذه الاستراتيجية تسريب المعلومات الخاطئة وتقديم تنازلات تكتيكية لتكون مصدرا للصراع وتثير الخلافات بين القوى المسببة للأزمة.(١)

٤- استراتيجية التجزئة: تعتمد هذه الاستراتيجية على دراسة وتحليل العوامل المكونة للأزمة والقوى المؤثره فيها ولاسيما في الأزمات الكبيرة والقوية إذ يمكن تحويلها الى أزمات صغيره ذات ضغوط أقل مما يسهل التعامل معها ويمكن هنا خلق تعارض في المصالح بين الأجزاء الكبيرة للأزمة والصراع على قيادة الأجزاء وإستمالتها وتقديم أغراءات لضرب التحالفات.(٢)

٥- الاستراتيجيه الدفاعية: هي الاستراتيجية التي يستخدمها الطرف المدافع لمقاومة جهود الطرف المتحدي الذي يسعى لتغيير الوضع القائم، ومن ثم الأضرار بمصالحه ولها سبعة نماذج: استراتيجية دبلوماسية القهر والأجبار، استراتيجية التصعيد المحدود، استراتيجية الخطوة- خطوه، استراتيجية أختبار القدرات، استراتيجية رسم الخط، استراتيجية نقل التعهد والحزم، استراتيجية شراء الوقت.(٣)

---

(١) وائل محمد اسماعيل، مصدر سبق ذكره، ص١٠٠.
(٢) المصدر نفسه، ص٩٩.
(٣) نصير مطر الزبيدي، مصدر سبق ذكره، ص١٣٩

٦- الاستراتيجية التكنولوجية: هي استراتيجية أستخدام التقدم التكنولوجي للحاسبات الآلية (الكمبيوتر) لتوفير المساعدة في صنع القرارات المهمة سواء أكانت في أثناء الأزمة أم بعدها فيما يخص بعوامل التعاون أم عوامل الصراع. ومن هذه النماذج نظم مساندة صنع القرار في التفاوض بهدف الوصول إلى أتفاق، كان الهدف منها هو توفير أدوات حسابية في الكمبيوتر لمساندة اطراف التفاوض أو الوسطاء (الأطراف الثالثة في الصراع)، وذلك بتنشيط خطوط الأتصال بينهم وتوفير آليه هيكلية لصنع القرار عن طريق إطار تدريجي لعملية صنع وأتخاذ القرار وتحليل المخاطر التي ربما تنجم عن التفاوض وأستخدام طرق التنبؤ ذات الوظائف المتعددة.[١]

٧- استراتيجية أجهاض الفكر الصانع للأزمة: تتم هذه الاستراتيجية بأضعاف الأسس التي تستند اليها الأزمة إذ تنصرف بعض القوى المؤيدة للأزمة، والعمل على التأثير في الفكر الذي يقف وراء الأزمة، وإضعاف الضغط الدافع لظهورها ونموها عن طريق التشكيك بفكر الأزمة، وإضعافه ثم التخلي عنه،[٢] فضلا عن هذه الاستراتيجيات هناك أساليب تقليدية وحديثة للتعامل مع الأزمات فالأساليب التقليدية هي:[٣]

١- أسلوب إنكار الأزمة: هو واحد من أساليب المخادعة وعدم الوضوح يستخدم في إنكار حدوث الأزمة وعدم الأعتراف بها والأفصاح بلغة واضحة عن عدم وجود أزمة إطلاقا الا أنه في حقيقة الأمر معالم وجود الأزمة واضحة إذ يساعد هذا الأسلوب على إمتصاص الأزمة وتخفيف حدتها لدى الأشخاص والمجتمعات والدول.

---

(١) حسن بكر احمد، مصدر سبق ذكره، ص١٧٧.
(٢) علي محسن ياس العامري، نيران يوسف جبر المياحي، مصدر سبق ذكره، ص١٥٦.
(٣) محمد سرور بن حكمت الحريري، إدارة الأزمات واستراتيجيات القضاء على الأزمات الأقتصادية والمالية والإدارية، ط١، دار صفاء، عمان، ٢٠١٢، ص ص١٤٣-١٤٤.

٢- أسلوب كبت الأزمة: هو الأسلوب الذي يطلق عليه أسلوب (تأجيل ظهور الأزمة) إذ يركز في التعامل مع الأزمة بصورة مباشرة وبدرجة عالية من العنف من أجل القضاء عليها في مراحلها الأولى، إذ تسعى المنظمة الى التضييق والضغط على قوى الأزمة وإغلاق المنافذ والطرق جميعها التي قد تنفذ عن طريقها لتعظيم وتصعيد الأزمة كما يتم في هذا الأسلوب إضعاف قوى الأزمة عن طريق التخلص من قادتها، والتخلص من إية قيادات جديده قد تبرز والقضاء على كل محاولات التجدد التي تسعى قوى الأزمة لتحقيقها.[١]

٣- أسلوب بخس الأزمة: هو أسلوب التقليل من شأن الأزمة ومن تأثيرها ونتائجها إذ يتم الأعتراف بالأزمة كحدث تم فعلا لكنه حدث غير مهم قليل الشأن ويتم التعامل معه بالأساليب المناسبه للقضاء عليه حتى يستعيد الكيان الإداري توازنه وإتساقه وأداء عناصره بشكل سليم وتستخدم في طريقة بخس الأزمة عدة أدوات شديدة التأثير والفاعليه تؤدي جميعاً إلى القضاء على قوى صنع الأزمة وبطرق مختلفة بعضها الأغراء وبعضها بالقتل (التصفية الجسدية).[٢]

٤- أسلوب تنفيس الأزمة: يطلق عليها أيضا (طريقة تنفيس البركان) إذ ينظر إلى الأزمة على أنها بركان على وشك الأنفجار وإن الأبخرة والغازات التي تتصاعد من فوهته ماهي الا مقدمات وإن الأبقاء على حالة الغليان أو الغضب سوف يؤدي إلى مزيد من القوة تكسبها قوى الأزمة ومن ثم يزداد الضغط ويتراكم وتشتد قوته في بركان الأزمة، ومن ثم إنفجارها المروع المدمر، ولهذا فأنه يتعين تنفيس الأزمة أو البركان عن طريق أجراء فتحات جانبيه بشأن فوهة البركان تكون بمثابة تنفيس للضغوط الداخله أو تفجيره من الداخل.[٣]

---

(١) يوسف أحمد أبو فاره، مصدر سبق ذكره، ص٢٧٥.
(٢) نعيم إبراهيم الظاهر، مصدر سبق ذكره، ص١١٨.
(٣) محسن أحمد الخضيري، مصدر سبق ذكره، ص٢٨٥.

٥- أسلوب تفريغ الأزمة: يعتمد هذا الأسلوب على تقسيم وتجزئة الأزمة إلى أزمات فرعية ويتم ذلك بعد وقوع الصدام الأول مع قوى الأزمة ككل فيجري بعد ذلك السعي الحثيث والسريع للتعامل مع قوى الأزمة كمجموعة متفرقة ومتفرعة من القوى ويتم وضع أهداف بديلة لكل طرف من قوى الأزمة، والعمل على التفاوض مع هذا الطرف في ضوء الأهداف والمصالح الأكثر الحاحاً وأهمية له، وتركيز الجهود على محاولة أستقطاب كل طرف بما يناسبه، والعمل على إمتصاص وتذويب الأزمة وإزالة شدتها ووحدتها.[١]

٦- أسلوب تشكيل لجنه لبحث الأزمة: هو أسلوب المكر والخداع في إدارة الأزمات إذ تلجأ بعض الإدارات إلى أستخدام أسلوب تشكيل لجنة للبحث عن أسباب الأزمات وتكليفهم بأعداد الدراسات الكاملة لكل مايتعلق بالأزمة وجمع المعلومات كافة عن الأطراف الذين أسهموا بوقوع الأزمة وعن الطرف الصانع للأزمة وبعدها يبدأ العمل في التفكير في قضايا أخرى بعيدة عن الأزمة وتشتيت الأفكار عن هذه الأزمة والتظاهر بعدم وجود أزمة.[٢]

٧- أسلوب إخماد الأزمة: وهي من الطرق بالغة العنف تقوم على الصدام العلني والصريح مع القوى كافة التي يضمها تيار الأزمة بعنف بالغ من غير مراعاة لأي مشاعر أو قيم وعادة لا تلجأ إلى هذه الطريقة الا عندما تكون الأزمة قد وصلت إلى حد التهديد الخطير والمباشر للكيان.[٣]

أما الأساليب الحديثه للتعامل مع الأزمات هي:[٤]

١- أسلوب تصعيد الازمة: وتستخدم عندما يجد الفرد نفسه أمام حاله غير واضحة المعالم وحتى يتم حل الأزمة لابد من تصعيدها بشكل أو بآخر حتى تصل الى نقطة الفصل في حل الأزمة.

---

(١) يوسف أحمد أبو فارة، مصدر سبق ذكره، ص٢٧٧.
(٢) محمد سرور بن حكمت الحريري، مصدر سبق ذكره، ص١٤٥.
(٣) محسن أحمد الخضيري، مصدر سبق ذكره، ص٢٩١.
(٤) نعيم ابراهيم الظاهر، مصدر سبق ذكره، ص٦١.

٢- أسلوب الوفره الوهميه: يتم ايجاد انطباع وهمي لدى الجماهير بأن هناك وفره في الشيء محل الأزمة وذلك لوقف الفزع الذي يصيب متضرري الأزمة.

٣- أسلوب الأحتياط الوقائي: يتم عن طريق الأستناد الى نظرية حد الأمان حتى يستلزم معرفة المناطق الضعيفة التي يمكن للأزمة أن تخترقها ومن ثم إعداد أحتياطي تعبوي وقائي يمثل حاجزاً وقائياً لمواجهة أي اختراق.[١]

٤- أسلوب المشاركة الحقيقية في التشخيص والعلاج: يتم أستخدامها عندما تتصل الأزمة بالأفراد والبشر عموما وتستخدم في النظم الديمقراطية، وفي الوقت نفسه يملك قائد الأزمة حب الأفراد له وإقناعهم به، ومن ثم يطلب مشاركة الرأي في التعامل مع الأزمة التي يواجهها ويتم هنا الأفصاح عن الأزمة وعن مداها، وما هو المطلوب من الجميع إتخاذه من سلوك لأنجاح الخطة الموضوعه والمتفق عليها، ودور كل مشارك في الخطه، ومن ثم القضاء على الأزمة.[٢]

يتضح مما تقدم في عرض الاستراتيجيات والأساليب في التعامل مع الأزمة إن أفضل الحلول الحديثه عند بعض الدول لإدارة الأزمة هو اللجوء إلى إحتواء عوامل الأزمة وإصلاح الجهات المتسببه في الأزمة والعمل على حل الأزمة بالطرق السلمية والقضاء على كل أسباب الأزمات من فقر وبطالة وغيرها. إذ إن إدارة الأزمة بشكل ناجح ترتبط بمدى قدرتها على تحقيق الهدف المنشود فيها، والذي يمكن أن يكون العمل في تفادي الدخول في مواجهة عسكرية أو دفع الضرر السياسي غير المقبول الذي يصيب مصالح أحد أطراف الأزمة.

---

(١) نعيم ابراهيم الظاهر، مصدر سبق ذكره، ص٦١.
(٢) المصدر نفسه، ص٦٢.

المطلب الثالث

طبيعة الأزمات الإقليمية وموقف مجلس التعاون الخليجي

تتناثر الأزمات الساخنة على كل ساحة من ساحات الوطن العربي من المحيط الى الخليج بسبب ما شهدته المنطقة من تحولات مهمة تمثلت في أحداث التغيير الذي اصاب عدداً من الأنظمة العربية التي حكمت بلادها عقود من الزمن.[١] وكانت بدايتها في تونس وسرعان ما امتدت لتشمل دول أخرى، مثل: مصر وسوريا واليمن، أدت هذه الأحداث إلى اضطراب الأوضاع السياسية والأقتصادية والأجتماعية، إذ يُعدّ وجود الأزمات أمر طبيعي في العلاقات الدولية أو داخل الدولة نفسها، وعلى الأنظمة إدارتها إدارة ناجحة تنتهي إلى حلها أو على أقل تقدير التخفيف من نتائجها وآثارها، ولم تكن هذه الأحداث محصوره داخل الأطار المحلي لكل دولة فحسب بل القت بظلالها في محيطها الإقليمي ولاسيما الدول المجاورة (دول مجلس التعاون الخليجي).[٢] وعليه تم تقسيم المطلب إلى:

أولا: الأزمة السورية وموقف مجلس التعاون الخليجي

ثانيا: أزمة ميناء مبارك وموقف مجلس التعاون الخليجي

فيما تم تخصيص فصل كامل لإدارة أزمة اليمن لخصوصية موقع اليمن ولأسباب سيتم التطرق اليها.

أولا: الأزمة السورية وموقف مجلس التعاون الخليجي

بداية تختلف الأزمة السورية عن الأزمات كلها التي مرت بها دول (الربيع العربي) نتيجه لتشعب

---

(١) أمين هويدي، فن إدارة الأزمات في ظل النظام العالمي الحالي، مجلة المستقبل العربي، العدد(١٧٢)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، (حزيران/١٩٩٣)، ص١٣.

(٢) محمد رشيد صبار، أحداث التغيير في المنطقة العربيه وأثرها في تأجيج العلاقات الخليجية، نشرة الدراسات الاستراتيجية والإقليمية، العدد الاول، مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية، جامعة بغداد، تموز، ٢٠١٤. ص٥١.

الوضع السوري داخليا وخارجيا ولكونها أصبحت تهدد أمن وأستقرار المنطقة برمتها وتجاوزت حدود الدولة السورية.[١] إذ بدأت هذه الأزمة عندما قام عدد من الشبان بتاريخ ١٥/شباط/٢٠١١ في مدينة درعا جنوب سورية بالكتابة على حيطان المدارس شعارات معارضة لحكم بشار الأسد وإنطلاق ثورة الشعب السوري للتخلص من حكم الطوارئ، والظلم، والإضطهاد، والأستعلاء، والفساد، وأستمرار سلطة القمع من الأب الى الأبن، الا إن سرعان ما تمت ملاحقتهم وإعتقال بعضهم وقتل البعض الأخر في أثناء المطاردات، وعندما تحركت العشائر بعد الإعتقالات في تشييع القتلى تحول هذا التشييع إلى تظاهرة رفض جديدة للنظام حتى تطورت الشعارات من (الله وسوريا وحريه وبس) إلى (الشعب يريد اسقاط النظام) بعدها بدأت أعداد المتظاهرين تزداد في المدن وأمام المساجد يوماً بعد يوم على ضوء سقوط الضحايا إلى إن تفجرت الثورة وعمت المدن والأرياف السورية جميعها.[٢] وأستجابت القيادة السورية لمطالب المتظاهرين عبر مجموعة من الأجراءات بدأت برفع حالة الطوارئ واقرار قانون حق التظاهر السلمي وأعقبتها بإصدار قانون جديد للأحزاب وقانون جديد للإعلام وجرى تشكيل لجنة لإعداد مسودة أولية للدستور كما قدم بشار الأسد في خطابه الأول بعد الأزمة في ٣٠ /آذار/٢٠١١ سلسلة من الأصلاحات الأخرى كتشكيل حكومة جديدة، وتجنيس آلاف الأكراد، وإطلاق سراح المعتقلين على خلفية التظاهرات التي حصلت في المدن السورية. وعلى الرغم من هذه الإصلاحات كلها الا إن المظاهرات الإحتجاجية استمرت ولم تفلح كل محاولات السلطه للتواصل مع المعارضين والمتمردين

(١) أياد عبد الكريم مجيد، الأزمة السورية ومسارات الحل، الملف السياسي ، العدد (١١٥)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ٢٠١٢، ص١.
(٢) حسن صبرا، سوريا : سقوط العائله.. عودة الوطن، ط١، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠١٣، ص ص ١٥-١٦.

لإستيعاب الأزمة إذ إنهم لا يبحثون عن حلول لسوريا إنما كان شعارهم إسقاط الرئيس بشار الأسد وتغيير النظام.[١] وعلى اساس ما تقدم سنتطرق إلى أهم الظروف التي مهدت للثورة السورية وأثر شبكات التواصل الاجتماعي فيها والموقف الخليجي في النقاط الآتية:

١- الظروف التي مهدت للثورة

أن طبيعة السلطة التي تحكم سوريا هي إستبدادية شمولية دكتاتورية تعتمد على الأجهزة الأمنية والسيطرة الشاملة على النقابات والإتحادات والضبط التربوي للطلاب والشباب وكبار السن، وعندما توفى حافظ الأسد حدث تحول جزئي تمثل في نشوء متنفس سمي (ربيع دمشق) لكن الطابع الإستبدادي أصبح أكثر وضوحاً مما أدى للحراك إجراء التغيير على صعيد النخب.[٢] كما شهد الأقتصاد تحولا خطيرا تجاه اللبرلة ربما لم يلمس هذا التحول الا من قبل قلة من الأقتصاديين الذين ذهبت تنبيهاتهم من غير جدوى سواء أكان من السلطة أم من الحالمين بالحرية والديمقراطية وأدى إلى تحكم رجال الأعمال الجدد الذين هم الفئة اللصيقة بالسلطة (العائلة وتوابعها) أصبحت هي التي تعمم اللبرلة وأحتكرت الكتله الأساس في الأقتصاد ومركز الثروة في يدها، إذ عملت على إخضاع الأقتصاد الوطني لمصالحها ومن ثم يمكن القول إن الأقتصاد أصبح تحت سيطرة آل الاسد وتابعيه.[٣] أدى هذا الوضع إلى جملة مشكلات منها: أنهيار أقتصادي عام طال الصناعة التي عانت من إهمال الدولة لمؤسسات القطاع العام مع أنخفاض الاجور وأرتفاع أسعار الغذاء إذ إنها قامت ليس لمجرد أرتفاع الاسعار ونقص النمو بل استمرار الفقر على نطاق واسع وسط ثروات متزايدة وباهظة، أدى هذا إلى أنهيار الوضع

(١) ندى الشقيفي الماريني، الربيع العربي الأفق الأسود، ط١، دار المنهل، بيروت، ٢٠١٥، ص٢٠٩.
(٢) سلامه كيله، ثورة حقيقية: منظور ماركسي للثورة السورية، ط١، دار نون للنشر، الإمارات العربية المتحدة، ٢٠١٤، ص١٠.
(٣) سلامه كيله، الحراك الاجتماعي في سورية في العقد الاخير قبل الثورة، في كتاب: مجموعة مؤلفين، الحركات الاحتجاجيه في الوطن العربي (مصر- المغرب- لبنان- البحرين- الجزائر- سوريه- الاردن)، ط٢، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٤، ص٣٤٣.

المعيشي لقطاعات كبيرة من المواطنين،[١] فضلا عن أرتفاع معدلات البطالة وخاصة بين الشباب، والبؤس المادي والروحي وتحريم الأبناء من تأسيس كيان شخصي مستقل بهم وأنهيار التعليم الذي تشرف عليه الدولة.[٢] وعلى الرغم من هذه الظروف التي مهدت لقيام الثورة إلا ان هناك عاملان مارسا دوراً في ذلك:

العامل الاول: هو الظرف الموضوعي الذي تراكم فيه الأحتقان.

العامل الثاني: هو أنفجار الثورات في تونس ومصر سرّع من صيرورة كسر حاجز الخوف من زاويتين: الاولى: حماس الشباب الذين تأثروا فيما قام به الشباب في تونس ومصر خاصة إن هؤلاء الشباب يعانون من المشكلات نفسها كالإستبداد وسلب الحرية والبطالة والفقر، الثانية: هي طريقة مواجهة السلطة لأول اعتصام في درعا فمن الواضح إن السلطة رسمت استراتيجية الهجوم والضرب العنيف ضد المتظاهرين منذ اللحظة الأولى. إذ رأت إن نقص أستخدام القوة هو الذي أسقط حكم زين العابدين بن علي وحسني مبارك لكنها لاتعلم إن هذه السياسة العنيفة هي الأساس في إنتقال الثورة الى مناطق أخرى أي إن عنف السلطة هو الذي أشعل الثورة.[٣]

٢- أثر شبكات التواصل الأجتماعي في الأزمة السورية

أدت ثورة المعلومات وتكنولوجيا المعلومات (الإنترنت) ووسائل الأعلام دوراً كبيراً في الانتفاضة السورية وأصبح التعامل مع شبكة المعلومات الدولية سبيلاً للفك من أسر الحاضر والمستقبل والتطلع الى العالمية بعيداً عن هموم ومشكلات الدولة والنظام السياسي فيها. إذ أدى إلى التقارب بين المجاميع البشرية، ويمتاز بكونه غير خاضع للرقابة ومجهول يوفر حماية أكبر

(١) جاك أي كولد شتون، استيعاب ثورات٢٠١١ الضعف والهشاشة في الحكومات الإستبدادية في الشرق الاوسط، ترجمة حلى عبد الرضا، المرصد الدولي، العدد(١٧)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، حزيران،٢٠١١، ص١٣٧.

(٢) ميشيل كيلو، الأنتفاضات الشعبية ونتائجها الأصلاحية (حالة سورية)، في كتاب: مجموعة مؤلفين، الثورة والإنتقال الديقراطي في الوطن العربي نحو خطة طريق، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١١، ص٥٠٨.

(٣) سلامه كيله، مصدر سبق ذكره، ص ص١٢-١٣.

لمن يستخدمونه من عناصر المعارضة وأصبح العالم لا يقتصر على وسائل الأتصال التقليدية فقط وإنما لجأ إلى وسائل الاتصال المتطورة.[١] إذ يرجع إلى مواقع التواصل الاجتماعي (الفيسبوك) خاصة الفضل الأكبر في تغطية الثورة السورية منذ الأيام الأولى لأنطلاقها لأن سوريا كانت تعاني من تعتيم أعلامي على مر الزمان على الرغم من إن مستخدمي شبكات التواصل الأجتماعي في سوريا يمتازون بالمهارة العالية فقبل الثورة السورية تكاد تكون معدومة لكن عندما لاحظ الناشطون على المواقع الأجتماعية إن تغييرا كبيرا يحدث في بلدهم زادوا من نشاطهم وأصبح لها دور مهم عبر التواصل مع العالم العربي والغربي إذ استطاعت هذه المجموعات أن تنقل مجريات الثورة الى العالم الخارجي عبر الصوت والصورة والفديو كما كان لهذا الموقع الدور الكبير على الساحة السورية مع غيره من الدول الأخرى وازدادت عدد الصفحات وأصبح في كل حي أو شارع صفحة خاصة به تنقل أخبار الحراك فيه.[٢] إذ ظهرت عدة صفحات منها تقدم العون والمساعدة للشعب السوري والتخفيف عنه في ظل ما يتعرض له وبعضها تهدف الى فضح النظام الحاكم وإفشال خططه والبعض الاخر تهدف الى إسقاط الظلم والمحسوبية والرشوة والخيانة والإستهزاء بدماء الشهداء. وتعد صفحة الثورة السورية ضد بشار الأسد من أوائل الصفحات التي أنطلقت عبر الفيسبوك لحشد الجماهير ضد النظام ويؤكد مطلقوها إن الهدف الأول والأخير هو إسقاط نظام بشار الأسد وإقامة دولة مدنية ديمقراطيه حرة تتسع لكل السوريين على إختلاف أنتماءاتهم العرقية والدينية والطائفية والقومية.[٣]

---

(١) خيري عبد الرزاق جاسم، النظم السياسيه العربية : إنهيار وثورات متعاقبة، المرصد الدولي، العدد(١٧)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، حزيران،٢٠١١، ص ص٥٨-٥٩.

(٢) مصعب حسام الدين قتلوني، ثورات الفيس بوك: مستقبل وسائل التواصل الأجتماعي في التغيير، ط١، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ٢٠١٤، ص ص١٤٣-١٤٤.

(٣) دايفيد دبليو ليش، سورية سقوط مملكة الأسد، ترجمة انطوان باسيل، ط١، شركة مطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ٢٠١٤، ص٥٧.

٣- موقف مجلس التعاون الخليجي من الأزمة السورية

أتخذت دول الخليج العربية الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي مواقف أكثر قوة وحزم ضد النظام السوري مقارنة بالدول العربية الأخرى، فبداية كانت إستجابة مجلس التعاون الخليجي بهذه الأزمة إستجابة بطيئة على الرغم من بدء التظاهرات والأحتجاجات في ١١/ آذار/٢٠١١ إلا إن الموقف الرسمي لدول مجلس التعاون الخليجي صدر في شهر آب من العام نفسه، وذلك لعدم رغبة دول المجلس في إثارة حفيظة النظام الإيراني الحليف للنظام السوري، فضلا عن تجنب التدخل الايراني في الشأن الداخلي لدول مجلس التعاون الخليجي ولاسيما أن هناك ملفات مفتوحة أهمها ملف البحرين.[١] وبعد أن عمت الأنتفاضة في معظم المدن السورية عملت دول مجلس التعاون الخليجي على صياغة سياستها في الشأن السوري بهدف إفشال الثورة وتوسعها، فعملت على دعم السلطة السورية مالياً مدة ست أشهر لكن بعد أن شعرت بعجز السلطة عن الحسم دفعها إلى سياسة معروفة هي تحويل صراع الشعب ضد السلطة.[٢] وكان مجلس التعاون الخليجي هو المبادر بالأعتراف بالأئتلاف الوطني ممثلا للشعب السوري كما أنه شجع على الأتجاه العسكري في حل الأزمة.[٣] خاصة عندما أصدر بياناً مشتركا يدين العنف في سوريا والأستخدام المفرط للقوة الذي تمارسه القوات السورية ومن ثم عدّ واضحا للنظام السوري إن دول مجلس التعاون الخليجي هي وراء الضغط على بشار الاسد للرحيل، وأدان الملك عبد الله في ٨/آب/٢٠١١ صراحة تصرفات الحكومة السورية عندما حذر الأسد أن سوريا ستنزلق إلى أعماق الاضطراب والخسارة إذ لم تطبق الإصلاحات الجديه، ودعا الأسد شخصيا الى وقف (آلة

(١) حبيبة محسن، التقرير الإستراتيجي الخليجي (٢٠١١-٢٠١٢) الخليج والتفاعلات العربية، دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر، مركز الخليج للأبحاث، الشارقه، ٢٠١٢، ص٨٠.
(٢) سلامه كيله، ثورة حقيقية منظور ماركسي للثورة السورية، مصدر سبق ذكره، ص١٨٦.
(٣) أحمد عبد ربه وآخرون، حال الأمة العربية٢٠١٢-٢٠١٣ مستقبل التغيير في الوطن العربي مخاطر داهمة، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٣، ص٢١٦.

القتل) وإراقة الدماء وتحكيم العقل قبل فوات الأوان ورأى أن مستقبل سوريا بين خيارين أما أن تختار بإرادتها الحكمة أو تنجرف إلى أعماق الفوضى والضياع، وعمدت آنذاك السعودية والكويت والبحرين إلى سحب سفرائها من دمشق.[١] ودخل النظام السوري في عزلة دولية تزداد يوما بعد يوم وتجلى ذلك واضحاً عندما قررت جامعة الدول العربية تعليق عضوية سوريا أبتداءً من ١٦ تشرين الثاني ٢٠١١ لرفض دمشق المبادرة التي اقترحتها الجامعة[*] بالخروج من الأزمة.[٢] فضلا عن الأدوار التي قامت بها كل من السعودية وقطر في الأزمة، إذ طالب وزير الخارجيه السعودي الأسبق في مؤتمر أصدقاء سوريا في أسطنبول في عام ٢٠١٢ بتسليح المعارضة.[٣] وتأييد الجيش السوري الحر إذ أخذت تبذل كل جهودها بهدف إسقاط النظام السوري.[٤] وأما الدور القطري في الأزمة فقد كان جزء من تحالف عدة قوى تتمثل في تركيا والولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الاوربي هدفها إسقاط النظام السوري فعملت على دعم المعارضة السورية ماليا وإعلاميا، حيث فتحت قطر فضائياتها (الجزيره) لنعت بشار الأسد واظهاره بمظهر رئيس غير لائق للحكم بعدها أخذت تسلح المعارضة السورية داخل سوريا.[٥]

---

(١) دايفيد دبليوليش، مصدر سبق ذكره، ص١٩٥.

(*) مبادرة جامعة الدول العربية صدرت في ٢/ تشرين الثاني/ ٢٠١١ وحظيت بموافقة الحكومة السورية عليها ومن دون تحفظ وهي تقضي بسحب الجيش السوري من المدن والإفراج عن السجناء السياسيين وإجراء محاددثات مع زعماء المعارضة خلال ١٥ يوم كحد اقصى، لكن عندما جاء يوم ١٦/تشرين الثاني عام ٢٠١١ والخطة لم تنفذ بعد اتخذت الجامعة قراراً بأغلبية ساحقة يقضي بتجميد عضوية سوريا في الجامعة العربية وإعطائها مهلة لثلاثة ايام للتوقيع على بروتوكول ارسال مراقبين عرب الى البلاد. للمزيد ينظر إلى: موجة كوتشوك، سياسة الجامعة العربية تجاه سوريا، مجلة رؤية تركية، العدد (٤)، ٢٠١٢، على شبكة المعلومات الدولية الآتية http://www.rouyaturkiyyah.com

(٢) حامد عبيد حداد، تطورات الأزمة السورية، سلسلة أوراق دولية، العدد (٢١٥) ، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، تموز، ٢٠١٢، ص١٩.

(٣) خالد اسماعيل سرحان، سوريا والتيارات الأسلامية دراسة مستقبلية، مجلة أبحاث استراتيجية، العدد(٤)، بغداد: مركز بلادي للدراسات والأبحاث الاستراتيجية، (كانون الثاني/ ٢٠١٣)، ص٧٣.

(٤) إبراهيم نصر الدين وآخرون، حال الأمة العربية ٢٠١٣-٢٠١٤ مراجعات ما بعد التغيير، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٤، ص ٣٣٨.

(٥) عبد الحي يحيى زلوم، الربيع العربي ثورة أم فوضى غير خلاقه، ط١، دار الفارس للنشر والتوزيع، عمان،٢٠١٣، ص٣١.

وأزاء التطورات الأخيرة في الأزمة السورية ولا سيما التدخل العسكري الروسي في سوريا إذ شنت القوات الروسية غارات جوية ضد أهداف معلنة في الأراضي السورية مع نهاية شهر أيلول ٢٠١٥ تحت مبرر محاربة تنظيم داعش، ودعم نظام الرئيس بشار الأسد ورفع مستويات هذا الدعم من المستوى السياسي والدبلوماسي الى المستوى العسكري والأمني الواسع خاصة في ظل الخسائر من جانب قوات الرئيس بشار الأسد وفقدها السيطرة على الأراضي لصالح التنظيمات المعارضة، إذ أعلنت روسيا إنّ وجودها العسكري في سوريا جاء استجابة لطلب الرئيس بشار الأسد بهدف مواجهة خطر تنظيم داعش داعياً إلى تشكيل تحالف حقيقي يضم (سوريا، العراق، إيران، روسيا)،[١] وان الدوافع الحقيقية وراء قرار بوتين بشن غارات جوية في الأراضي السورية تتمثل في الآتي:[٢]

١- تأهيل ميناء طرطوس ليكون قاعدة عسكرية روسية تنفيذا للأتفاق الروسي الموقع بين الدولتين منذ عام ٢٠٠٨، فضلا عن مساعدة النظام السوري في تأسيس مطار عسكري بالقرب من مطار اللاذقية.

٢- رغبة روسيا في مواجهة العزلة الغربية والضغوطات المفروضة عليها، إذ إن تواجد روسيا مجددا في سوريا يعكس إنها ليست مجرد قوة اقليمية في أوربا الشرقية ومنطقة القطب الشمالي فحسب وإنما فاعل دولي قادر على نشر قدراته العسكرية في مناطق أخرى بالعالم.

٣- منع التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية من القيام بأي خطوات من شأنها تحديد مناطق محررة في سوريا وفرض حضر جوي عليها.

---

(١) سميحة عبد الحليم، التدخل الروسي في سوريا وموازين الصراع، بحث منشور في ٢٠١٥/١٠/١٥ على شبكة المعلومات الدولية http://www.egynews.net

(٢) أحمد عاطف، استراتيجية الخروج: كيف سينتهي التدخل العسكري الروسي في سوريا، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية http://www.rcssmideast.org

٤- سعي موسكو الى إعادة شبكة تحالفاتها الإقليمية في الشرق الأوسط والتي كانت قائمه أبان الحرب الباردة قبل أن تفقدها منذ عقود.

٥- ممارسة ضغوط مباشرة على الولايات المتحدة الأمريكية وبعض القوى الإقليمية وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية واقناعهم بالصيغة الروسية المتصورة لحل الأزمة السورية ويدور مضمونها بشأن تأسيس حكومة إنتقالية في سوريا يكون بشار الأسد جزءاً منها لمواجهة مخاطر وتهديدات تنظيم داعش.

٦- محاولة روسيا للضغط على الولايات المتحدة الأمريكية في سوريا لكي تخفف من ضغطها عليها في قضية القرم، وفي الوقت نفسه كورقة تمارسها لألغاء العقوبات الأوربية التي ترتبت علهيا بعد قضية القرم في اوكرانيا.

في حين أبدت دول مجلس التعاون الخليجي معارضتها للتحركات الروسية في سوريا. إذ أكد عادل الجُبير وزير الخارجية السعودي (أن لا مكان للرئيس بشار الأسد في مستقبل البلاد لأن اقتطاع كيان سوري جديد يسيطر عليه بشار الأسد معناه الحفاظ على المصالح الإيرانية، ومن ثم يكون لها واجهه على البحر المتوسط، وإن إيران اختارت القوى العظمى المناسبه معها وهي روسيا، ووصف التحركات العسكرية الروسية بأنها تصعيد للأزمة وقال مجددا في اجتماع لمجلس التعاون الخليجي أِن سوريا ليس لها مستقبل في حال بقاء الأسد في السلطة) مما دعا وزراء خارجية الدول الأعضاء في المجلس في بيان الى إيجاد حل سياسي للأِزمة السورية من غير تدخل أجنبي.[١] وذلك بتطبيق قرار جنيف الذي نص على تشكيل هيئة إنتقالية يتولى إدارة شؤون البلاد، واعداد دستور جديد، وإجراء انتخابات تقود إلى حكومة تشارك فيها الأطراف كافة، وفي سبيل ذلك تقود الرياض عملا دبلوماسيا عربيا وأسلاميا لدفع المجتمع الدولي إلى إيجاد

(١) نقلا عن: دول الخليج تعارض التدخل الروسي، صحيفة الوئام الالكترونية، ٢٢/سبتمبر/٢٠١٥، شبكة المعلومات الدولية http://www.alweeam.com.sa

حل للأزمة السورية التي أسفرت على مدى أكثر من خمس سنوات عن قتل أكثر من ربع مليون شخص وتشريد ملايين عدة بين نزوح ولجوء علاوة على آثارها السلبية المنعكسة على الشرق الأوسط.[١]

يتضح مما تقدم أن دول مجلس التعاون الخليجي ذات موقف مؤثر لا يمكن إغفاله في الصراع الدائر في سوريا وفي تسويته سلمياً وفي أعادة بناء سوريا بعد بشار الأسد وتظل حدود الدور الخليجي مرتبطه بديناميكيات الصراع التقليدي بين دول الخليج خاصة بين السعوديه وايران وبمدى رغبة المجتمع الدولي في تفعيل هذا الدور باتجاه التسوية السلمية للصراع في أطار إقليمي.

ثانياً: أزمة ميناء مبارك وموقف مجلس التعاون الخليجي

يعد الموقع البحري للدولة أحدى أهم العوامل الجغرافية الأساس لقوة الدولة إلى جانب العوامل الأقتصادية والعسكرية والسياسية الأخرى، ومن جانب آخر تشكل السيادة الوطنية على البحر عنصراً مهماً لضمان الأمن والأستقرار، وفي واقع العراق يكون تأمين السيادة على المنافذ البحرية عاملاً أساس في تحقيق الأستقرار السياسي والأقتصادي المستقبلي للعراق، إلا إن المنفذ البحري للعراق لا يزال يواجه صعوبات كبيرة لاسيما مع الكويت، فضلا عن ما يعانيه من قصر الساحل البحري وضيقه ومشكلات الحدود البحرية مع الكويت التي لم تحسم بعد كونها واحدة من أهم المشكلات بين البلدين والتي أثارت أزمة حقيقية سميت بأزمة ميناء مبارك.[٢] وفي هذا الصدد يمكننا توضيح الرؤية الخليجية لهذه الأزمة وتحديد موقف دول مجلس التعاون الخليجي

(١) حسن بن سالم، الموقف السعودي من الازمة السورية لم يتغير، بحث منشور في ٢٧/ تشرين الاول/ ٢٠١٥ على شبكة المعلومات الدولية http://www.alhayat.com

(٢) تميم حسين محمد، التحديات الاستراتيجية لواقع الحدود البحرية بين العراق والكويت والبحرين، مجلة رؤية للبحوث والدراسات الاستراتيجية، العدد(٢)، بغداد (نيسان/ ٢٠١٢)، ص٧١.

بعد توضيح الخلفية التاريخية بين البلدين وبداية الأزمة وتأثيراتها السلبية على العراق وفقاً للنقاط الآتية:

أولاً: الخلفية التاريخية للعلاقات العراقية الكويتية

شهدت العلاقات العراقية الكويتية توترات سياسية منذ العهد العثماني عندما كانت الكويت قضاءً تابعاً لولاية البصرة، وحتى بعد تأسيس الدولة العراقية الحديثة عام ١٩٢١ لم تشهد العلاقة بين البلدين الاستقرار، إذ كانت هناك عوامل عدة تحول من غير تطوير العلاقات بين العراق والكويت وهذه العوامل داخلية وخارجية أكثر حدة وتأثيراً سببت إشكالية مستعصية لعودة العلاقات الطبيعية بين البلدين.[١] وبعد انتهاء الحرب العراقية الإيرانية في ٨/آب/١٩٨٨ التي عرفت بأسم (حرب الخليج الأولى) بأت بوادر أزمة ترسيم الحدود بين البلدين تتصاعد وتنذر بخطر شديد، وعلى أثر الوساطة التي قدمتها كل من مصر والمملكة العربية السعودية تم الأتفاق على عقد لقاء جدة في ٣١ تموز ١٩٩٠ انتهى هذا الأتفاق بالفشل ولم تمض الا ساعات قليلة على أنهيار مباحثات جدة حتى دخلت القوات العراقية الأراضي الكويتية في فجر الثاني من آب ١٩٩٠.[٢] مما أدى الى تدويل أزمة الخلافات العراقية الكويتية وما اعقبها بتشكيل تحالف عسكري دولي تزعمته الولايات المتحدة الأمريكية بوضع العراق تحت الفصل السابع[*] من ميثاق

---

(١) مالك دحام الجميلي، لمياء محسن الكناني، العلاقات العراقية- الكويتية وأشكالية ميناء مبارك، مجلة دراسات دولية، العدد(٥٢)، بغداد (نيسان/٢٠١٢)، ص٧١.

(٢) ستار جبار علاي، العراق ومشكلات الجوار الجغرافي الكويت أنموذجا، سلسلة اوراق دولية، العدد (١٩٦)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، كانون الأول، ٢٠١٠، ص١.

(*) الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة يحتوي على (١٣) مادة تتحدث جميعها عن حالات القسر والقمع التي تتخذه من أعضاء مجلس الأمن ضد البلدان التي تمارس تصرفات يعدها مجلس الأمن مهدده بالسلم والأمن الدوليين، وبدأت قصة العراق والفصل السابع مع قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٦٦١ الصادر بتاريخ ٦ آب ١٩٩٠ على أثر دخول القوات العراقية للأراضي الكويتية وعقب صدور القرار الأممي ٦٦٠ والذي عدّ ذلك عملا عداونيا يمثل تهديدا للسلم والأمن الدولي إذ اخضع العراق لولاية الفصل السابع من الميثاق الذي يبيح للقوات الدولية استخدام القوات العسكرية لحل القضية كما يعد الاساس الذي استندت اليه كل القرارات اللاحقة التي صدرت بحق العراق. للمزيد من الاطلاع ينظر الى: عبد علي المعموري، بسمه ماجد المسعودي، الأمم المتحدة والتضحية بالأمن الأنساني على العراق، ط١، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، ٢٠١١، ص١٥٢. وكذلك الى: عامر هاشم عواد، الفاعل الأمريكي وأثره على العلاقات العراقية الكويتية: إبقاء العراق ضمن ولاية الفصل السابع أنموذجا، مجلة رؤيه للبحوث والدراسات الاستراتيجية، العدد (٣)، بغداد: مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، (كانون الثاني/ ٢٠١٢)، ص٢٦.

الأمم المتحدة وإصدار قرارات دولية من مجلس الأمن الدولي لفرض الحصار الأقتصادي عليه، ومن ثم شكل مجلس الأمن الدولي ولأول مرة لجنة خاصة لترسيم الحدود بين الكويت والعراق وأصدرت توصيات صارمة بحق العراق أهمها تحريك خط الحدود لمصلحة الكويت، وأقتطاع جزء كبير من ميناء أم قصر وهو المنفذ البحري الوحيد للعراق وإلحاقه بالكويت، وضم (٦) آبار نفطية تابعة لحقل الرميلة العراقي للكويت.[١] كما أمهلت اللجنة التابعة للأمم المتحدة الحكومة العراقية حتى تموز ١٩٩٢ لتنفيذ هذه التعديلات. إذ رأت الحكومة العراقية في حينها هذه التوصيات هي تجاوزاً على الحقوق العراقية وأنتهاكاً لسيادته وأبدى العراق رفضهُ لهذه القرارات الا إن اللجنة أهملت الإِعتراضات العراقية ومضت في مهمتها، ورحب الجانب الكويتي ووافق عليها. ومنذ عام ٢٠٠٣ والعراق يحاول إعادة بناء علاقته مع الكويت الا إن الاخيرة في كل مره تثير مشكلات تؤدي إلى توتر العلاقات مرة أخرى وتقضي على أي أمل بتطوير العلاقات بين الطرفين فتارة تعويضات وتارة ديون وأخرى حقول نفط مشتركة، وتوجت هذا كله بإنشاء ميناء مبارك في موقع استفزازي يوقع الضرر سياسياً وأقتصادياً، وهذا ما انعكس على تطوير العلاقات بين البلدين إذ إن مستقبل العراق مع الكويت لا يمكن أن يأخذ منحاً ايجابياً ما لم تحل القضايا المعلقة بينهما والتي تتمثل (التعويضات، الديون، مسألة الحدود، وحقول النفط المشتركة).[٢]

ثانياً: بداية الأزمة

تتمثل بداية الأزمة عندما أعلنت الحكومة الكويتية في شهر نيسان من عام ٢٠١٠ عن نيتها في بناء ميناء مبارك الكبير في جزيرة بوبيان التي تقع أقصى شمال غرب الخليج العربي وتعد ثاني أكبر جزيرة في الخليج بعد جزيرة قشم الإيرانية إذ تبلغ مساحتها (٨٩٠) كم مربع ولا تبعد

(١) خضير عباس النداوي، وسن إحسان العزاوي، ميناء مبارك الكويتي وميناء الفاو العراقي، مجلة قضايا سياسية، العدد (٣١)، بغداد: جامعة النهرين،٢٠١٣، ص٣٦.
(٢) مالك دحام الجميلي، لمياء محسن الكناني، مصدر سبق ذكره، ص١٣٣.

هذه الجزيرة سوى بضعة كيلومترات عن الممر المائي العراقي المؤدي إلى موانئه الاساس في وقت قد وضعت وزارة النقل العراقية الحجر الأساس لمشروع ميناء الفاو الكبير المقرر إنشائه منذ عام ٢٠٠٥ في منطقة رأس البيشة في محافظة البصرة على الخليج العربي إذ سيكون من أكبر الموانئ في الخليج ومن أكبر الموانئ العالمية وسيغير خريطة النقل البحري العالمية لأنه سينقل البضائع من اليابان والصين وجنوب شرق آسيا إلى أوربا عبر العراق (الترانزيت) بدلا من قناة السويس.[١] كما يوفر ميناء الفاو أكثر من (٧٠) الف فرصة عمل، فضلا عن تحويل البصرة إلى مركز اقتصادي وتجاري عالمي إذ يحتوي على (٣٥) رصيفاً بطاقة تفريغية تساوي (٩٩) مليون طن كما يتكون هذا الميناء من المنطقة الأقتصاديه الحرة، والمدينة السكنية، والقناة الجافة (خط السكه الحديد، الطريق البري) وسينفذ على مرحلتين تمتدان لسبع سنوات الا إن انشاء ميناء مبارك سيعرقل المشروع العراقي لأنه يؤدي إلى غلق القناة الملاحية عن طريق بناء أكبر ساتر أسمنتي مدعم بالحجارة ومحاط بالركائز الفولاذية وذلك تمهيدا لقطع المسارات الملاحية المؤدية إلى ميناء أم قصر مما يؤدي إلى سلب العراق من حقوقه الشرعية وموت الموانئ العراقية ولاسيما إن الموانئ العراقية هي رئة البلاد وواحدة من مصادر الدخل القومي، وإغلاق هذا المنفذ سيتسبب في آثار كارثية في الأقتصاد العراقي مما أدى إلى حدوث أزمة.[٢] وكان هدف الكويت من إقامة الميناء هو نسف مشروع الفاو العراقي، ومحاولة إعاقة العراق عن إستعادة دوره البارز في المنطقة، إذ إنّ بناءه يلبي طموحات سياسية وأقتصادية للحكومة الكويتية في أمتلاك ورقة ضغط استراتيجية على العراق في القضايا المختلفة بينهما، فضلا عن إستغلال موقع العراق الجغرافي ليكون قناة جافة لصالحها من أجل الأنفتاح على أوربا ودخوله

(١) خضير عباس النداوي، وسن إحسان العزاوي، مصدر سبق ذكره، ص٣٧.
(٢) طالب حسين حافظ، ميناء مبارك وآفاق العلاقات العراقية الكويتية، مجلة دراسات دولية، العدد (٥٣)، بغداد: مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، (تموز/ ٢٠١٢)، ص١٨١.

في متاعب سياسية وأقتصادية.[١] على الرغم من هذه الأهداف أعطت عدة مبررات لأقامة المشروع، ولو تعددت تلك المبررات الا أنها لا تعفي الكويتيين من المسؤولية في خنق العراق أقتصاديا عبر إقامة ميناء مبارك على الرغم من أنها ليست بحاجة إلى هذا الميناء لكونها تمتلك شريطا ًساحلياً كبيراً ومفتوحاً على الخليج العربي، مع أمتلاكها شبكة كبيرة من الموانئ المطله عليه والمتميزة بحركاتها التجارية المفتوحة تتناسب مع الكثافة السكانية للشعب الكويتي في حين إن العراق لا يملك سوى شريط ساحلي محدود وضيق، ومن ثم هي بحاجة إلى إقامة ميناء الفاو الذي يمثل متنفس تجاري وحاجة ماسة لتوسيع أنشطته في ظل محدودية الموانئ بسبب ما تعرضت اليه من حروب فضلا عن العقوبات الدولية التي فرضت عليه، ومن ثم كانت بحاجة ماسة إلى إقامة مشروع ميناء الفاو الكبير وبحركة تجارية متطورة قادرة على سد حاجة الشعب العراقي تتناسب مع الكثافة السكانية المتزايدة اليه ومن هذه المبررات ما جاءت به السفارة الكويتية في بغداد إن بناء الميناء سيتم في مياه ضحلة وداخل المياه الإقليمية الكويتية مشيرة الى إنه سيتم حفر قناة تؤهل المرور السلس من دون إعاقه بأتجاه أم قصر، كما أكدت إن الإجراءات التي تتخذها ببناء الميناء هي تطبيق للقرار الأممي رقم ٨٣٣ وقانون البحار ١٩٨٣، فضلا عن قيام السفير الكويتي بتوقيع معاهدة تتضمن تطمينات الجانب العراقي بشأن عدم تأثير مشروع ميناء مبارك في بناء ميناء الفاو الكبير ومياه العراق الإقليمية مؤكدا إن بناء المشروع سيحقق منفعة أقتصادية مشتركة للبلدين إلا إن حقيقة الأمر على العكس من ذلك. [٢]

(١) عدي غني الأسدي، ميناء مبارك الكويتي وتاثيراتة الأقتصاديه والسياسية على العراق، بحث منشور في ٢٠١١/٦/٧ على شبكة المعلومات الدولية http:\\www.alhewar.org.

(٢) هشام صلاح حسن، أثر مشروع ميناء مبارك الكبير على إقتصاديات ميناء الفاو الكبير، وقائع مؤتمر ميناء مبارك الكويتي وآثاره على الموانئ والبيئة العراقية المنعقد بتاريخ ٢٠١١/٧/٦، دائرة التخطيط والمتابعة، وزارة النقل، ص١٥٨.

ثالثاً: التأثيرات السلبية لمشروع ميناء مبارك الكويتي في العراق

إن بناء ميناء مبارك سيكون له تأثيرات كبيرة ذات مردود سلبي في الجوانب المتعددة السياسية والأقتصادية وحركة الموانئ التجارية والثروة السمكية ويمكننا إيجازها بالآتي:[١]

١- إجهاض الكويت مشروع ميناء الفاو الكبير وجلب أستثمارات وأموال عربية وأجنبية لتوظيفها في جزيرة بوبيان (مكان إقامة ميناء مبارك) لكي لا تكون مصالحها مهددة في حال مطالبة العراق مستقبلاً بعائدية الجزيرة له، ومن ثم مواجهة تلك المطالب.

٢- إن هذا المشروع سيشعل فتيل مشكلة جديدة مفتعلة بين الجارين العراق والكويت، ويعيق العراق والحد من تطوره مما يطيل من المحنه التي يمر بها شعبه، ويمنعه من الظهور المبكر والقيام بالمهمات المرجوة منه، فضلا عن الأضرار البيئية التي ستنجم عن هذا المشروع.

٣- إصابة الموانئ العراقيه الواقعة شمال خور عبدالله بالشلل التدريجي بعد تنفيذ المشروع ومن ثم فقدانها لتعاملاتها المعتادة مع خطوط الشحن البحري العالمية مما يؤدي إلى فقدان الآف الأيدي العاملة العراقيه التي تعمل في تلك الموانئ، فضلا عن زياده عدد البطالة في العراق.

٤- أن الموانئ العراقية ستفقد وبحسب الدراسات الأولية (٦٠%) من قيمتها الأقتصادية للعراق.

٥- المضايقات التي قامت بها زوارق الدورية الكويتية تجاه السفن الحاضرة في خور عبدالله والتوجه نحو الموانئ العراقية في أم قصر والزبير مما يدل على نية الحكومة الكويتية بفرض رسوم على مرور السفن العراقية والأجنبية المتوجهة إلى الموانئ العراقية، ذلك بسبب تخطيط الحدود المائية على وفق أسس غير علمية ومقصودة للأضرار بحركة الملاحة البحرية العراقية كان من الأفضل للجانين وخاصة العراق أن يكون التخطيط على وفق مبدأ خط التالوك.[٢]

---

(١) ظافر طاهر حسان، ميناء مبارك الكويتي وأثره على الأقتصاد العراقي، سلسلة أوراق دولية، العدد(٢٠٢)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، حزيران، ٢٠١٢، ص٢٠.

(٢) قاسم محمد عبيد، جواد كاظم البكري، أزمة ميناء مبارك الكويتي وآثارها على العراق، ط١، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ابو ظبي، ٢٠١١، ص ص ٣٢-٣٣.

٦- إن عملية الحفر والردم وإنشاء السواتر الخرسانية في خور عبدالله ستلحق الضرر بالثروة السمكية في المياه الإقليمية العراقية التي تعد مصدر رزق الآف العراقيين من سكان المنطقة الجنوبية.[١]

٧- فرض الرسوم على صادرات وأستيرادات العراق مما يعني إن الكويت ستؤثر حتى في صادرات العراق النفطية عن طريق التأثر في كمية تصدير العراق للنفط عن طريق إعاقة مرور السفن المحملة بالنفط العراقي سواء أكانت سفن عراقية أم أجنبية الأمر الذي يؤثر في عائدات العراق المالية سلباً.[٢]

رابعاً: موقف مجلس التعاون الخليجي من أزمة ميناء مبارك

لقد حازت أزمة ميناء مبارك أهتماماً كبيراً من أطرافها العراقية- الكويتية لكونها تعد أزمة ذات تركيبة أقتصادية سياسية وتحمل في طياتها تنافساً استراتيجياً بشأن دور كل منهما في المستقبل كممر للنقل البحري والبري ليس في الخليج العربي فحسب بل في التجارة الإقليمية والدولية. وساندت دول مجلس التعاون الخليجي موقف دولة الكويت بشأن إنشاء ميناء مبارك، وتضمن البيان الختامي لأجتماع المجلس الاعلى لدول مجلس التعاون الخليجي في دورته الثانية والثلاثين التي عقدت في الرياض بتاريخ ٢١/كانون الاول/٢٠١١ موقفا موحداً سانداً للكويت بخصوص هذه الأزمة والذي تضمن ما نصهُ:(أكد المجلس الاعلى دعمه لموقف دولة الكويت بشأن إنشاء ميناء مبارك الكبير بأعتباره يقام على أرض كويتية وضمن مياهها الإقليمية وعلى حدود مرسومة وفاقاً لقرارات الأمم المتحدة وعبر المجلس عن ثقته بأن تنفيذ العراق لألتزاماته الدولية تجاه الكويت سيعزز الثقه بين البلدين ويوطد العلاقة بينهما).[٣] فيما أبدت الدولة

(١) هشام صلاح محسن، مصدر سبق ذكره، ص١٦٠
(٢) ظافر طاهر حسان، مصدر سبق ذكره، ص٢٠.
(٣) خضير عباس النداوي، وسن إحسان العزاوي، مصدر سبق ذكره، ص ص٤٤-٤٥.

العراقية رفضها من إنشاء ميناء مبارك وهذا ما أكدهُ وزير النقل العراقي السابق هادي العامري في مؤتمر صحفي عقد في محافظة البصرة بتاريخ ٢٠١١/٥/٢٥، (بأنّ قرار الكويت ببناء ميناء مبارك قرب السواحل العراقية يعد مخالفاً لقرار مجلس الأمن الدولي رقم ٨٣٣، وطالب بوقف بنائه لكونه يضر المصالح العراقية الأقتصادية، ويحرمه من حرية الملاحة في الخليج العربي).[١] وتعاملت الحكومة العراقية مع أزمة ميناء مبارك عن طريق توظيف أحد أساليب الأزمة التقليدية هو أسلوب (التقليل من شأن الأزمة)، إذ قامت بعد الأعتراف بوجود الأزمة بين البلدين الى الأستخفاف بها والأستهانة بتأثيراتها ونتائجها، وعادة ما تلجأ الحكومات إلى هذا الأسلوب في إدارة الأزمات عندما تكون هناك أزمات عديدة مجاورة فتقوم بالتقليل من شأن الأزمة لغرض إستعادة توازنها من جديد في حين غفلت عن أستخدام الأساليب الحديثة لإدارة أزمة ميناء مبارك وهو (أسلوب تصعيد الأزمة) وهنا لا بد من تصعيد الأزمة حتى تصل الى مرحلة تعارض المصالح الذي ينجم عنه تفكك أطراف الأزمة، وغالبا ما يتبع هذا الأسلوب في الأزمات السياسية بين الدول ذات التوجهات المتنافرة. إذ عدّت مشكلة ميناء مبارك الأحدث في ملف العلاقات العراقية – الكويتية التي تضم قضايا كثيرة منها منع الطائرات العراقية من الهبوط في مطارات العالم، وتعرض الصيادين العراقيين إلى الأعتداء الذي وصل إلى حد القتل على يد الأمن الكويتي، فضلا عن الديون والتعويضات التي تصر الكويت على عدم اسقاطها بعد أن أسقطت معظم دول العالم ديونها عقب أحداث ٢٠٠٣.[٢]

أن مستقبل العلاقات العراقية الكويتية يمكن أن ينظر لها في ظل قدرة البلدين على إيجاد حلول وافية للملفات الشائكة والمستمرة منذ سنوات طويلة آخرها أزمة ميناء مبارك الكويتي، وإن

(١) نقلا عن: دعوة الى حل خليجي للأزمة.. الحكومه لمجلس النواب: ميناء مبارك يضر بالعراق، شبكة المعلومات الدولية http://www.alitthad.com

(٢) قاسم محمد عبيد، جواد كاظم البكري، مصدر سبق ذكره، ص ص٤٩-٥٠.

تطوير العلاقات العراقية الكويتية لا تكون على حساب مصلحة العراق وحقوقه فلابد من العراق التحرك في ظل أزمة ميناء مبارك عن طريق الآتي:[١]

١- رفع دعاوى مضاده تطعن بصحة ومشروعية القرارات الصادرة ضد العراق.

٢- أن تبدأ بالعمل الفوري من أجل تنفيذ مشروع الفاو وتسخير الجهود كافة لهذا الغرض لأن إنجاز هذا المشروع هو مسألة مصيرية بالنسبة لأطلالة العراق البحرية على الخليج العربي.

٣- غلق منفذ صفوان أمام التجارة وفتحه أمام الاشخاص فقط.

٤- إتخاذ الوسائل القانونية والسياسية كافة واللجوء الى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية لبيان مدى الضرر الذي يلحقه هذا الميناء بمصالح العراق.

٥- الإسراع في إنجاز شبكة السكك الحديدية من الفاو وحتى الحدود التركية.

٦- أن تجد استراتيجية وطنية متفق عليها بين الكتل السياسية كافة لا تثير الجدل بقدر ما تمثل قاعدة لمشروع وطني مشترك لإتخاذ قرار جماعي من ناحية الأهداف والوسائل وآليات إتخاذ القرار لمجابهة الأطماع الإقليمية للدول المجاورة للعراق بما في ذلك الكويت.

٧- إبلاغ مجلس وزراء النقل الخليجي بأن العراق سوف لن يوافق على الربط السككي مع الكويت ما لم تراجع الكويت موقفها بتغيير موقع الميناء وتزويد المجلس بالوثائق جميعها التي تثبت الضرر الذي يسببه ميناء مبارك لموانئ العراق.[٢] ويمكن إيجاد حل لهذه الأزمة الشائكة بين العراق والكويت في حال توفر النيات الصادقة من الطرفين لاسيما إن عناصر التلاحم بين الدولتين في الميادين كافة السياسية والأقتصادية والأجتماعية متوافرة، فضلا عن الروابط المشتركة اللغة والدين والتاريخ المشترك هي أكثر من عناصر التباعد.

---

(١) مالك دحام الجميلي، لمياء محسن الكناني، مصدر سبق ذكره، ص ص١٦٢-١٦٣.
(٢) وزارة النقل، وقائع مؤتمر ميناء مبارك الكويتي وآثاره على الموانئ والبيئة العراقية المنعقد بتاريخ ٢٠١١/٧/٦، ص١٩٦.

المحتويات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	أ-هـ
الفصل الأول: مجلس التعاون الخليجي النشأة والتكوين:	١-٥٨
المبحث الأول: نشأة المجلس.	٥-٣٢
المطلب الأول: مشروعات نشأة مجلس التعاون الخليجي ومراحل تطورها.	٧-١٣
المطلب الثاني: عوامل تكوين مجلس التعاون الخليجي.	١٣-٣٢
المبحث الثاني: الهيكل التنظيمي للمجلس.	٣٣-٥٨
المطلب الأول: الأجهزة الرئيسة والفرعية لمجلس التعاون الخليجي.	٣٤-٤٧
المطلب الثاني: أهداف مجلس التعاون الخليجي وإسهاماته الإقليمية والدولية.	٤٧-٥٣
المطلب الثالث: ردود الفعل المحلية والإقليمية والدولية على قيام المجلس.	٥٤-٥٨
الفصل الثاني: مجلس التعاون الخليجي وإدارة الأزمة:	٥٩-١٢٩
المبحث الأول: مفهوم الأزمة... أسبابها... مراحلها... أنواعها...	٦١-٩٢
المطلب الأول: مفهوم الأزمة الدولية وعلاقتها بالمصطلحات الأخرى.	٦١-٧٤
المطلب الثاني: أسباب وخصائص الأزمة.	٧٥-٨٣
المطلب الثالث: مراحل الأزمة وأنواعها.	٨٣-٩٢
المبحث الثاني: مجلس التعاون الخليجي وإدارة الأزمات الإقليمية.	٩٣-١٢٩
المطلب الأول: مفهوم إدارة الأزمة والإدارة بالأزمات.	٩٤-١٠١

المطلب الثاني: مراحل إدارة الأزمة وإستراتيجيات مواجهتها	١٠١-١١١
المطلب الثالث: طبيعة الأزمات الإقليمية وموقف مجلس التعاون الخليجي.	١١٢-١٢٩
الفصل الثالث: مجلس التعاون الخليجي وإدارة أزمة اليمن:	١٣٠-٢٠١
المبحث الأول: جذور الأزمة اليمنية.	١٣١-١٦٢
المطلب الأول: لمحة عامه عن جمهورية اليمن.	١٣٢-١٤٠
المطلب الثاني: نشأة الأزمة اليمنية.	١٤٠-١٤٨
المطلب الثالث: أطراف الصراع في الأزمة اليمنية.	١٤٩-١٦٢
المبحث الثاني: موقف مجلس التعاون الخليجي من الأزمة اليمنية.	١٦٣-١٩٢
المطلب الأول: الموقف من الأحداث اليمنية الداخلية.	١٦٣-١٧١
المطلب الثاني: الموقف من التدخلات الإقليمية والدولية.	١٧١-١٧٨
المطلب الثالث: دور مجلس التعاون الخليجي في إدارة الأزمة.	١٧٩-١٩٢
المبحث الثالث: الآفاق المستقبلية لأزمة اليمن.	١٩٣-٢٠١
المطلب الأول: استمرار الوضع الراهن (الحرب الأهلية).	١٩٤-١٩٨
المطلب الثاني: إنهاء الحرب الأهلية والدخول في مفاوضات.	١٩٨-٢٠١
الخاتمة.	٢٠٢-٢٠٥
قائمة المصادر.	٢٠٦-٢٢٢
الملخص باللغة الإنكليزية.	A-C

فـهـرست الأشكـال

رقم الشكل	عنوانه	الصفحة
١	أسباب نشوء الأزمة	٧٨
٢	مراحل حياة الأزمة	٨٧
٣	أنواع الأزمات	٩٢
٤	مراحل إدارة الأزمة	١٠٣

فـهـرست الـخرائـط

رقم الخريطة	عنوانها	الصفحة
١	الموقع الجغرافي لدول منطقة الخليج العربية	٤
٢	الموقع الجغرافي لليمن	١٣٧

المصادر

القرآن الكريم

أولا: المعاجم والموسوعات:

١- محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، مختار الصحاح، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٨٥.

٢- وليد عبد الحي، موسوعة العلوم السياسية، تحرير إسماعيل صبري مقلد ومحمد محمود ربيع، جامعة الكويت، الكويت، ١٩٩٤.

ثانيا: الكتب العربية والمترجمة:

أ- الكتب العربية:

١- إبراهيم نصر الدين وآخرون، حال الأمة العربية ٢٠١٣-٢٠١٤ مراجعات ما بعد التغيير، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،٢٠١٤.

٢- أحمد إبراهيم محمود وآخرون، حال الأمة العربية النهضة والسقوط ٢٠٠٩-٢٠١٠، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،٢٠١٠.

٣- أحمد إبراهيم محمود وآخرون، حال الأمة العربية ٢٠١٠-٢٠١١ رياح التغيير، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،٢٠١١.

٤- أحمد أبو الوفا، مجلس التعاون لدول الخليج العربية كمنظمة دولية (دراسة قانونية)، ط١، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٦.

٥- أحمد عبد القادر مخلص، مجلس التعاون لدول الخليج العربية: دراسة سياسية، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، ١٩٨٦.

٦- أحمد عبد ربه وآخرون، حال الأمة العربية ٢٠١٢-٢٠١٣ مستقبل التغيير في الوطن العربي مخاطر داهمة، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،٢٠١٣.

٧- أحمد محمد الدغشي، الحوثيون دراسة منهجية شاملة، ط١، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت،٢٠١٠.

٨- أحمد يوسف أحمد، نيفين مسعد وآخرون، حال الأمة العربية ٢٠١١-٢٠١٢ معضلات التغيير وأفاقة، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،٢٠١٢.

٩- إسماعيل صبري مقلد، الإستراتيجية الدولية في عالم متغير: قضايا ومشكلات الكويت، شركة كاظمة للنشر والتوزيع، الكويت،,١٩٨٣

١٠- إسماعيل صبري مقلد، أمن الخليج وتحديات الصراع الدولي: دراسة السياسات الدولية في الخليج العربي منذ السبعينات، ط١، شركة الربيعان للنشر والتوزيع، الكويت،,١٩٨٤

١١- إسماعيل صبري مقلد، الصراع الأمريكي- السوفيتي حول الشرق الأوسط، ذات السلاسل للنشر، الكويت،١٩٨٦.

١٢- إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، إدارة الصراعات والأزمات الدولية بالتطبيق على الصراع العربي الإسرائيلي، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة،٢٠٠١.

١٣- أشرف سعد العيسوي، قراءة مقارنه في تأثير حربي الخليج الثانية والثالثة في أمن دول مجلس التعاون الخليجي، ط١، مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة،٢٠٠٧.

١٤- الأمانة العامة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مجلس التعاون لدول الخليج العربية عشرون عاما من الإنجازات، ط١، الأمانة العامة، الرياض،٢٠٠١.
١٥- الأمانة العامة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مجلس التعاون لدول الخليج العربية المسيرة والإنجاز، ط٥، مركز المعلومات، الأمانة العامة، الرياض،٢٠١١.
١٦- أميمه الدهان، إدارة الأزمة في المنظمات، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان،١٩٩٣.
١٧- بدرية عبد الله العوضي، دول مجلس التعاون الخليجي ومستويات العمل الدولية، سلسلة عالم المعرفة (٨٥)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت،١٩٨٥.
١٨- برزان التكريتي، الصراع الدولي في منطقة الخليج العربي والمحيط الهندي وتأثيره على أقطار الخليج العربي، الدار العربية، بغداد،١٩٨٢.
١٩- بهاء عدنان يحيى السعبري، الإستراتيجية الأمريكية تجاه إيران بعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١، مركز حمو رابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، أبو ظبي،٢٠١٢.
٢٠- ثامر كامل الخزرجي، العلاقات السياسية الدولية وإستراتيجية الأزمات الدولية، ط١، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان،٢٠٠٩.
٢١- جاسم محمد القاسمي، التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي انجازاته وتحدياته، ط١، مركز الإنماء القومي، بيروت،١٩٨٦.
٢٢- جمال سند السويدي، المصالح الدولية في منطقة الخليج العربي، ط١، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي،٢٠٠٦.
٢٣- جمال سند السويدي وآخرون، إيران والخليج: البحث عن الاستقرار، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي،١٩٩٨.
٢٤- جمال سند السويدي وآخرون، حرب اليمن ١٩٩٤ الأسباب والنتائج، ط١، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي،١٩٩٥.
٢٥- جمال سند السويدي وآخرون، مجلس التعاون لدول الخليج العربية على مشارف القرن الحادي والعشرين، ط٢، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي،١٩٩٩.
٢٦- جواد كاظم البكري، فخ الاقتصادي الأمريكي: الأزمة المالية، ط١، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، بيروت،٢٠١١.
٢٧- حامد ربيع، سلاح البترول والصراع العربي الإسرائيلي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت،١٩٧٤.
٢٨- حسن أبو طالب، الوحدة اليمنية دراسة في عمليات التحول من التشطير إلى الوحدة، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،,١٩٩٤
٢٩. حسن البزاز، إدارة الأزمة بين نقطتي الغليان والتحول، ط١، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت،٢٠٠١.
٣٠- حسن بكر أحمد، إدارة الأزمة الدولية: نحو بناء نموذج عربي في القرن الحادي والعشرين، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة،٢٠٠٥.
٣١- حسن صبرا، سوريا: سقوط العائلة.. عودة الوطن، ط١، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠١٣.

٣٢- حسن محمد الزين، وثائق الربيع العربي والصحوة الإسلامية، ط١، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، بيروت،٢٠١٤.
٣٣- حسن محمد وجيه، التفاوض وإدارة الأزمات، ط١، دار المحروسة للنشر والتوزيع والطباعة، القاهرة، ١٩٩٧.
٣٤- حسن نافعة، تسوية النزاعات العربية في آفاق التعاون العربي في التسعينات، ط١، منتدى الفكر العربي، عمان،١٩٩٩.
٣٥- حمدي محمد شعبان، الأعلام الأمني وإدارة الأزمات والكوارث، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة،٢٠٠٥.
٣٦- خالص الأشعب، اليمن: دراسة في البناء الطبيعي والأجتماعي والأقتصادي، دار الرشيد للنشر، العراق،١٩٨٢.
٣٧- رائد حسن صغير، السياسة الخارجية الإيرانية تجاه التغييرات في العالم العربي، مركز العراق للدراسات، العراق،٢٠١٤.
٣٨- رضا محمد عيسى، آليات توحيد الأنظمة في دول مجلس التعاون الخليجي، ط١، مكتبة القانون والأقتصاد، الرياض،٢٠١٤.
٣٩- رضوان محمد قازان، مجلس التعاون: العوامل المحلية والإقليمية والدولية ودورها في تسوية المنازعات بين الدول الأعضاء، دار الكتاب الحديث، القاهرة،٢٠١٠.
٤٠- رواد غالب سليقه، إدارة الأزمات الدولية في ظل نظام الأمن الجماعي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت،٢٠١٤.
٤١- سالم عبد الله علوان الحبسي، إدارة الأزمات الأمنية، ط١، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي،٢٠١٠.
٤٢- سبعاوي إبراهيم الحسن، حل النزاعات بين الدول العربية: دراسة في القانون الدولي، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد،١٩٨٧.
٤٣- سعد حقي توفيق، النظام الدولي الجديد، دار وائل للنشر، عمان، ٢٠٠٦.
٤٤- سعد شاكر شبلي، الأمن القومي العربي وتهديدات الاستراتيجيات الإقليمية المتنافسة على النفوذ في منطقة الشرق الأوسط، ط١، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان،٢٠١٥.
٤٥- سلامه كيله، ثوره حقيقية: منظور ماركسي للثورة السورية، ط١، دار نون للنشر، الإمارات العربية المتحدة،٢٠١٤.
٤٦- سلوى فراج، ريمان عبد العال، إدارة الأزمات والتفاوض، مراجعة أماني أحمد خضير، مركز التعليم المفتوح، مطبعة العشري، القاهرة،٢٠٠٩.
٤٧- سمير التنير، معمودية النار: الثورة والثورة المضادة في العالم العربي، ط١، شركة المطبوعات للنشر، بيروت،٢٠١٢.
٤٨- سمير عبد الرحمن هائل الشميري، سوسيولوجيا الثورة الشعبية اليمنية، مركز عبادي للدراسات والنشر، جامعة عدن، صنعاء،٢٠١٢.
٤٩- سعود المولى، اليمن السعيد وصراعات الدين والقبيلة، ط١، مدارك إبداع نشر ترجمة تعريب، بيروت،٢٠١١.

٥٠- سعيد يس عامر، علي محمد عبد الوهاب، الفكر المعاصر في التنظيم والإدارة، مركز وايد سيرفيس، القاهرة،١٩٩٤.
٥١- سهيل حسين الفتلاوي، المنازعات الدولية، ط١، دار القادسية، بغداد،١٩٨٦.
٥٢- سوران إسماعيل عبد الله بنديان، دور العقوبات التركية في إدارة الأزمات الدولية، تقديم خليل حسين، ط١، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت،٢٠١٣.
٥٣- السيد بهنسي، الأعلام وإدارة الأزمات الدولية، عالم الكتاب، القاهرة,،٢٠١٠
٥٤- السيد عليوه، إدارة الصراعات الدولية دراسة في سياسات التعاون الدولي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة,،٢٠٠٨
٥٥- سيف الدين الدوري، الحراك السياسي في جنوب اليمن ١٩٦٣-١٩٩٤، ط١، جداول للنشر والترجمة والتوزيع، بيروت،٢٠١٢.
٥٦- شيماء معروف فرحان، إدراك التهديد وأثره في إدارة الأزمة الدولية: دراسة حالة أزمة البرنامج النووي الإيراني، ط١، بيت الحكمة، بغداد،٢٠١٤.
٥٧- صالح يحيى الشاعري، تسوية النزاعات الدولية سلمياً، ط١، مكتبة مدبولي، القاهرة،٢٠٠٦.
٥٨- صبري فارس الهيتي، الخليج العربي دراسة في الجغرافية السياسية، ط٢، دار الرشيد للنشر، بغداد،١٩٨٦.
٥٩- طارق صالح عبد النبي، مني رمضان بو بكر المطردي، إدارة الأزمات في العلاقات الدولية، ط١، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية،٢٠١٠.
٦٠- طارق عامر، أساليب الدراسات المستقبلية، ط١، دار اليازوري، عمان،,٢٠٠٨
٦١- ظافر محمد العجمي، أمن الخليج العربي: تطوره وأشكالياته من منظور العلاقات الإقليمية والدولية، ط٢، سلسلة أطروحات الدكتوراه، العدد (٥٦)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،٢٠١١.
٦٢- عادل الجوجري، اليمن فوق بركان صراع القبيلة والسلطة، ط١، دار الكتاب العربي، دمشق- القاهرة،٢٠١٠.
٦٣- عادل صادق محمد، الصحافة وإدارة الأزمات، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة،٢٠٠٧.
٦٤- عاكف يوسف صوفان، المنظمات الإقليمية والدولية، ط١، دار الأحمدي للنشر، القاهرة،٢٠٠٨.
٦٥- عباس رشدي العماري، إدارة الأزمات الدولية في عالم متغير، ط١، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة،١٩٩٣.
٦٦- عبد الله الأشعل، الإطار القانوني والسياسي لمجلس التعاون الخليجي، ط١، الرياض، ,١٩٨٣
٦٧- عبد الله بشارة، تجربة مجلس التعاون الخليجي خطوة أو عقبة في طريق الوحدة العربية، سلسلة حوارات عربية، العدد (٥)، منتدى الفكر العربي، عمان،١٩٨٥
٦٨- عبد الله الكبسي، الربيع اليمني (الأسباب والمستقبل)، دار الإنتشار العربي، بيروت,،٢٠١٢
٦٩- عبد الحي يحيى زلوم، الربيع العربي ثورة أم فوضى غير خلاقة، ط١، دار الفارس للنشر والتوزيع، عمان،٢٠١٣.
٧٠- عبد الخالق عبد الله، النظام الإقليمي الخليجي، ط١، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت،١٩٩٨.

٧١- عبد السلام أحمد الحكيمي، الأسلحة الصغيرة في اليمن، ط١، مركز سبأ للدراسات الاستراتيجية، صنعاء،٢٠١٠.
٧٢- عبد العزيز محمد الشيخ، الاستراتيجية السعودية: دراسة في المتغيرات العالمية بعد احتلال العراق، ط١، دار الرافدين للنشر والتوزيع، بيروت،٢٠١١.
٧٣- عبد القادر محمد فهمي، الصراع الدولي وانعكاساته على الصراعات الإقليمية، دار الحكمة للطباعة والنشر، بغداد،١٩٩٠.
٧٤- عبد القادر محمد فهمي، المدخل إلى دراسة الاستراتيجية، ط١، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد،٢٠٠٤.
٧٥- عبد القوي حسان، الحركة الإسلامية في اليمن (دراسة في الفكر والممارسة) التجمع اليمني للإصلاح نموذجا، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،٢٠١٤.
٧٦- عبد علي المعموري، بسمه ماجد المسعودي، الأمم المتحدة والتضحية بالأمن الإنساني على العراق، ط١، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد،٢٠١١.
٧٧- عبد علي كاظم المعموري، مالك دحام الجميلي، النفط والاحتلال في العراق، ط١، مركز حمورابي للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي،,٢٠١١
٧٨- عبد المنعم محمد داود، مجلس تعاون دول الخليج ومحاولة تطويره على ضوء تجربة السوق الأوربية المشتركة، منشأة المعارف، الإسكندرية،١٩٨٨.
٧٩- عدنان نصر مهنا، مجابهة الهيمنة إيران وأمريكا في الشرق الأوسط، ط١، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، بيروت،٢٠١٤.
٨٠- عصام العطيه، القانون الدولي العام، ط٤، الشركة العراقية للطباعة، بغداد،١٩٨٧.
٨١- علاء عكاب خلف وآخرون، العراق ومجلس التعاون الخليجي، ط١، بيت الحكمة، بغداد،٢٠١١.
٨٢- علي بن حسن القرني، مجلس التعاون الخليجي أمام التحديات، مكتبة العبيكان، الرياض، ١٩٧٩.
٨٣- علي حميد، القاعدة والإرهاب دراسة تحليلية، دار الساقي للطباعة والنشر، بيروت،٢٠٠٦.
٨٤- علي عبد الحسين عبد الله، أمن الخليج العربي في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية، دار مؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق،٢٠١١.
٨٥- علي محسن ياس العامري، نيران يوسف جبر المياحي، إرشاد الأزمات الطوارئ، ط١، دار الكتب والوثائق، بغداد،٢٠١٤.
٨٦- عماد فوزي، السياسة الأمريكية وصياغة العالم الجديد، دار كنعان، دمشق،٢٠٠٤.
٨٧- غانم محمد صالح، التطورات السياسية والنظم والسياسات، دار الحكمة، بغداد،١٩٩١.
٨٨- فاطمة أحمد الشحي، القضايا الأمنية الآسيوية وأثرها على دول الخليج، مركز الخليج للدراسات، دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر، الشارقة،٢٠١٠.
٨٩- فراس عباس هاشم، النفوذ المتعاظم: إيران وأعباء التفكير الاستراتيجي حيال الصعود الإقليمي، دار السطور للنشر والتوزيع، بغداد،٢٠١٥.
٩٠- فكرت نامق عبد الفتاح العاني، الولايات المتحدة الأمريكية وأمن الخليج العربي، مطبعة العزة، بغداد،٢٠٠١.
٩١- فهد بن أحمد الشعلان، إدارة الأزمات، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض،١٩٩٨.

٩٢- فؤاد حمدي بسيسو، التعاون الإنمائي بين أقطار مجلس التعاون العربي الخليجي، ط٢، سلسلة أطروحات الدكتوراه، العدد(٦)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،١٩٨٧.
٩٣- قدري علي عبد المجيد، اتصالات الأزمة وإدارة الأزمات، دار الجامعة الجديدة، القاهرة، ٢٠٠٨.
٩٤- كاظم هاشم نعمه، العلاقات الدولية، دار الحكمة للطباعة، بغداد،١٩٨٧.
٩٥- كاظم هاشم نعمه، الوجيز في الاستراتيجية، شركة إياد للطباعة، بغداد،١٩٨٨.
٩٦- ماجد سلام الهدمي، جاسم محمد، مبادئ إدارة الأزمات، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان،٢٠٠٨.
٩٧- مالك محسن العيساوي، الحروب بالوكالة: إدارة الأزمة الدولية في الاستراتيجية الأمريكية، دار العربي للنشر والتوزيع، القاهرة،٢٠١٥.
٩٨- مجلس التعاون لدول الخليج العربية، التعاون من أجل التنمية والسلام، الأمانة العامة، الرياض،٢٠٠٦.
٩٩- مجلس التعاون لدول الخليج العربية، موجز انجازات مجلس التعاون، الأمانة العامة، الرياض،١٩٩٥.
١٠٠- مجموعة باحثين، الربيع العربي إلى أين، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،٢٠١١.
١٠١- مجموعة باحثين ، الثورة والأنتقال الديمقراطي في الوطن العربي، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،,٢٠١٢
١٠٢- مجموعة باحثين، الثورة والأنتقال الديمقراطي في الوطن العربي نحو خطة طريق، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،,٢٠١١
١٠٣- مجموعة باحثين ، الثورة اليمنية الخلفية والآفاق، ط١، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت،٢٠١٢.
١٠٤- مجموعة باحثين ، الجمهورية العربية اليمنية دراسة عامه، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة،١٩٨٥.
١٠٥- مجموعة مؤلفين، الحركات الأحتجاجية في الوطن العربي (مصر، مرغب، لبنان، البحرين، الجزائر، سوريا، الأردن)، ط٢، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،٢٠١٤.
١٠٦- مجموعة مؤلفين، الحوثيون سلاح الطائفه وولاءات سياسية، ط٢، مركز المسبار للدراسات والبحوث، الإمارات العربية المتحدة،٢٠١٠.
١٠٧- مجموعة مؤلفين، الخليج: تحديات المستقبل، ط١، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي،٢٠٠٢.
١٠٨- مجموعة مؤلفين، المشروع الإيراني في المنطقة العربية والإسلامية، ط١، دار عمار، عمان، ٢٠١٣.
١٠٩- مجموعة مؤلفين، اليمن على شفا الهاوية، ط١، دار النهار للنشر، بيروت،٢٠١٢.
١١٠- مجموعة مؤلفين، وحدة اليمن الأزمة والحل أوراق مؤتمر لندن ٢٥-٢٦ نوفمبر ١٩٩٥، مركز الدراسات الجيوبولتيكية والحدود الدولية، جامعة لندن،١٩٩٥.
١١١- محسن أحمد الخضيري، إدارة الأزمات، ط٢، مجموعة النيل العربية، القاهرة،٢٠٠٣.
١١٢- محسن أحمد الخضيري، إدارة الأزمات: منهج اقتصادي متكامل لحل الأزمات، مكتبة مدبولي، القاهرة،١٩٩٤.
١١٣- محمد أحمد النابلسي، ثورات ملهوفة، مركز دلتا للأبحاث المتعمقة، بيروت،٢٠١١.

١١٤- محمد حميد الهاشمي وآخرون، عاصفة الحزم مقالات في العمق، ط١، مركز العراق للدراسات،,٢٠١٥
١١٥- محمد سرور بن حكمت الحريري، إدارة الأزمات واستراتيجيات القضاء على الأزمات الأقتصادية والمالية والإدارية، ط١، دار صفاء، عمان،,٢٠١٢
١١٦- محمد السعيد إدريس، النظام الإقليمي الخليجي العربي، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،٢٠٠٠.
١١٧- محمد شومان، الإعلام والأزمات: مدخل نظري وممارسات عملية، ط٢، دار الكتاب، القاهرة,٢٠٠٦
١١٨- محمد الصيرفي، إدارة الأزمات، سلسلة التدريب الإداري، مؤسسة حورس الدولية، الإسكندرية،٢٠٠٧.
١١٩- محمد عبد الله المرعول، الأزمات مفهومها أسبابها وآثارها ودورها في تعميق الوحدة الوطنية، ط١، مكتبة القانون والاقتصاد، الرياض،٢٠١٤.
١٢٠- محمد عبد الغني حسن هلال، مهارات إدارة الأزمات، دار قرطبة للنشر والتوزيع، الرياض، ٢٠٠٧-٢٠٠٨.
١٢١- محمد عزيز شكري، الأحلاف والتكتلات في السياسة الدولية، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت،١٩٧٨.
١٢٢- محمد نصر مهنا، إدارة الأزمات: قراءة في المنهج، مؤسسة الشباب الجامعة، جامعة أسيوط، الإسكندرية،٢٠٠٤.
١٢٣- محمد نصر مهنا، إدارة الأزمات والكوارث: دراسة تحليليه، جامعة أسيوط ، الإسكندرية، ٢٠٠٨.
١٢٤- مدحت محمود أبو النصر، مفهوم الأزمات منظور إداري واجتماعي، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، الرياض،١٩٩٩.
١٢٥- مراد بطل الشيشاني، تنظيم القاعدة الرؤية الجيوسياسية والاستراتيجية والبنية الأجتماعية، ط١، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي،٢٠١٢.
١٢٦- مرباح ملكية، استراتيجية إدارة الأزمات وفعالية التسيير: دراسة نظريه وتطبيقيه، دار الكتاب الحديث، بيروت،٢٠١٢.
١٢٧- مصطفى سالم، تكوين اليمن الحديث، جامعة الدول العربية، معهد الدراسات العربية العالمية، القاهرة,١٩٦٣
١٢٨- مصطفى العاني، مبادرة إعلان منطقة الخليج كمنطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل الواقع والمبررات، ط١، مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة,٢٠٠٦
١٢٩- مصعب حسام الدين قتلوني، ثورات الفيس بوك: مستقبل وسائل التواصل الاجتماعي في التغيير، ط١، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت،٢٠١٤.
١٣٠- منير الماروي، دولة الصالح وسيناريو السقوط، ط١، بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، بيروت،٢٠٠٩.
١٣١- نادية شكارة، اتخاذ القرار في الأزمة الدولية، دار النشر والطباعة مكتبة جامعة بغداد، بغداد،١٩٩٦.

١٣٢- نايف علي عبيد، دول مجلس التعاون الخليجي في عالم متغير (دراسة في التطورات الداخلية والعلاقات الخارجية ١٩٩٠-٢٠٠٥)، ط١، مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة،٢٠٠٧.
١٣٣- نايف علي عبيد، مجلس التعاون لدول الخليج العربية من التعاون إلى التكامل، ط٢، سلسلة أطروحات الدكتوراه، العدد (٢٨)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،,٢٠٠٢
١٣٤- ندى الشقيفي الماريني، الربيع العربي الأفق الأسود، ط١، دار المنهل، بيروت،٢٠١٥.
١٣٥- نصرة عبد الله البستكي، أمن الخليج من غزو الكويت إلى غزو العراق: دراسة للأداء الأمني لمجلس التعاون الخليجي (١٩٨١-٢٠٠٢)، ط١، المؤسسة العربية، دار الفارس، بيروت،٢٠٠٣.
١٣٦- نصير مطر الزبيدي، إدارة الولايات المتحدة للأزمات الدولية، ط١، دار الكتاب العربي، عمان،٢٠١١.
١٣٧- نعيم إبراهيم الظاهر، إدارة الأزمات، ط١، عالم الكتاب الحديث، عمان،٢٠٠٩.
١٣٨- نواف قطيش، الأمن الوطني: الأزمات، ط١، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان،٢٠٠٩
١٣٩- نور السعيد، رجل الدولة والإنسان، ط٢، دار الساقي، بيروت،٢٠٠٣.
١٤٠- هاني ياس الحديثي، سياسة باكستان الإقليمية ١٩٧١-١٩٩٤، ط١، سلسلة أطروحات الدكتوراه، العدد (٣٣)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،,١٩٩٧
١٤١- هويدا مصطفى، الإعلام والأزمات المعاصرة، الهيئة المصرية للكتب، مكتبة الأسرة القاهرة،٢٠٠٩.
١٤٢- وائل محمد أسماعيل، نظرية إدارة الأزمة الدولية، ط١، مكتبة السنهوري، بغداد،٢٠١٣.
١٤٣- ياسين سويد، الوجود العسكري، الأجنبي في الخليج واقع وخيارات دعوة إلى أمن عربي إسلامي في الخليج، ط٢، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،٢٠٠٦.
١٤٤- يحيى حلمي رجب، مجلس التعاون لدول الخليج العربية: رؤية مستقبلية دراسة قانونية سياسية اقتصادية، دار العروبة، الكويت،١٩٨٣.
١٤٥- يوسف أحمد أبو فارة، إدارة الأزمات: مدخل نظري متكامل، إثراء للنشر والتوزيع، جامعة القدس المفتوحة، فلسطين،٢٠٠٩.
١٤٦- يوسف خوري، المشاريع الوحدوية العربية ١٩١٣-١٩١٨ دراسة توثيقية، ط٢، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،١٩٩٠.
١٤٧- يوسف محمد عبد الله، أوراق في تاريخ اليمن وآثاره، وزارة الثقافة والإعلام، دائرة الشؤون الثقافية، بغداد،١٩٨٩.

ب- الكتب المترجمة

١- دايفيد دبليو ليش، سوريه سقوط مملكه الأسد، ترجمة: أنطوان باسيل، ط١، شركة مطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت،٢٠١٤.
٢- غراهام ايفانز، جيفري نوينهام، قاموس بنغوين للعلاقات الدولية، مركز الخليج للأبحاث، ط١، أبو ظبي،٢٠٠٤.
٣- فيليب وليامز، إدارة الأزمات والمجابهة الدبلوماسية في العصر النووي، سلسلة الكتب المترجمة، منشورات مارتن روبرتسن، العدد (١٥)، مركز البحوث والمعلومات، لندن،١٩٨٦.
٤- مارتن غريفيش، تيري اوكالاهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، مركز الخليج للأبحاث، ط٢، أبو ظبي،٢٠٠٨.

٥- مجموعة مؤلفين، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي ترجمة: عمر سعيد الأيوبي وأمين سعيد الأيوبي، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، بيروت، ٢٠١٣.

ثالثا: الأطاريح والرسائل الجامعية

أ- الأطاريح

١- أحمد صدام ايدام، الاستقرار السياسي في دول مجلس التعاون الخليجي الواقع... المستقبل (المملكة العربية السعودية) أنموذجا، أطروحة دكتوراه غير منشوره، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد،٢٠١٥.

٢- درهم محسن أحمد الحالمي، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه اليمن (٢٠٠١-٢٠١١) أطروحة دكتوراه غير منشوره، كلية العلوم السياسية، جامعة قناة السويس،٢٠١٣.

ب- الرسائل

١- عبد الكريم عبد الصاحب حسن دروش، التحول الديمقراطي للنظام السياسي في العراق واليمن بعد ٢٠٠٣، رسالة ماجستير غير منشوره، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية،٢٠١٤.

٢- قحطان حسين طاهر الحسيني، دور الأمم المتحدة في تسوية الأزمات الدولية، رسالة ماجستير غير منشوره، كلية العلوم السياسية، جامعه بغداد،٢٠٠٥.

٣- لمى مضر جري الإمارة، سياسة روسيا الاتحادية تجاه منطقة الخليج العربية وآفاق المستقبل، رسالة ماجستير غير منشوره، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد،٢٠٠٠.

٤- لؤي سعد عبد الرضا، مستقبل الدولة اليمنية (دراسة في مشكلة الجنوب)، رسالة ماجستير غير منشوره، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد،٢٠١٥.

٥- هشام مناف عبد الحسن الكناني، أثر الأزمة السياسية في التنمية الاقتصادية: دراسة أنموذج الجزائر، رسالة ماجستير غير منشوره، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين،٢٠٠٢.

٦- همام سعد فالح الشاوي، مجلس التعاون لدول الخليج العربية: دراسة في التكامل السياسي والاقتصادي، رسالة ماجستير غير منشوره، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد،٢٠٠٨.

رابعا: البحوث والدراسات

١- أبتسام محمد العامري، النظام السياسي اليمني: دراسة في المتغيرات الداخلية، مجلة العلوم السياسية، العدد (٤٧)، بغداد: كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، (كانون الأول/٢٠١٣).

٢- أحمد يوسف أحمد، نيفين مسعد، حال الأمة العربية (٢٠١٠-٢٠١١) رياح التغيير، مجلة المستقبل العربي، العدد(٣٨٩)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، (تموز/ ٢٠١١) .

٣- إدريس لكريني، إدارة الأزمات الدولية في عالم متحول: مقارنة النموذج الأمريكي في المنطقة العربية، مجلة المستقبل العربي، العدد(٢٨٧)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠٠٣ .

٤- أسامة الغزالي، حرب الصراع اليمني وتوابع أزمة الخليج، مجلة السياسة الدولية، العدد (١١٧)، القاهرة : مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية والسياسية، مؤسسة الأهرام ، ,١٩٩٤

٥- أمين هويدي، فن إدارة الأزمات في ظل النظام العالمي الحالي، مجلة المستقبل العربي، العدد(١٧٢)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، (حزيران/ ١٩٩٣) .

٦- أيمن إبراهيم الدسوقي، معضلة الاستقرار الأمني في النظام الإقليمي الخليجي، مجلة المستقبل العربي، العدد (٤٣٤)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، (نيسان/ ٢٠١٥)

٧- تميم حسين محمد، التحديات الإستراتيجية لواقع الحدود البحرية بين العراق والكويت والبحرين، مجلة رؤية للبحوث والدراسات الإستراتيجية، العدد(٢)، بغداد، (نيسان/ ٢٠١٢).
٨- توفيق المديني، ربيع ثورات الديمقراطية العربية، مجلة المستقبل العربي، العدد (٣٨٦)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، (نيسان/ ٢٠١١).
٩- حسن أبو طالب، مأزق مبادرات الرئيس في مواجهة الثورة اليمنية، مجلة السياسة الدولية، العدد(١٨٤)، القاهرة : مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية والسياسية، مؤسسة الأهرام، (ابريل/٢٠١١) .
١٠- حسن الظاهر، السياسة الخارجية اليمنية في ضوء الميثاق الوطني، مجلة المستقبل العربي، العدد (٦٥)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، (تموز/١٩٨٨).
١١- خالد إسماعيل سرحان، سوريا والتيارات الإسلامية دراسة مستقبلية، مجلة أبحاث إستراتيجية، العدد(٤)، بغداد: مركز بلادي للدراسات والأبحاث الإستراتيجية، (كانون الثاني/٢٠١٣) .
١٢- خالد بن محمد القاسمي، الأواصر بين الخليج واليمن، مجلة المستقبل العربي، العدد (٩٦)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، (شباط/١٩٨٧) .
١٣- خضير عباس النداوي، وسن إحسان العزاوي، ميناء مبارك الكويتي وميناء الفاو العراقي، مجلة قضايا سياسية، العدد (٣١)، بغداد: جامعة النهرين،,٢٠١٣
١٤- خير الدين حسيب، حول الربيع الديمقراطي العربي: الدروس المستفادة، مجلة المستقبل العربي، العدد (٣٨٦)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، (نيسان/٢٠١١).
١٥- سالي عبد المعز، الحوثيون في اليمن: مخاوف من نشوب حرب جديدة، مجلة السياسة الدولية، العدد(١٧٧)، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية والسياسية ، مؤسسة الأهرام ، (تموز/ ٢٠٠٩).
١٦- شذى زكي حسن، السياسة الأمريكية تجاه اليمن في مطلع القرن الحالي، مجلة دراسات وبحوث الوطن العربي، العدد (١٣)، بغداد: مركز دراسات وبحوث الوطن العربي، الجامعة المستنصرية، (كانون الثاني/٢٠٠٣).
١٧- طالب حسين حافظ، ميناء مبارك وآفاق العلاقات العراقية الكويتية، مجلة دراسات دولية، العدد (٥٣)، بغداد: مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، (تموز/٢٠١٢).
١٨- عاصفة الحزم في اليمن، مجلة أبحاث إستراتيجية، العدد (٩)، بغداد: مركز بلادي للدراسات والأبحاث الإستراتيجية، (أيار/ ٢٠١٥).
١٩- عامر هاشم عواد، الفاعل الأمريكي وأثره على العلاقات العراقية الكويتية: إبقاء العراق ضمن ولاية الفصل السابع أنموذجا، مجلة رؤية للبحوث والدراسات الإستراتيجية، العدد (٣)، بغداد: مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، (كانون الثاني/٢٠١٢).
٢٠- عبد الله بشارة، دور مجلس التعاون في تحقيق الوحدة العربية، مجلة المستقبل العربي، العدد(٧٩)، الرياض: مركز دراسات الوحدة العربية، (أيلول/١٩٨٥).
٢١- عبد الله فهد النفيسي، مجلس التعاون الخليجي: الإطار السياسي والإستراتيجية، مجلة الخليج العربي، العدد (١)، العراق: مركز دراسات البصرة والخليج العربي، جامعة البصرة, ١٩٩٣
٢٢- عبد الجبار ناجي، شط العرب بين التاريخ والسياسة، مجلة الخليج العربي، العدد (٢)، العراق: مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، ١٩٨٣.

٢٣- عبد الحسن شعبان، ملف القوى الإقليمية وثورات الشارع العربي، مجلة حمورابي للدراسات، العدد(٣)، بغداد: مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، (حزيران/ ٢٠١٢).
٢٤- عبد الحليم محجوب، التطورات اليمنية وتأثيراتها على الأمن القومي العربي، مجلة أوراق الشرق الأوسط، العدد(٥٠)، القاهرة: المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، (أكتوبر/٢٠١٠).
٢٥- عبد الملك محمد عبد الله، حركات الإسلام السياسي في اليمن، مجلة المستقبل العربي، العدد(٤٠٣)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، (أيلول/ ٢٠١٢).
٢٦- عبد الملك المخلافي، المبادرة الخليجية بشأن اليمن مشروع اتفاق أم فخ، مجلة المستقبل العربي، العدد (٣٨٨)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، (حزيران/ ٢٠١١).
٢٧- عمار حميد ياسين، عبير سهام مهدي، العوامل الداخلية والخارجية للتغيير السياسي في المنطقة العربية، مجلة دراسات دولية، العدد (٥٨)، بغداد: مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، (تموز/٢٠١٤).
٢٨- عمر سعد مفلح، كيف بدأ الحراك السلمي في الجنوب، مجلة بريد الجنوب ، العدد (٢٤)، اليمن، (شباط/٢٠٠٨) .
٢٩- غيث سفاح متعب الربيعي ، قحطان حسين طاهر، ماهية الأزمة الدولية دراسة في الإطار النظري، مجلة العلوم السياسية، العدد (٤٢)، جامعة بغداد، (حزيران/ ٢٠١١).
٣٠- فاضل زكي، الأزمة الدولية بين التصعيد والتضيد، مجلة العلوم القانونية والسياسية ، كلية القانون والسياسة، بغداد، ١٩٨٤,
٣١- فكرت نامق العاني، الأزمة الدولية: دراسة في المفهوم والخصائص الأساسية، مجلة قضايا سياسية، العددان الخامس والسادس، بغداد: جامعة النهرين، ٢٠٠٤.
٣٢- قاسم كاظم البيضاني، الحوثيون وتحديات المستقبل اليمني، مجلة أبحاث إستراتيجية ، العدد (٥)، بغداد: مركز بلادي للدراسات والأبحاث الاستراتيجية، (حزيران/ ٢٠١٣).
٣٣- قاسم كاظم البيضاني، الصراعات في اليمن القاعدة أنموذجا، مجلة أبحاث إستراتيجية، العدد الرابع، بغداد: مركز بلادي للدراسات والأبحاث الإستراتيجية، (كانون الثاني/ ٢٠١٣).
٣٤- قاسم كاظم البيضاني، المبادرة الخليجية حل سلمي أم سرقة ثورة، مجلة أبحاث إستراتيجية، العدد الأول، بغداد: مركز بلادي للدراسات والأبحاث الإستراتيجية ، ٢٠١٢
٣٥- مازن إسماعيل الرمضاني، إدارة الأزمة الدولية: إطار عام، مجلة أم المعارك، العدد(٣)، بغداد: مركز أبحاث أم المعارك، (تموز/١٩٩٥) .
٣٦- مازن إسماعيل الرمضاني، القوى الدولية والعرب عام ٢٠٠٠، مجلة آفاق عربية ، العددان (٩-١٠)، بغداد، ١٩٩٥,
٣٧- مالك دحام الجميلي، لمياء محسن الكناني، العلاقات العراقية- الكويتية وإشكالية ميناء مبارك، مجلة دراسات دولية، العدد(٥٢)، بغداد: مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، (نيسان/ ٢٠١٢).
٣٨- المجموعة الدولية للأزمات، نقطة الانهيار مسألة جنوب اليمن، مجلة المستقبل العربي، العدد (٣٩٤)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، (كانون الأول/ ٢٠١١) .
٣٩- المجموعة الدولية للأزمات، اليمن بين الإصلاح والثورة ، مجلة المستقبل العربي، العدد (٣٨٦)، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، (نيسان/٢٠١١).

٤٠- محمد حافظ عبد المجيد، النفط والحراك الجنوبي في اليمن، مجلة السياسة الدولية، العدد(٧٩)، القاهرة : مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية والسياسية، مؤسسة الأهرام ، (كانون الثاني/٢٠١٠) .
٤١- محمد سالم السامرائي ، إيران والمسؤولية العراقية في الحرب العراقية الإيرانية، مجلة العلوم السياسية، العدد (٣)، بغداد: كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد، ١٩٨٨ .
٤٢- محمد سعيد إدريس ، مبادرة بريجنيف الخليجية والصراع الدولي ، مجلة السياسة الدولية، العدد(٦٤)، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات الإستراتجية والسياسية، مؤسسة الأهرام، (نيسان/ ١٩٨١) .
٤٣- محمد عبد الملك المتوكل، اليمن إلى أين، مجلة المستقبل العربي، العدد (٢٤٠)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٩.
٤٤- محمد علي السقاف، اليمن والاتحاد الأوربي، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٤٢) ، القاهرة : مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية والسياسية، مؤسسة الأهرام، (أكتوبر/٢٠٠٠).
٤٥- محمد كريم كاظم، دول الخليج العربي والاستقرار الأمني في العراق، مجلة دراسات دولية، العدد(٤٢)، بغداد: مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ٢٠٠٩.
٤٦- مؤسسة ستراتفور، الرئيس اليمني يشكل حكومة جديدة، مجلة المستقبل العربي، العدد (٤٣١)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، (كانون الثاني/ ٢٠١٥).
47 -micheel knights, yemens crisis: options for policy، مترجمه، المجلة المستنصريه للدراسات العربية والدولية، العدد (٣٥)، بغداد: الجامعة المستنصريه، (أيلول/ ٢٠١١).
٤٨- ناصر عبد الله العولقي، أزمة المياه واستراتيجية معالجتها في الجمهورية اليمنية، مجلة المستقبل العربي، العدد (٢٥٤)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، (نيسان/ ٢٠٠٠).
٤٩- نصر محمد عارف، النفق الانتقال: المسارات المضطربة للثورات في المنطقة العربية، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٨٨)، القاهرة: مركز الأهرام الدراسات الاستراتيجية والسياسية، مؤسسة الأهرام، (أبريل/٢٠١٢).
٥٠- نيفين مسعد، النزاعات الدينية والمذهبية والعرقية (الأثنية) في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد (٣٦٤)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، (حزيران/ ٢٠٠٩).
٥١- وليد محمد سعيد ألأعظمي، الأزمة الدولية: دراسة نظرية، مجلة العلوم السياسية، العدد (٣)، بغداد: كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٨٨.

خامساً: الدوريات

١- أبتسام سهيل ألكتبي وآخرون، مستقبل مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، ط١، سلسلة محاضرات الإمارات ، العدد (٢٨) ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، ١٩٩٩.
٢- أبتسام محمد عبد ، قراءه في المبادرة الخليجية لحل الأزمة اليمنية ، سلسلة أوراق دولية، العدد (٢٠٦) ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، تشرين الأول ،٢٠١١.
٣- إبراهيم سليمان المهنأ، مشروعات التعاون الاقتصادي الإقليمية والدولية (مجلس التعاون لدول الخليج العربية خيارات وبدائل)، دراسات إستراتيجية ، العدد (٢١) ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، أبو ظبي ،١٩٩٨ .
٤- أياد عبد الكريم مجيد، الأزمة السورية ومسارات الحل، سلسلة الملف السياسي، العدد (١١٥) ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، ٢٠١٢.

٥- جاك أي كولد شتون، استيعاب ثورات٢٠١١ الضعف والهشاشة في الحكومات الاستبدادية في الشرق الأوسط ، ترجمة حلى عبد الرضا ، المرصد الدولي ، العدد(١٧) ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، حزيران ٢٠١١.
٦- حامد عبيد حداد، تطورات الأزمة السورية، سلسلة أوراق دولية، العدد (٢١٥) ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد، تموز، ٢٠١٢.
٧- حيدر محمد علي جواد، مجلس التعاون لدول الخليج العربية: التحديات والرؤى المستقبلية، بحث غير منشور، معهد الخدمة الخارجية، وزارة الخارجية، بغداد،,٢٠١٤
٨- خيري عبد الرزاق جاسم، النظم السياسية العربية: انهيار وثورات متعاقبة، المرصد الدولي، العدد(١٧)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، حزيران،٢٠١١.
٩- رضا عبد الجبار الشمري، البيئة الطبيعية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والإستراتيجية المطلوبة، دراسات استراتيجية، العدد (٦١)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي،٢٠٠١.
١٠- ستار جبار علاي، العراق ومشكلات الجوار الجغرافي الكويت أنموذجا، سلسلة أوراق دولية، العدد (١٩٦)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، كانون الأول،٢٠١٠.
١١- سرمد عبد الستار أمين، ماذا يجري في الشرق الأوسط قراءة في سيناريو التغيير في المنطقة العربية، سلسلة أوراق دولية، العدد(١٩٨) مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، شباط،٢٠١١.
١٢- ظافر طاهر حسان، ميناء مبارك الكبير وأثره على الاقتصاد العراقي، سلسلة أوراق دولية العدد(٢٠٢)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، حزيران،,٢٠١٢
١٣- طالب حسين حافظ، دبلوماسية الأزمات، سلسلة أوراق دولية، العدد (١٨٦)، مركز الدراسات الدولية، جامعه بغداد، شباط،,٢٠١٠
١٤- عبده حمود الشريف، العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي واليمن، ط١، مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة،٢٠٠٤.
١٥- علي حسين علي، مجلس التعاون الخليجي دراسة في الإطار الأمني الإقليمي رؤية عربية، سلسلة الدراسات العامة، العدد (١٠)، معهد الدراسات الآسيوية والأفريقية، الجامعة المستنصرية، بغداد،١٩٨٥.
١٦- علي محمد حسين العامري، الأزمة الحالية في اليمن بين الحل السياسي وبوادر الحرب الأهلية، سلسلة أوراق دولية، العدد (٢٠٢)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، حزيران، ,٢٠١٢
١٧- قاسم محمد عبيد، جواد كاظم البكري، أزمة ميناء مبارك الكويتي وآثارها على العراق، ط١، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠١١.
١٨- كمال محمد الاسطل، نحو صياغة نظرية لأمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، دراسات استراتيجية، العدد (٣٣)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ١٩٩٩.
١٩- لورنس كورب، الخليج العربي واستراتيجية الأمن القومي الأمريكي، ط١، سلسلة محاضرات الإمارات، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي،٢٠٠٦.
٢٠- محمد سيف حيدر، اليمن ومجلس التعاون لدول الخليج العربية البحث عن الاندماج، سلسلة دراسات استراتيجية، ط٢، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠١٤.

٢١- محمد رشيد جبار، أحداث التغيير في المنطقة العربية وأثرها في تأجيج العلاقات الخليجية، نشرة الدراسات الاستراتيجية والإقليمية، العدد الأول، تموز، جامعة بغداد،٢٠١٤.
٢٢- ناديه فاضل عباس فضلي، مستقبل النظام السياسي في اليمن في ظل المتغيرات التي تشهدها الساحة العربية، سلسلة أوراق دولية، العدد(١٩٨)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، شباط،٢٠١١.
٢٣- ناديه فاضل عباس فضلي، المشكلات السياسية في اليمن ودورها في اندلاع الاحتجاجات الشعبية ضد النظام السياسي الحاكم، سلسلة دراسات استراتيجية، العدد (١١٣)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، شباط، ,٢٠١١
٢٤- نغم حسين نعمه، إدارة الأزمات واستراتيجيات مواجهتها، نشرة دورية، العدد الثاني، كلية اقتصاديات الأعمال، جامعة النهرين،٢٠١٠.

سادسا: الندوات والمؤتمرات

١-هشام صلاح حسن، أثر مشروع ميناء مبارك الكبير على اقتصاديات ميناء الفاو الكبير، وقائع مؤتمر ميناء مبارك الكويتي وآثاره على الموانئ والبيئة العراقية المنعقد بتاريخ ٢٠١١/٧/٦، دائرة التخطيط والمتابعة، وزارة النقل.

سابعا: التقارير

١- حبيبة محسن، التقرير الاستراتيجي الخليجي (٢٠١١-٢٠١٢) الخليج والتفاعلات العربية، دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر، مركز الخليج للأبحاث، الشارقة، ٢٠١٢.
٢- مجموعة مؤلفين، التقرير الاستراتيجي الخليجي ٢٠٠١-٢٠٠٢، ط١، دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر، مركز الخليج للأبحاث، الشارقة،٢٠٠٢.

ثامنا: الصحف

١- أهداف عاصفة الحزم، صحيفة الرياض اليومية، العدد (١٧١٠٢)، ٢١/ ابريل/٢٠١٥، http://www.alriyadh.com
٢- التحالف من عاصفة الحزم إلى إعادة الأمل، صحيفة النهار، العدد (٢٥٧٨٧)، ٢١/ نيسان /٢٠١٥، http://www.newspaper.annahar
٣- خط التالوك، صحيفة الشرق الأوسط، العدد(١٠٣٤٤)، ٢٥/ مارس/٢٠٠٧، http://www.archive.aawsat.com
٤- دول الخليج تعارض التدخل الروسي، صحيفة الوئام الالكترونية، ٢٢/ سبتمبر/٢٠١٥، http://www.alweeam.com.sa
٥- ريهام سالم، هل تنجح المساعي الإماراتية في حل الأزمة اليمنية سياسيا، مجلة شؤون خليجيه، العدد (٤٥)، ٢٠١٥/٨/٤، http://www.alkhaleejaffairs.org
٦- سامية عبد الله، مكاسب وخسائر وعودة المربع (صفر) أهم نتائج عاصفة الحزم، مجلة شؤون خليجيه، العدد (٤٤) ، ٢٠١٥/٤/٢٧، http://www.akhaleejaaffairs.org
٧- فراس محمد، إشكالية الأزمة اليمنية والسيناريوهات المتوقعة، صحيفة القدس العربي، ٢٢/ ابريل/٢٠١٥، http://www.alquds.uk
٨- موجة كوتشوك، سياسة الجامعة العربية تجاه سوريا، مجلة رؤية تركية، العدد(٤)، ٢٠١٢، http://www.rouyaturkiyyah.com

٩- هادي في قطر لعرض مبادرة خليجية لحل الأزمة اليمنية، صحيفة القدس العربية، ٢٠١٥/٨/١٧، http://www.alquds.com.uk

تاسعا: شبكة المعلومات الدولية

١- إبراهيم منشاوي، أحمد عبد التواب، تطورات المشهد اليمني، بحث منشور في ١٥/ نوفمبر/٢٠١٤، http://www.acrseg.org

٢- إبراهيم منشاوي، مستقبل الأزمة اليمنية وتداعياتها المحتملة، بحث منشور في ٣/ فبراير/٢٠١٥، http://www.acrseg.com

٣- أحمد عاطف، استراتيجية الخروج: كيف سينتهي التدخل العسكري الروسي في سوريا، المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية، مقال منشور، http://www.rcssmideast.org

٤- أحمد النومي، سيناريوهات الأزمة اليمنية والتحرك الخليجي، بحث منشور في ٢٠١٤/١٠/١٩، http://www.masress.com

٥- أسباب عاصفة الحزم، بحث منشور في ٢٠١٥/٣/٢٦، http://www.alkhaleejonline.net

٦- أسباب فشل مؤتمر جنيف الأول بشأن اليمن، بحث منشور في ٢٢/ حزيران/٢٠١٥، http://www.alwaght.com

٧- أهداف عملية إعادة الأمل، بحث منشور في ٢٠١٥/٤/٢١، http://www.elaph.com

٨- الأهمية الإستراتيجية والجيوستراتيجية للخليج العربي، مقال منشور في ٢٠١٠/٢/٨، http://www.bntnjd.com

٩- أهم البنود التي ستطرح لحل الأزمة اليمنية ووقف عاصفة الحزم، بحث منشور في ٢٠١٥/٤/٢١، http://www.araipress.com

١٠- إيمان أبو زيد مخيمر، استراتيجية الصراع والطريق المسدود في اليمن، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاقتصادية والسياسية والإستراتيجية، مقال منشور، http://www.democraticac.de

١١- بعد انتهاء عاصفة الحزم وانطلاق الأمل مبادرة عمانيه لحل الأزمة اليمنية، http://www.elfajer.org

١٢- التدخل الإيراني في اليمن: الأسباب ...الشواهد... المخاطر...، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، http://www.akhbar-alkhaleej.com

١٣- التدخل الإيراني في اليمن: حقائقه وأهدافه ووسائله، بحث منشور، http://www.alburhan.com

١٤- التدخل السعودي والأمريكي في الأزمة اليمنية، بحث منشور، http:// www.sherysharky.wordpress.net

١٥- جلوبال ريسيرش، واشنطن تدعم تدخل الإمارات برياً في اليمن، مقال منشور في ٣/ سبتمبر/٢٠١٥، http:// www.elbadil.com

١٦- حراك في مسقط لحل الأزمة اليمنية، مقال منشور في ٢٠١٥/٥/٣٠، http://www.assafir.com

١٧- حسن بن سالم، الموقف السعودي من الأزمة السورية لم يتغير، بحث منشور في ٢٧/ تشرين الأول/٢٠١٥، http://www.alhayat.com

١٨- الخارجية السعودية ترحب بالمفاوضات لحل الأزمة اليمنية، تقرير منشور في ٢٠١٥/١٠/١٩، http://www.barakish.net

١٩- دعـوة إلـى حـل خليجـي للأزمـة.. الحكومـة لمجلـس النـواب: مينـاء مبـارك يضـر بـالعراق، http://www.alitthad.com

٢٠- سامية عبد الله، شؤون خليجيه يرصد سيناريوهات ما بعد الهدنة الإنسانية في اليمن تقرير منشور في ١٤/٥/ ٢٠١٥، http://www.alkhaleejaffairs.org

٢١- السـعودية تعلـن انتهـاء عاصـفة الحـزم وبـدء إعـادة الأمـل فـي ٢١/٤/٢٠١٥، http://www.france24.com

٢٢- سميحة عبد الحليم، التدخل الروسي في سوريا وموازين الصراع، بحث منشور في ١٥/١٠/٢٠١٥، http://www.egynews.net

٢٣- سياسة الولايات المتحدة والصراع المسلح في اليمن، مركز صنعاء للدراسات الإستراتيجية، تقرير منشور في ٢٠١٥، http:// www.yemenpeaceproject.org

٢٤- شفيق ناظم الغبرا، حرب اليمن ومأزق التدخل العسكري، بحث منشور في ٢٥/ أيلول/٢٠١٥، http://www.alhayat.com

٢٥- صوت الشورى، الحوار الوطني أهدافه ومكوناته ومراحله ومقتضياته وضمانات تحقيق نتائجه، ١٢/مارس/٢٠١٣، تقرير منشور، http://www.sawtshouraonline.com

٢٦- ظافر محمد العجمي، موقف دول الخليج من التطورات الراهنة في اليمن، مركز الخليج للدراسات، تقرير منشور في ٢٣\مارس\ ٢٠١٥، http://www.studies.aljazeera.net

٢٧- عاصفة الحزم، أخبار اليمن، http:// www.yemenakhbar.com

٢٨- عاصفة الحزم.. أمريكا تدعم السعودية لوجستيا واستخباراتيا وبالأستهداف وبريطانيا تؤيد وتثني، بحث منشور في ٦/٣/ ٢٠١٥، http://www.arabic.cnn.com

٢٩- عدي غني الأسدي، ميناء مبارك الكويتي وتأثيراته الاقتصادية والسياسية على العراق بحث منشور في ٧/٦/٢٠١١، http://www.alhewar.org

٣٠- عصمت الصاوي، السيناريوهات المستقبلية للوضع اليمني، بحث منشور في ١/ أبريل/٢٠١٥، http://www.masralarabia.com

٣١- علي ناجي الرعوي، الخليج وفرص الحل في اليمن، مقال منشور في ٣/ديسمبر/٢٠١٣، http:// www.alriyadh.com

٣٢- قرار مجلس الأمن، http://www.arbic.com

٣٣- مبادرة عمانيه لحل الأزمة اليمنية تشمل تسليم الحوثي سلاحه، بحث منشور في ٢١ /٤/٢٠١٥ ، http://www.alkhaleejonline.ne

٣٤- محمد الأحمد، تصريحات متفائلة عن اليمن تصطدم بتواصل القتال واستعداد لتصعيده، مقال منشور في ٥/١١/٢٠١٥، http://www.arbic.rt.com

٣٥- مستقبل اليمن بعد سيطرة الحوثيين على السلطة في صنعاء، أوراق سياسية، مركز صناعة الفكر للدراسات والأبحاث، ابريل/ ٢٠١٥، http://www.fikercenter.com

٣٦- منتدى البدائل العربي للدراسات، الأزمة اليمنية ثوره لم تنجز، http://www.afaegypt.org

٣٧- نفيس أحمد، رقعة الشطرنج الأمريكية الإيرانية في اليمن، ترجمة: غار عشتار، بحث منشور في ٢٠١٥/٤/٥، http://www.ishtar-enana.blogspot.com

٣٨- هادي يعلن قبول المبادرة العمانية واليمن ضمن منظومة مجلس التعاون الخليجي، بحث منشور في٢٢/ نيسان/٢٠١٥، http://www.hadramouttoday.net

٣٩- وحيد عبد المجيد، الصراع على اليمن إلى أين، بحث منشور، http://www.barakish.ne

٤٠- وساطة عمانيه لحل الأزمة اليمنية، تقرير منشور في ٢٠١٥/٤/٩، http://www.egynews.net

عاشرا: المصادر الأجنبية

Books

1.Abdulla AL-Anzy,<<the gulf cooperation Council: Reasons and Challenges Critical and Analytic study>> (ph. D. Dissertation, U.S.A., Faculty of Claremont Graduate School,1986)

2.Alan Dowty,Middle East Crisis: us decision making in 1970 and1973, university California,USA,1984.

3.Anton Hyman, <security construction the gulf states conflict studies> the institute for the study conflict, 1986, no.188.

4.Coral Ball, the convention of crisis: study in diplomatic management, oxfoned-paperbooks,1968.

5.Dilip Hiro, <<uneasy lie the oil kings heads: the shaky sheikdom>> the nation Sep,17, 1990.

6.hioyd.w.singer, jan Reben, acrisis management system, secuaity management M.Y. september,1987.

7.marco pinfari, nothing but failure, the Arab league and the gulf cooperation council as Mediators in middle eastern conflicts, working paper no.35, London school of economics and political science, march,2009.

8.Mohammed Ayoob, ((southwest sia beginning of anew cold)) war review: vo.20, no3,1981.

9.Thomas C.schelling, Arms and influence,new haven, and London, yale23-university press,1966.

10. walt w.symon, arab rovelutions under centrol, the arbic word libery , London, first printing, 2012.

المقدمة:

مثّل قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية في عام ١٩٨١ نقطة تحول في العلاقات العربية وأنموذجاً ناجحاً في بناء إطار وحدوي عربي. إذ انطلقت فكرة هذا المجلس من الرؤية المشتركة والضرورة الملحة بأن التعاون والتنسيق بين دول الخليج العربية الست: (المملكة العربية السعودية، دولة الكويت، دولة الإمارات العربية المتحدة، دولة قطر، مملكة البحرين، سلطنة عمان) يعد تطور تلقائي لما يربطها من علاقات وثيقة عززتها عوامل أخرى من التاريخ المشترك، التجاور الجغرافي، والإيمان بالمصير الواحد، فضلا عن تشابه هذه الدول إلى حد بعيد في أنظمتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية، ومواجهتها للتهديدات والمخاطر والتغلب على المشكلات الداخلية المتماثلة نوعاً ما، وبذلك كثفت دول الخليج العربية مساعيها لتحقيق المزيد من التقارب والتعاون عن طريق عقد اتفاقيات ثنائية وجماعية نتج عنها تشكيل مجلس التعاون الخليجي، واستطاع تحقيق الكثير من الأهداف إذ كان له إسهامات واسعة على الصعد المحلية والإقليمية والدولية وسط أجواء متغيرة وكان قادرا على تجاوز الصعوبات أمامه.

لا ريب إن إدارة المجلس للأزمات الإقليمية لا يأتي من فراغ إذ يتطلب وجود عوامل عدة للقيام بذلك، إذ يمتلك مجلس التعاون الخليجي مميزات لمعالجة مشكلات المنطقة المتمثلة بامتلاكه الثروة النفطية الذي وظفته دول مجلس التعاون الخليجي بشكل جيد لتنمية ذاتها والارتقاء بدولها، ومن ثم أصبح مجلس التعاون الخليجي قادر للقيام بدور فاعل في إدارة الأزمات الإقليمية. كما إن الأوضاع المضطربة التي تشهدها دول الجوار الإقليمي تمثل تحدياً لأمن دول مجلس التعاون الخليجي الأمر الذي يتطلب دراستها ومتابعتها ووضع الحلول لها عن طريق تقديم استراتيجيات تتضمن أدوات عدة يكون الهدف منها الحد من الأزمة، ومن الآثار السلبية لها على الأمن القومي لدول مجلس التعاون الخليجي.

وعليه، تم التركيز في هذه الدراسة على دور دول مجلس التعاون الخليجي في إدارة الأزمات الإقليمية وتم تناول أزمة اليمن كحالة الدراسة، والتي تمر اليوم بمرحلة حساسة ومنعطف خطير إذ شهدت أزمات متعاقبة على مر السنين وعانت من حروب طويلة ولا تزال حتى اليوم، وبرهنت على الأهمية السياسية والأمنية والمصيرية البالغة لدول مجلس التعاون الخليجي في حماية أمن واستقرار المنطقة الخليجية، مما يجعل دراستها وتحليلها والتعرف على تداعياتها المستقبلية أمراً في غاية الأهمية على صعيد البحث العلمي.

أولا: أهمية الدراسة:

تأتي أهمية الدراسة في هذا الموضوع من نواحي عدة أساسية منها أنها تعالج موضوعاً حيوياً على قدر واسع من الأهمية في الوقت الحاضر، يتمثل في دراسة الأوضاع التي أدت إلى تأسيس مجلس التعاون الخليجي ودراسة كيفية توظيف المجلس لما يمتلك من أسباب القوة لتحقيق أهدافها على المستوى الإقليمي متمثلا في إدارة الأزمات الإقليمية خاصة (أزمة اليمن) التي شهدت تغييرات مستمرة في أوضاعها السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية. فلا توجد قضية على المستوى الإقليمي والعربي إلا ومجلس التعاون الخليجي له تدخل فيها سواء أكان التدخل سلباً أم إيجاباً معلنا أم خفياً فهو يشكل ثقلا عربياً وإقليمياً ودولياً لا يستهان به ظهر جلياً كمتغير إقليمي فاعل في الكثير من الأزمات الراهنة.

ثانيا: إشكالية الدراسة:

تتركز إشكالية الدراسة في دراسة وتحليل إدارة مجلس التعاون الخليجي للأزمات الإقليمية التي حدثت في المنطقة العربية ولا زالت مستمرة متمثلا في دولة اليمن التي حظيت باهتمام كبير من دول مجلس التعاون الخليجي لاسيما المملكة العربية السعودية إذ تعد اليمن الخاصرة الجنوبية للسعودية ومن هذا المنطلق فأن أي تهديد يتعرض له اليمن يؤدي إلى تهديد الأمن القومي لدول مجلس التعاون الخليجي لذا تحاول الدراسة الإجابة على التساؤلات الآتية:

١- كيف نشأ مجلس التعاون الخليجي؟ وما العوامل التي أدت إلى تكوينه؟

٢- ما الهيكل التنظيمي للمجلس؟ وما أهدافه وردود الفعل على قيامه؟

٣- ما الأزمة وما أسبابها؟ وما مفهوم إدارة الأزمة؟

٤- ما موقف مجلس التعاون الخليجي من الأزمات الإقليمية؟

٥- ما موقف مجلس التعاون الخليجي من الأزمة اليمنية تحديداً؟

٦- ما مستقبل الأزمة اليمنية؟

ثالثا: فرضية الدراسة:

تنطلق فرضية الدراسة من مدى توفر الرغبة الحقيقية لمجلس التعاون الخليجي لإدارة الأزمات الإقليمية بحسب تأثيرها على أمنها القومي فكلما اشتدت الأزمات الإقليمية وتفاقم تأثيرها الخطير، كلما كان دافعا لدول مجلس التعاون الخليجي على إدارتها ومواجهتها وتقليص مخاطرها ومنها الأزمة اليمنية.

رابعا: منهجية الدراسة:

أنطلقت هذه الدراسة من منهجيات عديدة ذلك من أجل الوصول إلى تحقيق مبدأ التكامل المنهجي الذي غالبا ما يتصف بالشمول من حيث قدرته على احتضان كل ماله صلة بمتطلبات البحث العلمي المتكامل لذلك اعتمدنا على:

١- المنهج التاريخي: الذي يقوم على رصد الأحداث التاريخية ذات التأثير الفاعل في موضوع الدراسة.

٢- المنهج الوصفي التحليلي: لتحديد وتفسير هدف دول مجلس التعاون الخليجي من إدارة أزمة اليمن.

٣- المنهج الاستشرافي المستقبلي: لمحاولة الاستشراف الذي تتطلبه الدراسات المستقبلية لمعرفة مستقبل ما آلت إليه اليوم أزمة اليمن. إذ إن من الصعب معرفة ما هو الاحتمال الذي ستؤول إليه أزمة اليمن لذلك فإنّ دراستنا تبحث الأقرب للدقة عن طريق احتمالات معينة.

خامسا: هيكلية الدراسة:

تتكون هيكلية الدراسة من مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة واستنتاجات وهي كما يلي:

جاء الفصل الأول بعنوان **مجلس التعاون الخليجي: النشأة والتكوين** انقسم بدوره إلى مبحثين تناول المبحث الأول نشأة المجلس والمشروعات التي أدت إلى إنشائه ومراحل تطورها، فضلا عن عوامل نشأته وتكوينه، أما المبحث الثاني تناول الهيكل التنظيمي للمجلس وأهدافه وإسهاماته المحلية والإقليمية والدولية ومن ثم ردود الفعل على قيامه.

وجاء الفصل الثاني بعنوان **مجلس التعاون الخليجي وإدارة الأزمة** انقسم بدوره على مبحثين تناول المبحث الأول مفهوم الأزمة والمفاهيم المقاربة لها فضلا عن أسبابها وخصائصها ومراحلها وأنواعها. أما المبحث الثاني تناول مجلس التعاون الخليجي وإدارة الأزمات الإقليمية

مبيناً مفهوم إدارة الأزمة والإدارة بالأزمات ومراحل إدارة الأزمة واستراتيجيات مواجهتها وأساليب التعامل معها، فضلا عن موقف مجلس التعاون الخليجي من الأزمات الإقليمية منها الأزمة السورية وأزمة ميناء مبارك الكبير.

بينما جاء الفصل الثالث تحت عنوان **مجلس التعاون الخليجي وإدارة أزمة اليمن** انقسم بدوره إلى ثلاث مباحث تناول المبحث الأول جذور وأسباب أزمة اليمن معرجا على تاريخ اليمن ونشأة الأزمة اليمنية ومن ثم أطراف الصراع فيها. أما المبحث الثاني فقد تناول موقف مجلس التعاون الخليجي من أزمة اليمن مبيناً الموقف من الأحداث اليمنية الداخلية والموقف من التدخلات الإقليمية والدولية ومن ثم دور مجلس التعاون الخليجي في أزمة اليمن. فيما تناول المبحث الثالث دراسة الآفاق المستقبلية لأزمة اليمن الراهنة في إطار احتمالين إذ صوّر لنا الاحتمال الأول استمرار الحرب الأهلية على وضعها الحالي أما الاحتمال الثاني فيصور لنا إنهاء الحرب الأهلية والدخول في مفاوضات، وانتهت الدراسة بخاتمة وبجملة من الاستنتاجات.

Republic of Iraq
Ministry of Higher Education
and Scientific Research
University of Al-Nahrain
College of Political Science
Strategy Department

Gulf Cooperation Council (GCC) and management of regional crises

(Crisis of Yemen as a model)

Thesis Submitted By

Doaa Gomaa Nomaa

To the Council of the college of political Science – UNIVERSITY– Al Nahrain in partial fulfillment Requirements for Master Degree in political sciences/ Strategy

Supervised by

Dr.

Malik Daham Al –Jumaili

1437 A.H **2016 A.D**

جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة النهرين
كلية العلوم السياسية
قسم الاستراتيجية

دول مجلس التعاون الخليجي وإدارة الأزمات الإقليمية
(أزمة اليمن أنموذجا)

رسالة تقدمت بها الطالبة

دعاء جمعة نعمة

إلى مجلس كلية العلوم السياسية- جامعة النهرين وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية
قسم الاستراتيجية

بإشراف الأستاذ الدكتور

مالك دحام الجميلي

١٤٣٧هـ ٢٠١٦م

الشكر والثناء

الحمد لله حمدا كثيرا طيبا مباركاً فيه كما يحب ويرضى، حمدا يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه الذي ساعدني وأعانني على إكمال هذه الدراسة بفضل منه سبحانه، فله الحمد والشكر والثناء والحسن.

انطلاقا من العرفان بالجميل فانه يسرني أن أتقدم ببالغ الشكر والأمتنان وجزيل العرفان إلى أستاذي ومعلمي الدكتور (مالك دحام الجميلي) لتفضله بقبول الإشراف على رسالتي والذي قومّ، وتابع، وصوب بحسن إرشاده لي في مراحل البحث كلها، الذي وجدت في توجيهاته حرص المعلم الذي ما توانى يوماً عن مد يد المساعدة لي في المجالات جميعها. فأشكره شكرا جزيلا واسأل الله سبحانه وتعالى إن يبارك له في عمره ويحفظه ليبقى نبراسا متلألئاً يمدنا من منابع علمه كثيراً.

ويسرني أن أتقدم بالشكر العميق والأحترام الخالص إلى أستاذتي في كلية العلوم السياسية جامعة النهرين كافة وأستاذتي في كلية العلوم السياسية جامعة بغداد لما قدموه لي من نصح وإرشاد.

وأتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من قدم لي يد العون والمساعدة في سبيل انجاز هذه الرسالة على الأخص(إنصاف طالب، فراس عباس) على مساعدتهم الكبيرة بما اعجز حقاً عن إيفائهم من الشكر..

والله ولي التوفيق

الباحثة